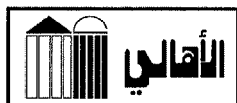


نايف حواتمة

أوسلو

والسلام
الآخر
المتوازن



أوسلو والسلام الآخر المتوازن

* أوصلو والسلام الآخر المتوازن

* نايف حواتمة

* الطبعة الأولى 1998

* جميع الحقوق محفوظة للناشر ©

* الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع

شورفة - دمشق - ص.ب: 9503 - هاتف: 3320299 - 2213962

فاكس: 3335427 - تليكس: 412416

* بيسان للنشر والتوزيع

لبنان - بيروت - ص.ب: 5261 - 13 - هاتف: 351269 - فاكس: 747089

١ - ٣٢٧١ ح و ا أ	٢ - ٩٥٦٤ ح و ا أ	٣ - العنوان
٤ - حواتمة	ع - ١٩٩٨/٨/١٢١٤ مكتبة الأسد	

نايف حواتمة

أوسلو

والسلام الآخر المتوازن

بيسان

الأهالي

إلى فلسطين...
إلى رواد وقوى السلام المتوازن....

الفهرست

5	الاهداء
7	الفهرست
9	الفصل الاول
		تأهيل منظمة التحرير الفلسطينية
		(حروب إبادة وإنقلابات سياسية)
47	الفصل الثاني
		حقوق مدريد
		(ما قبل وما بعد حرب الخليج الثانية)
83	الفصل الثالث
		أوسلو
		(تراجعات عن الشرعية الدولية)
105	الفصل الرابع
		أوسلو
		(المسارات والمصائر والسلام الاخر المتوازن)
147	الفصل الخامس
		الانتفاضة المغدورة

(تداعيات أوصلو)

183 الفصل السادس

المقاومة الوطنية والارهاب

(تداعيات أوصلو)

221 الفصل السابع

اعمدة الحكمة

(الييت الفلسطيني وسياسة الخلاص الوطني)

227 الفصل الثامن

ماذا لوكنّا شعباً ايض

293 الفصل التاسع

ملحق الوثائق

الفصل الأول

**تأهيل، منظمة التحرير الفلسطينية
(حروب إبادة وانقلابات سياسية)**

علمتنا التجربة أن الأمور لا تبقى راكدة في الشرق الأوسط. فإذا سمح لقوة الدفع أن تتعثر فإن الأمور لن تلبث أن تترد إلى الوراء⁽¹⁾.

في إطار المعاهدة المصرية - الاسرائيلية (25 آذار/ مارس 79) التي وقعها كارتر، ييغن، السادات في واشنطن، تتعهد الأطراف الثلاثة بانجاز مشروع الحكم الذاتي للسكان خلال سنة واحدة من توقيع المعاهدة، ويشترط المشروع حصر التمثيل الفلسطيني بشخصيات من الضفة والقطاع دون القدس، وأن لا يكون بين فريق المفاوضات أعضاء ينتمون إلى منظمة التحرير الفلسطينية⁽²⁾.

فشلت واشنطن والادارة المصرية باقناع سكان الأرض المحتلة (الضفة والقطاع) المشاركة بالمفاوضات بجانب مصر واسرائيل، كما فشلت واشنطن باقناع الأقطار العربية باتفاقات كامب ديفيد ومنها «اتفاق الحكم الذاتي» الوارد في المعاهدة المصرية - الاسرائيلية والتزمت م.ت.ف بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة 14 - دورة هوارى بومدين/15 - 1979/1/22) التي اعتبرت «التسوية الامريكية للصراع العربي - الصهيوني التي تجسدت في اتفاقيات كامب ديفيد تشكل اخطاراً مصرياً... على حق الشعب الفلسطيني في وطنه وحقه في العودة وتقرير المصير وممارسة استقلاله الوطني فوق أرضه»، «وأن هذه الاتفاقيات تشكل اعتداء على الشرعية الفلسطينية والعربية والدولية»، وقررت «رفض ومقاومة مشروع الحكم الذاتي في الوطن المحتل لأنه يكرس الاستعمار الاستيطاني الصهيوني»، وأعلنت «أن م.ت.ف ممثلة بكافة الفصائل والقوى الوطنية تمثل الشعب الفلسطيني، وأن الوحدة الوطنية بين جميع الفصائل

(1) - سايروس فانس (وزير الخارجية الامريكية في ادارة جيمي كارتر) - كتاب الخيارات الصعبة، ص158، المركز العربي للمعلومات، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى تموز/ يوليو 83 الطبعة الثانية ل2/ يناير 1984.

(2) - نفس المصدر ص155.

والقوى الوطنية طريقاً وحيداً لانتصارنا»⁽³⁾.

وبعد الغزو الاسرائيلي الصهيوني الشامل للبنان تجاوزت م.ت.ف الابادة الشاملة بحرب المقاومة والصمود، ولم تتحقق صيحات هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية في ادارة نيكسون «يجب أن لا يخرجوا من بين الأتقاض». وانعقد المجلس الوطني الفلسطيني (الجزائر/ الدورة 16 في 14 - 22 شباط/ فبراير 1983)، وأكد في اعلاناته السياسي على «تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في اطار م.ت.ف والعمل على الارتقاء بصيغ العلاقات التنظيمية في جميع مؤسسات وهيئات المنظمة على قاعدة العمل الجبهوي والقيادة الجماعية وعلى أساس البرنامج السياسي الذي أقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني» وأكد من جديد «رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد وما يرتبط بها من مشاريع الحكم الذاتي والادارة المدنية» وأن «مشروع ريغان لا يلبي الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.. ويتناقض مع الشرعية الدولية، ولذلك يعلن المجلس الوطني الفلسطيني رفض اعتباره أساساً صالحاً للحل العادل والدائم لقضية فلسطين والصراع العربي - الصهيوني»⁽⁴⁾.

تداعيات حروب الابادة الصغيرة والكبيرة، والغزو الشامل، وتداعيات كامب ديفيد ومشاريع الحكم الذاتي للسكان دون السيادة على الأرض، وتداعيات مشروع ريغان لم تتوقف عند جدران قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وائتلاف م.ت.ف، فقد أخذت بدق الأسافين وشتق أكثر من دفرسوار في جبهة م.ت.ف ومتاريسنا الوطنية، وعلى مساحة أكثر من عشرين عاما كانت فصائل وقوى م.ت.ف ومجموع حركة الشعب الوطنية بين «مطرقة حروب الابادة وسندان مشاريع التأهيل السياسية» وصولاً إلى سلسلة من الانقلابات السياسية والتحالفية الفلسطينية والعربية المحورية، وعمليات فك وتركيب م.ت.ف بالارتداد عن الاجماع الوطني والائتلاف العريض والتراجع عن قرارات المجالس الوطنية الموحدة والقواسم البرنامجية السياسية والتحالفية المشتركة. وكل هذا سنأتي عليه في مسار فصول هذا الكتاب.

على الجانب العربي الاقليمي من المتراس فالمشهد يتخذ عناوين وتلاوين أخرى «التأهيل» الأنظمة العربية ونزولها عند شروط التسوية الامريكية والاسرائيلية التوسعية. ولكن الخطط والآليات الامريكية والاسرائيلية هي ذاتها، الحروب العدوانية الصغيرة

(3) - كتاب وثائق فلسطين/ دائرة الثقافة - منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص 389 - 390.

(4) - نفس المصدر ص 398، 402.

والشاملة، والمشاريع السياسية الثنائية، وصولاً إلى تصديق جدران الاجماع على قرارات القمم العربية، خصوصاً بعد رحيل عبد الناصر و«انقلاب» يمين الناصرية بزعامة السادات على تجربة ومسار تطور ثورة (23 تموز/ يوليو 52)، و«انشقاقه» عن التضامن العربي وتراجعته عن قرارات القمم العربية بدءاً من القمة السادسة في الجزائر (ك2/ نوفمبر) بعد حرب (ك1/ أكتوبر 1973)، والسابعة في الرباط (ت1/ أكتوبر 1974) حيث قرر المؤتمر بالاجماع ولأول مرة أن «م.ت.ف هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» بعد أن سحبت الدولة الاردنية تحفظها على قرار القمة السادسة كما قررت قمة الرباط تبني البرنامج الوطني المرحلي الفلسطيني الذي أقره المجلس الوطني (حزيران/ يوليو 1974 في القاهرة) وصولاً إلى تسوية سياسية تقوم على الشرعية الدولية الضامنة حق شعب فلسطين بتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس والعودة وفق القرار الأممي 194، وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى ما وراء خطوط 4 يونيو/حزيران 1967.

عصفت الرياح الامريكية والاسرائيلية الصهيونية بقرارات قمة الرباط، وتشققت جبهة الاجماع العربي بتوقيع الادارة المصرية اتفاقية فصل القوات الثانية في سيناء نهاية عام 1975 ولم تنجح القمة الثامنة بالقاهرة (ت1/ أكتوبر 1976) بمحاصرة تداعيات تآكل وتشظي جدران الاجماع والتضامن العربي. ومن جديد في القمة العربية التاسعة (بغداد ت78/2) تمت محاولة وقف «الانقلابات السياسية في المحاور العربية وعمليات التأهيل للحلول الامريكية والثنائية العربية - الاسرائيلية»، وقررت القمة التمسك بقرارات الرباط، كما قررت «عدم الموافقة على اتفاقات كامب ديفيد واتفاق الحكم الذاتي لأنها تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين ولا تؤدي إلى السلام العادل» وقررت «أن الاجماع الوطني الفلسطيني في رفض مشروع الحكم الذاتي وكافة المشاريع الاستيطانية خارج وطنهم يعبر عن اصرار الشعب الفلسطيني على تحقيق أهدافه الوطنية، وعن ارادة الأمة العربية كلها في رفض الاستسلام»⁽⁵⁾.

عصف الاعصار الامريكي والاسرائيلي بقرارات القمة الجديدة، فانخرطت مصر في مفاوضات الحكم الذاتي (79 - 80)، واندلعت مدافع حرب الخليج الأولى فانشطرت الأنظمة والمحاور العربية بين خطط وخطى التقاطع مع مشاريع «التسوية الامريكية» والتراجعات عند الضغوط الاسرائيلية التوسعية، وعلى الجانب الآخر من

(5) - نفس المصدر ص 428، 429، 430.

المشهد العربي الاقليمي الانشداد نحو جبهة الحرب العراقية - الايرانية بكل طاقات العراق البشرية والعسكرية والمادية، وطاقات أقطار الخليج المادية والسياسية اضافة إلى أنظمة عربية أخرى.

وفي حمى هذا التلاطم المرير انعقدت مفاوضات الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع بين مصر واسرائيل على مساحة سنة كاملة، لتنتهي إلى الحائط بفعل موازين القوى على طاولة المفاوضات الثنائية، والسياسة الامريكية الضاغطة على مصر و«المخملية» مع اسرائيل، وتدافع شهية التوسع الاستيطاني الصهيوني ومصادرة الأراضي في الضفة والقدس وقطاع غزة. ويسجل سايروس فانس وزير الخارجية الامريكية حينذاك أن فشل المفاوضات يعود إلى العناصر التالية:

* تراجع اسرائيل عن «الحكم الذاتي الكامل» كما هو وارد في اتفاقيات كامب ديفيد. وثم تبديد شهور بين مصر واسرائيل في محاولات عقيمة لتفسير مضمون عبارة «الكامل» دون أي نتيجة ملموسة.

* رفض اسرائيل تجميد الاستيطان في الضفة وغزة. فقد ادعى مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي انه لم يقدم وعدا للرئيس الأمريكي كارتر بوقف الاستيطان طيلة فترة مفاوضات الحكم الذاتي مع مصر. وأنه تعهد بوقف الاستيطان لمدة ثلاثة أشهر فقط من بدء المفاوضات، وشكل رفض تجميد الاستيطان الضربة القاتلة للمفاوضات⁽⁶⁾.

* عدم استعداد م.ت.ف «الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود»⁽⁷⁾.

هكذا انهارت وتعطلت مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل وبغياب كامل للشعب الفلسطيني و م.ت.ف وافتقارها لأية تغطية عربية عملا بقرارات القمة العربية السابعة (ت2/ نوفمبر 1978).

وعلى ضوء هذه الحلقة الجديدة في سلسلة التجارب المتعثرة منذ حرب حزيران/ يونيو 67 لم تبق الأمور راکدة في الشرق الأوسط، فقد ارتدت إلى الوراء كما تنبئ سايروس فانس. وتدفق نهر الدماء في مجرى سلسلة جديدة من حروب الابداء

(6) - سايروس فانس، الخيارات الصعبة، ص157.

(7) - نفس المصدر ص158.

والانقلابات السياسية ضد المسار السياسي لـ م.ت.ف وقوى الصمود العربية في داخل الأرض المحتلة وعلى الجبهات الأممية، من حرب الإبادة بالغزو الشامل للبنان لإبادة المقاومة الوطنية/ اللبنانية - الفلسطينية وقوى الصمود والتضامن العربية الأممية والخلفية التي قالت «لا» لاتفاقيات كامب ديفيد ومشاريع الحكم الذاتي ومشروع ريغان، وصولاً إلى حرب الخليج الثانية ودمار العراق واستنزاف بلدان الخليج وانتهيار التضامن العربي. وحلقات السلسلة الدائمة والسياسية تصب في طاحونة «عمليات تأهيل م.ت.ف والحالة العربية» لشروط التسوية الأمريكية والإسرائيلية للقضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربية - الإسرائيلية والأمريكية، وهذا ما يكشف وقائعه وأساره هذا الكتاب في هذا الفصل والفصول القادمة وفي سياق الزمان والمكان والصراع الذي لم يتوقف بين «سلام الشروط الأمريكية والإسرائيلية» و«السلام الآخر المتوازن سلام الشرعية الدولية».

المبادرة الأمريكية لم تهبط فجأة بمظلة حرب الخليج الثانية، وإن كان جورج بوش قد أطلقها من على منبر الكونغرس في السادس من (آذار/ مارس 1991)، أي بعد أسبوع واحد فقط من وقف إطلاق النار في 28 شباط/ فبراير 1991.

المبادرة كانت نتاج سلسلة معقدة متعثرة في مسار حركة الصراع في الشرق الأوسط، وتمتد جذورها عميقاً، وعلى الخصوص منذ قرار مجلس الأمن الدولي 242 (تشرين الأول/ أكتوبر 1967) ونهوض حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية العاصف بعد هزيمة 1967. ففي مجرى الصراع تداخلت وتشابكت عناصر جديدة لم يلحظها القرار 242، وفي مقدمتها حضور الحقوق الوطنية على خارطة الأرض المحتلة والصراع العربي - الإسرائيلي الصهيوني، والمجتمع الدولي.

وإصرار حكومات الدولة العبرية العمالية والليكودية على المفاوضات الثنائية المباشرة (لبعكس ميزان القوى الثنائي على المفاوضات وليس توازن المصالح) والعمليات التوسعية الاستيطانية على مدى الأراضي المحتلة.

ومبادرة بوش القائمة على (القرارين 242 و338 والأرض مقابل السلام) تستمد عناصرها الرئيسية من اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع ريغان (أيلول/ سبتمبر 1982) ومشروع شامير/ راين (14 أيار/ مايو 1989) وأوراق البحث بين فريق في القيادة الفلسطينية والخارجية الأمريكية عبر القناة المصرية بين ديسمبر 87 وآب/ أغسطس 1991 مع استبعاد عناصر بارزة من مشروع ريغان، وإدارة الظاهر لمشروع الملك فهد

كما أقرته قمة فاس العربية الثانية في 6 أيلول/ سبتمبر 1982 وقبلها قرارات قمة الرباط في ت2/ نوفمبر 1974.

ومبادرة بوش تم تجهيز إطارها الأساسي قبل حرب الخليج بزم، وتم الإتفاق عليها مع عدد من العواصم العربية عشية حرب الخليج الثانية بشروط أمريكية معينة، على أن يتم إطلاقها بعد وقف إطلاق النار. وهذا ما وقع فعلاً بعد إسبوع واحد من وقف الحرب.

وقد أعلن ريغان عن خطته مع رحيل آخر موجة من قوات المقاومة من بيروت في أيلول 1982. وبدأ بالإشارة إلى (النصر الكبير الذي حققته السياسة الأمريكية والعمليات الإسرائيلية بإخراج منظمة التحرير من لبنان باعتبار أن هذا يفتح الطريق لتناول عام لأزمة الشرق الأوسط وتسوية القضية الفلسطينية).

لقد قدم مشروع ريغان التالي:

* اعتبار إطار كامب ديفيد للحكم الذاتي إطاراً مناسباً يمكن تعديله طبقاً للظروف المتغيرة، إدارة ذاتية وسلطة فلسطينية منتخبة في المناطق (لم يذكر عبارة المحتلة، ولم يحددها) تتولى الإدارة بما لا يهدد أمن إسرائيل.

* وقف مؤقت للاستيطان يترافق مع إجراءات ضرورية لبناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

* الاعتراف بحق اليهود في الحياة في أي مكان من (يهودا والسامرة) التاريخيتين (بدلاً من عبارة الضفة المحتلة الواردة بقرارات مجلس الأمن 242 - 905 - 907 التي صدرت بالإجماع).

* الوضع النهائي يتقرر بعد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، وفق قرار مجلس الأمن 242. وأن يتوافق انسحاب إسرائيل من أية أراض مع ضمانات الأمن والتطبيع مع كل جيرانها.
* تعهد أمريكي بضمان أمن إسرائيل.

وهنا علينا أن نلاحظ أن (الوقف المؤقت للاستيطان) هو البند الجديد والإيجابي في مشروع ريغان عن اتفاقات كامب ديفيد. ولهذا أكد بيغن (أن المشروع ولد ميتاً) وتجاهلته حكومته، فهي مع إطار كامب ديفيد الذي لا يأتي على ذكر وقف الاستيطان ولا يشير إلى أي انسحاب ما من أراضي في الضفة فضلاً عن تجاهل القدس وحصر الحكم الذاتي بالسكان دون الأرض.

وعلى الجانب الآخر أخذت ألغام مشروع ريغان تتفجر في الساحتين الفلسطينية والعربية، برغم مأساة غزو لبنان 1982. وعادت التعارضات مرة أخرى إلى الصف الفلسطيني والعربي لتطغى على التناقض مع المحتلين التوسعيين والمشاريع الأمريكية المستندة إلى كامب ديفيد وفصل المسارات العربية عن بعضها عملاً بكامب ديفيد ومشروع ريغن.

وهنا نشير إلى أن مشروع ريغان تم طبعه على امتداد أشهر حصار بيروت وغزو لبنان. كما تم التداول به بين الإدارة الأمريكية وعدد من العواصم العربية. بينما نحن في الحصار وشعب لبنان والنخيمات تحت عذابات الدمار والجوع والموت والدموع. وعلمت بهذا من خمسة رؤساء عرب قبل عقد قمة فاس الثانية في 6 أيلول/ سبتمبر 1982.

أما السوفييت، فقد عاجلوا نتائج الغزو بعد خروج قوات المقاومة الفلسطينية من بيروت والنخيمات، ومن على الجانب الآخر من المتراس وتقديم كل أشكال المساندة السياسية والتسليحية للمقاومة الوطنية اللبنانية بما فيه الدبابات وخاصة لوليد جنبلاط في الجبل، وشجعوا نهوض المقاومة الفلسطينية بجانب اللبنانية. فقاتلنا معاً في بيروت والجبل وصيدا والجنوب. وقدم السوفييت لسورية تعويضاً كاملاً عن السلاح الذي فقدته في مقاومة الغزو الذي وصل إلى الجبل وحاصر بيروت وهدد طريق دمشق - بيروت عند مشارف ظهر البيدر.

أشرنا لتداول مشروع ريغان مع عدد من العواصم العربية بإعتباره أحد العوامل الرئيسية إن لم يكن الأساس الذي عجل بعقد قمة فاس الثانية (6 - 9/9/1982) بعد أربعة أيام فقط من رحيل آخر موجة من المقاتلين عن بيروت⁽⁸⁾ فضلاً عن مداراة حالة الشعوب العربية المذهولة المفجوعة بمجريات الغزو والحصار وردود فعل الدول العربية، وتحوطاً مشتركاً ما أمكن لقادم الأيام.

وعملياً شكلت قرارات فاس ردّاً على، وتطويراً لـ (مبادرة ريغان) والتقاطع معها، وكلفت القمة الملك الحسن الثاني أن يحمل القرارات التي سمّتها (مشروع الملك فهد) إلى واشنطن وأن يقدمه بنفسه إلى ريغان. وبدأ البحث مع شولتز وزير الخارجية في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1982 في واشنطن وبأمل التوفيق بين المشروعين، كأساس واطار لتأهيل م.ت.ف والحالة العربية الحاكمة للمفاوضات الثنائية المباشرة بين وفد أردني - فلسطيني وبين إسرائيل.

(8) - وثائق فلسطين مصدر سبق ذكره، ص438، 439.

وعندما طالب شولتز (بمفاوض عربي مقبول - يجلس مباشرة أمام إسرائيل) أشار الحسن الثاني إلى أن المفاوض هو (الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية) لكن شولتز أكد أن منظمة التحرير ليست مفاوضاً (مؤهلاً) مقبولاً لا من الولايات المتحدة ولا من إسرائيل. وأضاف شولتز: (إن ملف منظمة التحرير سجل مليء بالإرهاب)⁽⁹⁾ وأن الخرج العملي هو أن تفوض منظمة التحرير الملك حسين التفاوض مع إسرائيل والوصول إلى اتفاق تسوية القضية الفلسطينية.

أما بشأن منظمة التحرير، فلا إمكانية للبحث معها، إلا إذا أعلنت قبولها بالشروط الأمريكية الثلاثة، وهي:

* الاعتراف بحق إسرائيل بالوجود.

* قبول قرار مجلس الأمن الدولي 242 أساساً للتسوية دون ربطه بأي نقاط أخرى.

* إدانة ونبد العنف والإرهاب⁽¹⁰⁾.

إن إدارة ريغان أضافت شرطاً ثالثاً على ما طالبت به إدارة كارتر ومباحثات سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي مع الإدارة السعودية والإدارة المصرية. وتم بحثه مراراً مع وفود من القيادة الفلسطينية في الرياض والقاهرة، فإدارة كارتر كانت تطالب بالشرط الأول والثاني مقابل الاعتراف بمنظمة التحرير والحوار معها، بينما أضافت إدارة ريغان الشرط الثالث.

وهذه الشروط الثلاثة نزل عندها عرفات في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1988. في مؤتمره الصحفي الشهير وبعد خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف مباشرة. وهذه مسألة سنأتي عليها ونكشف أسرارها التي تم إعداد خطواتها ووسطائها، من تبادل النصوص حتى الإعلان عنها. فإعلان قبول الشروط الثلاثة مقابل الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير لم يأت هكذا فجأة كما تم الترويج له من ذلك التاريخ حتى يومنا⁽¹¹⁾.

إن المساحة مذهلة بين التسليم بشروط إدارة ريغان الثلاثة مقابل فتح الحوار مع م.ت.ف وبين مشروع إدارة كارتر الذي رفضته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

(9) - اضطراب ونصر، مذكرات جورج شولتز - ص 432.

(10) - يوميات محفوظة من اجتماعات القيادة الفلسطينية، وحديث بين حواطة ورؤساء عرب.

(11) - م، اجتماعات القيادة الفلسطينية - يوميات حواطة.

ففي الأول من آب/ أغسطس 1977 بدأ سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكية جولة جديدة في الشرق الأوسط، في إطار الإعداد لمؤتمر جنيف عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي 338.

وشملت مصر، سورية، الأردن، السعودية، وإسرائيل. وفي السعودية اجتمع بالملك خالد وولي العهد الأمير فهد ووزير الخارجية الأمير سعود. وقدم صيغة مشروع القرار الذي تقترحه إدارة كارتر على منظمة التحرير الفلسطينية، وعند إعلانه عن المنظمة فإن إدارة كارتر ستجتمع فوراً مع م.ت.ف، وتعتبر الإدارة أنها قد وفّت بالتزامها لإسرائيل في ظل اتفاقية سيناء - 2 - أي اتفاقية فك الارتباط الثاني والتزام وزير الخارجية كيسنجر بعدم الحوار أو التفاوض مع م.ت.ف قبل اعترافها بالقرار 242 وحق جميع دول الشرق الأوسط في أن تعيش في سلام.

وفيما يلي النص الحرفي لمشروع القرار:

(إن منظمة التحرير الفلسطينية تقبل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 242، مع التحفظ بأنها تعتبر أن القرار لا يشير إشارة سليمة إلى مسألة الفلسطينيين لأنه يقتصر عن الإتيان بأي إشارة إلى وطن للشعب الفلسطيني، ومن المفهوم أن لغة القرار تتصل بحق جميع دول الشرق الأوسط في أن تعيش في سلام).

وفعلاً أرسل الأمير سعود الفيصل النص إلى ياسر عرفات، واجتمعت اللجنة التنفيذية لإعطاء جواب قبل أن يغادر فانس الطائف في اليوم التالي.

وقررت اللجنة التنفيذية رفض مشروع القرار، وحمل الرفض إلى الأمير سعود الفيصل وفد ثلاثي من المنظمة عبد المحسن أبو ميزر عضو ل.ت. محمد غنيم (أبو ماهر)، ومحمود عباس (أبو مازن) عضوا اللجنة المركزية لفتح، وأبلغ الوفد قرارات ل.ت. إلى وزير الخارجية السعودي الذي أبلغه بدوره إلى سايروس فانس.

وأشار فانس مع الملك خالد أنه طرح نفس صيغة مشروع القرار في مباحثاته في مصر وسورية والأردن قبل وصوله إلى السعودية⁽¹²⁾.

في الواقع أن قمة فاس لم تنجح في ملاقة مشروع ريغان في منتصف الطريق.

(12) - سايروس فانس - الخيارات الصعبة، مذكرات سايروس فانس - الطبعة العربية، المركز العربي للمعلومات، بيروت - لبنان 1983 - ص 51، 52، 53.

(*) من اجتماعات القيادة الفلسطينية - يوميات حواتمة.

فالإدارة الأمريكية استثمرت نتائج غزو لبنان، وشدت الوتر إلى أقصاه، فمنظمة التحرير (غير مؤهلة) وعليها تفويض الملك حسين لعقد تسوية في إطار أردني - إسرائيلي يستند إلى كامب ديفيد ومشروع ريغان.

على الجانب الآخر، الحالة الفلسطينية والعربية لاتسر صديق، فالمقاومة فقدت قاعدتها الرئيسية في جنوب لبنان والخيمات، والقيادة والقوات تشتتت على قوس يمتد من الجزائر إلى تونس إلى اليمن وما بينهما ولم تلملم وتضمد جراحها بعد وتوحد الصف وتراكم القوى للنهوض الواسع بجانب المقاومة الوطنية اللبنانية وتحت رايته ضد الغزاة وفي الأرض الفلسطينية المحتلة.

والحالة الحاكمة العربية (فقدت التوازن)، تحت ضغط تفاعلات الغزو وفقدان ثقل مصر التي أخرجت من الجبهة الأمامية والمعادلة العربية نزولاً عند كامب ديفيد، والعراق وبلدان الخليج غارقة في حرب الخليج الأولى. كما فقدت أغلبية الأنظمة العربية مصداقيتها في نظر الشعوب والحركة الوطنية الشعبية فضلاً عن غياب الحياة الديمقراطية والقمع المبرمج للجماهير والأحزاب والنقابات والحياة الفكرية والسياسية. وفي مجرى هذه الخارطة القاسية وقع الانشقاق الكبير واتسع الاقتتال بين جناحي فتح وانخراط فصائل فيه، ودخول عوامل اقليمية وعربية ودولية (فزاد طين حالنا بلّة) كما يقولون في الحكمة الشعبية.

وفي هذا الميدان مارسنا سياسة توحيدية وبجانبا القوى الديمقراطية الفلسطينية وأقطار عربية. وعلى كل هذا بنت الإدارة الأمريكية سياستها وتكتيكاتها تجاه م.ت.ف وقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي الصهيوني، فدفعت قمة فاس إلى الحائط، وألقت بثقلها على محورين:

* الدعوة لتسوية ثنائية إسرائيلية - أردنية، ويكون دور منظمة التحرير تفويض الملك حسين والاتفاق معه.

* اتفاق إسرائيلي - لبناني وفعلاً تحت إدارة شولتز، تم فرض اتفاق أيار/ مايو 1983 على لبنان تحت ضغط دبابات الاحتلال.

وعلى محور مشروع ريغان نشطت حوارات فتح / اللجنة المركزية وخاصة عرفات مع السلطة الأردنية للوصول إلى اتفاق مشترك يتم فيه تفويض الملك حسين للتفاوض الثنائي المباشر مع إسرائيل. وتم هذا باتفاق شباط/ فبراير 1985، وبعد أربعة أشهر على عقد مجلس وطني انقسامي في عمان - أيلول 1984 ضم: فتح المركزية، وجبهة

التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية (محمد عباس) وشخصيات مستقلة لترتيب الهيكلية السياسية البرنامجية والتنظيمية بما فيه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بما يتناغم مع «تأهيل» م.ت.ف لمشروع ريغان والمباحثات الجارية مع الملك حسين وصولاً إلى اتفاق شباط بين اللجنة التنفيذية (الضيقة التكوين السياسي والاجتماعي) بدلاً عن الائتلاف الوطني الشامل في منظمة التحرير الفلسطينية وبين السلطة الأردنية.

في مجرى هذه الأحداث الصاخبة، وقبل اتفاق شباط/ فبراير أعلن الملك حسين خطته (لإنشاء اتحاد كوفيدرالي بين الأردن وبين كيان فلسطيني يمكن أن يقوم بعد مرحلة من المفاوضات تتضح فيها خطوط التسوية السلمية مع إسرائيل) ودعا في خطابه (منظمة التحرير للتعاون معه) وأعلن (كمملك للأردن أنه يؤكد قبوله بقراري مجلس الأمن 242 و338 وأنه بذلك يعترف ضمناً بإسرائيل) ويعلق شولتز على خطاب الملك: (إن إعلان الملك كان جريئاً وإن لم يكن على مستوى شجاعة قرار السادات بالذهاب إلى القدس...) (13).

وفي لقاء الملك حسين مع شولتز بواشنطن أكد أنه (ماض في محاولته... وإذا قامت منظمة التحرير بعرقلة مسعاه لحل يشمل ضفتي الأردن فسوف يكون مستعداً حينذاك للمضي وحده بحل أردني خالص) وطلب من واشنطن (أن تعلن إسرائيل تجميدها لعمليات الاستيطان في الضفة الغربية) (وأن تضع واشنطن حداً أقصى للمدة التي تستغرقها المفاوضات مع إسرائيل وصولاً إلى حل مؤقت يضمن حكماً ذاتياً لأهالي الضفة وقطاع غزة) (14).

وقد وجدت واشنطن في الخطوات الجارية فرصة لفك العزلة العربية عن مصر منذ قمة بغداد في 5/ 2 نوفمبر 1978. وعملت على استئناف دور مصر على جبهة التسويات الثنائية.

ففي لبنان قامت الحكومة المصرية بتدريب طواقم المفاوضات اللبنانية في القاهرة، والآن تحتل مصر دوراً أوسع، وبرز أن مبارك كان أقرب إلى خطة وخطوات الملك حسين في المراحل الأولى ثم راح بين الأردن ومنظمة التحرير بعد اجتماع واشنطن الثلاثي: (ريغان، مبارك، الملك حسين) حيث أعلن مبارك في المؤتمر الصحفي المشترك أنه (ليست هناك دولة عربية تستطيع أن تفاوض على الأرض الفلسطينية دون مشاركة الفلسطينيين أو

(13) - اضطراب ونصر، مذكرات شولتز، ص433.

(14) - نفس المصدر ص433.

موافقتهم) وسط استغراب ريفان مما دفع شولتز أن يكون عنيفاً مع مبارك (وأن تصريحه هذا يعرقل طريق السلام بدلاً من أن يساعده)⁽¹⁵⁾ وبدوره أشار الملك حسين إلى أن حوار الأردن مع منظمة التحرير لن ينجح في ظل هذه الأجواء⁽¹⁶⁾.

لم يكن مستغرباً بالنسبة لنا جميعاً في القيادة الفلسطينية تصريح مبارك، فالسياسة الإقليمية المصرية التقليدية قبل النكبة الكبرى عام 1948 وبعدها (لا تتقبل أن يكون حكم الهاشميين على حدودها) ومن مواقع متباعدة حتى التناقض بين حكم وآخر في مصر، فضلاً عن كامب ديفيد ونصوصه على (الحكم الذاتي الكامل للسكان في الضفة وقطاع غزة) ودخول مصر بمفاوضات مباشرة مع إسرائيل لتنفيذ الحكم الذاتي وفشل المفاوضات 79 - 1980 نتيجة لإصرار إسرائيل على مواصلة الاستيطان، والخلاف على مفهوم تغيير الحكم الذاتي الكامل.

وبرزت على سطح الأحداث العاصفة ثلاث سياسات فلسطينية في التعامل مع تداعيات غزو لبنان ومشاريع: ريفان، قمة فاس، اتفاق 17 أيار/مايو 83، انشقاق فتح والاعتقال أيار/مايو 83 فك وتركيب تحالفات وهيئات م.ت.ف في مجلس عمان، اتفاق شباط/فبراير 85.

تداعيات الغزو طرحت مشاريع وقضايا جديدة تتطلب بالضرورة حلولاً وأجوبة جديدة. وفي هذا نطلق من قاعدتين في اشتقاق الحلول الجديدة والممارسة الجديدة: الأولى برنامج الاجماع الوطني لحل قضيتنا وحقوقنا الوطنية بتقرير المصير والدولة الفلسطينية والعودة واعتبار منظمة التحرير الائتلافية بين جميع الفصائل والشخصيات الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا والبرنامج يربط بين الوطني والقومي ومسارات الحل، ويستند في تقديم الأجوبة الجديدة على مؤسسات منظمة التحرير الائتلافية وقرارات الشرعية الدولية.

والثانية: تغليب التناقض مع الاحتلال والاستيطان والغزو على التعارضات في صف الشعب والثورة واتتلاف منظمة التحرير وعلى التعارضات الفلسطينية - الاقليمية العربية والعربية - العربية.

وعلى هذا رفضنا الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني وبادرنا معاً لتشكيل القيادة المشتركة بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية (حزيران/تموز 83)، ثم التحالف الديمقراطي من الجبهتين والحزب الشيوعي وجبهة التحرير الفلسطينية (طلعت يعقوب)، ناضلنا

(15) - نفس المصدر ص438.

(16) - نفس المصدر ص438.

لوقف الاقتتال ولم نخرط أبداً في خندقه رغم كل الضغوطات السياسية والمادية من جانبي الصراع ومحاورهما الإقليمية العربية، فقد وضع هؤلاء التعارضات الخاصة والإقليمية الضيقة فوق المصالح العليا الوطنية والقومية المشتركة.

وبذات الوقت أطلقنا مشروع التحالف الديمقراطي للحوار الوطني الشامل لإعادة بناء وحدة منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية على أساس القواسم المشتركة لوقف التزيف الدامي وتشطير م.ت.ف وتضميد الجراح بدلاً من تعميقها في صف الثورة وبين الفصائل وتقسيم واقتسام م.ت.ف بين محاور الصراع الإقليمية الحاكمة العربية⁽¹⁷⁾.

لقد استجابت كل من الجزائر واليمن لاستضافة الحوار، وبذلنا جهداً كبيراً لانضمام كل الفصائل التي تقاطعت. وتم تنويع الحوار بين التحالف الديمقراطي وفتح المركزية باتفاق الجزائر/ اليمن الشهير لإعادة بناء وحدة منظمة التحرير على أسس سياسية مستندة لبرنامج الإجماع الوطني وأسس تنظيمية لتطوير وتصحيح ائتلاف منظمة التحرير والقيادة الجماعية في اتخاذ القرار بعيداً عن التفرد الفتوي أو الفردي. ولذا نص الاتفاق على لجنة تنفيذية للمنظمة تتمثل فيها كل الفصائل ويكون لها بجانب رئيسها أربعة نواب رئيس. ووقع على الاتفاق من فتح الشهيدان خليل الوزير وهمايل عبد الحميد وهاني الحسن. ومن الديمقراطية وفد واسع برئاسة قيس عبد الكريم. ومن الشعبية برئاسة أبو علي مصطفى ومن الشيوعي وفد برئاسة سليمان النجاب وممثل جبهة التحرير الفلسطينية الشهيد طلعت يعقوب. وشارك في حل قضايا الحوار وبانتظام الشهيد صلاح خلف وحواتمة وحش ومحمود عباس.

إن تداعيات الغزو وصراع المحاور الإقليمية ومحاولات عرفات الإستجابة لشروط «تأهيل» م.ت.ف. نحو التلاقي مع مشروع ريغان في منتصف الطريق عبر مصر والأردن، غطل اتفاق إعادة بناء الوحدة الوطنية، فعقد عرفات دورة مجلس وطني انعقاسي في أيلول 1984⁽¹⁸⁾ قاطعته فصائل التحالف الديمقراطي. وفي شباط/ فبراير

(17) - مشروع التحالف الديمقراطي، صادر عن الفصائل الأربعة، الاعلام المركزي، الجبهة الديمقراطية، 1984.

(18) - أشار حواتمة إلى أنه: في مطلع أيلول 84 حاولنا عقد المجلس التوحيدي في الجزائر، والتقينا في ضيافة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وحضور علي ناصر محمد (رئيس اليمن الديمقراطي) ومشاركة حواتمة، خليل الوزير، هاني الحسن، عبد الرحيم ملوح، محمد شريف مساعدي، د. أحمد طالب الابراهيمي، عبدالغني عبد القادر. كان واضحاً أن مركزية فتح حسنت موقفها لعقد مجلس آخر في عمان (نهاية ايلول) نقيض اتفاق الجزائر - اليمن مع التحالف الديمقراطي، والدفع نحو إعادة هيكلة ل.ت للمنظمة بائتلاف ضيق يستجيب لما وصلت إليه مباحثات عرفات - السلطة الأردنية.

عقد اتفاق شباط 1985. وهكذا طالت السنوات العجاف إلى أن انتصرت إرادة الوحدة الوطنية لعقد المجلس الوطني التوحيدي في الجزائر في نيسان /أبريل 1987⁽¹⁹⁾ وإلغاء اتفاق شباط قبل الدخول إلى قاعة المجلس⁽²⁰⁾، فقد رفض الشيخ الجليل عبد الحميد السايح طرح إلغاء الاتفاق على المجلس الذي لم يبحث الاتفاق من قبل ولم يكن له دور فيه ولم يقره.

نجحنا في إعادة بناء الوحدة على أسس سياسية سليمة ولم ننجح في تصحيح الأوضاع القيادية في م.ت.ف وضمان ديمقراطية القرار في اللجنة التنفيذية ومؤسسات منظمة التحرير الأخرى عملاً باتفاق الجزائر - اليمين 1984.

وفي مسار هذه العمليات التضالية والسياسية الفلسطينية الصراعية والمعقدة، والتي تتداخل فيها المصالح والمحاور الإقليمية الضيقة بات مشروع ريغان معلقاً، كما انتهت كل مشاريع فتح المركزية والأردن ومصر للملاقة مشروع ريغان في منتصف الطريق إلى الحائط! بقي الحال هكذا إلى مبادرة جورج بوش في 6 آذار /مارس 1991 التي استندت إلى كامب ديفيد وجوانب من مشروع ريغان ومشروع شامير/ راين.

وعلى جبهة مقاومة الغزو، فقد اندفعنا بالقتال تحت راية المقاومة الوطنية اللبنانية والدفاع عن المخيمات وإعادة تجميع قواتنا وتركيزها على محاور القتال ضد الغزاة واتفاق 17 أيار /مايو 1983 الذي سقط في آذار /مارس 1984 على يد المقاومة المشتركة والمساندة الفاعلة السورية والمساعدات السوفيتية. فطريق التسوية الشاملة والسلام المتوازن لا يمر بالصفقات الثنائية وعمليات «التأهيل» والانقلابات السياسية تحت ضغط الدبابات وشروط ميزان القوى المختل لصالح الدولة الإسرائيلية التوسعية.

بهذه الخطوات طوينا شيئاً من تداعيات التدهور والسنوات العجاف في الصف الفلسطيني والعربي ورفعنا منسوب روح النضال وفتحنا (طاقة) أمل مع أن كثيراً من الجراح مفتوحة وصراعات المحاور الإقليمية لا تتوقف وتصب في طاحونة تآكل الطاقات العربية.

(19) - فكّت الشعبية والفلسطينية علاقتهما بجبهة الانقاذ، وشاركنا بالمجلس التوحيدي. وكانت الجبهتان قد انضمتا إلى جبهة الانقاذ بعد اتفاق شباط /فبراير 1985.

(هـ) انضم الحزب الشيوعي الفلسطيني لأول مرة رسمياً إلى المجلس الوطني وعضوية ل.ت.م.ت.ف.

(20) - راجع نص قرار ل.ت.م.ت.ف. لمنظمة التحرير إلغاء اتفاق شباط /فبراير، كتاب وثائق فلسطين، مصدر سبق ذكره ص 409/ 410، ت (20 نيسان /أبريل 87).

لقد شكلت إعادة بناء الإئتلاف الوطني في منظمة التحرير الرافعة الرئيسية للانتفاضة فبعد خمس سنوات عجاف عادت الوحدة الوطنية في صف الشعب والفصائل الفاعلة داخل الوطن المحتل، وعلى القواسم المشتركة بين الداخل والخارج... وكما هو معلوم اندلعت الانتفاضة بعد أشهر من دورة وقرارات المجلس الوطني التوحيدي، وبعد أسابيع على القمة العربية (تشرين الثاني/نوفمبر 1987) في عمان، وشيخ مشروع ريغان يحوم حولها، إضافة إلى اتفاق الملك حسين - بيريس وزير خارجية ائتلاف حكومة العمل - الليكود. والذي تم توقيعه في لندن (11 نيسان/ابريل 87) وبمعرفة وزير الخارجية الأمريكي حيث حمل له يوسي بيلين رسالة بيريس عن الاتفاق (مؤتمر للسلام واجهة - مفاوضات ثنائية بوفد أردني فلسطيني - ولا يشترط مشاركة منظمة التحرير - مع التعهد بقبول القرارين 242 و338 والنص على نيزد العنف والإرهاب من الجانب الفلسطيني - معاهدة ملزمة، وأن الاتفاق قد تم على معظم نقاط التسوية السلمية بين الطرفين) ونلاحظ أن اتفاق لندن تم قبل أيام من المجلس الوطني التوحيدي، وعرفنا به في القيادة الفلسطينية قبل مجلس الجزائر. فقد طلب الملك حسين من عرفات إيفاد ممثل له (لوضعه في صورة الاتفاق) وتم هذا بإرسال العميد محمد عفانة (أبو المعتصم) إلى لندن وأحاطه الملك (بالاتفاق الشفوي)، كما علمنا به أيضاً من القاهرة.

في القمة العربية جرت ضغوط من عواصم عربية للقفز عن منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وتجاهل حقه في تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة كما درجت عليه قرارات القمم العربية منذ قمة الجزائر (73) والرباط (74). وفعلًا بالطبعة الانكليزية من القرارات غاب كل هذا مما ولد توترًا حادًا في القمة بين منظمة التحرير والأردن وتم الحل بإيراد القرارات بالنسخة العربية.

كل هذه الوقائع لم تعد سرًا. وذاع انتشارها مباشرة فزادت منسوب التحفز العريض في صف الشعب والحركة الوطنية على مساحات الأرض المحتلة والشتات.

وعلى الضفة الأخرى اعترض شامير على جوانب من الاتفاق. فهو يرى أن الاتفاق قد يُدخِل الأمم المتحدة من شبك دعوة السكرتير العام للمؤتمر ويدخل أطراف دولية غير مرغوب فيها وتحديدًا السوفييت، وهذا الذي دفع بشامير والليكود إلى انتظار فرصة ينضج فيها صيغة اتفاق يُشَقِّط دور السوفييت ولا يفتح أي نافذة صغيرة لشراكة الأمم المتحدة حتى لا تحضر قرارات الشرعية الدولية معها ولا تشكل مرجعية

للمفاوضات الثنائية⁽²¹⁾. وبعودتنا لوثيقة الاتفاق نقرأ أنها كانت (البروفة) لصيغة «مؤتمر السلام» في مدريد بعد التعديلات التي طالب بها شامير أثناء مكوك جيمس بيكر في التحضير للمفاوضات الثنائية المباشرة بعد إعلان مبادرة بوش في 6 آذار/ مارس 91. سلسلة هذه الوقائع والتطورات راكمت حالة الانفجار في الأرض المحتلة. وشكلت رصاصات جنود الاحتلال على الشهداء الثلاثة في قطاع غزة الشرارة التي أشعلت السهل كله في 8/12/87. فالانتفاضة هي الابن الشرعي للثورة ونهر الدم الذي لم يتوقف على مدى عشرين عاما وعلى يد فصائل الثورة والقوى والشخصيات الوطنية. والتقطت الفصائل الفاعلة شرارة الانتفاضة بالنداء الأول عن القيادة الوطنية الموحدة (ديمقراطية، فتح، شعبية) في 8/1/1988 وتمت بلورة برنامجها تحت راية (الحرية والاستقلال) بالنداء الثاني في 10/1/88 الذي يبدأ سطره الأول حرفياً بـ:

(يا شعب الشهداء... أحفاد القسام... يا أخوة ورفاق ماجد أبو شرار، وخالد نزال وكنفاني... يا شعب الانتفاضة الممتدة من جذور الوطن منذ عام 36 والمتصاعدة بقوة فولاذية في وجه الاحتلال الفاشي)⁽²²⁾.

ثلاثة أجيال في الانتفاضة⁽²³⁾ كما في الثورة وإن شاع توصيف الانتفاضة بـ (انتفاضة أطفال الحجارة) في غناء الشعراء والمبدعين وربما تذكروا (حنظلة) أي رسام الكاريكاتير ناجي العلي ابن العاشرة: وهو يقذف بالحجارة قوات الاحتلال! الانتفاضة خلقت وضعاً جديداً، فلسطينياً، عربياً، عالمياً، وأدخلت القضية الفلسطينية إلى كل بيت أمريكي كما قال جورج بوش لغورباتشوف في قمة مالطا⁽²⁴⁾

(21) - معركة السلام - يوميات شمعون بيريس، الأهلية للتوزيع والنشر - عمان - الأردن عام 1995 الطبعة العربية ص355، ص358 تفاصيل الاتفاق.

(*) - اضطراب ونصر، مذكرات شولتز، ص438، نص نقاط الاتفاق.

(22) - مجلة الحرية/ بيروت - لبنان تاريخ 1988/1/12.

(*) - كلمات على بوابة النصر، نداءات الانتفاضة، بيان الاستقلال، مؤسسة عيال للدراسات والنشر، ص17.

(23) - انضم الحزب الشيوعي للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، في آذار/ مارس، بعد النداء رقم 11 في (19/3/1988)، وأعلنت حماس عن انطلاقتها في (8/8/1988)، وبموازاة القيادة الوطنية الموحدة، دون الانضمام لها في إطار موحد.

(24) - قمة مالطا جمعت جورج بوش وغورباتشوف، على ظهر طراد مقابل شواطئ مالطا بين (2 - 3 ل1/ ديسمبر 1989). اجتماعات القيادة الفلسطينية - يوميات حواتمه.

وخلقت طوراً جديداً ونوعياً من إبداع الشعب أطلق عليه القادة السوفيت صفة (أعمق وأشمل، انتفاضة ديمقراطية عرفتها حركة تحرر وطني منذ الحرب العالمية الثانية). الانتفاضة أعادت فرض القضية والحقوق الوطنية والسياسية لشعبنا الفلسطيني على خارطة الوطن المحتل والشتات والمجتمع الاسرائيلي وعلى الخارطة العربية شعبياً وأنظمة حاكمة، وخارطة المجتمع الدولي.

من هنا وصل جنرالات وساسة إسرائيل إلى نتيجة حاسمة هي: (أن لا حل عسكري للانتفاضة ويجب البحث عن حلول سياسية) فقد صمدت حجارة الأجيال الثلاثة لآلة الحرب التكنولوجية الاسرائيلية المتطورة التي جربت فنونها بجسد شعبنا من تكسير العظام بتعليمات راين إلى كل ألوان رصاص القتل. صمد (مقلاع حجر داوود الفلسطيني في وجه آلة حرب غوليات الاسرائيلي الصهيوني).

كما وصلت إدارة بوش إلى ضرورة تنشيط الحلول والمفاوضات السياسية الثنائية المباشرة. وهكذا بدأنا مساراً جديداً في التعارض والصراع داخل منظمة التحرير والحركة الوطنية وفي صف الشعب وكذلك في التعارض والصراع داخل الساحات العربية.

مع الندائين 2 و3 تحدد مسار الانتفاضة، ولم يكن الحال موحداً متناغماً في قيادة منظمة التحرير مع هذا المسار، فقد أعلن النداء الثاني (أن يركن الانتفاضة لن يتوقف إلا بإنجاز الاستقلال بدولة فلسطينية وعاصمتها القدس)، كما أعلن برنامج الانتفاضة⁽²⁵⁾، وأكد النداء الثالث (التزام القيادة الموحدة بـ منظمة التحرير وبرنامج الوحدة الوطنية: العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة)⁽²⁶⁾.

منذ الأسابيع الأولى بدأت تبرز خطوة خطوة أكثر من نظرة في صف القيادة الفلسطينية واختلطت الأوراق داخل القيادة الفلسطينية وداخل كل فصيل، نظرة لهوفة متعجلة من اليمين وعناصر من «اليسار»، تخشى انطفاء الانتفاضة في أي لحظة، وطالما كُثرت (يدنا على قلبنا أن نصبح على توقف الانتفاضة)، والأخرى تلمس تحليلاً وتوقعاً أن شعبنا ومنظمة التحرير أمام انتفاضة مديدة العمر، فهي نتاج احتقان شعب بكل طبقاته وتياراته على مدى عشرين عاماً تحت الاحتلال وغول الاستيطان باستثناء

(25) - مجلة الحرية - بيروت 1988/1/12 النداء رقم (2) - (1988/1/10) - كلمات على بوابة النصر، ندائات الانتفاضة ص20، مؤسسة عيال - قبرص - نيقوسيا

(26) - النداء رقم (3) - المصدر السابق (18/1/1988)، ص25، القيادة الوطنية الموحدة.

شريحة محدودة من سماسرة الأرض والعملاء، فالخطر يدهم الجميع من العامل إلى التاجر ومن الفلاح إلى الملاك. واللاجئ على أرض الوطن لن يخسر إلا قيوده (60٪ من سكان الضفة والقطاع) فمصادرة الأراضي والحصار الاقتصادي والقمع المبرمج للجميع دفع بالجميع إلى ميدان الانتفاضة⁽²⁷⁾. وفي مسار الأشهر الأولى للانتفاضة أخذت نظرتان، سياسيتان تبلوران... تكتيكان في كيفية التعاطي السياسي النضالي والمادي مع الانتفاضة وتطورها:

* نظرة استعمالية استخدامية متعجلة على استثمار الانتفاضة في الوصول إلى صفقة سريعة مقابل وقف الانتفاضة.

* نظرة ترى العمر المديد للانتفاضة يفتح الأفق نحو حلول تنضج في الصراع، تقود إلى ما انطلقت منه والتزمت به الانتفاضة بدءاً بالندائين الثاني والثالث.

بين السياستين/ التكتيكين مساحات تعارض ونقاط تقاطع في القيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير وعموم حركتنا الوطنية وتوالد عن هذا خطان:

1:- خط (تأهيل) منظمة التحرير Rehabilitation of P.L.O باتجاه الشروط الأمريكية، ويقوم على:

* تحالفات إقليمية ودولية تصب في طاحونة شروط (التأهيل).

* عودة إلى تكتيكات انقسامية وتأميرية لم تنقض شهور على تجاوزها بالمجلس الوطني التوحيدي (الجزائر - نيسان 1987) وإعادة بناء الوحدة الوطنية الإئتلافية لمنظمة التحرير.

* عودة إلى سياسة الغرف المغلقة والقنوات الخلقية السرية الإقليمية والدولية وصولاً إلى سياسات وصفقات من وراء ظهر كل مؤسسات منظمة التحرير التوحيدية (لجنة تنفيذية، قيادة فلسطينية، مجلس مركزي، مجلس وطني).

* الارتداد التدريجي عن البرنامج والقرارات المشتركة لمنظمة التحرير والانتفاضة.

(27) - حوار حوامة على الهاتف مع القسم العربي في إذاعة مونتني كارلو/12/27/1987، والمنشور في مجلة الحرية بتاريخ 29 /12/1987.

* إخفاء المعلومات والمساومات الجارية عن المؤسسات القيادية المشتركة التشريعية والتنفيذية. وحل بديلاً عنها (لغة الخشب) والمناورات والادعاءات بصيغة «معلومات»، واستخدام أموال منظمة التحرير للضغط على كل فيصل والعناصر القيادية وزرع الألغام والانقسامات وكسب الولاءات لسياسة (التأهيل) داخل مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير وحيثما أمكن داخل فصائل المنظمة وخارجها دون استثناء ودون أدنى التزام سياسي وأخلاقي بقواعد التحالفات الوطنية.

* خطوة خطوة تمت مصادرة هوامش ديمقراطية وجماعية القرار بشأن القضايا الوطنية المصرية الكبرى وحصره بأفراد لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة بدءاً من أيلول 1988 إلى أن أصبح محسوراً بيد ثلاثة فقط مع بداية عام 1993⁽²⁸⁾.

هذا الخط قاده الجناح اليميني والمتذيلين له من يمين الوسط والعناصر «اليسارية»، وبتحالفات إقليمية عربية تصب في خانة حلول سقفها كامب ديفيد وبما يستجيب لشروط «تأهيل» منظمة التحرير الفلسطينية حتى تصبح طرفاً مقبولاً للحوار مع واشنطن والدولة العبرية⁽²⁹⁾.

2- الخط السياسي الموازي ويشتمل خطواته وتكتيكاته وتحالفاته من برنامج القواسم الوطنية المشتركة بمثابة برنامج الانتفاضة وخط مسارها وإبداعات الشعب في بناء

(28) - يؤكد هذا محمود عباس في كتابه طريق أوسلو حتى توقيع أوسلو - 1 - بالأحرف الأولى (1993/8/18).

(29) - الحكومات العمالية والليكوودية لا تقول (بشعب اسرائيلي) بل «بالدولة العبرية» (اسرائيل) «وبالشعب اليهودي» فهي دولة الذين يدينون باليهودية مهما تعددت القوميات والدول التي ينتمون إليها لتبرير قانون (عودة اليهود) وإعطاء الجنسية الاسرائيلية لأي يهودي في العالم يطلبها ولتفسير التمييز الواسع بين العرب واليهود في اسرائيل فالعرب أهل البلاد أصبحوا مع دولة إسرائيل أقلية في دولة يهودية.

* ميخائيل بن تامير المستشار القضائي للحكومة العبرية في ملاحظة أساسية اقتصادية لسياسة الحكومة قال: (إن العرب يشكلون في اسرائيل 19٪ وحصلتهم من الميزانية 2٪ فقط) وهذا تأكيد ليهودية وعبرية الدولة.

* اسرائيل شاحك: الديانة اليهودية وتاريخ اليهود، وطأه 3000 عام - قدم له: د. ادوارد سعيد، «قانون دستوري» (الكنيست 1985) اسرائيل دولة يهودية، ص 20. «لا يجوز للعرب الاستيطان» ص 21. «بطاقة الهوية - القومية: يهودي، عربي، درزي» ص 24 الترجمة العبرية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت.

هياكل الإدارة الذاتية في مدن وقرى ومخيمات الانتفاضة، على مدى الأرض المحتلة ويقوم هذا الخط على:

* اعتماد برنامج القواسم المشتركة بين فصائل وقوى وشخصيات منظمة التحرير لاشتقاق الحلول والتكتيكات السياسية الجديدة والأجوبة الوطنية المشتركة الجديدة للقضايا التي تطرحها الانتفاضة (إنهاء الاحتلال والاستيطان الاستقلال وحق تقرير المصير وحل مشكلة اللاجئين وفق القرار الأممي 194، والنازحين وفق القرار الأممي 237).

* الاستناد لقرارات الشرعية الدولية ممثلة بالقرارين 242 - 338 بعدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة. وحق تقرير المصير بدولة مستقلة وتثبيت حقوق اللاجئين والنازحين وفقاً للقرارين الأممين 194 - 237.

وقد عملنا على اشتقاق المبادرات للتسوية السلمية و«الحلول الوسط» والمفاوضات في إطار قرارات الشرعية إياها وبرعاية مرجعية دولية تشمل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ويكون للأمم المتحدة دور فيها. فعن مؤسساتها صدرت قرارات «الحلول الوسط» لحل الصراع الفلسطيني والعربي - الاسرائيلي الصهيوني.

* الحرص على الوحدة الوطنية على قاعدة القرارات المشتركة في إطار إئتلاف منظمة التحرير فنحن دعاة حل التعارضات في صف الشعب ومنظمة التحرير بالحوار وديمقراطية القرار بين قوى الائتلاف الوطني العريض. وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً في الثورة حتى اندلاع الانتفاضة ناضلنا لتوسيع إطار ديمقراطية القرار وتغليب التناقض مع الاحتلال والاستيطان على التعارض في الصف الوطني وأطيافه السياسية والتحالفية. وتجربة الثورة ومنظمة التحرير تدل الجميع أن الوحدة هي السلاح الأقوى باليد بينما أنتجت الانقسامات الخسائر الوطنية الكبرى.

* كل الجهود لتعزيز وتطوير الانتفاضة ونهوض قيادات وطنية جديدة في الأرض المحتلة فكل يوم في الانتفاضة ميدان اختبار، واختبار شامل. ولذا دعونا لتوحيد كل الجهود وتحت فعل الانتفاضة لانتخابات بلدية وسياسية على قاعدة التمثيل النسبي لتعبئة كل

التيارات في صنع القرار الوطني داخل الأرض المحتلة. بينما الخط الآخر كان مسكوناً بهاجس يومي خشية من بروز قيادة بديلة، وعليه رفض اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف الانتخابات البلدية والقروية وانتخابات لجان المخيمات في الأرض المحتلة منذ اندلاع الانتفاضة وحتى يومنا.

* نسج التحالفات العرقية والإقليمية والدولية بما يخدم الدفع نحو (تسوية سلمية) قاعدتها: الشرعية الدولية، وبما يقود إلى الربط الوطني والقومي مع أقطار الطوق العربية وتجاوز العقد والجراح التي مازالت تطل برأسها، فقد خسرتنا جميعاً من صراع المحاور الإقليمية العربية.

* الدفاع عن ديمقراطية صنع القرار في مواجهة سياسة تهميش ومصادرة دور مؤسسات م.ت.ف الموحدة، وكشف ما يدور في الدهايز المغلقة لشعبنا والشعوب العربية والعالم.

لقد قاد هذا الخط القوى والشخصيات الوطنية الديمقراطية في منظمة التحرير وفي صف الشعب على أرض الانتفاضة وقوى المقاومة في الشتات وفي المقدمة: الديمقراطية، الشعبية، الحزب الشيوعي، وشخصيات وازنة بارزة من الدكتور حيدر عبد الشافي إلى ابراهيم بكر، القس عودة الرنتيسي، وحيد الحمد الله، بسام الشكعة، د. نصر عبد الكريم، المحامي اسامة عودة، د. ادوار سعيد، د. رياض منصور، د. نصير عاروري، د. عنان العامري، المهندس محمد عبد السلام، د. غادة تلحمي، د. جورج زهر، خلدون رمضان، أحمد عواد، اسعد كايد، المهندس نزيه عرنكي، محمد نصر، د. أيوب تلحمي، والمئات المئات من الشخصيات السياسية والاجتماعية والأكاديمية المثقفة. وهنا يبرز أيضاً دور عدد من قادة الصف الأول في فتح، وخاصة: صلاح خلف، خليل الوزير، فاروق القدومي، أبو ماهر غنيم، هائل عبد الحميد، عباس زكي، رفيق النتشة، بجانب القواسم المشتركة والنفس الطويل على طريق البحث عن تسوية متوازنة.

وفي إطار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية (مجلس وطني، مجلس مركزي، لجنة تنفيذية، قيادة فلسطينية) صان «اليسار الواقعي» و«الوسط الوطني» البرنامج المرحلي وقرارات المجالس الوطنية والهيئات المشتركة على أساس القواسم

المشتركة وضمنان استقلالية القرار الوطني وواقعيته حتى دورة المجلس الوطني (أيلول/ سبتمبر 1991 بالجزائر) والمركزي (17 تشرين الأول/ أكتوبر 1991 بتونس)، بالرغم من كل محاولات الارتداد نحو السياسة الخاصة باليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير الفلسطينية التي تطلعت إلى الانخراط بسياسة السادات وكامب ديفيد منذ عام 1977، وبرغم التراجعات والأحداث الكبرى الإقليمية التي أدت إلى اختلال مربع بالتوازنات العربية - العربية وما يترتب عليها من ضغوطات محورية على التيارات الأساسية في منظمة التحرير. ولذا لم تتمكن سياسة كامب ديفيد وسياسة تأهيل م.ت.ف عملاً بالشروط الأمريكية أن تفرض نفسها على السياسة الفلسطينية المشتركة طيلة خمسة عشر عاماً. ومحاولات التقاطع مع كامب ديفيد وملاقة مشروع ريغان في منتصف الطريق قبل حرب الخليج الثانية وانهايار التضامن العربي، تمت بعد فك الائتلاف الوطني العريض في منظمة التحرير والتراجع عن برنامج وقرارات القواسم المشتركة، وانتهت إلى الحائط فالفشل، والعودة إلى الائتلاف العريض.

لقد وقع هذا بعد غزو لبنان 82 وفقدان قاعدة المقاومة والمنظمة على خطوط التماس والصراع مع الاحتلال والتوسعية الاسرائيلية، وبعد الانشقاق والاقتيال بين جناحي فتح (أيار 83) والتفاف محور إقليمي حول كل جناح من مواقع الصراع بين هذه المحاور وسياساتها وأدوارها الفلسطينية والعربية وما اصططح عليه من سياسة (جمع الأوراق).

وعليه تم تغذية الاقتتال بين جناحي فتح من جانبي المتراس بين عواصم عربية وهنا وجد اليمين ويمين الوسط في المنظمة فرصة لاعادة صياغة الائتلاف الوطني السياسي والطبقي العريض، وتضييقه وحصره بفتح المركزية والعربية والفلسطينية (جناح محمد عباس) بالإضافة إلى من يواليها سياسياً من الشخصيات وعقد هذا الائتلاف الضيق المجلس الوطني الانقسامى (أيلول/ سبتمبر 84) والذي تنكر لاتفاق الجزائر - اليمن التوحيدي الشهير لأن الهدف هو مصادرة ديمقراطية القرار والتراجع عن القرار الوطني المشترك والوحدوي والمستقل، وإعادة هيكلة مؤسسات منظمة التحرير تمهيداً لاتفاق شباط/ فبراير 85 و(تأهيل) منظمة التحرير بدور (غير مرئي invisible role) لملاقة مشروع ريغان في منتصف الطريق.

انتهت سريعاً سياسة التزاور بين اتفاق شباط/ فبراير 85 ومشروع ريغان 82 لأن شروطاً أمريكية جديدة برزت، وأهمها تجاهل الحقوق السياسية الوطنية لشعبنا وحصر التسوية في إطار 242 فقط.

وعلى الضفة الوطنية الفلسطينية والعربية الشعبية تواصل نضالنا لإعادة بناء الوحدة الفلسطينية ومؤسسات منظمة التحرير الائتلافية بين الجميع وفي المقدمة، الفصائل الرئيسية في المنظمة وعلى أساس اتفاق الجزائر - اليمن إلى أن تحقق بالمجلس الوطني التوحيدي في الجزائر (نيسان/ أبريل 87) على يد: الديمقراطية، الشعبية، الحزب الشيوعي وفتح تحت جهد وفعل قادة خط الوسط التوحيدي، وفي المقدمة: صلاح خلف، خليل الوزير، فاروق القدومي، هائل عبد الحميد، ابو ماهر غنيم، عباس زكي، رفيق التشنة. وساند هذا الخط محمود عباس وهاني الحسن بعد أن وصل اتفاق شباط 1985 في ملاقة مشروع ريغان في الطريق إلى الجدار.

إن التطور النوعي لإعادة بناء الوحدة الوطنية على قاعدة القواسم المشتركة مالبث أن تعرض للتصديع بعد ظهور على اندلاع الانتفاضة الكبرى، وعلى يد ذات الاتجاه السياسي ليمين ويمين الوسط في فتح والعناصر «اليسارية» المتذيلة له في منظمة التحرير الفلسطينية.

ان الصراع بين السياستين اللتين تتعاطيان بالوقائع السياسية وحركتها الايجابية والسلبية تواصل على امتداد عمر منظمة التحرير حتى يومنا وخاصة منذ نهوض حركة المقاومة المعاصف بعد هزيمة حزيران - يونيو 1967.

كما أن الأحداث الكبرى التي تتالت بعد رحيل جمال عبد الناصر حفرت عميقاً في حركة المقاومة ومنظمة التحرير، وأطلت برأسها منذ انقلاب يمين الناصرية (أيار / مايو 1971)، وتراجعاته نحو القوى والطبقات المصرية القديمة التي عصفت بها ثورة 23 يوليو، ومد الجسور مع الحلول الأمريكية / الاسرائيلية المنفردة الثنائية.

كامب ديفيد الحرب العراقية - الايرانية وغزو لبنان 82 وحرب الخليج الثانية زلازل كبرى في مسار شعوبنا وأقطارنا، أنتجت فقدان المقاومة الفلسطينية خطوط التماس مع المحتلين بعد حصار بيروت البطلة، وتشتت قواتنا وقيادات منظمة التحرير على قوس واسع. والأخطر في هذا استبدال «جغرافيا سياسية فلسطينية» حيث شعبنا حولنا جميعاً في الأرض المحتلة وفي المخيمات وخطوط التماس وتمركز القيادة في وسط المخيمات، «بجغرافيا سياسية أخرى» تماماً حيث آلاف الأميال بعيداً عن نبض وضغط ورقابة الشعب والمخيمات وقوات المقاومة اضافة إلى التصادم المتعدد والمدرّوس مع أقطار الطوق. ففي تونس لا مدينة ولا قرية فلسطينية ولا مخيم لا قوى ضاغطة ومراقبة تفرض المراجعة والتصويب والنقد الحي كما يقع في الحضور اليومي الحي مع الشعب في الوطن والمخيمات والتجاور الحي واليومي بين قواعد الفصائل والقوات والقيادات...

كل هذا المناخ الفاعل الصاحب تمت إدارة الظاهر له منذ اختلطنا ونحن في الحصار بين هجرة بني «هلال الثانية» إلى تونس وبين تجميع القوات والقيادات في الوطن وحوله وخطوط التماس مع الاحتلال، وأقطار الطوق من جديد. فبعيدا في تونس المضيفة حلت «جغرافيا سياسية» وضعت الاطارات القيادية في «مناخ وضغط السفارات والمخابرات»، والتعاطي بيننا ومع الشعب والمخيمات والقيادات في الوطن وأقطار الطوق «بالفاكسات».

هذه «الجغرافيا السياسية» البديلة فعلت فعلها، فبدأت «لغة الخشب» والمناورات وفكرة الادعاءات بصيغة «معلومات» تفرض نفسها في القيادة الفلسطينية وأعمال اللجنة التنفيذية لتمرير سياسة وتكتيكات يجري طبخها من وراء الستار بالقنوات السريّة من وراء ظهر مؤسسات منظمة التحرير الوطنية الائتلافية والفصائل والقوى. وفي دَوّامة هذه الجغرافيا السياسية تشققت جدران ما تبقى من هوامش بلغة الحوار وديمقراطية القرار.

ومن هنا عادت الأدوار الاقليمية العربية المحافظة والبورجوازية البيروقراطية، والدولية الضاغطة باتجاه الصفقات الثنائية على قاعدة كامب ديفيد وتمرير الشروط الاسرائيلية والأمريكية (لتأهيل) منظمة التحرير خطوة خطوة حتى تصبح طرفاً مقبولا لدى واشنطن وتل أبيب بالشروط الأمريكية كاملة وبالكثير من الشروط الاسرائيلية الصهيونية. وزحفت هذه الشروط بقنوات دول وشخصيات منتقاة تحت عناوين عديدة من حلقة الوصول إلى تمرير الرسالة وادعاء النصيحة.

وفي مواجهة هذه السياسة السرية والمرتدة نحو المشروع الفتوي الخاص، مشروع اليمين ويمين الوسط، أخذنا بسياسة (الأطواق) الوطنية الفلسطينية والعربية والدولية لتطويق السياسة المرتدة عن القواسم المشتركة وتقديم حلول جديدة واقعية مشتقة من قرارات المؤسسات الائتلافية الفلسطينية وقرارات الشرعية الدولية. وهذا «أنتج معادلة فلسطينية - فلسطينية» لم يتمكن فريق أوسلو من ركوب أكتافها، فركب كتف «احتلال توازن المعادلة العربية - العربية» بعد زلزال حرب الخليج الثانية لتبرير ذهابه بشروط شامير إلى مدريد، وليس بما تقرر في مجلسنا الوطني والمركزي من 87 - 88 وحتى تشرين الأول/ أكتوبر 91 قبل 12 يوماً فقط من مؤتمر مدريد.

وفي مسار وقائع الصراع بين السياستين في م.ت.ف لا رابط بين السياسة التي أوصلت «فريق تونس» إلى أوسلو وبين قرارات المؤسسات التشريعية والتنفيذية لمنظمة التحرير.

لقد تعاظمت الضغوط بعد الانتفاضة لوقفها بأسرع وقت بالكسر أو بضمن زهيد لا

يؤمن الحد الأدنى بتقرير المصير وحل مشكلة اللاجئين والنازحين، إنها ضغوط: المحتلين، الادارة الامريكية، دول عربية، نخب انتقائية سياسية وأكاديمية، رجال أعمال.. وكلها تتشابه الخطوط السياسية والمصالح الاقتصادية فيما بينها.

الصراع بيننا في مؤسسات منظمة التحرير والقيادة بلغ الذروة في أيلول/ تشرين أول عام 88 وقرارات القواسم المشتركة تستند إلى مسار الانتفاضة والشرعية الدولية، وبدلاً من الالتزام والنضال المتحد وصولاً إلى إطار تفاوضي يقود إلى سلام شامل متوازن فقد ارتد الجناح المهيمن على الأجهزة البيروقراطية والمال إلى القنوات السرية وعقد الصفقات السياسية من وراء ظهر مؤسسات الوحدة الوطنية، وسادت في اجتماعات القيادة (لغة الخشب والادعاءات عن صفقات أردنية، سورية، لبنانية جاهزة للتوقيع) وجرى خطوة خطوة جزر الحوار الحقيقي ومصادرة هامش ديمقراطية القرار.

في ايلول /سبتمبر 88 لم يتوقف مكوك وليم كوانت⁽³⁰⁾ ونقله الرسائل بين عرفات والإدارة الأمريكية إلى أن رست في 12 أيلول على صيغة بيان يعلنه عرفات ينص على قبوله الشروط الأمريكية الثلاثة مقابل بدء الحوار مع المنظمة. ووجد وزير الخارجية شولتز أن «النص» الذي حمله كوانت من عرفات يلبي الشروط الأمريكية ولكنه أصر على إعلان عرفات للبيان قبل أي إشارة أمريكية للحوار.

وفي التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر طلب مندوب المنظمة لدى الأمم المتحدة زهدي الطرزي من رئيس مجلس الأمن الدعوة لدورة خاصة للجمعية العامة يلقي فيها عرفات بياناً هاماً، وتقدمت المنظمة في تونس إلى السفارة الأمريكية بطلب تأشيرة دخول لياسر عرفات إلى الولايات المتحدة لإلقاء خطابه. ولكن وزير الخارجية جورج شولتز رفض الطلب وأصر أن على عرفات أن يعلن البيان الذي حمل كوانت نصه حرفياً قبل إعطائه تأشيرة (فيزا) الدخول إلى نيويورك لإلقاء البيان⁽³¹⁾.

وفي الثاني من كانون الأول/ ديسمبر، اتخذت الجمعية قراراً بنقل الجلسة الخاصة إلى مقرها الآخر في جنيف بعد أن تم الاتفاق بين وزير الخارجية الأمريكية والوسطاء كوانت ووزير خارجية السويد ستين أندرسون والمؤسسة اليهودية الصهيونية الأمريكية على إلقاء عرفات البيان وبنصه الحرفي المتفق عليه، وبمعرفة الرئاسة المصرية بكل هذه

(30) - عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد كارتر، ولعب دوره المكوكي بين عرفات وريتشارد مورفي مساعد الوزير شولتز لشؤون الشرق الأوسط، وبرعاية وزير الخارجية.

(31) - اضطراب ونصر، مذكرات جورج شولتز، مصدر سبق ذكره، ص135.

الخطوات. بينما القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لا علم لها ولم تناقش شيئاً من هذا، ومعلوماتنا عما يدور في الغرف السرية المغلقة تتم وتتسرب لنا بوسائل أخرى، فكثيرة هي جيوب التداخل في م.ت.ف وشبكة العلاقات والتحالفات وعليه فدقق المعلومات السريّة إلينا لا يتوقف.

على ضفة القيادة الفلسطينية ومؤسسات منظمة التحرير الائتلافية الأخرى دار الحوار/ الصراع شهوراً في إطار التحضير للدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وبعد القمة العربية الناجحة في الجزائر.

(قمة الانتفاضة)⁽³²⁾ التي تسلحت بالانتفاضة شقّت طريقها (لإعادة بناء التوازن للمعادلة العربية - العربية) و(رد الاعتبار لمنظمة التحرير وحق شعبنا بتقرير المصير والدولة المستقلة والعودة) بعد عمليات القفز عن هذا في القمة العربية السابقة في (تشرين الثاني/نوفمبر 87).

على امتداد شهور الحوار- الصراع تعرضنا جميعاً لضغوط ثقيلة متعددة المصادر كثيرها يصب في طاحونة الشروط الأمريكية ومشروع ريغان، ونادرها باتجاه القواسم المشتركة والشرعية الدولية.

أما الإدارة السوفيتية فقد ضغطت باتجاه «خطوة درامية» تقوم على (الاعتراف بالقرار 242 وبدولة إسرائيل دون ربط هذه الخطوة بحق تقرير المصير أو أية إشارة للدولة الفلسطينية والقرار الأممي 194)، وقبل دورة المجلس الوطني بأسبوع واحد زار موسكو وفدان: وفد برئاسة محمود عباس، وبعده بيومين وفد الجبهة الديمقراطية برئاسة نايف حواتمة. وهناك سمعت موسكو سياستين جواباً على الخطوة الدرامية⁽³³⁾ التي

(32) - بادرت الجزائر لعقد قمة الانتفاضة العربية، 16 - 18 حزيران 1988 وكان حواتمة اقترح على الرئيس الجزائري بن جديد عقد القمة اتصالاً باحتضان الجزائر لدورة المجلس الوطني التوحيدي (نيسان - ابريل 87)، وكما احتضنت دورة شباط/ فبراير 1983 لمدافاة جراح الثورة وم.ت.ف بعد غزو لبنان وخروج المقاومة من المخيمات وخطوط التماس مع المحتلين في جنوب لبنان.

(33) - في حوار بين حواتمة والكسندر زاتوف من اللجنة المركزية في موسكو أشار إلى خطأ الإدارة السوفيتية في الدعوة (للخطوة الدرامية) فقد اعتقدت موسكو أنها ستكون سلاحاً يدها تجاه شروط واشنطن، لكن الدعوة استثمرتها واشنطن بالكامل لصالح شروطها كما اعترف زاتوف (الآن ممثل الرئيس يلتسين في الأزمة اليوغسلافية) وأنه شخصياً الذي أضر على ممثل اللجنة المركزية للحزب كارين بروتنتس المشاركة مع ممثل الخارجية الكسندر بسمرتنغ نائب الوزير للضغط على الفلسطينيين، وأشار إلى خطأ هذه الخطوات أيضاً. وفي الحوار مع بروتنتس نائب رئيس القسم الدولي باللجنة المركزية تطرق إلى (الأوهام الخاطئة) في الخارجية السوفيتية (قسم الشرق الأوسط)، ويعمل الآن في مؤسسة غورباتشوف للأبحاث في موسكو.

صبت الزيت في طاحونة الشروط الأمريكية.

لقد توصلنا في حوارنا في القيادة الفلسطينية حتى عشية عقد دورة المجلس الوطني وفي أثنائها (12 - 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988) إلى ثلاثة قرارات أساسية: القرار السياسي الخاص بالتسوية السياسية ومؤتمر السلام، وإعلان دولة فلسطين، وقرار تشكيل الحكومة المؤقتة للدولة في الوطن والشتات لتكون أداة التفاوض الفلسطينية.

إن القرار السياسي يمثل الموقف الوطني الواقعي، موقف القاسم المشترك الذي يرتبط بالشرعية الدولية، وليس بالشروط الأمريكية (لتأهيل منظمة التحرير الفلسطينية للحلول الأمريكية) كما ورد في نص البيان الذي حملة كوانت من عرفات في 12 أيلول/ سبتمبر 88 إلى واشنطن والذي اعتبره جورج شولتز وزير الخارجية ملبياً للشروط الأمريكية. ولإظهار الحقيقة تثبت نص هذا القرار:

□□ إن المجلس الوطني الفلسطيني من موقع المسؤولية تجاه شعبنا الفلسطيني يؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام الشرعية الدولية، وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وقرارات القمة العربية، بما يضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني... آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وجميع أطراف الصراع في المنطقة. آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراراتي مجلس الأمن رقم 242 و338⁽³⁴⁾. □□

وبرغم القرار السياسي بشفافيته وواقعيته والإصرار على دور الأمم المتحدة والدول دائمة العضوية... فإن رفريق تونس» كسره بعد أيام كما كسر «قرار قمة الانتفاضة العربية» و«مسار الانتفاضة»، وتراجع تحت ضغط شروط الإدارة الأمريكية «لتأهيل» منظمة التحرير دون علم مؤسسات منظمة التحرير ومن وراء ظهرها وفي سياق ما

(34) - التقرير السياسي الصادر عن الدورة - 19 - للمجلس الوطني الفلسطيني - ت الجزائر 12 - 15 / 1988/2.

يجري طبقه باتجاه حلول خارج إطار ومرجعية الشرعية الدولية فضلاً عن الفلسطينية والعربية، وإخراج تكتيك (الصدمة الساداتية) صدمة المفاجأة والأمر الواقع والقرار الانفرادي دون الاحتكام للمؤسسات الوطنية واحترام والتزام قراراتها.

هكذا دائماً كلما أرادوا ارتكاب خطأ استراتيجي يلجؤون إلى (الصفقات السرية والصدمات الكهربائية وتعمية الأضواء التلفزيونية)!

وفي مجرى الصفقات السرية، فإن قرار الجمعية العامة (2 كانون الأول/ ديسمبر 88) بنقل الجلسة الخاصة للأمم المتحدة إلى جنيف في الثالث عشر من ذلك الشهر، نقل القناة السرية من (وليم كوانت) إلى (ستين أندرسون) وزير خارجية السويد الذي كان يقوم بذات المهمة مع حكومة الائتلاف الاسرائيلية⁽³⁵⁾.

في استوكهولم تم وضع النصوص المطلوبة وتوقيع عرفات عليها في يومي 6 و7 كانون الأول/ ديسمبر بعد الاجتماع بين أندرسون وعرفات، والاجتماع الآخر بين عرفات ووفد المؤسسة اليهودية الصهيونية الأمريكية (ريتا هاورز، مناحيم روزنسافت، دورا كاس، ستانلي شيبان، آب اوديشتش)، وفور الوصول إلى النتيجة العملية قطع رئيس وزراء السويد (انجفار كارلسون) زيارته لباريس عائداً إلى استوكهولم.

كانت اسرائيل على علم بما يدور في العاصمة السويدية، وكذلك مصر، فالقسم الأول من اجتماع استوكهولم تم إنجازه في القاهرة، وخطوط القنوات السرية مفتوحة بعضها على بعض⁽³⁶⁾ وفيما يلي نص الرسالة التي وافق ووقع عليها عرفات في استوكهولم:

ستين أندرسون منظمة التحرير الفلسطينية - استوكهولم - سري 7

ديسمبر 1988. السيد ستين أندرسون.

السيد وزير الشؤون الخارجية...

عزيزي المستر ستين أندرسون/

(35) - حكومة (العمل - الليكود) ورئاسة الوزارة تتسم بالتدوير، بين زعامة الحزبين كل (25) شهراً، وقناة أندرسون بين واشنطن - اسرائيل - عرفات تستند إلى العلاقة الفكرية والسياسية بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم في السويد وبين حزب العمل الاسرائيلي في إطار مؤسسة الاشتراكية الدولية، كما أن المؤسسة اليهودية الصهيونية الأمريكية على صلة بأحزاب الاشتراكية الدولية.

(36) - المفاوضات السرية - سلام الأوهام - أوسلو - الكتاب الثالث - محمد حسنين هيكل، ص 212، دار الشروق، القاهرة.

اتصالاً بمحادثاتنا في استوكهولم يومي 6 و7 ديسمبر 1988، وبخصوص النص الذي قدمته لي من المستر شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، والمتصل ببدء الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الإدارة الأمريكية فأني أبعث إليك وفق هذا النص حاملاً موافقتي وتوقيعي عليه.

وسوف نعمل على إصدار هذا النص في بيان رسمي فور إقراره من اللجنة التنفيذية.

مع رجائي أن تقبل تعبيري عن احترامي العميق.

1988/12 /7

إمضاء

ياسر عرفات - رئيس اللجنة التنفيذية

لمنظمة التحرير الفلسطينية⁽³⁷⁾.

والنص المرفق بهذه الرسالة مصاغ بالانكليزية أيضاً تحت عنوان (سري)⁽³⁸⁾ بالنقاط الثلاث الأمريكية وبتوقيع عرفات وبنفس التاريخ، والبارز فيه:

1 - (إن منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد للتفاوض مع

اسرائيل... على أساس قراري الأمم المتحدة 242 و338).

2 - (تتعهد أن تعيش في سلام مع اسرائيل... ضمن حدود آمنة ومعترف بها...).

3 - (تنبذ أعمال العنف الفردي والجماعي وإرهاب الدولة في كل صورها ولن تلجأ إلى شيء من ذلك).

والمفاجأ هو شعبنا ومؤسسات منظمة التحرير، وبسياسة على النقيض من قرارات مجلسنا الوطني التي لم يمتص عليها عشرون يوماً ولم يجف حبرها بعد وقد تم إخراج هذه السياسة، (وكأنها بنت لحظتها وساعتها) وبتكتيك (الصدمة) إياها لتوليد حالة من الذهول والارتباك وتقرير الأمر الواقع بينما الكاميرا تخطف الأنظار بعيداً عن

(37) - الرسالة باللغة الانكليزية، ملحق الوثائق - وثيقة رقم - 1.

(38) - النص الكامل: ملحق الوثائق، وثيقة رقم - 2.

التناقض الرئيسي بين قرارات مجلسنا الوطني السياسي وسياسة النزول عند الشروط الأمريكية. وهنا مصدر التراجعات وتآكل وتشقق الموقف الفلسطيني.

الإدارة الأمريكية اعتبرت الرسالة والتعهد خطوة إلزامية قبل الجلسة الخاصة للجمعية العامة في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1988 في جنيف وطالبت بإعلان لا يحمل أدنى التباس به في خطاب عرفات، وعندما ضُمن عرفات خطابه الشروط الأمريكية الثلاثة، كما وردت في النص الذي حمّله كوانت إلى شولتر في 12 أيلول/ سبتمبر 88، والنصوص إلى اندرسون في 7 كانون الأول/ ديسمبر 88، فقد اعتبر شولتر أنها غير كافية ولذا لن تكون منظمة التحرير (مؤهلة) للحوار مع الإدارة الأمريكية.

وعلى هذا الأساس طالب شولتر من جديد بإعلان دقيق من عرفات وبعبارات مركزة لقبوله الشروط الثلاثة. ووقع ما طلب فعلاً يوم 14 كانون الأول/ ديسمبر 88، في المؤتمر الصحفي لعرفات بجنيف، وقرأ النص المطلوب والمكتوب بالإنكليزية كما وضعته واشنطن، (الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود) و(التسوية السياسية على أساس 242) و(نبذ العنف الفردي والجماعي) حتى لا يقع التباس مع عبارة (استنكار العنف).

في تونس دافع عرفات عن خطواته في جنيف فضلاً عما سبق بأنها (بنت ساعتها) وعن عدم معرفته الدقيقة بالإنكليزية، ولذا لم يميز مضمون الكلمة التي تبدأ بالحرف (R) والتي تبدأ بالحرف (D)!!

والواقع أن نزول اليمين ويمين الوسط عند شروط «تأهيل» منظمة التحرير هو الذي أنتج خطوة خطوة اتفاق أوسلو 1 و2 الذي جعل إسرائيل تصوغ سياسة تفاوضية وإقليمية بأنها (الوريث الوحيد لفلسطين الانتدابية). وأوصل فريق أوسلو الفلسطيني إلى الموافقة على أوسلو 1 و2 الذي ترك الأرض الفلسطينية المحتلة أرضاً (متنازعة عليها disputed Land).

إن سياسة التكرار للبرنامج والقرارات الوطنية المشتركة تُوصِلُ إلى الكوارث، كما ضمور ومصادرة هامش ديمقراطية صنع القرار الوطني وحلول التفرد محل القيادة الجماعية، ولغة الخشب محل الحوار والتوافق الوطني العريض، وهي أمراض استشرت بتسارع بعد غزو عام 82 وانتقال عرفات وفريقه إلى تونس... فوضعت مصير الشعب ومصير الانتفاضة على خشبة صليب مسرح اللامعقول.

وهنا نكتفي بما رواه، وبالتفصيل محمود عباس عن طريق أوسلو⁽³⁹⁾ من حصر القرار السياسي بيد عدد محدود إلى أن انحسر بيد ثلاثة فقط وبسرعة مطلقة من وراء

(39) - كتاب طريق أوسلو، محمود عباس.

الستار منذ بدء جولات جيمس بيكر (آذار/ مارس 91 حتى الآن). كل هذا ليس معزولاً عن اختلال توازن الحالة والمعادلة الإقليمية العربية - العربية الذي استشرى عشية وأثناء وفور حرب الخليج الثانية.

ونكتفي برواية هيكل عن حالة القيادات في تونس مع أنه اقتصر على جانب واحد من الحوار - الصراع في قيادة فتح، ولم يتناول الخارطة القيادية الفلسطينية في الحوارات المصرية التي شهد جانباً منها في أواخر أيلول/ سبتمبر 88، مع أنه يسجل أن الوفد اجتمع في جنيف وانتقل إلى تونس. وكما يقول هيكل (لعقد سلسلة من الاجتماعات مع السيد ياسر عرفات ومع كل قيادات منظمة التحرير بمن فيهم الدكتور حبش والسيد نايف حواتمة)⁽⁴⁰⁾. لاحظ هيكل أن بعض المشاركين في اجتماع جنيف وبينهم الدكتور ادوارد سعيد اکتفوا بمناقشات جنيف واعتذروا بعدها عن عدم السفر إلى تونس. وعندما قام بسؤال الدكتور ادوارد سعيد لماذا لا تريد الذهاب إلى تونس؟ كان رد ادوارد سعيد بقوله: سوف تعرف السبب عندما تصل إلى تونس وتظل على المشهد كله من هناك⁽⁴¹⁾.

يروي هيكل ما يلي: (المشهد في تونس داعي للانزعاج... الاجتماع الأول مع قيادة فتح وعرض عرفات الشروط الأمريكية الثلاثة قائلاً: لا شيء يغريه بقبولها سوى مصر. فمصر تطلب ذلك، وهو إذا قبل فسيكون قبوله إرضاء لمصر، وحتى تقتنع القيادة المصرية بأن موقفه ليس متعنتاً بل إنه مستعد للتجاوب)⁽⁴²⁾.

ويشير هيكل إلى (سوء العلاقات بين قيادات فتح وأن العلاقات بين رفاق الكفاح تدنت إلى حالة من الشك تقارب العداء) وأنه (جرى توجيه رجاء إلى أحمد بهاء الدين وإلى هيكل بالألا يكشفاً غداً في الاجتماع العام أنهما شاركا في اجتماع لقيادة فتح في الليلة السابقة)⁽⁴³⁾.

(40) - المشاركون في جنيف هم السادة حسيب الصباغ، سعيد الحوري، عبد المجيد شومان، عبد المحسن قطان، زين مياشي، د. ادوارد سعيد، أحمد بهاء الدين، باسل عقل، محمد حسنين هيكل، وبدعوة من السيد حسيب الصباغ (للمشاركة في التفكير مع م.ت.ف وفيما يمكن أن تكون نصيحتهم لياسر عرفات وقيادة م.ت.ف في هذا المنعطف التاريخي والخطير بالنسبة للقضية الفلسطينية) ثم يروي السيد هيكل ما شاهد وسمع من قيادة فتح. ولم يتناول خارطة الحوار الأوسع والأشمل.

* كتاب المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل - سلام الأوهام - أوصلو - ص 203 - 209 دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية - أكتوبر 1995.

(41) - نفس المصدر ص 205.

(42) - نفس المصدر ص 208.

(43) - نفس المصدر ص 208.

مسرح التستر على وإخفاء الوقائع عن القيادة الفلسطينية. كل هذا يشي بالقنوات الخلفية السرية على مدار الساعة لمر منظمة التحرير إلى التسليم بالشروط الأمريكية والبناء عليها للتسليم بشروط مشروع شامير وفي إطار ثنائي، فلم يكن مطروحاً المؤتمر الدولي للسلام الشامل في الشرق الأوسط بين أيلول/ سبتمبر 82، حتى عشية حرب الخليج الثانية 91، وليس مطروحاً مفاوضات على المسارات العربية - الإسرائيلية. والحل الثنائي المطروح يمثل الحلقة الثانية الفلسطينية - الإسرائيلية بعد الحلقة المصرية/ الإسرائيلية⁽⁴⁴⁾.

الإدارة الأمريكية حصرت (الحوار الرسمي) مع منظمة التحرير بقناة السفير روبرت بيللترو في تونس⁽⁴⁵⁾ بينما (الحوار الحقيقي والملموس) يدور بين ذات القنوات السرية التي تحدثنا عنها.

ورئيس اللجنة التنفيذية جعل الحوار الرسمي مظلة لزراعة الألغام في صف التحالف الوطني وداخل كل فصيل بما فيه فتح والجبهة الديمقراطية وفصائل أخرى. ولذا لم يتم حصره بقناة الوفد الرسمي الذي جرى تنصيبه دون علم اللجنة التنفيذية ومن وراء ظهر فصائل ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي ينتمي إليها الوفد الرسمي. ثم تعددت قنوات الاتصال الرسمي الفلسطينية بالسفير بيللترو بناء على تكليف رئيس اللجنة التنفيذية⁽⁴⁶⁾.

(44) - منذ زيارة السادات القدس المحتلة عام 1977 غابت صيغة مؤتمر جنيف برئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلت محلها صيغة المفاوضات الثنائية المباشرة وكامب ديفيد اتفاق 17 أيار/ مايو 83 مشروع ريفان، أيلول/ سبتمبر 82، خطة شامير، مايو 1989... الخ. واستمرت مشاريع مفاوضات الحلول الثنائية حتى عشية حرب الخليج الثانية (ك 2/ يناير 91).

(45) - بعد تجميد الحوار (30 أيار/ مايو 1990) أصبح سفيراً في القاهرة، وثم وكيل وزارة الخارجية. لعب دوراً خطيراً في تفتيت الصف الفلسطيني، وخطيراً في تعميق الصراع بين حزبي الائتلاف الحاكم في اليمن (المؤتمر الاشتراكي)، وتشجيع تشطير اليمن إلى ماكان عليه قبل الوحدة، مع الإعلان (أن الحرب بين الشمال والجنوب ستطول) ومكرراً (تفوق جيش الجنوب بالطيران والخبرات والكادرات العسكرية مقابل جيش الشمال بالطاقة البشرية)، وأخذ دور المكوك في تعميق الأزمة والحرب الأهلية اليمنية في الجزيرة العربية والبلدان العربية الأخرى، ويتابع الآن سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران والعلاقات بين الحزبين المتصارعين الديمقراطي - الباززاني والاتحاد الوطني - الطالباني في كردستان العراق استقال مؤخراً من الخارجية الأمريكية.

(46) - ياسر عبد ربه، حكم بلعادي، نبيل شعث، هاني الحسن، وكل منهم فتح قناة مباشرة مع السفير بيللترو، وهذا تكتيك يعتمد على رئيس اللجنة التنفيذية تجاه المهمة الواحدة، وكل مكلف يرتبط مباشرة به.

الحوار الذي أصبح حوارات متوازية مع قناة ييلترو الواحدة تواصل أسئلةً وعمليات جمع معلومات عن الأوضاع الداخلية الفلسطينية والعربية والضغط لوقف الانتفاضة تحت عنوان:

(تنفيذ شرط نبذ العنف الفردي والجماعي في الضفة والقطاع) واستكشاف مَنْ وراء عمليات العنف الخارجية في أوروبا والطائرات، وبلغت الأمور بالوفد الفلسطيني أن تبرع بتسمية عواصم وقوى عربية! (47) ولم يتخط حوار قناة ييلترو جولات الاستكشاف وجمع المعلومات والضغط لوقف الانتفاضة، إلى أن تم تجميده في 30 أيار/ مايو 1990 بقرار جيمس بيكر وزير الخارجية وطالب عرفات بإدانة محاولة إنزال مجموعة فلسطينية على شاطئ تل أبيب، وربط بيكر إعادة الحوار «بترد» جبهة التحرير الفلسطينية من منظمة التحرير وإسقاط عضوية محمد عباس (أبو العباس) من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بحكم إعلانه المسؤولية عن المجموعة التي تم استشهاد وأسر عناصرها قبل أن تصل إلى الشاطئ.

على الضفة الأخرى من المفاوضات الملموسة والعملية فإن مفاوضات القنوات السرية تواصلت ربطاً بما كان قائماً قبل إعلان 14 كانون الأول/ ديسمبر 88 وبعده، ولم تتأثر بوقف الحوار الرسمي. كما لم تتوقف حركة الصراع السياسي بين فصائل منظمة التحرير وداخل كل فصيل بين خط شروط (التأهيل) وخط قرارات المجلس الوطني السياسية والأثلافية، وواصلت الانتفاضة مسارها مع مشاكل وتعارضات سياسية وتحالفية صاخبة في صف الشعب وقوى الانتفاضة وإئتلاف القيادة الموحدة المهتر تحت ضغط الصراع بين السياستين.

وهذا ما حصل، فمع صمود الانتفاضة في وجه القمع الدامي وكسر العظام الذي تولاه راين، ومفاوضات القناة السرية التي نشط بها أيضاً شاوشيسكو وخاصة بعد اندلاع الانتفاضة (48) تقدمت حكومة الليكود/ العمل الإئتلافية بمشروع شامير (14 أيار/ مايو 89) وعناصره كما يلي (49):

(47) - محضر الجلسة الثالثة - في 1989/3/22 - تونس. أرشيف الجبهة الديمقراطية.

(48) - في مباحثات شاوشيسكو مع وفود م.ت.ف برئاسة ياسر عرفات، ومع الجبهة الديمقراطية برئاسة حواتمة طرح وساطته مع حكومة شامير ونقل اقتراحات ائتلاف الليكود - العمل (حكم ذاتي للسكان وفق ما نص عليه اتفاق كامب ديفيد مقابل وقف الانتفاضة).

(49) - ملحق الوثائق، نص مشروع شامير، وثيقة رقم - 3.

- حكم ذاتي للسكان استناداً لاتفاقات كامب ديفيد.
- انتخابات (مجلس فلسطيني) في الضفة والقطاع يتحمل مسؤولية الحكم الذاتي.
- مرحلة انتقالية خمس سنوات للحكم الذاتي.
- مفاوضات الحل النهائي مع بدء السنة الثالثة من اتفاق الحكم الذاتي.
- وقف الانتفاضة عند الاتفاق على مبادئ الحكم الذاتي.

إن تصاعد وشمولية الانتفاضة ومليونان من البشر في ميدان مواجهة قوات الاحتلال يومياً، وتفعيلاتها في المجتمع الإسرائيلي وعلى قوات الاحتلال، والخشية من التفاعلات في الأقطار العربية، ورد الاعتبار للقضية الفلسطينية والشعب المنتفض يدخل يوماً إلى قلب وضمير كل بيت في العالم... ووصول جنرالات إسرائيل إلى قناعة تؤكد أن (لاحل عسكري للانتفاضة بل سياسي)... إن كل هذه التطورات المذهلة دفعت رادارات محطات القنوات السرية إلى الحركة بوتائر عالية واحتلت المحطة المصرية المساحة الأكبر لاستئناف دور إقليمي تحن له بالتنسيق مع الولايات المتحدة وبتشجيع من قوس واسع (رومانيا، الدول الاسكندنافية - حيث حكومات اشتراكية ديمقراطية روابطها واسعة مع حزب العمل في إطار الاشتراكية الدولية، وحزب العمل شريك الليكود بالائتلاف الحكومي - المؤسسة اليهودية الأمريكية، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، شمعون بيريس، افرايم سينييه... الخ).

وفعلاً انشغلت القيادة الفلسطينية بسلسلة من أوراق الاقتراحات الأمريكية والإسرائيلية عبر المحطة المصرية ومعها أفكار وبدائل ونصائح مصرية⁽⁵⁰⁾ على امتداد 88،89، إلى أن استدار كل شيء نحو أزمة وحرب الخليج الثانية.

وفيما يلي نص مشروع النقاط العشرة للرئيس المصري حسني مبارك:

- (1) اجراء انتخابات حرة وديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- (2) حق الترشيح والانتخابات للضفة الغربية وقطاع غزة وسكان القدس.

- (3) اساس العملية برمتها قبول الأطراف لقراري مجلس الأمن 242 و338. والتسوية الدائمة تقوم على أساس «مناطق مقابل السلام».

(50) - أرشيف الجبهة الديمقراطية، يوميات القيادة الفلسطينية - تونس.

- حقوق سياسية للفلسطينيين والأمن لجميع الأطراف.
- (4) دعوة مراقبين محايدين لمتابعة عملية الانتخابات
- (5) انسحاب الجيش الإسرائيلي من مناطق صناديق الاقتراع.
- (6) تلتزم إسرائيل بقبول نتائج الانتخابات أياً كانت.
- (7) تأمين حرية التنظيم وحملة انتخابات حرة.
- (8) منع دخول الإسرائيليين إلى مناطق الانتخابات.
- (9) الاتفاق على فترة تمهيدية مدتها شهران لبلورة وفد فلسطيني ويتم تنفيذ ذلك في إطار لجنة فلسطينية - أمريكية.
- (10) تجميد إقامة المستوطنات خلال فترة المفاوضات.
- إن ليالي نقاشاتنا الماراثونية حول هذه الأوراق والبدائل لم تنقطع أياماً وشهوراً تتوالى حول ما كان مسموحاً به أن يصل إلى دائرة النقاش والبحث، إضافة إلى «المعلومات المتسربة لنا» مما لا يفصح عنه. وكلها تصب في (مشروع) مفاوضات ثنائية مباشرة فلسطينية - إسرائيلية تستند لكامب ديفيد ومشروع شامير. وليس من أوراق تأتي تستند في جوانب منها لقرارات الشرعية والمرجعية الدولية حتى تتلامس مع قرارات مجلسنا الوطني والقواسم المشتركة في المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

- وكل الأوراق والمشاريع المطروحة على طاولة البحث مشروطة بـ:
- 1 - أن تكون المفاوضات مع شخصيات من الضفة والقطاع، فالمفاوضات حول الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع.
- 2 - لا أحد من القدس.
- 3 - لا أحد من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.
- 4 - دور منظمة التحرير الفلسطينية من تحت الطاولة، سري، غير مرئي *Invisible role*
- 5 - وقف الانتفاضة.
- 6 - «مناطق مقابل السلام» وليس «المناطق المحتلة مقابل السلام».

ونلاحظ في كل الأوراق والمشاريع المطروحة أنها الحلقة الثانية في التسويات الثنائية المنفردة بعد أن سقطت حلقة 17 أيار / مايو 83 اللبنانية - الإسرائيلية، وعلى النقيض من القرار السياسي لمجلسنا الوطني حول التسوية السياسية والمؤتمر الدولي للسلام (15 نوفمبر 88)، ولا مرجعية دولية للتسوية الثنائية ممثلة بقرارات الشرعية الدولية ورعاية

الأمم المتحدة والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، كما تنص قرارات «الحل الوسط» الدولية، القمم العربية، ومجلسنا الوطني، وبرنامج الانتفاضة. كذلك ليس مطروحاً أي أفق للمسار العربية الأخرى (الأردن، سورية، لبنان) والمطروح «فك علاقة الأقطار العربية بالقضية والحقوق الفلسطينية كما فعلت إتفاقات كامب ديفيد». وكما يطرح مشروع حكومة ائتلاف الليكود - العمل. و«فك علاقة منظمة التحرير الفلسطينية وعمليات التفاوض السرية بقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي الصهيوني وأية عمليات تفاوض عربية - اسرائيلية».

وواقع الحال أننا بالحوار والبحث الماراتوني بيننا في القيادة الفلسطينية وصلنا إلى الحائط تجاه هكذا اقتراحات ومشاريع. ولذا كان التفاوض الخلفي السري بين عرفات وفريقه الخاص والمحطات الوسيطة هو المعمول به عملاً بشروط «تأهيل» م.ت.ف ومنها الدور غير المرئي Invisible role ومن وراء ظهر المؤسسات الوطنية الجماعية وقرارتها السياسية المشتركة.

وفي إطار التفاوض السري من وراء ظهر مؤسسات م.ت.ف. جاءت زيارة راين وزير دفاع الائتلاف للقاهرة، بينما قواته تهرس عظام شبان الانتفاضة، وبطلب من بيريس والمؤسسة اليهودية والأمريكية، وعندما تمهلت القاهرة دارت الحرارة في قناة المؤسسة اليهودية الأمريكية الثانية مع عرفات ليندل جهده مع مبارك وفعلاً طلب عرفات ذلك ووقعت زيارة راين في أيلول/ سبتمبر 89 ليتأكد بالواقع أن التفاوض الآخر السري هو اتفاوض الفعلي الوحيد، وسط ذهول شعب الانتفاضة واحتقان الشعوب العربية والرأي العام العالمي تجاه هرس العظام ودون تخفيض منسوبها الدامي⁽⁵¹⁾.

(51) - يروي هيكل الادوار. المفاوضات السرية - سلام الأوهام - أوسلو ص226.

الفصل الثاني

حقول مدريد

(ما قبل وما بعد حرب الخليج الثانية)

- حكم ذاتي للسكان استناداً لاتفاقات كامب ديفيد.
- انتخابات (مجلس فلسطيني) في الضفة والقطاع يتحمل مسؤولية الحكم الذاتي.
- مرحلة انتقالية خمس سنوات للحكم الذاتي.
- مفاوضات الحل النهائي مع بدء السنة الثالثة من اتفاق الحكم الذاتي.
- وقف الانتفاضة عند الاتفاق على مبادئ الحكم الذاتي.

إن تصاعد وشمولية الانتفاضة ومليونان من البشر في ميدان مواجهة قوات الاحتلال يومياً، وتفعيلاتها في المجتمع الإسرائيلي وعلى قوات الاحتلال، والحشية من التفاعلات في الأقطار العربية، ورد الاعتبار للقضية الفلسطينية والشعب المتفرض يدخل يوماً إلى قلب وضمير كل بيت في العالم... ووصول جنرالات إسرائيل إلى قناعة تؤكد أن (لاحل عسكري للانتفاضة بل سياسي)... إن كل هذه التطورات المذهلة دفعت رادارات محطات القنوات السرية إلى الحركة بوتائر عالية واحتلت المحطة المصرية المساحة الأكبر لاستئناف دور إقليمي تحن له بالتنسيق مع الولايات المتحدة وبتشجيع من قوس واسع (رومانيا، الدول الاسكندنافية - حيث حكومات اشتراكية ديمقراطية روابطها واسعة مع حزب العمل في إطار الاشتراكية الدولية، وحزب العمل شريك الليكود بالائتلاف الحكومي - المؤسسة اليهودية الأمريكية، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، شمعون بيريس، افرايم سينييه... الخ).

وفعلاً انشغلت القيادة الفلسطينية بسلسلة من أوراق الاقتراحات الأمريكية والإسرائيلية عبر المحطة المصرية ومعها أفكار وبدائل ونصائح مصرية⁽⁵⁰⁾ على امتداد 88،89، 1990 إلى أن استدار كل شيء نحو أزمة وحرب الخليج الثانية.

وفيما يلي نص مشروع النقاط العشرة للرئيس المصري حسني مبارك:

- (1) اجراء انتخابات حرة وديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- (2) حق الترشيح والانتخابات للضفة الغربية وقطاع غزة وسكان القدس.

- (3) اساس العملية يرمتها قبول الأطراف لقراري مجلس الأمن 242 و338. والتسوية الدائمة تقوم على أساس «مناطق مقابل السلام».

(50) - أرشيف الجبهة الديمقراطية، يوميات القيادة الفلسطينية - تونس.

حقوق سياسية للفلسطينيين والأمن لجميع الأطراف.

- (4) دعوة مراقبين محايدين لمتابعة عملية الانتخابات
- (5) انسحاب الجيش الإسرائيلي من مناطق صناديق الاقتراع.
- (6) تلتزم إسرائيل بقبول نتائج الانتخابات أيّاً كانت.
- (7) تأمين حرية التنظيم وحملة انتخابات حرة.
- (8) منع دخول الإسرائيليين إلى مناطق الانتخابات.
- (9) الاتفاق على فترة تمهيدية مدتها شهران لبلورة وفد فلسطيني ويتم تنفيذ ذلك في إطار لجنة فلسطينية - أمريكية.
- (10) تجميد إقامة المستوطنات خلال فترة المفاوضات.

إن ليالي نقاشاتنا الماراتونية حول هذه الأوراق والبدايل لم تقطع أياماً وشهوراً تتوالى حول ما كان مسموحاً به أن يصل إلى دائرة النقاش والبحث، إضافة إلى «المعلومات المتسربة لنا» مما لا يفصح عنه. وكلها تصب في (مشروع) مفاوضات ثنائية مباشرة فلسطينية - إسرائيلية تستند لكامب ديفيد ومشروع شامير. وليس من أوراق تأتي تستند في جوانب منها لقرارات الشرعية والمرجعية الدولية حتى تتلامس مع قرارات مجلسنا الوطني والقواسم المشتركة في المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

وكل الأوراق والمشاريع المطروحة على طاولة البحث مشروطة بـ:

- 1 - أن تكون المفاوضات مع شخصيات من الضفة والقطاع، فالمفاوضات حول الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع.
- 2 - لا أحد من القدس.
- 3 - لا أحد من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.
- 4 - دور منظمة التحرير الفلسطينية من تحت الطاولة، سري، غير مرئي *Invisible role*
- 5 - وقف الانتفاضة.
- 6 - «مناطق مقابل السلام» وليس «المناطق المحتلة مقابل السلام».

ونلاحظ في كل الأوراق والمشاريع المطروحة أنها الحلقة الثانية في التسويات الثنائية المنفردة بعد أن سقطت حلقة 17 أيار / مايو 83 اللبنانية - الإسرائيلية، وعلى النقيض من القرار السياسي لمجلسنا الوطني حول التسوية السياسية والمؤتمر الدولي للسلام (15 نوفمبر 88)، ولا مرجعية دولية للتسوية الثنائية ممثلة بقرارات الشرعية الدولية ورعاية

مبادرة الرئيس بوش التي جاءت في 6 آذار/ مارس 1991م لم تهبط فجأة من سماء حرب الخليج الثانية، وبعد أسبوع فقط على وقف إطلاق النار الذي تم في 28 شباط/ فبراير 1991م.

قبل حرب الخليج الثانية وفي إطار عمليات التحضير السياسي والعسكري لحرب الخليج تم الاتفاق بين الإدارة الأمريكية وموسكو والبلدان العربية المشاركة بالائتلاف على عقد (مؤتمر للسلام) لحل أزمة الشرق الأوسط على أسس وشروط محدّدة ولذا أطلق بوش مبادرته أمام الكونغرس الأمريكي في السادس من آذار/ مارس.

إن عناصر الخطة وصيغة مدريد تشي أنها تمتد عميقاً في سياسة واشنطن الشرق أوسطية وحلولها لقضايا الصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي. فهي تستند لكامب ديفيد ومشروع ريغان ومسار الحلول الأمريكية كما برزت باتفاق 17 أيار/ مايو 1983م على الجبهة اللبنانية - الإسرائيلية بعد غزو لبنان في حزيران/ يونيو 82م، وكما برزت في التعامل مع القضية الفلسطينية في اتفاقات كامب ديفيد ومشروع ريغان والمفاوضات السريّة مع الأردن قبل وبعد اتفاق شباط 85م بين الملك وعرفات، وفيما بعد مفاوضات القنوات السرية مع منظمة التحرير حتى احتلال الكويت في آب 90م. كما أوردنا وقائعها وأسرارها في الفصل الأول.

إن «صيغة مدريد» نسخة عن «صيغة ريغان - غورباتشوف» في قمة واشنطن (11 أيلول/ سبتمبر 1987م) والتي عطلتها حكومة الليكود خشية من دور الاتحاد السوفيتي الذي لم تكن شمس قد شحبت في ذلك الوقت رغم أن الصيغة تمثل «تراجعاً عن صيغة بريجنيف - نيكسون» بعد حرب تشرين/ أكتوبر 1973، وعن الموقف السوفيتي تجاه وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لشعبنا وحقه بتقرير المصير والدولة المستقلة، وتستجيب للعناصر الأساسية لرؤية واشنطن لحل (أزمة الشرق الأوسط). وتكررت ذات الصيغة في قمة مالطا بين بوش - غورباتشوف (2 - 3 ك/ ديسمبر 89م). وتنص على:

* دعوة ثنائية أمريكية - سوفيتية تحت رعاية وإشراف الطرفين.

* الدعوة لإسرائيل والأردن وسورية ولبنان.

* الأمم المتحدة مراقب.

* المؤتمر جلسة واحدة.

* المفاوضات ثنائية مباشرة على أساس القرارات 242 - 338 ومبدأ

الأرض مقابل السلام.

* التمثيل الفلسطيني في إطار الوفد الأردني.

ومع أن بوش في قمة مالطا أشار إلى أن (الانتفاضة أدخلت القضية الفلسطينية إلى بيت كل عائلة أمريكية) أن وعلى واشنطن (مسؤولية أخلاقية تجاه الرأي العام الأمريكي) إلا أن الإدارة الأمريكية دفعت فقط باتجاه المفاوضات الثنائية الفلسطينية - الأردنية مع إسرائيل وفق صيغة كامب ديفيد ومشاريع ريغان وشامير للحكم الذاتي، متجاهلة حق تقرير المصير وتنفيذ القرار الأممي 194 الخاص بحق اللاجئين بالعودة والتعويض. وهذا الذي كان مطروحاً بالقنوات السرية على منظمة التحرير الفلسطينية طيلة صعود وصمود الانتفاضة 88 - 89، وحتى آب 90 بدء أزمة الخليج الثانية. ولم تخطو خطوة واحدة باتجاه صيغة قمة مالطة على جبهات الصراع العربي - الإسرائيلي الصهيوني الأخرى.

وفي مجرى القنوات السرية شكل «وقف الانتفاضة» البند الأول على جدول المشاريع والرسائل والرسائل التي تنهمر على م.ت.ف وقبل البدء بالمفاوضات الثنائية بوفد اردني - فلسطيني ينحصر فيه التمثيل الفلسطيني بشخصيات تمثل الضفة والقطاع بدون القدس (مشاريع كامب ديفيد، ريغان، شامير، نقاط مبارك العشرة، نقاط بيكر الخمسة)، وبدون صلة مباشرة بمؤسسات م.ت.ف، وبدون تمثيل لشعب الشتات اللاجئين والنازح الذي يشكل 60% من مجموع الشعب الفلسطيني.

إن عملية التحضير لحرب الخليج الثانية بعد احتلال الكويت دفعت بالضرورة لتوسيع دائرة الاتصالات والقنوات السرية الأمريكية مع موسكو، الدول الأوروبية، الدول العربية، لحشد أعرض ائتلاف سياسي وجري إدارة الولايات المتحدة، وعليه بدأ نسج خارطة الربط الموازية بين ائتلاف حرب الخليج وبين توسيع دائرة البيكار الأمريكية للبحث في حلول أزمة الشرق الأوسط على جبهتين «الخليج والصراع العربي - الإسرائيلي الصهيوني»، فتم نبش صيغة «قمة واشنطن 11 أيلول/ سبتمبر 87م» و«قمة

مالطا» 2 - 3 ك1/ ديسمبر 1989م بين واشنطن وموسكو كما تم نبش القرارين 242 - 338 بين أوروبا والدول العربية المشاركة بالائتلاف مع واشنطن قبل حرب الخليج ووفق معادلة ائتلاف حرب الخليج، مقابل توسيع البيكار الأمريكي تجاه قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي على جميع جبهاته بعد الحرب.

طبول الحرب تدق، وواشنطن تسعى لحسم الحرب بأوسع تغطية سياسية دولية وعربية وأوسع مشاركة عسكرية بالائتلاف الدولي والعربي لخوض الحرب. ولذا تنقل جورج بوش بين موسكو والعواصم الأوروبية وعديد العواصم العربية والتقى بمعظم الملوك والرؤساء العرب.

العواصم العربية موزعة بين هموم الخليج وهموم أزمة الشرق الأوسط، كما أن العراق ربط بين الانسحاب من الكويت وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة والقوات السورية من لبنان⁽¹⁾.

وعين موسكو على (مصالحها، دون مبادئها) في الشرق الأوسط والخليج، مقابل فك العلاقة مع العراق ورفع غطاء المعاهدة السوفيتية - العراقية بكل عناصرها السياسية والتسليحية، الإقليمية والدولية، ووفقاً لنظرية (توازن المصالح) بدلاً من (توازن القوى) الغورباتشوفية بين السوفيت وواشنطن وهذه النظرية البائسة لم تصمد لاختبار الزمن بين موسكو وواشنطن، ومع ذلك قام اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير والعناصر «اليسارية» الملتحقة به باستنساخ نظرية «توازن المصالح» واسقاطها برغبات ذاتية وارادوية على قضايا الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي الصهيوني، والتلطي بها لتعير النزول عند الشروط الامريكية/ الاسرائيلية «لتأهيل» الجانب الفلسطيني.

في خدمة التحشيد «لعاصفة الصحراء» اضطرت واشنطن للربط بين الائتلاف الدولي والعربي لخوض حرب الخليج وبين تحريك أزمة الشرق الأوسط وعقد (مؤتمر للسلام) وبالمقابل أصّر جورج بوش مع العواصم العربية على شرطين (هدفين):

○ المشاركة السياسية بالائتلاف الدولي وتطبيق العقوبات الدولية على العراق وفق قرارات «الحلفاء» ومجلس الأمن الدولي.

○ المشاركة العسكرية بالحرب.

ومقابل هذا تم الاتفاق على:

(1) - إعلان بغداد في 12/8/1990م.

* مؤتمر للسلام بصيغة مدريد.

* المفاوضات الثنائية المباشرة على المسارات الأربعة.

* أسس السلام 242 و 338 والأرض مقابل السلام.

* المؤتمر والمفاوضات برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي⁽²⁾.

وجاء إعلان جورج بوش عن مبادرته أمام الكونغرس في السادس من آذار/ مارس 1991م بعد أن وَقَّت العواصم العربية المعنية بالتزاماتها وكذلك الاتحاد السوفيتي في إطار الائتلاف الدولي.

وبعد أسبوع واحد فقط من وقف إطلاق النار في 28 شباط/ فبراير 91م. بدأت جولات جيمس بيكر المكوكية في الشرق الأوسط تحضيراً (للمؤتمر السلام)، والحوار الرسمي مع منظمة التحرير كان ومازال مجمداً منذ 30 أيار/ مايو 1990م، بينما حوارات غربة المخططات والقنوات السرية على امتداد أعوام 88 - 89 - 90 لم تتوقف. ومن الجولة الأولى تم اللقاء مع الوفد الفلسطيني في مقر القنصلية الأمريكية بالقدس، وتشكل الوفد من فتح (فيصل الحسيني، د. صائب عريقات) الجبهة الديمقراطية (د. محمد جاد الله) الجبهة الشعبية (د. رياض المالكي) حزب الشعب (غسان الخطيب) وعدد من الشخصيات المستقلة (د. حيدر عبد الشافي، د. حنان عشراوي وآخرون..).

(2) - صيغة ريفان - غورباتشوف في قمة واشنطن 11 أيلول 1987م وصيغة غورباتشوف - بوش في قمة مالطا. وكانت إدارة ريفان قد وصلت إلى قناعة أن (الحرب الباردة انتهت) وعليه يمكن التعاون مع الاتحاد السوفيتي (لحل أزمات البؤر الإقليمية المتوترة)، ويؤكد هذا جورج شولتز وزير خارجية ريفان حين يورد في مذكراته ذلك ويضيف في كتابه (اضطراب ونصر) أن إدارة ريفان قطعت شوطاً كبيراً جداً بهذه القناعة - ص249، الجزء الأول، الطبعة العربية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ومع ذلك فإن إدارة ريفان بقيت متمسكة بسياسة التسويات الثنائية بين كل بلد عربي لوحده وإسرائيل، وكذلك فعلت إدارة بوش - بيكر التي لم تكن لديها قناعة بانتهاء الحرب الباردة كما يؤكد شولتز في كتابه (اضطراب ونصر) ويضيف (أن الفريق الجديد بوش - بيكر لم يدرك بعد أن الحرب الباردة قد انتهت وعلم أن الإدارة الجديدة ستعيد النظر في كل القضايا). نفس المصدر - ص249/17/1989. واستمر موقف إدارة بوش على حاله إلى أن وصلت في قمة مالطا إلى القناعة الخاصة بها أن الحرب العالمية الباردة انتهت، ومع ذلك واصلت سياسة التسويات الثنائية بصيغة كامب ديفيد انسجاماً مع نزعة الانفراد في الشرق الأوسط حتى أزمة الخليج الثانية وإلى أن تأكدت من فك علاقة السوفيت بالعراق، ووضعت موسكو خلف ظهرها المعاهدة السياسية والعسكرية مع العراق، وانضمت إلى الائتلاف الدولي ونظام العقوبات السياسية والاقتصادية ضد العراق.

وعلى مدى جولات بيكر الأولى الثلاث اتضحت العناصر الرئيسية (لمؤتمر السلام) ومسار المفاوضات الثنائية المباشرة، وكانت صيغة المؤتمر على النحو التالي:

* جلسة افتتاحية برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

* الأمم المتحدة مراقب صامت.

* الإطار التفاوضي (أسس المؤتمر) القرارات 242 - 338.

* لا رابط بين مسارات المفاوضات والحلول.

* المفاوضات مرحلة واحدة على المسارات الأردنية والسورية واللبنانية. أمّا المفاوضات على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي فعناصرها:

* المفاوضات على مرحلتين، المرحلة الأولى على الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع بالاستناد إلى اتفاقات كامب ديفيد ولمدة خمس سنوات، والمرحلة الثانية مرحلة الحل النهائي وتبدأ بعد السنة الثالثة من الحكم الذاتي وتنتهي بسقف السنوات الخمس. وتتم على أساس قرار مجلس الأمن 242.

* التمثيل الفلسطيني بشخصيات من الضفة والقطاع غير أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، لا أحد من القدس، لا أحد من الشتات، والوفد الفلسطيني في إطار وفد أردني - فلسطيني.

* لا مكان لقضية اللاجئين على مائدة المفاوضات الثنائية.

* الحدود، القدس، اللاجئين، الاستيطان، المياه، السيادة على الأرض، السيادة السياسية، كلها مواضيع تم ترحيلها إلى مفاوضات المرحلة الثانية (الحل النهائي).

وطوال الجولات الثلاث كان التشاور غير المعلن وغير المرئي Invisible قائماً بين وفد (الشخصيات) والقيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير وطرح الوفد أن عنوان الشعب الفلسطيني هو منظمة التحرير الفلسطينية. والتمثيل يجب أن يشمل (الداخل والخارج) تعبيراً عن وحدة الشعب ووحدة حقوقه الوطنية والسياسية عملاً بقرارات الشرعية الدولية، وأكد على أن تكون المفاوضات على المسار الفلسطيني بمرحلة واحدة، وإطارها التفاوضي مبادرة الرئيس الأمريكي (قراري مجلس الأمن 242 و338 والأرض مقابل السلام).

وأبرز الوفد في جولاته الثلاث ضرورة (وقف الاستيطان) وضمان الإدارة الأمريكية ذلك، حتى تبقى أرض يتم التفاوض عليها. فمصادرة ونهب الأرض لا يتوقف لتسمين الكتل الاستيطانية وبناء مستوطنات جديدة، وكل هذا يتناقض مع قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة التي تدين الاستيطان وتغيير الطابع الجغرافي والديمقراطي للأرض المحتلة وبسياسة (الأمر الواقع الاحتلالية) التي تتعارض كلياً مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م.

وصل الوفد إلى طريق مسدود مع بيكر في نهاية الجولة الثالثة، فالإصرار الأمريكي على صيغة كامب ديفيد يستند إلى مفاوضات المحطات والقنوات السرية وكل أوراق ومشاريع ونصائح هذه المحطات تتبع وتصب في طاحونة كامب ديفيد وجوانب من مشروع ريغان أيلول/ سبتمبر 82 ومشروع شامير أيار/ مايو 89.

وفيما يلي نص الإطار الذي طرحه بيكر مع وفد الضفة والقطاع، وشكل عناصر حوار واشنطن مع العواصم العربية في جولات بيكر بشأن المفاوضات والحقوق الفلسطينية إضافة لإطارات التفاوض على المسارات الثنائية العربية - الإسرائيلية التي تبدأ بعد الجلسة العامة الافتتاحية «لمؤتمر السلام» برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وحمل الإطار عنوان «النقاط الخمس لوزير الخارجية جيمس بيكر» وهي التالية:

- 1 - الاتفاق العام على أن الغاية العملية، تسوية شاملة تتم عبر مفاوضات مباشرة على قاعدة قراري مجلس الأمن الرقم 242 و338.
- 2 - التفهم الواسع لكون عملية المفاوضات ستجري على خطين في وقت واحد، إذ تتم المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل وفلسطينيين في الأراضي المحتلة.
- 3 - الاتفاق على أن المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين ستم على مراحل، مع تقديم المحادثات المتعلقة بالحكم الذاتي لفترة انتقالية لمدة خمس سنوات على المحادثات المتعلقة بالوضع النهائي للأراضي المحتلة.
- 4 - الاتفاق على أن الفلسطينيين سيتمثلون في المفاوضات بقيادة من المناطق ممن يقبلون بالمفاوضات ذات الخطين وبالمفاوضات على مراحل، ويلتزمون العيش سلباً مع إسرائيل.

5 - الموافقة العامة على أن مؤتمرًا ترعاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من شأنه أن يقضي على المحرمات القديمة المتعلقة بالاتصالات المباشرة بين الأطراف، وأن يشكل منطلقاً للمفاوضات المباشرة بين الأطراف⁽³⁾.

في القيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير نشب حوارنا الساخن بالاستناد إلى برنامج القواسم المشتركة ووحدة شعبنا وحقوقه عملاً بمبادرة السلام الفلسطينية التي أقرها مجلسنا الوطني (15 تشرين الثاني/ نوفمبر/ 1988م) وقرارات منظمة التحرير الائتلافية المشتركة (المجلس الوطني المجلس المركزي اللجنة التنفيذية) وقرارات الشرعية الدولية.

بدا ملموساً أن أكثر من لغة سياسية تدور مع جيمس بيكر في القدس وعبر المحطات والقنوات السرية، كما بدأت دوامة «اللغات السياسية المتعددة» تغزو ساحة منظمة التحرير، والمناورات وفبركة الادعاءات بصيغة «معلومات» عن اتفاقات بيكر مع الأردن وسورية ولبنان واستعداد هذه الأقطار للذهاب إلى مؤتمر السلام (بدون الفلسطينيين). وعليه برز تفكك موقف الوفد في القدس، ودخل الموقف الفلسطيني بأزمة جديدة، بينما خط اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير والشخصيات الموالية له في الوفد في القدس ومع المحطات الخلفية السرية، يدفع نحو الاستجابة للتنازلات تحت سقف أطروحات بيكر وتشدد شامير، ومن وراء ظهر القيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير والوفد المشترك في القدس.

مع نهاية الجولة الثالثة اقترح أغلبية وفد الأرض المحتلة التعليق المؤقت (للقاءات مع جيمس بيكر إلى أن يصبح ممكناً «لحلحة» الموقف الأمريكي من الإطار التفاوضي والتمثيل. وعلى الأقل بشأن ضمان وقف الاستيطان). لكن الوفد لم يتلق تجاوباً مشتركاً من قيادة منظمة التحرير، فالذي يدور تحت الطاولة هو الرئيسي في جولات الحوار مع بيكر وليس الذي يدور على طاولة الحوار بينه وبين مجموع الوفد في القدس.

وبعد الجولة الثالثة أعلن الدكتور حيدر عبد الشافي وممثلو الديمقراطية والشعبية وحزب الشعب تعليق المشاركة بالمفاوضات مع جولات بيكر، «طالما لا ضمانة لوقف الاستيطان ولا تطور في الاشتراطات الأمريكية على المسار الفلسطيني»، بينما استمر

(3) - شهادة وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر أمام اللجنة الفرعية للاعتمادات في مجلس النواب الأمريكي بشأن مهمة السلام في الشرق الأوسط - واشنطن - 22/ 5/ 1991م.

ممثلو فتح والشخصيات المتجاوبة مع خط عرفات وسياسة المخططات السرية النافذة بالتعاطي مع جولات بيكر.

لقد أصبح مرثياً وملموساً لنا وللعواصم العربية مع جولة بيكر الثالثة أن «صيغة مؤتمر السلام وإطاري التفاوض تمثل عودة كاملة إلى سياسة الحلول الثنائية المنفردة، وفك الارتباط بين مسارات المفاوضات الثنائية وبين القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية».

أي فك الارتباط بين الوطني والقومي وتفكيك قرارات القمم العربية تجاه قضايا الصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي الصهيوني، التي تربط بين الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة إلى ما وراء خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967 بما فيها القدس وحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وحل مشكلة الشعب اللاجئ والنازح وفق القرارين الأممين 194 - 237. وبدلاً عن هذا السلام الشامل المتوازن في إطار قرارات الشرعية الدولية «يحل سلام من صنف آخر»، ويصبح «السلام الشامل» هو حاصل جمع الحلول الثنائية علي المسارات الأربعة ووفق ما يستطيع أن يصل له كل مسار بميزان قوى أفدح اختلالاً بفعل فك مسار التفاوض الفلسطيني عن المسارات العربية، وفك مسارات المفاوضات الثنائية العربية بعضها عن بعض، وعن القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، فضلاً عن نتائج دمار حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن العربي وشحوب دور الاتحاد السوفيتي.

إن الجديد بصيغة «مؤتمر السلام» هو الانتقال من صيغة المفاوضات لحلول ثنائية بين كل دولة عربية وإسرائيل بلداً بعد الآخر، حلقة بعد حلقة، إلى صيغة المفاوضات الثنائية المباشرة على الجبهات الأربع دون ترابط بينها وبذلك كل طرف يغني مواله على ليله.

لقد أدخل هذا كله الحوار الفلسطيني - الفلسطيني في طور نوعي جديد وخطير، كما أدخل العلاقة الفلسطينية - العربية أيضاً في طور نوعي جديد وخطير يختلف جذرياً في مساراته ونتائجه عن كل ما شاهدناه في منظمة التحرير منذ عام 1964م في الائتلافات والصراعات والبرامج والقرارات السياسية وفي العلاقات بين منظمة التحرير وأقطار الطوق العربية خاصة والأقطار العربية عامة، وكذلك في خط سير كل من أقطار الطوق العربية تجاه القضية الفلسطينية.

من جديد.. الانتفاضة، الائتلاف الوطني في منظمة التحرير، حقوق شعبنا، عملية

السلام المتوازن والترابط بين المسارات العربية في مهبط الريح، في مفترق طرق. فبعد الجولة الثالثة أصبح التفاوض في الأرض المحتلة محصوراً بممثلي فتح وبرعاية اليمين المحافظ في منظمة التحرير الفلسطينية، «والمؤهل» للشروط الأمريكية، وترافق هذا مع ضغط المخططات السرية لتسويق وتمير الخطة الأمريكية.

فالانقسام السياسي أصبح واضحاً في صف الشعب ومنظمة التحرير بعد تعليق مشاركة فصائل المنظمة الأساسية الثلاث والشخصيات المستقلة البارزة وفي المقدمة الدكتور عبد الشافي.

والحوار الصاخب بيننا في القيادة الفلسطينية يمتد شهوراً وفي حلقة مفرغة، ولا يتم طرح المعلومات على حقيقتها كما تدور مع بيكر في القدس ورام الله، ويتم إغراق الاجتماعات على يد الجناح المحافظ بادعاءات وصول الأردن وسورية ولبنان إلى اتفاقات مع بيكر، وأن الجميع ذاهب «لمؤتمر السلام» بدون الفلسطينيين...!! بينما يكرر نفسه يؤكد (لا أحد يستطيع الذهاب بدون الفلسطينيين) من موقع الإلحاح على ضرورة قبول الشروط الأمريكية والتي لا ينفي تطابقها مع شروط مشروع شامير 1989م، حتى أن فيصل الحسيني ينقل لنا في اجتماع القيادة الفلسطينية في تونس كلام بيكر نفسه في إحدى الجولات: (بوسعكم أن تعطلوا التسوية - أي الحل الأمريكي، غير أنكم تتضررون من ذلك لأنكم تعانون).

الحالة الفلسطينية تعمقت شروخاً أكثر فأكثر بإعادة تشكيل المجلس الوطني بعد أن انتهت منذ سنوات مدة المجلس السابق. وهنا لجأ اليمين المحافظ إلى سياسة إغراق المجلس بأنصاره، وبذات الوقت تفكيك تعاون القوى الوطنية الديمقراطية باللجوء إلى تكتيك «الرشوات الصغيرة» في زيادة أو إنقاص تمثيل هذا الفصيل أو ذاك بدلاً من أن تتوحد هذه القوى على المساحة السياسية المشتركة وتضع خلف ظهرها (المصالح الفئوية الضيقة)، فالقضايا المطروحة انعطافية في حياة الشعب والوطن وفي مسار الوحدة الوطنية لتأمين الحدود الدنيا من الحقوق الوطنية كما يطرحها برنامج الانتفاضة (إنهاء الاحتلال وإنجاز الحرية والاستقلال) وبرنامج مبادرة السلام الفلسطينية التي أطلقها مجلسنا الوطني في الدورة 19 بالجزائر (15 تشرين الثاني، نوفمبر 1988م) وفتح أفق التسوية السياسية المتوازنة أمام الانتفاضة وائتلاف منظمة التحرير.

وفي حُجَى الصراع الدائر على محوريه: عملية السلام وإعادة فك وتركيب المجلس الوطني أخذنا بالسياسة الوطنية الواقعية وبخط بناء معادلة سياسية فلسطينية - فلسطينية

تصدر عن المجلس الوطني وتقوم على قرارات الشرعية الدولية للمشاركة بـ «مؤتمر السلام» من حيث: حق منظمة التحرير بتمثيل شعبنا، الإطار التفاوضي، وقف الاستيطان، حضور القدس موضوعاً وتمثيلاً، مفاوضات المرحلة الواحدة.

وبالحوار الكثيف الذي امتد بيننا أربعين يوماً بلياليها الطويلة في إطار القيادة الفلسطينية تحضيراً للدورة العشرين وحتى الليلة السابقة على انعقاد المجلس بقي كل شيء معلقاً ولم نصل إلى ورقة سياسية مشتركة⁽⁴⁾. التيارات الثلاثة في م. ت. ف. لم تتقاطع على مساحة مشتركة حتى افتتاح الدورة العشرين في 23 أيلول/ سبتمبر 1991.

* التيار الساعي للانخراط بالتسوية الأمريكية بالشروط والتمثيل الذي يطرحه بيكر، وبحكم المدى الذي انتهى له مع بيكر في إطار الجولات الثمانية مع وفد فتح في القدس وبحكم ما تم التوصل إليه عبر المحطات الوسيطة السرية وخاصة السويدية والمصرية منذ مطلع عام 88 وقبل مبادرة بوش وبعدها.

* والتيار الوطني الواقعي الداعي للمشاركة «بمؤتمر السلام» على قاعدة الشرعية الدولية والإطار التفاوضي وفق مبادرة بوش، ومرحلة تفاوضية واحدة حالنا حال الأردن وسورية ولبنان، وضمان وقف الاستيطان.

* والثالث التيار القومي العام الذي يرفض المفاوضات من حيث المبدأ كما يرفض إطار التفاوض على أساس 242 و338 والأرض مقابل السلام ويدعو لإنجاز برنامج الإجماع الوطني بدون مفاوضات.

المشهد كان مفتوحاً.. المناخ مشحون بالتوتر تحت قبة المجلس الوطني. والحوار يدور على مرأى ومسمع سفراء دول العالم وكاميرات التلفزيون العالمية: إما إجازة وإقرار ما توصل له بيكر مع وفد فتح في القدس «مؤتمر السلام على الباب»، وإما قرار واقعي

(4) - أشارت الجبهة الديمقراطية إلى احتمال مقاطعة دورة المجلس وأبلغت الجزائر بذلك، لكن الرئيس بن جديد ووزير الخارجية الأخضر الإبراهيمي تمتوا على الجبهة الديمقراطية المشاركة، فالدورة منعقدة على أرض ثورة المليون ونصف المليون شهيد، والجزائر تسعى لتكون دورة وحدة وطنية كما كانت الدورات الثلاث التي انعقدت بالجزائر 83 - 87 - 88، ونقل السفير الجزائري في تونس إلى حواطة تمنى الرئيس بن جديد والوزير الإبراهيمي. وقدر الوزير الأخضر الإبراهيمي للجبهة الديمقراطية مشاركتها حال وصول قيادة الجبهة إلى الجزائر في 1991/9/22م ودخلت الجزائر ممثلة بالوزير وسيطاً بين الديمقراطية وعرفات.

موحد يضمن الحدود الدنيا من القواسم الوطنية المشتركة، ويضع معادلة فلسطينية تشكل طوقاً حول (الهرولة) نحو المؤتمر بشروط ييكر وشامير. وفي هذا الاتجاه خضنا معركة جماهيرية وتعبوية في الشارع، وقبل الوصول لدورة المجلس في الوطن المحتل وأقطار اللجوء، جمعنا أكثر من نصف مليون توقيع حتى لا تمر خطة المشاركة بالمفاوضات الثنائية المباشرة وفق الشروط التي تم طبخها بين آذار/ مارس - أيلول/ سبتمبر بجولات ييكر من بين أصابع المجلس الوطني⁽⁵⁾. وحتى لا يتسلح اليمين المحافظ ويمين الوسط في المنظمة وعناصره «اليسارية» المنظرة لسياسته تحت شعار «توازن المصالح» الغورباتشوفي البائس بقرار «المجلس الوطني الفلسطيني». وفي المجلس برز تيار واسع لتطبيق سياسة التسليم بشروط ييكر - شامير، شمل القوى اليسارية الديمقراطية واتجاه في فتح وقوى قومية وشخصيات وطنية.

على ضوء مجرى الصراع تم (استدعاء) فيصل الحسيني وحنان عشراوي إلى دورة المجلس دون علمه، وبغطية أمريكية لأن شامير يشترط (أن لا علاقة علنية بين شخصيات وفد التفاوض وبين منظمة التحرير) وبهدف الضغط السياسي والنفسي على أعضاء المجلس وبخط الترويج لضرورة المشاركة بالشروط الأمريكية المطروحة ودون طرح أي شروط أو أسس فلسطينية.

وألقت عشراوي خطاباً مكتوباً ومجهزاً مسبقاً⁽⁶⁾، بعد دخول القاعة مباشرة، دعت فيه إلى (المشاركة بالعملية السياسية بصرف النظر عن شروطها) وحاولت تسويق الدعوة مستشهدة بأمثلة من نمط (أن ييكر بدأ مؤخراً باستلام الرسائل التي ينقلونها إليه من الأخ أبو عمار ويرد عليها وأنه بدأ أحياناً يستعمل لفظة (الشعب الفلسطيني) وأنه (اكتسب معرفة أكبر بواقع ومعاناة الشعب الفلسطيني بعد أن كان يجهل الكثير من التفاصيل)، وأحجمت بالكامل عن تقديم أي معلومة ملموسة حول إطار الصيغة الأمريكية أو مذكرة النوايا التي قدمها ييكر.

أما فيصل الحسيني، فقد ألقى كلمة شفوية تكلم فيها عن (الطاقة السلبية) التي يمتلكها الطرف الفلسطيني في الصراع، وأورد من جديد قول ييكر لهم (بوسعكم أن تعطلوا التسوية، غير أنكم تتضررون من ذلك لأنكم تعانون) ودعا (للانخراط في

(5) - الدورة العشرين (23 - 28 أيلول/ سبتمبر 1991م) وهي الدورة الرابعة التي تستضيفها أرض الجزائر على التوالي (الدورة 16 عام 1983م، الدورة 18 عام 1987م، الدورة 19 عام 1988م).

(6) - في لندن التقى فيصل الحسيني ود. عشراوي مع دنيس روس، ومن لندن قدما إلى الجزائر.

العملية السياسية الجارية دون شروط). وأحجم أيضاً عن تقديم معلومة ملموسة حول ما توصل له وفد الحسيني برعاية عرفات وفريقه في تونس مع بيكر بشأن الاطار التفاوضي وحضور القدس ووقف الاستيطان، فكل هذا غاب عن مجلسنا الوطني، والمطلوب هو تمرير سياسة تستجيب لشروط «التأهيل» التي يطرحها بيكر.

واضح أين تصب هذه الدعوات.. كثيرون تكلموا بعد (القادمين من الداخل) بين من أيد ومن اعترض وعارض: عرفات، حواتمة، خالد الحسن، حبش، النجاب، غوشة. وفي كلمتي الموجزة خاطبت المجلس، وبلغة مباشرة إلى فيصل وحنان قلت:

«طوبى لمن اعتمر واعتبر.. طوبى لمن اعتمر⁽⁷⁾ بالقدس، وطوبى لمن اعتبر بقرارات المجلس الوطني.

إن الانتفاضة والمقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية تعلن أن شعبنا هو (الرقم الصعب) في معادلة الصراع في المنطقة (وهو كذلك حقاً) وعلينا في القيادة وفي مجلسنا الوطني أن نتصرف بموجب هذا التحديد وأن تأخذ مأخذ الجد وليس بما يتعاكس معه، إن سلام شروط شامير وقيود بيكر شيء والسلام الشامل المتوازن شيء آخر.. نحن دعاة السلام المستند إلى الشرعية الدولية ومبادرة السلام الفلسطينية المشتقة منها، والتي أطلقها مجلسنا الوطني في تشرين الأول/ أكتوبر 1988م، غداً نصل إلى قرارات سياسية عن مجلسنا فطوبى لمن اعتبر بها ولا يخرج عنها»..

قرار المجلس أنتج «معادلة سياسية وطنية متماسكة وليدة حوار وصراع على مدى ثلاث سنوات من عمر الانتفاضة الكبرى والتفاعلات في صف الشعب واتلاف منظمة التحرير وفي الخارطة الإقليمية والدولية». وتضمن العناصر الرئيسية الواقعية والمتوازنة للمشاركة في «مؤتمر السلام»، ووضع المجلس القرار النهائي، بشأن المشاركة أو عدم المشاركة في مؤتمر السلام، بيد المجلس المركزي المنبثق عن المجلس الوطني والذي يتجاوز الثمانين عضواً بأمل توسيع هامش ديمقراطية القرار، ولم يوافق على رهن قرار المشاركة باللجنة التنفيذية (18 عضواً) كما أُلح الاتجاه اليميني المحافظ ويمين الوسط «والعناصر اليسارية» المتذيلة له في القيادة الفلسطينية.

(7) - من العمرة بالقدس أولى القبلتين وثالث الحرمين، مسرى الرسول ومهد المسيح.

إن قرارات المجلس أعطت أجوبة سليمة سياسية واقعية ووطنية على القضايا الجديدة التي ضغطت عليها الانتفاضة وتفاعلاتها الإقليمية والدولية وتأثيراتها داخل المجتمع الإسرائيلي، وأجوبة ملموسة على مبادرة الرئيس الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية ووضعت الآليات والضوابط الأولية لهذه القرارات، ومع ذلك لم يفرق أحد بالوهم أن احترام قرارات القاسم المشترك عن المؤسسة التشريعية والانضباط لها سيأخذ مجراه ميكانيكياً، فالتجربة علمت شعبنا والجميع في منظمة التحرير وحولنا أن (الصفقات السرية وسياسة المحاور تدفع بالاتجاه المحافظ إلى كسر القرارات الوطنية المشتركة والتراجع عنها نحو السياسة القتوية المحورية الإقليمية المستجيبة لشروط «التأهيل» الأمريكية/ الإسرائيلية).

إن قرارات الدورة العشرين قدمت حلولاً ملموسة متوازنة مستندة للشرعية الدولية والإطار الذي أعلنه جورج بوش للتسوية السياسية الشاملة 242 و338 والأرض مقابل السلام، وقدمت القرارات الأفق السياسي العملي للانتفاضة والشعب وقوى الائتلاف الوطني في منظمة التحرير، وحجبت عن اليمين ويمين الوسط امتطاء القرارات لتبرير نزوله عند شروط واشنطن وشامير والدليل على كل هذا نعود إلى نص القرار:

٥٥ (أقر المجلس استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مؤتمر السلام في حال توفر الأسس التالية:

أ - الالتزام بتطبيق قرارات الشرعية الدولية على قاعدة الأرض مقابل السلام والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني.

ب - ضمان حق منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في تشكيل وفد لها من داخل الوطن وخارجه بما في ذلك القدس ومشاركته على قدم المساواة والتكافؤ مع سائر الأطراف.

ج - وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنه لبدء عملية السلام.

د - ضمان حضور القدس، موضوعاً وتمثيلاً، في جميع مراحل المفاوضات بوصفها جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هـ - استبعاد الحلول الجزئية والمنفردة وضمان التنسيق العربي على هذه الأسس.

و - ضمان الترابط بين مسارات الحل ومراحله وصولاً إلى الحل الشامل طبقاً لقرارات الشرعية الدولية⁽⁸⁾

استقبلت واشنطن ومحطات الضغط السرية قرار المجلس بغضب، فالقرار في واد وما توصل إليه يكر مع مجموعة القدس برعاية الاتجاه المحافظ البيروقراطي والمتنفذ في منظمة التحرير في واد آخر! ولواشنطن من الخبرة والتجربة مع هذا الاتجاه ما جعلها تنظر لنتيجة الأداء السياسي الذي تعاطت به مراكز القوى المحافظة في منظمة التحرير مع قرارات دورة تشرين الأول/أكتوبر 1988م ومبادرة السلام الفلسطينية ومغادرة تلك القرارات خطوة خطوة وصولاً إلى التسليم بشروط ريغان الثلاثة ثم خطة بيكر وعناصر مشروع الحكم الذاتي للسكان في خطة شامير بين ت1/أكتوبر 1988م وآب/أغسطس 1990م.

أما الانتفاضة وشعبنا فقد كان معلناً للجميع أن قرارات المجلس تشكل قاسماً مشتركاً بين اتجاهين:

الأول: يرفض (الصيغة الأمريكية المتقاطعة مع مشروع شامير)⁽⁹⁾ وثبتت بالقرار - البند الثالث أن «وقف الاستيطان شرط لا غنى عنه لبدء عملية السلام» والرابع «حضور القدس، موضوعاً وتمثيلاً في جميع مراحل المفاوضات».

والثاني: يوافق على السعي لتحسين شروط المشاركة، ولكنه يسلم سلفاً بالمشاركة بالمؤتمر كما توصل له مع بيكر والمحطات الوسيطة السرية، وقد أفصح بوضوح من على منبر المجلس عن دعوته لقبول الصيغة الأمريكية.

وعليه فالتوقع أن يتمايز هذان الاتجاهان في الممارسة العملية، خصوصاً مع احتدام تفاقم ضغوط وإنذارات واشنطن والمحاور الإقليمية العربية المتناغمة معها، فضلاً عن ميل مراكز قوى اليمين المتنفذ إلى الخطة الأمريكية والتراجع التدريجي أمام ضغوطها.

لم تترك واشنطن مساحة زمنية لتفاعل قرار مجلسنا الوطني في صف شعبنا

(8) - القرار السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة العشرين 23 - 28 أيلول/سبتمبر 1991م، الجزائر - وثائق المجلس الوطني.

* بيان م. س للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين 1991/9/28م + تقرير الدورة الكاملة للجنة المركزية للجهة الديمقراطية (موضوعات حول تقييم سياسة الجهة وخطة العمل للمرحلة القادمة) 27 - 28 ت1/أكتوبر 1991م.

(9) - مذكرات بيكر: الدبلوماسية بين الحرب والسلام يؤكد بيكر أن إطار التفاوض وورقة الدعوة الأمريكية على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي يتطابقان مع شروط شامير.

والانتفاضة وقوى منظمة التحرير والحالة العربية والدولية، فجولة بيكر الثامنة على الباب. وجاء «الإنذار الأمريكي» بضرورة «تقديم الرد الفلسطيني النهائي وتقديم لائحة أسماء الفريق الفلسطيني وفق المعايير الأمريكية» أي شخصيات من الضفة والقطاع، لا أحد بينها من القدس ولا من الشتات، ولا أحد عضواً في مؤسسات منظمة التحرير.

وألقي جيمس بيكر «قنبلة العنقودية في الساحة الفلسطينية»⁽¹⁰⁾ مرة واحدة وأخيرة، طالباً لائحة الأسماء في إطار الوفد الأردني - الفلسطيني إضافة إلى الموافقة على المشاركة تحت سقف (ورقة الدعوة الأمريكية للتفاوض حول الحكم الذاتي للسكان خمس سنوات قبل الانتقال للمرحلة التالية بدون وقف الاستيطان وبدون حضور القدس) وشدد على هذا قبل انتهاء جولته الثامنة في المنطقة. وهنا سر دعوة المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1991م، فبيكر سيكون في القدس في 17، 18 منه.

ورغم «إنذار الصدمة»، فإن قرار المجلس المركزي في 16 - 18/10/1991م لم يأتِ كما تشتهي شظايا قنبلة بيكر العنقودية.

لقد كشفت مناقشات المجلس المركزي عن بروز مظاهر ثلاثة⁽¹¹⁾:

1 - أغلبية المتحدثين (21 من 27) دعوا إلى رفض التسليم بالشروط المسبقة الأمريكية والإسرائيلية، والتيار الرئيسي من هؤلاء تشكل من مندوبي الجبهة الديمقراطية وقطاع هام من ممثلي فتح والمستقلين، ويدعو إلى إعلان استعداد المنظمة لحضور المؤتمر في حال توفر الأسس الستة التي حددها المجلس الوطني (28 أيلول/ سبتمبر 91م) وخاصة: وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنه لبدء عملية السلام، وضمان حضور القدس وشمولية التمثيل.

2 - ممثلو الجناح المحافظ المتحكم في قيادة منظمة التحرير، أفصحوا بوضوح بالغ عن دعوتهم إلى قبول الشروط الأمريكية والمشاركة على قاعدتها، وهم في هذا يعبرون عن الاتفاق الذي توصلوا إليه على يد بيكر على امتداد الجولات من آذار/ مارس - 1/

(10) - قتال تنفرط بمجرد إلقاءها، وتنفجر بالجماعات والأفراد مجرد ملاستها، وهذا ما وقع فعلاً في ساحة م.ت.ف فجر ختام دورة المجلس المركزي لـ م.ت.ف في 18/10/1991م.

(11) محاضر دورة المجلس (16 - 18 ت/ أكتوبر) - تونس 1991م.

• تقرير دورة اللجنة المركزية - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (موضوعات.. تاريخ 27 - 28/10/1991م) مصدر سبق ذكره ص8، ص9.

أكتوبر 1991م⁽¹²⁾، وبقيت فقط لائحة الأسماء. وقد تم هذا من وراء ظهر المجلس الوطني وقراراته.

3 - الفصائل التي كانت في المجلس الوطني (قبل أسبوعين) قد أعلنت رفضها للمؤتمر من حيث المبدأ، أحدثت تطوراً ملحوظاً في موقفها حيث اعتبرت أن قرارات المجلس الوطني تشكل حداً أدنى للإجماع الوطني، ودعت إلى التمسك بها.

ولم يكن ممكناً أن ينتهي المجلس المركزي إلى قرار قاسم مشترك إلا باستيعاب ثلاثة بنود رئيسية من قرارات المجلس الوطني أصبر عليها التيار اليساري الواقعي والوسط الوطني المتناسك في المجلس، وهي: وقف الاستيطان، حضور القدس، شمولية تمثيل الوفد لشعب الوطن والشتات بما فيه القدس.

فالقرار الآخر، الداعي للمشاركة بالشروط الأمريكية، لم يكن ممكناً أن ينال حتى الأغلبية العددية فضلاً عن فقدان الأغلبية السياسية⁽¹³⁾.

ولأن قرار المجلس المركزي يتعارض مع الشروط الأمريكية كما يتعارض مع التزامات ووعود فريق الجناح المحافظ المتحكم في قيادة منظمة التحرير، لجأت هذه القيادة إلى حجب نشره صباح 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1991م، وتم إبلاغ بيكر في القدس وبعد «ثلاث ساعات» فقط من قرار المجلس المركزي «بقرار آخر» لا رابط بينه وبين قرار المجلس المركزي بل ويتناقض معه. ولم يتم إعلانه من رئاسة م.ت.ف ورئاسة المجلس المركزي للمنظمة بعد ذلك أبداً.

والآن نُثَبِّتُ ونكشف الستار لأول مرة عن نص القرار:

(12) - مشروع القرار الذي تقدم به رموز هذا الجناح نص على: (المواقفة الفلسطينية على المشاركة في مؤتمر السلام بوفد أردني - فلسطيني، ومواصلة العمل خلال المفاوضات لتحقيق الأسس والأهداف التي حددها المجلس الوطني) وتجاهل بالكامل قرار المجلس الوطني رقم جـ (وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنه لبدء عملية السلام) وتجاهل قرار المجلس الوطني رقم د (ضمان حضور القدس موضوعاً وتمثيلاً، في جميع مراحل المفاوضات بوصفها جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة). محاضر المجلس 1991/10/17م.

(13) - نظام التصويت العددي يتساوى فيه صوت الفصيل/ الحزب الذي يحمل على أكتافه مسؤولية وطنية شاملة وآلاف الشهداء، وصوت العضو المستقل (اللائمي تنظيمياً). ولذا يجري توضيح الفارق بين الأغلبية العددية (أغلبية ميكانيكية) والأغلبية السياسية (الفصائل والأحزاب والاتحادات النقيية) التي تتحمل المسؤولية الأساسية في مصير ومسار م.ت.ف والمقاومة والانتفاضة والوطن والحقوق الوطنية، وتجاه عائلات وأبناء عشرات الآلاف من الشهداء والحركة الأسيرة.

قرار المجلس المركزي المنعقد في الفترة 16 - 18/10/1991م -

تونس:

٥٥ (انطلاقاً من قرار المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دورته العشرين في الجزائر بالتعامل الإيجابي مع الجهود الرامية لتحقيق تسوية في المنطقة عبر مؤتمر السلام الذي دعا له الرئيسان جورج بوش وميخائيل غورباتشوف، وفق أسس ستة حددها المجلس، وخاصة حق منظمة التحرير في تشكيل وفد من الداخل والخارج بما فيه القدس، وأن تكون هي مرجعيته وحضور القدس موضوعاً وتمثيلاً في المؤتمر، وضمان «وقف الاستيطان مع بداية استعراض أعمال المؤتمر»، وفي ضوء استعراض الجهود والاتصالات التي قامت بها اللجنة التنفيذية على الساحتين العربية والدولية حسب تكليف المجلس الوطني، من أجل توفير الشروط التي تضمن نجاح عملية السلام وفق قرارات المجلس الوطني، يؤكد قرار المجلس الوطني بالتعامل إيجابياً مع العملية السياسية الجارية من خلال مؤتمر السلام المزمع عقده ويقرر المشاركة بوفد فلسطيني - أردني مشترك على أساس مستقل ومتكافئ، والتمسك خلال مجمل العملية السياسية بالأهداف والأسس التي حددها المجلس الوطني. ويكلف اللجنة التنفيذية باتخاذ الإجراءات والخطوات التي توفر أفضل الشروط التي تضمن تحقيق الأهداف السياسية والوطنية التابعة لشعبنا، ويعتبر المجلس نفسه «في حالة انعقاد دائم» لتابعة العملية السياسية ومراقبتها وتقييمها، واتخاذ القرارات المناسبة في ضوء تطور العملية السياسية). ٥٥

وفي أعمال دورة المجلس اقترح حواتمة أن يعلن المجلس المركزي أسماء الوفد الفلسطيني (14 عضواً) من القدس والضفة وقطاع غزة والشتات، ويترك الجواب عند بيكر وشامير. ولكن الاتجاه الآخر رفض ذلك رغم تأييد عدد بارز للخطوة، فالاتفاق بين وفد اليمين ويمين الوسط المحافظ (في القدس وتونس) مع بيكر يقوم على التسليم بتشكيل وفد المفاوضات من الضفة والقطاع فقط وفق الشروط والمعايير الأمريكية والإسرائيلية. انتهت أعمالنا الرابعة صباح 18/10/1991م، وبعد ثلاث ساعات فقط جاءتنا أخبار القدس والتي أعلن عنها بيكر بأنه تبليغ من فيصل الحسيني الموافقة على المشاركة بالوفد الأردني - الفلسطيني وفق (المعايير الأمريكية) و(المعايير الإسرائيلية). واتضح أن عرفات أبلغ فيصل بتسليم القائمة، كما إتضح مساءً ومن القدس أيضاً أن القائمة تضم د. حيدر

عبد الشافي وممثل الحزب الشيوعي غسان الخطيب اللذين قاطعا جولات بيكر مع مقاطعة الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية وشخصيات مستقلة منذ نهاية الجولة الثالثة بفعل إصرار بيكر على شروطه ورفض أي تعهد أو إشارة بوقف الاستيطان أو تمثيل القدس أو حق منظمة التحرير بتشكيل وفد لها من الداخل والخارج بما فيه القدس.

وعند اختتام أعمال المجلس فجر 10/18 اقترح فاروق القدومي بالاتفاق مع عرفات تشكيل وفد لزيارة سورية واللقاء مع الرئيس الأسد صباح 10/19، ويتألف هذا الوفد من: عرفات، حواتمة، القدومي وآخرين.. ثم يزور مصر ويلتقي مع الرئيس مبارك. ولكن وفي صباح ذلك اليوم أي 10/19، وبعد التأكد من أن عرفات أبلغ الحسيني بما أعلنه بيكر في القدس، اتصلت هاتفياً مع أبي عمار وأبلغته الاعتذار عن المشاركة بالوفد، وانتقلت إلى الجزائر والتقيت الرئيس الشاذلي بن جديد ووزير الخارجية الأخضر الإبراهيمي والسيد عبد الحميد المهري أمين عام جبهة التحرير الجزائرية.

ثم عقدت مؤتمراً صحفياً⁽¹⁴⁾ أعلنت فيه ما تم بالمجلس المركزي، وأن قرار النزول

(14) - في الجزائر بحث حواتمة مع الأخضر الإبراهيمي وزير الخارجية وقائع المجلس وقراره والتقيض الذي تم في القدس مع بيكر. وقال الأخضر أنه اجتمع بالأمس 10/18 مع محمود عباس (أبو مازن) ومحسن إبراهيم، وطالبه عباس بنقل رسالة للرئيس يتمنى على الجزائر (المشاركة باللجان المتعددة الأطراف.. الخ) وعندما أجابه الوزير بأن الجزائر لم تتخذ قراراً بعد ولم تلتقي القيادة الفلسطينية المشتركة بعد فإذا قررت الجزائر سنبلعكم.. وأضاف هنا تدخل الوفد قائلاً: (إذا تريد هذه الإذا بلاها).

* وتم لقاء حواتمة مع الرئيس الشاذلي بن جديد بذات اليوم، وأدرك الرئيس أن مشاكل كبيرة قادمة.. وأن الجزائر كانت تتوقع نتائج أخرى بعد إعلان دولة فلسطين ومبادرة السلام الفلسطينية، ونصيحة الجزائر كانت تشكيل الحكومة المؤقتة (قرار المجلس الوطني بالجزائر في 15/2/نوفمبر 1988م) لتكون المفاوضات معها، وفي هذا إقرار بحق الشعب الفلسطيني بدولة مستقلة. وأستذكر الصراع داخل الثورة الجزائرية بعد اتفاقية إيفيان الأولى والذي كان نفسه أحد ضحاياه عشية الاستقلال، فعندما اجتاز الحدود التونسية الجزائرية ودخل المنطقة الرابعة (قسنطينة) لإقناع نوار المنطقة برئاسة العقيد علي كافي الانضواء تحت راية جيش التحرير برئاسة بومدين بادر كافي بالقاء القبض عليه وإيداعه السجن وبقي فيه إلى ما بعد ثلاثة أشهر بعد الاستقلال..

ومساء ذات النهار تم التباحث مع السيد عبد الحميد المهري أمين عام حزب جبهة التحرير ووزير الحكومة المؤقتة أثناء مفاوضات الجزائر - فرنسا، وأشار إلى ما أشار إليه الرئيس وأن توقعات الجزائر بأن تفيد م.ت.ف من تجربة الحكومة المؤقتة الجزائرية والفيتنامية، حيث وقعت المفاوضات معها وقادت إلى الاستقلال، وأضاف لو تم إعلان الحكومة المؤقتة عام 1988م لكتم وقضيتكم في وضع آخر تماماً حيث لا يمكن القفز عن الحكومة المؤقتة كما يتم الآن عن م.ت.ف وتجربة موضوعات التفاوض وتجربة تمثيل الشعب تعبيراً عن تجزئة حقوقه الوطنية وفي المقدمة حق تقرير المصير.

عند الشروط الأمريكية بصيغة المشاركة وتركيبية التمثيل وغياب أي تعهد بوقف الاستيطان وتأجيل القدس موضوعاً وتمثيلاً إلى مفاوضات المرحلة النهائية، والقول بالمفاوضات على مرحلتين، مرحلة الحكم الذاتي للسكان وترك مصرير السيادة على الأرض للمرحلة الثانية بعد خمس سنوات يجعل الأرض مستباحة لغول الاستيطان وقد لا تبقى أرض يتم التفاوض عليها.

وأعلنت أن قرار عرفات وفريقه كَسَرَ قرار المجلسين الوطني والمركزي ويتناقض معهما، ويشكل انقلاباً سياسياً آخر وإدارة ظهر لمؤسسات منظمة التحرير. كما أن قرار عرفات تم بدون علم اللجنة التنفيذية التي اجتمعت برئاسته في 10/18 بعد ساعات من تبليغ فيصل الحسيني في القدس.

وأعلنت أيضاً أن هذا يعتبر إغفالاً بالسياسة المدمرة لقرارات المؤسسات ويزرع الانقسامات في صف الشعب والانتفاضة ويفتت الوحدة الوطنية حيث لا احترام لقرارات القواسم المشتركة ومسار الانتفاضة.

وهكذا «لم يذهب» الجناح اليميني المحافظ والمتنفذ في منظمة التحرير إلى مؤتمر مدريد وفق صيغة الورقة الأمريكية في إطارها التفاوضي والتمثيلي «بقرار فلسطيني من مؤسسات منظمة التحرير»، ولم يتمكن من ركوب كتف المعادلة الفلسطينية - الفلسطينية، بكل فيما هبط تحت سقفه من 14 ك/1 ديسمبر 1988م إلى 18 ت/1 أكتوبر 1991م عشية مؤتمر مدريد.

ركب كتف اختلالات المعادلة العربية - العربية واستقوى بها بعد حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن العربي وبدء شحوب دور الاتحاد السوفيتي، ومرة أخرى نزل عند شروط وضغوط واشنطن وشامير والمحطات الوسيطة السريّة العربية والسويديّة وقنوات رجال الأعمال...

لم يستسلم الشعب لهذا الارتداد والتراجع عن القرارات الوطنية للمجلسين الوطني والمركزي، ولم يستسلم التيار الوطني الواقعي لهذا الانقلاب السياسي على القواسم المشتركة وعلى الائتلاف الوطني العريض الذي بني م.ت.ف وطور برنامجها السياسي..

واصلنا سياسة «الأطواق» الوطنية لوقف التدهور ودعونا القيادة الموحدة للانتفاضة للنضال من أجل «انتزاع شرط وقف الاستيطان وحضور القدس والتمثيل الموحد للشعب» تعبيراً عن برنامجها: (الحرية والاستقلال وليس الحكم الذاتي المحدود للسكان).

وبالتزامن مع الدفاع عن قرارات المجلس الوطني والمركزي لتطوير سياسة الصفقات السريّة المدمرة والبعيدة عن قرارات مؤسسات منظمة التحرير، فقد واصلنا الجهد مع العواصم العربية للربط بين مسارات الحل بين الوطني والقومي على قاعدة الشرعية الدولية. وفي هذا السياق جاءت اللقاءات على مدى أشهر قبل «مؤتمر السلام» مع عواصم عربية عديدة، وخاصة الأردن وسورية، ولبنان، حيث الأراضي العربية المحتلة والترابط بين القضية الفلسطينية والمصالح العربية من المسؤولية القومية المشتركة، إلى حقوق اللاجئين والنازحين بالعودة وفق القرارين الأميين 194 - 237 إلى مشاريع التهجير والتوطين والأوطان البديلة.

بحثنا كان طويلاً مع رئيس الوزراء الأردني السيد طاهر المصري وكانت واضحة الأزمة العميقة في العلاقات الأردنية - الفلسطينية والخاوف الكبرى من أن إطار الوفد الأردني/ الفلسطيني لن يثمر تنسيقاً وتجاوزاً جاداً وموصولاً خاصة أن الوفد يذهب «إطارين تفاوضيين»، ومرحلتين على المسار الفلسطيني مقابل مرحلة واحدة على المسار الأردني.

وعلى ضوء هذه اللوحة طرح وفدنا (حوامة، تيسير خالد، قيس عبد الكريم) على الملك حسين وبمشاركة الأمير زيد بن شاکر حلولاً لمعالجة احتمالات التعارض المتوقعة في إطار الوفد المشترك اقترحنا ضرورة استعادة قضية اللاجئين باعتبارها شديدة التداخل الأردني - الفلسطيني لتكون حاضرة على طاولة المفاوضات الثنائية بين الوفد المشترك والجانب الإسرائيلي وعلى قاعدة القرار الأممي 194، فجسر اللاجئين المتداخل بين البلدين والشعبين على ضفتي النهر المقدس ينظم ويعمق ويطور الجهد الفلسطيني - الأردني المشترك في المفاوضات الثنائية، كما يخلق تطويراً على جدول أعمال المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، واقترحنا أن يأخذ الوفد المشترك المبادرة في طرح الإصرار على وقف الاستيطان على جدول المفاوضات الثنائية طيلة مراحل التفاوض باعتباره لا يهدد فقط مصير الأرض الفلسطينية المحتلة بل ويهدد الأردن نفسه بتدفق لاجئين جدد فضلاً عن مشاريع التوطين المتعددة، وبذا نبني ترابطاً ملموساً وعملياً بين المسارين الفلسطيني والأردني وجسور ثقة متبادلة، ونفتح الأفق العملي لترابط المسارات العربية.

وفي دمشق التقيت أكثر من مرة مع السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية العربية السورية. وفي واحدة من هذه اللقاءات كانت في ليبيا بمناسبة أعياد الثورة الليبية وافتتاح النهر الصناعي الكبير في أيلول/ سبتمبر 1991م حيث كنا معاً: عرفات، جمال الصوراني، حوامة. والحوارات لم تثمر أيضاً للربط بين مسارات التفاوض، فجولات

يكر وضعت إطارات تفاوضية ثنائية لا رابط بين مساراتها، كما وضعت إطاراً تفاوُضياً خاصاً وعلى مرحلتين للمسار الفلسطيني - الإسرائيلي (مرحلة حكم ذاتي، مرحلة نهائية لاحقة) بينما مرحلة واحدة للمسارات العربية: الأردنية، السورية، اللبنانية، في إطار 242 - 383 عملاً بإطار وأسس «مؤتمر السلام»، الذي وافقت عليه الدول العربية الثلاث وإسرائيل.. ووفق ورقة الضمانات الأمريكية للدول العربية الثلاث بالتزام واشنطن مبدأ الأرض مقابل السلام، «فحكومة شامير رفضت» أن يرد هذا المبدأ في إطار وأسس مؤتمر السلام، كما أن «هذا المبدأ لم يرد» في ورقة الضمانات الأمريكية لإسرائيل.

ولم تتوقف جهودنا مع عديد العواصم العربية من المغرب إلى اليمن، سنأتي على عناصرها في سياقها العملي، بما فيه الجهود الكثيفة بأمل الضغط المتحد لوقف الاستيطان وعقد قمة عربية موسعة قبل مدريد لترميم انهيار التضامن العربي وإنتاج معادلة عربية - عربية متوازنة تتقاطع عند الحدود الدنيا من قرارات القمم العربية والشرعية الدولية تجاه مشاريع التسوية السياسية.

وفي هذا الاتجاه تمت جولتنا المبكرة الواسعة في الأسابيع الأولى بعد مدريد، وشملت أولاً فريق مدريد - واشنطن والقيادة الفلسطينية، والأردن، وسورية، اليمن، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، ورسائل إلى العواصم العربية الأخرى، بهدف تصحيح مسار إطار التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي والربط بين المفاوضات ووقف الاستيطان»، وأماننا تجربة مصر في مفاوضات الحكم الذاتي وانهيارها بفعل مواصلة الاستيطان (79 - 1980)، وضرورة إنتاج معادلة مشتركة فلسطينية - عربية (للربط بين المسارات) عملاً بقرار مجلسنا الوطني. وعقد قمة عربية موسعة (لم يكن ممكناً شاملة) عملاً بقرارات قمم الرباط وفاس وقبل أن ينقطع خيط التنسيق والتجاور الواهن في مدريد - واشنطن والذي لا يستند إلى تجاور وتقاطع موضوعي وعملي بين إطارات التفاوض فضلاً عن ثنائية المفاوضات حيث لا رابط بين المسارات وخيط التنسيق يستند فقط «للنوايا» التي لا تصمد تحت ضغوط واشنطن وتل أبيب والقنوات السريّة.

وفي سياق القمم العربية يتحمل المغرب مسؤولية خاصة كما قلت للملك الحسن الثاني. فتحت رعايته تمت قرارات الرباط وفاس، ويده رئاسة لجنة القدس العربية والإسلامية، وعلى هذا تم تنويع الجولة باللقاء مع الملك الحسن الثاني في مراكش (4 ك1 - ديسمبر 1991م). والبحث شكل وما زال يشكل نموذجاً لمشهد النظام العربي الإقليمي.

تمحور بحثنا حول: التعارضات في أطر التفاوض الثنائية، الاستيطان، القدس، التضامن العربي، وبعد أن قدمت حلولنا، وتقديرنا، أورد الملك الحسن رؤياه (فالتعارضات يتم حلها بمدى استعداد الأطراف العربية للتنسيق الجاد فيما بينها والاستيطان رهينة بيد الفلسطينيين، والقدس ينصح بتأجيل البحث بها إلى المرحلة النهائية، والتضامن العربي يجب إعادة بنائه)، ووعده بخطوات ومبادرات وفعلاً بذل جهداً بأمل لقاء القادة العرب بعد أيام في مؤتمر القمة الإسلامية في دكا عاصمة السنغال.

وفي حوارنا قدمت أمثليتي عن التجربة المغربية كما تقدم نفسها بالممارسة العملية. فالملك محمد الخامس وشعب المغرب وجيش التحرير رفض التفاوض مع فرنسا على مرحلتين (الحكم الذاتي = الاستقلال الذاتي)، ثم الاستفتاء بعد سنوات على الاستقلال الكامل. هذا الرفض والصمود قاد بعد شهور إضافية من النفي في مدغشقر وكان الأمير الحسن مع والده في المنفى، إلى تراجع الحكومة الفرنسية وكانت مفاوضات الاستقلال التام.

وعليه فالتساند العربي معنا يفتح أفق تصحيح مسار المفاوضات وإطارها وبنينا عليه الربط بين مسارات التسوية وصولا للسلام الآخر، سلام الشرعية الدولية.

والآن الملك الحسن الثاني يرفض الاستيطان الأسباني في سبتة ومليلة، ونحن نعلن بيده الحق، رغم أن بحيرة الاستيطان محصورة في بحر المغرب وشعبه الكبير، وعندنا الاستيطان إخطبوط يتداخل في عمق الأرض المحتلة حول المدن والقرى والأرياف ويتغذى من لحم رقعة أرض الخيمات، وعلى قاعدة خطة الضم الزاحف والطرق الالتفافية. ومغرب الحسن الثاني يرفض أيضاً المشروع الأسباني (للحكم الذاتي لسكان سبتة ومليلة) ويصر على عودتها أرضاً وشعباً جزءاً لا يتجزأ من التراب المغربي ونحن نؤمن أن بيده الحق.

وأشرت إلى المصير المأساوي للقدس العربية كلما تم تأجيل البحث بها، فالتهودية المتسارع زاحف وبالتأجيل خمس سنوات أخرى تصبح أرض القدس مَهْوَدَّة، ومصير القدس في مهب الريح فالقدس ليست أماكن مقدسة ومخاطر الإجماع التوسعي الإسرائيلي على تهويد القدس داهم غير قابل للتأجيل.

إن مشهد الحالة العربية بعد حرب الخليج الثانية لا يسر صديق ولا يغضب عدو، ومن خلال الخيمة العربية الممزقة بحرب عاصفة الصحراء، اختلّت المعادلة عند شروط

بيكر - شامير. وظل اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف يعيد إنتاج تبرير التنازلات بعد حرب الخليج تحت شعار دفع فاتورة الرهان الخاسر على جواد العاصمة العراقية كما يقول عرفات وقالوا له، وانهيار التضامن العربي. ولم يتمكن من التسلح بقرارات مؤسسات منظمة التحرير الائتلافية، المشتركة، والشرعية الدولية، لتبرير التراجع عند شروط بيكر وشامير.

وعلى ضفة فريق شخصيات الضفة والقطاع التفاوضي فإن خطوط الاتصال بيننا وبين الدكتور حيدر عبد الشافي مفتوحة، تماورنا في تونس وعلى الهاتف بين الجزائر وغزة⁽¹⁵⁾ ثم في عمان قبل مدريد وبعده، ولم يُخفِ الرجل حيرته، وتبريره الأبرز «لأنقلابه السياسي» على موقفه منذ جولة بيكر الثالثة أنه سيحاول وقف الاستيطان الزاحف والربط بين هذا واستمرار أو تعليق المفاوضات، وأشار أنه محرج أمام أبنائه ومسألة الناس الذين وفدوا إلى بيته في غزة، فقد قاطع جولات بيكر شهوراً طويلة مع الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية وآخرين.

الحزب الشيوعي قاطع أيضاً من الجولة الثالثة، وكنا معاً فيما تمسكنا به وأنجزناه من قواسم مشتركة في المجلس الوطني قبل أيام، والآن بدون أي مؤشرات سابقة وحتى ليلة 18 ت1/ أكتوبر 1991م من أعمال المجلس المركزي صمد على موقفه «وفجأة» انقلب سياسياً على نفسه، وأعلن مشاركته مبرراً خطوته باختلال ميزان القوى العربي - العربي وكأن هذا اكتشاف الساعة الأخيرة.

لم تكن هذه النتائج المرة «قدرأ محتوماً» على المستوى الوطني العام والعربي والدولي، فهذه النتيجة هي نتاج عمليات التأهيل للجناح المحافظ في م.ت.ف على مساحة سنوات ما بعد الغزو الشامل للبنان وخروج قوات المقاومة والانشقاق الكبير في فتح، والتي تكثفت عشية وبعد الانقلاب السياسي في المجلس الوطني الانتقاسمي، وتواصلت بعد النزول عند شروط إدارة ريغان الثلاث (ديسمبر 1988م) حيث الانقلاب السياسي الصارخ على قرارات مجلسنا الوطني في الجزائر قبل أسابيع (أيلول/ سبتمبر 1988م) ولم تتوقف عمليات التأهيل والانقلابات السياسية عبر القنوات السرية قبل حرب الخليج الثانية وبعدها. ثم اندفع اليمين ويمين الوسط بعد جولة بيكر الثالثة، وفشله في جرّ كل الائتلاف الوطني ومؤسسات م.ت.ف إلى سياسته الانقلابية الفتوية.

(15) - لا يوجد خط هاتفي بين الجزائر وغزة وحلقة الوصل محطة وسيطة في بلد أوروبي.

وبالتأكيد كان بالإمكان المشاركة على أسس تفاوضية وتمثيلية في إطار قرارات الشرعية الدولية، حالنا حال الأردن وسورية ولبنان، وعلى قاعدة مبادرة الرئيس بوش 242 - 338 والأرض مقابل السلام وبمرحلة واحدة. ولذا قدمت قرارات المجلس الوطني والمركزي البديل السياسي الواقعي والعملي ووضعت (وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنه لبدء عملية السلام عملاً بمبدأ الأرض مقابل السلام). وشكلت القرارات الجواب الجديد على التطورات الجديدة بعد حرب الخليج الثانية، ولم يكن ممكناً «لمؤتمر السلام» والمفاوضات الثنائية المباشرة أن تبدأ بدون وبغياب (المعادل الفلسطيني) الذي يشكل (الرقم الصعب) في الصراع العربي - الإسرائيلي التوسعي. وما قاله فيصل الحسيني في المجلس الوطني في الجزائر وعلى لسان بيكر مؤشراً واضحاً: (بوسعكم أن تعطلوا التسوية «أي الحل بالشروط الأمريكية - الإسرائيلية»، غير أنكم تتضررون في ذلك لأنكم تعاونون) (فقد تم اللعب بورقة رفع المعاناة) ولم ترفع حتى يومنا هذا بل تفاقت بكل ألوانها.

وقد كشف جيمس بيكر في مذكراته (أنه لم يكن ممكناً للدول العربية المجيء لمؤتمر السلام والمفاوضات الثنائية المباشرة بدون الفلسطينيين)⁽¹⁶⁾.

لقد تمسك الأردن وسورية ولبنان بالإطار التفاوضي الشرعي الدولي كما عبرت عنه مبادرة الرئيس بوش وبمفاوضات مرحلة واحدة وحرية تشكيل وفودها! وعندما «لم تتضمن صيغة وأسس مدريد مبدأ الأرض مقابل السلام بجانب القرارين 242 - 338 أصرت العواصم ذات العلاقة على موقفها» وتلقت ورقة الضمانات الأمريكية التي تنص على «الأرض مقابل السلام»، باعتباره التزام أمريكي، فلا يكفي كون القرارين المذكورين يتضمنان مبدأ الأرض مقابل السلام. وهنا لا نتكلم عن الأداء والتنسيق والتكتيك التفاوضي.

الاتجاه المحافظ البيروقراطي والمتحكم بالقرار في منظمة التحرير بمساندة وأموال العديد من الأنظمة العربية الحاكمة، لم يأخذ بالمعادلة الفلسطينية المتقاربة مع مواقف الأقطار الثلاثة، بل أخذ بالخط الآخر السري الذي أطل برأسه منذ 14 كانون الأول/ديسمبر 88 - 1990م وأوراق ومشاريع التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي التي كانت موضع صراعنا في القيادة الفلسطينية والتي قدمتها المخططات السرية الوسيطة طوال

(16) - جيمس بيكر - الدبلوماسية بين الحرب والسلام مذكرات نشرت على صفحات الشرق الأوسط السعودية والنهار البيروتية في وقت واحد، على امتداد الأشهر الأولى من العام 1996م.

عامي 88 - 89م وحتى آب 1990م قبل تجميد الإدارة الأمريكية للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في 30 أيار/ مايو 1990 وبعده، وتواصل هذا بعد حرب الخليج الثانية من وراء ظهر كل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية⁽¹⁷⁾.

إن سياسة «الأطواق» الوطنية التي أنتجت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني المركزي، وقرارات قمة الجزائر العربية (قمة الانتفاضة) 1988م وما بعدها، قدمت البديل والفرصة الواقعية، التي لو تم التمسك الوطني الموحد بها لوصلنا إلى ذات الأسس التي توصلت لها جولات ييكر مع الأردن وسورية ولبنان في أسس الإطار التفاوضي وحضور القدس وشمولية التمثيل ووقف الاستيطان المرحلة والواحدة، بدلاً من صيغة كامب ديفيد ومشروع شامير الذي فرض شروطه على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي.

أسس وصيغة مدريد:

صيغة مؤتمر مدريد: جلسة واحدة افتتاحية، وبعدها كل مسار يأخذ دربه وحيداً لا رابط بين المسارات، فهذه مسألة واضحة لكل الفرقاء منذ أن رست الصيغة على المفاوضات الثنائية المباشرة وإطارات تفاوضية متباينة، ولذا لا حقّ بيد الذين يتساءلون الآن عن تشظي صيغة مدريد⁽¹⁸⁾!

فمؤتمر مدريد تأسس على:

- * تطبيق القرارات الأممين (242 - 338) على المسارات الأردنية، السورية، اللبنانية (إضافة للقرار 425)، وهذا ما توطّره رسائل الدعوة الأمريكية - السوفيتية المشتركة للدول الثلاث وإسرائيل.
- * مفاوضات ثنائية مباشرة وعلى مرحلة واحدة وصولاً لتسوية ثنائية شاملة، وخاصة بين كل دولة عربية لوحدها وإسرائيل.

(17) - نظرية (تأهيل) الجناح البيروقراطي المحافظ في م.ت.ف. للمفاوضات بعد فشل عملية تأهيل كل م.ت.ف. وفق شروط ومعايير كامب ديفيد ومشروع شامير، وتم التراجع عن قرارات المجلس الوطني والمركزي بعد فشل (تطويع المؤسسات الائتلافية الوطنية لشروط التأهيل المذكورة).

(18) - نص خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد - النص الكامل ملف الوثائق، وثيقة رقم - 4 - أرشيف الجبهة الديمقراطية.

* الطريق الوعر - دار التقدم العربي - قيس عبد الكريم - فهد سليمان، صالح زيدان، هشام أبو غوش، بيروت/ أيلول/ سبتمبر 1997م، ص31.

* لا ترابط بين مسارات الحل الأربعة، ولذا أصرت حكومة الدولة العبرية منذ اتفاقات الهدنة (عامي 48 - 1949م) وحتى الآن على المفاوضات والحلول الثنائية المباشرة، ورفضت دائماً التفاوض مع وفد عربي مشترك.

* فك ارتباط كل جبهة عربية بالقضية الفلسطينية، فك ارتباط المسألة الفلسطينية بالمفاوضات العربية - الإسرائيلية.

* أما على الجبهة الفلسطينية - الإسرائيلية:

* مفاوضات على مرحلتين، مرحلة الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع، دون سيادة سياسية على الأرض والحكم الذاتي خمس سنوات. والمرحلة الثانية (الوضع الدائم) يبدأ التفاوض عليها بعد بدء السنة الثالثة من الحكم الذاتي. ويتأسس هذا على كامب ديفيد (الحكم الذاتي للسكان) ومشروع شامير.

* لا حضور للقدس موضوعاً وتمثيلاً في كل مرحلة مفاوضات وفترة الحكم الذاتي.

* لا تعهد بوقف الاستيطان.

* النازحون بلجنة رياعية (إسرائيل، سلطة الحكم الذاتي، الأردن، مصر) وبدون مرجعية القرار الأممي 237 بل وفق ما تتفق عليه الأطراف الأربعة، ولذا بعد سبع سنوات كاملة على مدريد لم تتفق لجنة النازحين على تعريف من هو النازح!!

* اللاجئون في إطار اللجنة المتعددة الأطراف تحت سقف ورقة الدعوة الأمريكية - الكندية لتأهيل اللاجئين (أي المعالجة الاجتماعية) والتوطين *Rehabilitation of the refugees* بدون مرجعية القرار الأممي 194.

وفعلًا تم رفض إدراج القرار 194 على جدول أعمال لجنة اللاجئين وكل الذي يدور في إطار: (التأهيل، الإسكان، الظروف الاجتماعية).

* اللاجئون مع أقطار اللجوء (الأردن، سورية، لبنان) في إطار القانون الدولي باعتبارها قضية ثنائية إقليمية بين كل من أقطار اللجوء وإسرائيل (وهذا ما ورد في الاتفاقية الإسرائيلية - الأردنية)

وليس في إطار القرار 194 باعتبارها قضية حقوق وطنية وسياسية فلسطينية عملاً بالقرار 194 القاضي بحق عودة اللاجئين إلى وطنهم أو تعويض من لا يرغب في العودة.
* القدس، الأرض (المصير والسيادة) الحدود، المياه كلها مؤجلة -
معلقة لمرحلة مفاوضات (الحل الدائم).

وبذا فإن القرارات 338/242 بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ومبدأ الأرض مقابل السلام (أي مبادرة بوش) كلها غائبة عن مسار المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في مرحلة الحكم الذاتي للسكان وتسلم الصلاحيات الستة المدنية.
* وبذات الوقت لا وقف للاستيطان وسياسة خلق الأمر الواقع لتغيير الطابع الجغرافي والديمقراطي للضفة المحتلة بما فيها القدس العربية الشرقية وقطاع غزة.
* اللاجئين في الضفة والقطاع (60٪ من السكان بالأرض المحتلة عام 1967م) في إطار التعددة الأطراف.

وعليه فإن تشظي مؤتمر مدريد، والفصل بين المسارات حيث لا ترابط ولا تزامن، تم قبل المؤتمر ورسو العملية على صيغة الثنائيات، وأطر التفاوض المتباينة، وحشر المسار الفلسطيني في ممر التفاوض فقط على عنصر واحد One item الحكم الذاتي للسكان في الضفة والقطاع دون القدس، فالمدينة خارج ولاية Jurisdiction الحكم الذاتي. كما أن «مبدأ الأرض مقابل السلام لم يرد في أسس صيغة مدريد»، فقد رفضت حكومة شامير ورود هذا المبدأ في أسس الرسالة الأمريكية - السوفيتية للمؤتمر، وقدمت الإدارة الأمريكية رسائل ضمانات أمريكية للعواصم العربية الثلاث تنص على الالتزام الأمريكي بمبدأ الأرض مقابل السلام بجانب القرارات 242 - 338 وفق ما جاء بمبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش (6 آذار/ مارس 1991م). و«حُلت رسالة الضمانات الأمريكية لإسرائيل من مبدأ الأرض مقابل السلام». والعواصم العربية تعلم بذلك من الإدارة الأمريكية.

اتفاق أوسلو - تراجع عن مسار مفاوضات مدريد/ واشنطن:

أن اتفاق أوسلو 1 - 2 ترجمة ناقصة (لمر) مفاوضات الحكم الذاتي في واشنطن، ولكن من وراء ظهر الدكتور عبد الشافي وفريقه بعد أن دخلت مفاوضات واشنطن

في الاستعصاء، تحت ضغط المعارضة الجماهيرية في الوطن والشتات والمساءلة لفريق المفاوضات من شعب الانتفاضة بعد كل جولة وعودة الوفد إلى الأرض المحتلة ومحاولات د. عبد الشافي الربط بين الاتفاق على عناصر الحكم الذاتي ووقف الاستيطان، وكان بإمكان د. عبد الشافي وفريقه إنقاذ الموقف غير مرة. وقد تحاورت طويلاً في هذا مع رئيس وأعضاء الوفد (د. عبد الشافي، صائب عريقات، زكريا الآغا، ممدوح العكر، د. حنان عشراوي، د. نبيل قسيس، جميل الطريفي.. والآخرين) في عمان وتونس ودمشق والجزائر والمكالمات الهاتفية بيني وبين عبد الشافي لم تتوقف أبداً على ضوء كل خطوة وحدث، والأحداث كانت كبيرة صاحبة في الوطن والشتات وحتى مظاهرات الجالية في أمريكا لم تتوقف. والكل يطالب بانعطافة تنقذ الموقف وتحت عنوان: (تعليق المفاوضات حتى يتوقف الاستيطان) وكما تحاورت طويلاً مع فيصل الحسيني باعتباره رئيس لجنة التوجيه من خارج الوفد المفاوض.. ولكن لم تقع الخطوة الإنقاذية، خطوة تصحيح وتصويب مسار المفاوضات وإعادة بنائها على أسس الشرعية الدولية، فريق تونس يضغط للاستجابة (للأوراق الأمريكية) وفريق المفاوضات مسكون بتهمة القيادة البديلة!!

كذلك لم يكن خطاب د. حيدر عبد الشافي في مدريد يستند إلى مقومات عملية متماسكة: وحدة وطنية قواسم مشتركة، مؤسسات جماعية، وحدة الانتفاضة، ترابط وتزامن أطر المفاوضات ومسارات الحل على الجبهات الأربع.. الخ.. إنه خطاب المناضل الصبور وأمامه لوحة الانتفاضة ووجع التاريخ ولوعة أسر الشهداء والأسرى والمساءلة العريضة في صف الشعب، ولكن الخطاب لا روافع وطنية واحدة وموحدة له، والأهم أن أسس المفاوضات وممرها الضيق شيء، وعناصر الخطاب شيء آخر تماماً، ولذا ذهب الخطاب في مهب الريح.

وعلى الضفة الأخرى، الإضراب الوطني الشامل والإعلام السوداء شملت الوطن والشتات من أقصاه إلى أقصاه بدعوة من المعارضة الوطنية (اليسارية الديمقراطية، القومية، الإسلامية) يوم 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1991م، اعتراضاً على صيغة المفاوضات بمسارها الفلسطيني - الإسرائيلي والقفز عن قرارات مجلسنا الوطني.

مشهدان يوم مؤتمر مدريد: عالم خطابات متناقضة وشامير يعلن: أن الضفة والقدس والقطاع (أرض إسرائيل) إنها يهودا والسامرة.

والمشهد الشعبي الشامل من جنين إلى رفح وفي المخيمات في الاردن ولبنان

وسوريا، الإضراب والرايات السود وحزن الثوار وعذاب الروح على الانقسام الكبير في صف الشعب والانتفاضة والمقاومة ومنظمة التحرير.

لقد رصدت (كمنجات) الشاعر الصديق محمود درويش اللحظة الزمانية والمكانية، ولونتها بالذاكرة التاريخية وغنت لحن الروح الحزين⁽¹⁹⁾:

الكَمَنجاتُ تبكي مع الفجرِ الناهبين إلى الأندلس
الكَمَنجاتُ تبكي على العربِ الخارجين من الأندلس
الكَمَنجاتُ تبكي على زمن ضائع لا يعودُ
الكَمَنجاتُ تبكي على وطن ضائع قد يعودُ
الكَمَنجاتُ فوضى قلوب تُجنّنها الرّيحُ في قدم الراقصة
الكَمَنجاتُ أسراب طير تفرّ من الراية الناقصة
الكَمَنجاتُ تبكي على العربِ الخارجين من الأندلس
الكَمَنجاتُ تبكي مع الفجرِ الناهبين إلى الأندلس
وهكذا ذهب جهد الدكتور عبد الشافي مع الريح!

ذهب جهده وجهد من يسانده في الوفد للربط بين مواصلة مفاوضات واشنطن وبين وقف الاستيطان الزاحف، وانحشرت جولات واشنطن بالتفاوض على عنصر واحد: مشروع الحكم الذاتي للسكان وفق إطار المسار الفلسطيني - الإسرائيلي. وبدأ ملموساً لكل الأطراف أن الفريق الفلسطيني مفكك، وعلى حد تعبير د. عبد الشافي: «نحن أربعة عشر وفداً - عدد أعضاء الوفد الرسمي»، وهذا دقيق، فالوفد «لا استراتيجية تفاوضية موحدة له، ولا مرجعية موحدة، وحتى لجنة التوجيه المركزية Steering Committee برئاسة فيصل الحسيني «لم تكن موحدة ولا معتمدة».. فالمعتمد من عرفات قناتان متوازيتان: نبيل شعث المربط في واشنطن مع كل جولة مع أنه ليس عضواً بالوفد الرسمي! وصائب عريقات عضو الوفد.

أما القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ففي حالة تغييب عن حقيقة ووقائع ما يدور عبر القنوات السرية. وهذه أيضاً حال د. عبد الشافي وفريقه.

وفي الجولة الثانية قدم الفريق الإسرائيلي (مشروعه) للحكم الذاتي للسكان، ومن الجولة الرابعة أخذ د. عبد الشافي يطالب القيادة الفلسطينية بتعليق المفاوضات إلى حين:

(19) - أخذ عشر كوكباً على أيّخر المشهد الأندلسي.

أ - وضع استراتيجية تفاوضية موحدة وتوحيد البيت الفلسطيني.

ب - وقف الاستيطان.

ولكن دعواته ذهبت مع الريح في تونس، فالأساس هو ما يدور في القنوات السرية⁽²⁰⁾ ومثل هذه تعليمات عرفات للوفد في القدس وواشنطن برفض (مشروع مسودة إعلان المبادئ الأمريكية) في 30 حزيران/ يونيو 1993م وكتب عليها بخط يده أنها تحتوي (65٪ من الأوراق الإسرائيلية، 7٪ من الأوراق الفلسطينية، 28٪ من الأفكار الأمريكية)⁽²¹⁾ وبعد أن تصرف الوفد وفق التعليمات تفاجأ بالإعلان الأمريكي عن (قبول الفلسطينيين بها) فقد وصلت الموافقة ويتوقع عرفات عن طريق المحطة المصرية مما دفع فيصل وحنان وصائب عريقات إلى الاستقالة والتراجع عنها لاحقاً. في ذات الوقت قطعت قناة أوسلو شوطاً عميقاً بعد أن بدأت عملها السري منذ كانون الأول/ديسمبر 1992م⁽²²⁾ وبعد سلسلة خطوات تمهيدية بدأت في صيف 1992م.

وعلى الجانب الآخر، وقبل وبعد كل جولة: مظاهرات، اعتصامات، مساءلات شعبنا في الوطن وفي بيوت الفريق المفاوض وأينما وصل أعضاء من الوفد في بلدان الشتات، وكذلك مظاهرات واشنطن وحيثما ذهب الوفد في الولايات المتحدة، فالجالية الفلسطينية تتلمس قلق المصير في هكذا مسير.

وعلى عادة اليمين البيروقراطي في م.ت.ف قبل مدريد بسنوات طويلة كما مر معنا في هذا الكتاب، وبعد مدريد فالاتصالات والمفاوضات على سكتين متوازيتين العلنية والأخرى السرية وهي المعتمدة والفعلية، وبذات السياسة والتكتيك، «التشدد» في السكة العلنية في سبيل «الاستهلاك الشعبي» وذو الرماد في عيون الشعب والرأي العام العربي «والمرونة» في سكة القنوات السرية، وعليه خط التصلب في واشنطن، والمرونة في أوسلو والقنوات السرية الأخرى تكتيكات من عرفات وفريقه إلى قنواته المعتمدة،

(20) - طوال مفاوضات واشنطن وحتى مفاوضات أوسلو كان عرفات مسكوناً بهاجس (القيادة البديلة من الضفة والقطاع) وعلى يد فريق د. حيدر عبد الشافي. ولذا كان يسخر من أعضاء الوفد، (فلان طفل سياسي يلعب به الأمريكيان)، (فلان مدمن كاميرا)، (نجمية يد الآخرين) .. الخ. وفريق واشنطن وقع تحت ضغوط تهمة الإعداد لقيادة بديلة.

(21) - وثيقة المشروع، ملف الملاحق، رقم - 5 - كتاب نايف حواتمة يتحدث... دار المناهل، بيروت، دار الكاتب، دمشق/ الطبعة الأولى، دار الجليل، عمان، الطبعة الثانية ص 349.

(22) - كتاب معركة السلام، شمعون بيريس، قناة أوسلو الحقيّة ص376، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 1995م، عمان، الأردن.

والهدف قلب طاولة المراهانات الأمريكية والإسرائيلية. فقد اعتقد شامير وكذلك واشنطن أن وفد شخصيات الضفة والقطاع سيكون أكثر مرونة وبالتالي، (مؤهلاً) للوصول إلى حلول معه. بينما تكتيك عرفات يتواصل مع سياسته السرية الخاصة وخطواته منذ 14 ديسمبر 1988م، فالاتجاه الذي يمثله في منظمة التحرير الفلسطينية هو (المؤهل) للتسويات والحلول عبر القنوات الخلفية ودون علم مؤسسات منظمة التحرير الوطنية الائتلافية ودون علم د. عبد الشافي وفريقه!

وفي هذا السياق «تم تعطيل الجولة السادسة» في واشنطن، فقد طلب حزب العمل الإسرائيلي عن طريق مصر تعطيل تلك الجولة لقطع الطريق على استغلال شامير أي تقدم في مفاوضات واشنطن في المعركة الانتخابية، وهذا ما وقع فعلاً بطلب مصر من عرفات الذي عطل الجولة السادسة.

وبعد نجاح حزب العمل بانتخابات حزيران - يونيو 1992م واصل راين ذات السياسة، وأبقى ألياكيم روبنشتاين رئيساً للفريق الإسرائيلي على المسار الفلسطيني في مفاوضات واشنطن وبذات المشروع الليكودي⁽²³⁾ رغم ضغط بيريس وحماهم حزب العمل وميرتس في الائتلاف الحكومي الجديد، فراين له خارطته لحدود توسع الدولة العبرية أوسع مما يطرحه حماهم العمل وميرتس. ولذا أعلن تمييزه بين مستوطنات وخطوط حدود أمنية (ضرورية) لدولة إسرائيل وأخرى (سياسية) لا ضرورة أمنية لها، كما أعلن في برنامجه الانتخابي أنه سيحقق الحكم الذاتي للسكان دون سيادة على الأرض خلال تسعة أشهر.

«ورداً على» ما يدور في واشنطن والقنوات السرية الخلفية «دعونا من جديد» وكل قوى المعارضة الوطنية إلى تعليق المفاوضات حتى وقف الاستيطان أولاً، وتصحيح كل المسار في إطار الشرعية الدولية وإعادة بناء الوحدة الوطنية المدمرة في الوطن والشتات،

(23) - منذ 14 ديسمبر 1988م والاتجاه المحافظ في م.ت.ف والذين التحقوا به من عناصر غادرت صف اليسار، كان يؤكد أنه سيحقق الدولة المستقلة بصفقة مع شامير بعد أن اعترف بحق إسرائيل في الوجود، وخلال سنة واحدة فقط، ويعقد مقارنة ساذجة مع سيناء وصفقة يغن - السادات في كامب ديفيد طامساً خصوصيات الضفة والقدس في برنامج الليكود القائم على التوسع الاستيطاني وفرض الأمر الواقع بضم القدس الكبرى والكتل الاستيطانية وغور الأردن والطرق الالتفافية الطولية والعرضية إلى الدولة العبرية.

وغُقب خسارة شامير انتخابات 1992م أعلن عن خطته ببطء المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية عشر سنوات حتى لا تبقى أرض يتم التفاوض عليها تحت زحف الاستيطان.

فكان الإضراب الشامل المهيب في الوطن والشتات (أيلول/سبتمبر 1992م) بينما الجولة الثامنة منعقدة في واشنطن. وسجل العالم كله ضخامة المعارضة الشعبية والمنظمة لمفاوضات الحكم الذاتي للسكان بينما غول الاستيطان يزحف وينهب الأرض على يد حكومة العمل - ميرتس⁽²⁴⁾.

كما رفع د. عبد الشافي دعوته من جديد إلى تعليق المفاوضات حتى وقف الاستيطان وبقي (مشروع الحكم الذاتي) ومسودة (إعلان المبادئ) الذي تقدمت به واشنطن ليصدر عن الجانبين الفلسطيني - الإسرائيلي) معلقاً في الهواء.

التجاور والتنسيق بين مسارات واشنطن:

وكما أن مفاوضات واشنطن لم تكن القناة الرئيسية والمعتمدة على يد «فريق تونس»، كذلك لم تكن جدية ولا معتمدة سياسة التجاور بين مسارات التفاوض في قاعات وزارة الخارجية الأمريكية، والتنسيق بين الوفود قبل وبعد كل جولة مفاوضات فقد تحول التجاور والتنسيق إلى عمليات استطلاع محدودة بين الوفود دون أي خطة عمل مشتركة وتكتيكات ملموسة للربط بين المسارات والجمع بين الوطني والقومي بين الخاص والعام أو بين المسار الانفرادي والإقليمي المشترك.

لقد أخذ فك الارتباط بين المسارات مجراه تماماً كما رسمت أسس صيغة مدريد بفك الارتباط الإقليمي العربي بالقضية الفلسطينية وفك ارتباط المسألة الفلسطينية بقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي الصهيوني، لإضعاف كل مسار تفاوضي والانفراد به وفق اختلال ميزان القوى مع كل طرف وخصوصاً الجانب الفلسطيني.

من هنا فإن مسألة تعليق المفاوضات على المسارات العربية الأربعة لم تكن يوماً مطلوبة من الجانب الفلسطيني ولم تكن مطروحة على اجتماعات وزراء خارجية الطوق ومنظمة التحرير الفلسطينية. فلا ترابط بين إطارات التفاوض، ولا تزامن بين مراحلها. فالاتجاه الفلسطيني المفاوض في مساره في إطار الحكم الذاتي للسكان ولخمس سنوات وعلى مرحلتين، كما أوردنا. بينما المسارات العربية الأخرى تفاوض

(24) - رفعت حكومة راين وتيرة قمع الانتفاضة على ضوء تعاظم الحركة الجماهيرية والإضراب الشامل، كما قامت في 17 ديسمبر 1992م بترحيل 417 مناضلاً من الاتجاه الإسلامي إلى مرج الزهور في جنوب لبنان.

في إطار 242 - 338 (صيغة مدريد)، ومبدأ الأرض مقابل السلام (رسالة الضمانات الأمريكية)، ولمرحلة واحدة.

أما بشأن المخاوف من أن تكون القضية الفلسطينية (ورقة) بيد هذه العاصمة أو تلك، فهي مخاوف فعلية سحبت نفسها منذ بروز مخاطر الحركة الصهيونية الاستيطانية على مصير فلسطين وحقوق شعبنا في الاستقلال الوطني وتقرير المصير، فأكثر من عاصمة عربية سعت وتسعى لتكون القضية الفلسطينية ورقة يدها. وهي الآن ليست بعيدة عن ذلك. وهذه المخاوف لا تبرر أبداً فك الارتباط بين الوطني والقومي، بين الخاص والعام، بين الحقوق الوطنية الفلسطينية وبين قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي الصهيوني. وفك الارتباط مطلب صهيوني واستعماري قبل ولادة الدولة الإسرائيلية وحتى يومنا، وبرز صارخاً باتفاقات كامب ديفيد وترك قطاع غزة تحت الاحتلال والاستيطان، وبرز صارخاً أيضاً بمكوك بيكر والأسس التي رست عليها صيغة مدريد والمفاوضات الثنائية.

وبصراحة نكرر: طالما أن المعادلة بين القومي والوطني مختلة غير متوازنة، فإن استغلال الورقة الفلسطينية قائم طبق معيار (المصالح والدور الإقليمي) للطبقة الحاكمة في هذه العاصمة أو تلك، هذا المحور أو ذاك. فضلاً عن (الحلل والصداع المزمّن) في تغليب التعارضات الداخلية الفلسطينية - العربية على التناقض الرئيسي مع التوسعية الإسرائيلية، والذي يتطلب احتلاله الأولوية في منظور (المصالح العربية العليا المشتركة) وصولاً للسلام الشامل المتوازن.

الفصل الثالث

اوسلو

(تراجعات عن الشرعية الدولية)

مع فوز حزب العمل بانتخابات الكنيست (حزيران/ يونيو 92) انتقلت قناة المفاوضات السرية الاسكندنافية من استكهولم بالسويد إلى أوسلو بالنرويج. ولم يتم هذا بالصدفة، فالحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد كان قد خسر الانتخابات وفاز حزب المحافظين الذي لا تربطه علاقات ايديولوجية وسياسية ثنائية مع حزب العمل في اطار الدولية الاشتراكية، ولذا لم يعد وزير الخارجية ستين اندرسون إلى الوزارة، بينما حكومة النرويج بيد الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي تربطه علاقات حميمة وقديمة مع حزب العمل الاسرائيلي وفي اطار الاشتراكية الدولية.

بدأت قناة أوسلو من صيف 1992، بين مدير منظمة (الفافو) النرويجية تيرجي رود لارسن⁽¹⁾ و(يوسي بيلين) نائب وزير الخارجية الاسرائيلي. ومنذ البداية واشنطن على معرفة من أوسلو⁽²⁾، والقاهرة على معرفة من عرفات - محمود عباس⁽³⁾. وفي ايلول/ سبتمبر 92 قام وزير الخارجية النرويجية بزيارة اسرائيل واقترح تنشيط قناة أوسلو الخلفية والسرية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما تفقد مشروع الفافو الذي يديره تيرجي لارسن⁽⁴⁾.

هكذا بدأت قناة أوسلو، وبشكل مدروس، كما قناة استوكهولم عام 88 وطوال حكم الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي لم يقع شيء بالصدفة أو فجأة كما يحصل في رواية رومانسية أو بوليسية.

ولأن مفاوضات أوسلو، بدأت تحت مظلة منظمة (الفافو)، فقد رأس الوفد

(1) - منظمة بحث ميداني في الضفة وغزة، تحت اشراف وزير الخارجية النرويجي شيمون بيريس - كتاب معركة السلام - قناة أوسلو الخفية ص376.

(2) - وزير الخارجية النرويجي جوهان هولست، أحاط وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر في واشنطن بالمفاوضات السرية في أوسلو، وبين هولست مع بيريس وعرفات. نفس المصدر - معركة السلام - ص381.

(3) - محمد حسنين هيكل - المفاوضات السرية - الكتاب الثالث - سلام الأوهام، أوسلو، ص371.

(4) - شيمون بيريز، المصدر نفسه، معركة السلام ص376.

الإسرائيلي في الجولات الأربع الأولى د. يائير هيرشفيلد الذي سبق وعمل مع هذه المنظمة، ومعه الدكتور رون بوندك والفريق كان تحت إشراف يوسي ييلين المباشر ورعاية بيريس - راين منذ البداية.

وانعقدت مفاوضات أوسلو تحت عنوان: (ندوة عن الموارد البشرية تنظمها القافو) في فيلا منعزلة في سارسبورغ على مقربة من أوسلو⁽⁵⁾ وجدول المفاوضات: خيار (غزة أولاً)⁽⁶⁾، خطة مساعدات دولية للضفة وغزة، تعاون اقتصادي متين بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي⁽⁷⁾.

أما مفاوضات واشنطن فكانت متعثرة وعالقة عند مشروع (إعلان المبادئ) الذي تقدمت به الخارجية الأمريكية، و(صلاحيات سلطة الحكم الذاتي) التي تقدم بها الفريق الإسرائيلي، وفي مطلع شباط - فبراير 1993 كل شيء كان يراوح في مكانه. في أوسلو في فيلا سارسبورغ سارت الأمور بـ (مرونة) منذ الجولة الثانية (لندوة القافو في 11 و 12 شباط/ فبراير)!! رغم أن وارن كريستوفر كان يواصل جولاته المكوكية في الشرق الأوسط وتحت شعار «إعطاء مفاوضات واشنطن قوة الدفع إلى الأمام».

وفي الجولة الثانية في أوسلو قدم الفريق الإسرائيلي ثلاثة مشاريع: ○ مسودة إعلان المبادئ ○ خطوط عريضة لخطة مارشال لتنمية الضفة والقطاع ○ التعاون الاقتصادي الاسرائيلي - الفلسطيني وبرنامج العمل.

(5) - الخطوة الأولى في ك1، ديسمبر 92، بعد سلسلة تهديدات بين أوسلو وتل أبيب من صيف 92 والجلسة - الندوة بين 20 - 24 ك2/يناير 92، هيرشفيلد وبوندك من الجانب الاسرائيلي، وفريق تونس أحمد قريع، حسن عصفور، وماهر الكرد (مترجم).

(6) - (غزة أولاً) مشروع طرحه السادات لادارة كارتر للربط بين المعاهدات المصرية - الإسرائيلية والحكم الذاتي الفلسطيني، لأن السادات لا يريد أن يظهر أمام العالم العربي بعقد معاهدة صلح منفرد مع إسرائيل. وحمل حسني مبارك نائب الرئيس، المشروع إلى واشنطن في 16ت/2 نوفمبر 1978، موفداً من قبل الرئيس السادات.

سايروس فانس (وزير الخارجية الأمريكية آنذاك) - الخيارات الصعبة - مذكرات فانس - المركز العربي للمعلومات - الطبعة العربية الأولى - تموز/ يوليو 1983 ص 134 - ص 135.

وفي 7 آذار/ مارس 1979 طرح السادات مشروع (غزة أولاً) على كارتر في القاهرة أثناء زيارة كارتر لمصر واسرائيل وإعداد المعاهدة الثنائية... نفس المصدر ص 145 وفي 10 - 12 آذار/ مارس، أصر يعن في مباحثاته مع كارتر في القدس على رفض الربط بين المعاهدة المصرية - الإسرائيلية وتنفيذ (غزة أولاً)، ووافق على طرح غزة أولاً في إطار مفاوضات الحكم الذاتي - نفس المصدر ص 152.

(7) - شيمون بيريس، معركة السلام، مصدر سبق ذكره، ص 377.

على الضفة الأخرى من الاطلسي «يتواصل الاستعصاء» في واشنطن، والإشارات من تونس عن المرونة لم تتوقف من خلال القنوات السرية الخلفية من قبول (مسودة إعلان المبادئ الأمريكية) عن طريق مصر، بينما رفضها وفد د. عبد الشافي بناء على تعليمات عرفات، وإلى تعطيل الجولة السادسة في خدمة معركة حزب العمل الانتخابية واستئناف المفاوضات في واشنطن بعد (عملية مرج الزهور) حيث كانت معطلة تحت ضغط شعب الأرض المحتلة⁽⁸⁾ وتجاوب سورية ولبنان والأردن بعد إعلان فريق المفاوضات الفلسطيني في القدس عن المقاطعة.

المشهد الذي ظهر على المسرح: فريق واشنطن مفكك وعاجز عن اتخاذ حتى أصغر القرارات بدون الإشارة من عرفات في تونس وتلقي التعليمات منه، وكما تكرر أيضاً (تقارير الفريق الاسرائيلي إلى حكومته)⁽⁹⁾، ووعد راين الانتخابي (بتنفيذ الحكم الذاتي في غضون تسعة أشهر من وصول حزب العمل للحكم أخذ يقترب من نهايته)⁽¹⁰⁾ والرهان على الوصول إلى نتائج مع فريق د. عبد الشافي أخذ يتراجع بنظر حكومة راين - بيريس، بعد أن أصرت حكومة الليكود على (اقتضار أعضائه على مقيمي الضفة وغزة فقط)⁽¹¹⁾ وبلغ هذا التقدير أشده بمقاطعة مفاوضات واشنطن بعد عملية الإبعاد إلى مرج الزهور.

وقائع هذا المشهد دفعت حكومة راين - بيريس لتفعيل وتسريع قناة أوصلو الخلفيّة، وبالتوازي مع مفاوضات واشنطن.

الغائب الأكبر عن القنوات السرية: مؤسسات منظمة التحرير ود. عبد الشافي وفريقه، والذي يجري طبخه مصير شعبنا وحقوقه الوطنية دون علم شعبنا.

وقناة أوصلو السرية تتمحور فيها المفاوضات حول «غزة أولاً» في إطار مشروع

(8) - أجرى مركز القدس للإعلام والاتصال - القدس - استطلاعاً حول (رأي الفلسطينيين بالعملية السلمية) و (الفلسطينيين المبعدين) في الضفة والقدس والقطاع في 18 / 19 / 20 شباط / فبراير 1993. وكانت النتيجة على السؤال الأول: هل تعتقد أن على الوفد الفلسطيني عدم العودة إلى المفاوضات حتى يحل موضوع المبعدين؟ هي التالية: نعم 83.7٪، لا 14.0٪، لا رأي 2.2٪.

* واستطلاعات مركز القدس... تدعم من قبل مؤسسة فريديشت إيرت الألمانية (الملاحظة من المركز - القدس) ص 1 من الاستطلاع.

(9) - شيمون بيريس - معركة السلام - ص 376.

(10) - المصدر السابق ص 379.

(11) - المصدر السابق ص 380، ص 381.

الحكم الذاتي للسكان عملاً بورقة الدعوة الأمريكية لمفاوضات مدريد - واشنطن.
(غزة أولاً) ليست جديدة، فهي مطروحة منذ عام 78 - 1980 عندما وصلت المفاوضات الإسرائيلية - المصرية حول الحكم الذاتي وفق اتفاقية كامب ديفيد إلى الخائط⁽¹²⁾، وفي حينها تم طرح (غزة أولاً) من السادات مع واشنطن ومع المفاوض الاسرائيلي، وبعد توقف المفاوضات طرح موشي دايان وعلناً دعوة الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ مشروع الحكم الذاتي للسكان من جانب واحد.

السادات فاض في كامب ديفيد في إطار حل ثنائي يقوم على حدود مصر الدولية (أيار/ مايو 1921) وحكومة ييغن هي التي رفضت التفاوض على خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967 مع مصر. وهذا ما كان متمسكاً به عبد الناصر في إطار التسوية الشاملة أو في إطار التسوية الثنائية عملاً بمبادرة روجرز 1970، ومن موقع رفض فك الارتباط بين مصر 23 يوليو وبين القضية والحقوق الفلسطينية والإصرار على تصفية آثار عدوان 67 برحيل الاحتلال إلى ما وراء خطوط حزيران/ يونيو 67 وعودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة، كما وقع في تصفية آثار العدوان الثلاثي 1956.

وفي مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية عام 1979، تم رفض مشروع الحكم الذاتي الذي توصل له السادات في اتفاقات كامب ديفيد، كما تم رفض مشروع «غزة أولاً» عام 1978 - 1979⁽¹³⁾.

○ بعد وصول حزب العمل إلى السلطة في حزيران/ يونيو 1992 عاد وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريس إلى تقديم المشروع من جديد (مشروع غزة أولاً زائد...) وتم تقديمه إلى الرئيس مبارك وعمرو موسى وأسامة الباز. ودعا بيريس القيادة المصرية لاقناع الفلسطينيين بدفع مشروع «غزة أولاً» إلى المقدمة مبرراً دعوته بما يدور في أوسلو منذ الجولة (الندوة) الثانية في 20 - 22 ك2/ يناير 93 وقبول وفد تونس (بمخيار غزة أولاً) وإن دفع هذا القبول سيكسر الطوق حول المفاوضات المتقطعة والمتعثرة في واشنطن⁽¹⁴⁾.

(12) - وصلت إلى الخائط لسببين الأول رفض الحكومة الاسرائيلية وقف الاستيطان، والثاني الخلاف على مفهوم (الحكم الذاتي الكامل) كما ورد بنصوص كامب ديفيد. سايروس فانس - المصدر السابق ص 157 - 158.

(13) - قرار المجلس الوطني الفلسطيني - الدورة 14 / دوره هوارى بومدين (دمشق 15 - 22/1/1979) ونائب فلسطين، دائرة الثقافة م.ت.ف. ص 390.

- وقرار مؤتمر القمة العربية التاسع (2 - 5/11/1978) - نفس المصدر ص 428، ص 430.

(14) - شيمون بيريز، معركة السلام، مصدر سبق ذكره ص 374.

وأضاف بيريس مع القيادة المصرية (بأن من الممكن توسيع مشروع «غزة أولاً») إلى شيء أكبر (طالما أن القدس والمستوطنات غير مشمولة)⁽¹⁵⁾، بل وأوضح (أن أريحا قد تكون هي الزائد)⁽¹⁶⁾.

في الدولة العبرية (لإجماع سياسي) بين أحزاب اليسار واليمين الصهيوني وخاصة العمل والليكود والأحزاب الدينية على ترك غزة، حيث الكثافة السكانية والفقر والجوع وقلة الموارد، وحيث لا ادعاءات ميثولوجية توراتية أو أيديولوجية توسعية، برغم شريط المستوطنات من حاجز ايرز (بيت حانون) إلى غوش قطيف على حدود مصر والتي بناها في الأساس حزب العمل بين عامي 1967 - 1977 قبل أن يصعد الليكود إلى الحكم في عام 1977.

والقيادة المصرية على صلة بما يدور في أوسلو، وعرفات قدم للرئيس المصري خرائط لقطاع غزة «ومنطقة أريحا» في 21 نيسان/ أبريل 93 بينما كانت مفاوضات واشنطن معطلة نتيجة ضغط الشعب وقوى المعارضة الوطنية بعد عملية الإبعاد إلى مرج الزهور... وعلى الأثر أوفد مبارك مستشاره وكيل وزارة الخارجية د. أسامة الباز في 23 نيسان/ إبريل إلى راين حاملاً خرائط غزة ومنطقة أريحا وموجهاً دعوة الرئيس مبارك لراين لزيارة مصر⁽¹⁷⁾ وأجاب راين أن الخرائط تبحث في أوسلو وليس بين القاهرة واسرائيل.

وفي تل أبيب تبلورت لبيريس خارطة (غزة +)، وربما تكون الزائد هي أريحا) إلى (غزة وأريحا أولاً)، وفي إبريل/ نيسان إثر رسالة مبارك إلى راين مع الباز وصل راين إلى الاسماعيلية للتباحث مع مبارك، وقدم له الرئيس المصري خارطة مقترحة من سيناريو (غزة وأريحا أولاً) وفيها (منطقة أريحا حتى جسر اللنبي، وأحد الجسرين فوق نهر الأردن للذين يربطان الأردن مع الضفة الغربية). وقد دهش راين لأن الخارطة المتفق عليها من حيث المبدأ في أوسلو تقف عند حدود بلدة أريحا (15 كم²) بينما

(15) - شيمون بيريز، معركة السلام، مصدر سبق ذكره ص 374.

(16) - نفس المصدر 383.

(17) - هيكل، المفاوضات السرية، الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 278 ويمكن العودة للوثيقة رقم 6 في ملحق الوثائق، حيث تشير لمعرفة الخطة المصرية بمشروع أوسلو. والوثيقة رقم 7 في ملحق الوثائق، حيث رسالة سعيد كمال لعرفات يبلغه أن راين يقول إن الخرائط تبحث في أوسلو والوثيقة رقم 8 في ملحق الوثائق. حيث يبارك الرئيس المصري قناة أوسلو وما تم التوصل إليه ويؤكد لعرفات بذل جهده للمساعدة في حل بعض القضايا الجانبية.

المنطقة (360 كم²) وفق التقسيمات الأردنية قبل الاحتلال، كما أن خارطة البلدة لا تصل إلى الجسور فالممرات البرية والبحرية والجوية ستبقى بيد إسرائيل حسب الخارطة المتداولة في أوسلو. وعليه رفض راين على الفور خارطة مبارك⁽¹⁸⁾.

ولذا أصبحت قناة أوسلو السرية هي أساس المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، بينما مفاوضات واشنطن تراوح مكانها، متعثرة، وفريق واشنطن الفلسطيني آخر من يعلم بما يدور على القناة الموازية.

وبعد أن أنجز فريق الخبراء الاسرائيلي⁽¹⁹⁾ المسودات الثلاث: O إعلان المبادئ «خطة مارشال مصغرة» O خطة التعاون الاقتصادي المتين وبرنامج العمل) أشار إلى أن طريق أوسلو سالكة. بل إن راين عبر عن عميق ارتياحه (بأن فريق أوسلو الفلسطيني من ومتعاون)⁽²⁰⁾. بينما فريق واشنطن مفكك ولا سلطة قرار «بيده» وأن «فريق المناطق»⁽²¹⁾ أقل مرونة» عكس ما تتوقعه إسرائيل من إصرارها في مدريد - واشنطن، بل ومنذ عام 1977 على حصر التمثيل بشخصيات من الضفة والقطاع فقط وشرط أن لا يكونوا أعضاء في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية⁽²²⁾.

(18) - شيمون بيريز، معركة السلام، سبق ذكره، ص 383. كما يمكن العودة للوثيقة رقم 9 في ملحق الوثائق.

(19) - د. هيرشفيلد، أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا.

(20) - جين كورين: غزة أولاً - القناة السرية النرويجية للسلام بين إسرائيل و م.ت.ف وجهة نظر نرويجية - الطبعة الانجليزية ص 85 عام 1994 - GAZA FIRST. The secret Norway channel - 1994 Jane Corbin, BLOoms buzzy 1994, p.85 to peace between israel and the PLO. (الآن وفي أوسلو، ترك أبو العلاء الغرفة المجاورة في كوخ توماس هافتي، من أجل الاتصال بأبي مازن. ثم عاد ليخبر سفير أن م.ت.ف وافقت على مناقشة إعلان المبادئ حول الحكم الذاتي دون التطرق إلى موضوع القدس).

(21) - تعبير يطلقه راين وحزب العمل على المناطق المحتلة، حيث لا يعترف باحتلالها انطلاقاً من اعتبارها (يهودا والسامرة) وجزء من أرض إسرائيل الكبرى، ويدعو برنامج العمل لاقتسام (المناطق بين كيان فلسطيني محدود وبين الدولة العبرية وخاصة القدس الكبرى) التي ضمها حزب العمل الاسرائيلي بعد احتلالها مباشرة في حزيران - يونيو 67، ورفض مجلس الأمن الدولي قرار الضم واعتبره غير شرعي وغير قانوني. وكذلك خطة حزب العمل ضم الكتل الاستيطانية الكبرى + غور الأردن حدود أمنية للدولة العبرية

(22) - موقف إسرائيل في تلك المرحلة عدم التفاوض مع أي موظف علني في م.ت.ف بالثنائية والمتعددة الأطراف وعليه إصرار بيريس على إبعاد د. يوسف الصائغ عضو المجلس الوطني من لجان المتعددة. وتم هذا فعلاً مع الصائغ، بينما تم إسقاط عضوية الحلاج حتى يبقى بلجنة اللاجئين.

وعليه، سابت مفاوضات أوصلو الرلح؁ فانضم أوري سافير على رأس الولة الخامسة (8 ايار/ مايو 1993) ليعطي المفاوضات عمق القرار السياسي؁ فهو المدير العام لوزارة الخارجية.

وبذات الولة أبلغ هولست بيريس أن (الخارجية النرويجية حصلت على الضوء الأخضر من كريستوفر وكيرتزر مساعد وزير الخارجية الأمريكي للمضي قدماً بمباحثات أوصلو)⁽²³⁾.

وانضم يوئيل زينغر في الولة السابعة لمفاوضات أوصلو؁ وقد دخلت لحظة الانعطاف الخامسة⁽²⁴⁾؁ فهو تحمل مسؤولية القسم القانوني في الجيش وشارك في المفاوضات مع مصر حتى اتفاقات كامب ديفيد؁ وبعدها انتقل إلى واشنطن وتمت استعادته من مكتبه الخاص بالمحامة في واشنطن وتعيينه مستشاراً قانونياً في وزارة الخارجية الاسرائيلية فضلاً عن كونه موضع ثقة راين.

في تموز/ يوليو نشط هولست على خط تل أبيب وتونس لحل مشكلة (مساحة أريحا) والمر الأمن بين (الضفة والقطاع) و (النقاط العالقة في إعلان المبادئ) فالمسودة الأخيرة لإعلان المبادئ (أصبحت جاهزة في 12 تموز/ يوليو 93) وإعلان المبادئ تم تأجيل وضع القدس إلى مرحلة مفاوضات الحل الدائم كما فعل مناحيم بيغن في مفاوضات كامب ديفيد (1978)؁ مع إصرار حكومة العمل على أن (القدس الكبرى عاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل) وعليها إجماع اسرائيلي كما تم تأجيل قضايا اللاجئين - الحدود - المستوطنات - المياه إلى مفاوضات الوضع النهائي (الفقرات من المادة 3 للإعلان).

وفي العشرين من تموز - يوليو حلّ هولست لمباحثات مع عرفات في تونس واتفق معه على أن (المر الأمن ليس ممراً مادياً) يربط بين الضفة وغزة بل هو (ممر مضمون أمنياً) على أرض اسرائيلية. وأن (مساحة أريحا) تتحدد في مفاوضات لاحقة في اتفاقات تطبيق إعلان المبادئ (ونقاط العبور من رفح ومن الجسرين على نهر الأردن يبقائها بيد اسرائيل ويتم الاتفاق بمباحثات لاحقة على الصيغة التي يتم بها التطبيق

(23) - شيمون بيريس - مصدر سبق ذكره - ص382.

(24) - جين كوربين Jane Corbin - غزة أولاً - مصدر سبق ذكره ص 89 وينص حرفياً (أخبر سافير بيريس وييلين أن الأمور أصبحت واضحة. وبدون تردد أخبرهما أن القناة السرية سالكة؁ وأصبح الآن بحاجة إلى قانوني متمرس لمرافقته إلى أوصلو؁ حتى يحول إعلان المبادئ إلى إطار قانوني).

على الأرض) واكتست زيارة هولست طابع زيارة رسمية إلى تونس، وإن (لقاءه بعرفات أضيف إلى جدول زيارته).

وبعد تونس أرسل هولست تقريراً مكتوباً إلى بيريس حمله تيرجي رود لارسن ومونا جول⁽²⁵⁾ زوجته التي تعمل سكرتيرة لوزير الخارجية الترويجي. ويكتب بيريس أن هولست كان في تقريره (حازماً مع عرفات) فمسودة إعلان المبادئ الأخيرة هي نتاج خمس مسودات قدمها الفريق الإسرائيلي. وأكد هولست لعرفات (أن منظمة التحرير الفلسطينية لن تحقق إعلان مبادئ أفضل بعد الآن)⁽²⁶⁾.

وفي أوسلو نقل أحمد قريع رسالة مكتوبة من عرفات سلمها إلى جميع أعضاء الفريق الإسرائيلي في بداية الجلسة: يوثيل زينغر وأوري سافير ويائير هيرشفيلد ورون بونداك... وورد في الرسالة: (إننا نتعامل مع هذه القناة الخاصة بجدية تامة. وإن حاجتنا إلى هذه الخطوة جلية أيضاً لنا). وقد اعتبرت هذه الرسالة في تل أبيب (مساهمة إيجابية جاءت في الوقت المناسب عكست خصلاً سياسياً معتدلة، لم تكن واضحة في أي صيغة في الإدعاءات العامة لرئيس منظمة التحرير ولا في مقابلاته الدبلوماسية)⁽²⁷⁾.

وفي تموز/يوليو أيضاً زار بيريس القاهرة، وأبلغ الرئيس مبارك (أن مفاوضات أوسلو وصلت إلى نهايتها، وأزف الآن الوقت للقرارات) وأبلغه مبارك (أن عرفات يود اللقاء به) وأجاب بيريس (إن الوقت ليس مناسباً الآن للقاء به، وبعد الانتهاء من توقيع الاتفاقية سيأتي وقت الاجتماعات)⁽²⁸⁾. وعلى خط أوسلو - واشنطن أبلغ هولست (الاسرائيليين وعرفات أنه أوجز الأمر إلى وزير الخارجية كريستوفر شخصياً) وبحث معه ما كان مطروحاً منذ جولة أوسلو الثالثة (آذار - مارس 20 - 22 / 1993):

(أن يكون توقيع اتفاق إعلان المبادئ في واشنطن كفعل تنويجي للجهود الدبلوماسية الأمريكية طويلة الأمد) لأن الإخراج بأن إعلان المبادئ هو «مشروع

(25) - في كتابات فريق أوسلو الفلسطيني يعتمد كتابة الاسم (ثنى) وليس مونا للإحياء بأنها عريية، والانطباع النفسي الذي يترتب على ذلك.

(26) - شيمون بيريس مصدر سبق ذكره، ويسجل هولست في رسالته إلى بيريس (أن عرفات في الجلسة التي ضمت آخرين، كان في أسوأ حالاته الغامضة المتوقعة أما في الجلسة الخاصة فكان متجواباً ومتألاً) ص 395.

(27) - نفس المصدر، ص 395.

(28) - نفس المصدر، ص 397.

أمريكي» يساعد في «قبوله وتسويقه ورفع العقبات من طريقه في الأوساط الفلسطينية والعربية والدولية وفي صف اليمين الاسرائيلي». وأشار هولست إلى أنه وكريستوفر (على خشية من أن القصة ستتسرب في النهاية والصحافة ستكشف ذلك). ولذا استقر رأي كريستوفر على رفض فكرة الإعلان «ان الاتفاق هو مخاض للتوسط الأمريكي»، وهو ذات الموقف الأمريكي منذ آذار/ مارس 1993 عندما (تقدمت أطراف أوصلو الثلاثة من واشنطن أن تتبنى إعلان المبادئ بأنه صيغة أمريكية). ورحب كريستوفر (أن يتم التوقيع الكامل باحتفال واسع وبالرعاية الأمريكية في واشنطن)⁽²⁹⁾.

وعلى خط تل أبيب - واشنطن أعاد هيرشفيلد البحث مع دان كيرتزر معاون وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط والذي تمس بحرارة لقناة أوصلو منذ البداية وبعلم وزير الخارجية... وعلى خط تونس لإنصبت وقائع قناة أوصلو عند الرئاسة ووزير الخارجية عن طريق عرفات والخارجية الترويجية بحكم تردد هولست على تونس وجولاته مع عرفات.

والعاصمة المغربية احتلت موقع العاصمة الثالثة بعد القاهرة وتونس في معرفة ومتابعة ما يدور في حديقة أوصلو الخلفية.

لقد انكشف المستور عتاً بسرعة! فزحمة العواصم المشاركة والمطلّة على قناة أوصلو، واتساع دوائر المشاركين والرسائل والبرقيات فتحت بالضرورة (البيكار) وتسرب حجم من الأخبار. وخشية من تراكم كرة الهمس والإشارات خاصة في الصحافة الإسرائيلية والأمريكية عن (الجولات الغامضة) ليبريس وهولست أخذ العد العكسي يتسارع، وبجرات مركزة بين عدد من العواصم التي ذكرناها، ودخول بيريس على الخط شخصياً ومباشرة، فجولات تموز/ يوليو جعلت طرق أوصلو سالكة في طاحونة طابخي طبخة اتفاق أوصلو، وبإدارة الظهر لقرارات الشرعية الدولية كما تم إدارة الظهر منذ بداية مدريد لإرادة الشعب ومؤسسات م.ت.ف وفريق واشنطن الفلسطيني.

في 17 آب/ اغسطس 1993، ولإشاعة غبار عمى الألوان حط بيريس رحاله في استوكهولم قبل أوصلو. ففي السويد حكومة حزب المحافظين ولم يعد لها الدور الذي كان للحكومة الحزب الاشتراكي الديمقراطي التي رحلت بالانتخابات، ولذا استوكهولم لا تثير الانتباه. وفيها تم ترتيب لقاء بيريس - هولست ومعه تيرجي لارسن مدير (منظمة فافو) ومونا جول زوجته وسكرتيرة الوزير فهنا يتم إنجاز الجولة الأخيرة وبعدها الانتقال

(29) - نفس المصدر، ص 398.

إلى أوسلو لتوقيع (إعلان المبادئ) بالأحرف الأولى. وكان مع بيريس المستشار القانوني يوئيل زينغر وأفي جيل.

وفي بداية آب جاءت جولة وارن كريستوفر في الشرق الأوسط وعلى طريق حلحلة عُقد المسارين الفلسطيني والسوري - الإسرائيلي في واشنطن. فالإدارة الأمريكية تسعى لصب كل النتائج في خانتها، وبذات الوقت تحاول إثارة مناخ استرخاء على الجبهات الأخرى. وعلى محور أوسلو فالتعاون الحميم بين حزبي الاشتراكية الدولية: حزب العمل والحزب الاشتراكي الديمقراطي الترويجي يصعد نحو الذروة في 17 آب. ومن مقر بيريس في استوكهولم اتصل لارسن على الهاتف مع عرفات في تونس وأبلغه أن (والديه) بجانبه، أي: هولست وبيريس، فقد دُقت الساعة لختم المفاوضات. وأضاف أن (الوالد) بجانبه يؤكد (إذا لم تنته الليلة، فإن إسرائيل تمث الخطى صوب اتفاق سريع مع السوريين بدلاً من التوصل إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل راغبة في الوثوب على كلا المسارين في وقت واحد. وأن عليها الاختيار بين أحدهما)⁽³⁰⁾ وبذا لعب بيريس لعبته التكتيكية، لعبة التلويح بسورية. وبالطبع أجاب عرفات أنه على وشك (إكمال الأمر برمته، وأن أبا العلاء نفسه جاهز على الهاتف بعد قليل لإجراء المفاوضات النهائية).

وفعلاً بدأت مفاوضات الهاتف من مقر بيريس في استوكهولم في الواحدة من صباح 18 آب/ أغسطس مع مكتب عرفات⁽³¹⁾ وتناول هولست الهاتف وبدأ يقرأ فقرات مسودة الاتفاق. وبين فقرة وأخرى كان أحمد قريع يقدم مالدیه، إلى أن تم اختتام مفاوضات الهاتف في الرابعة والنصف صباحاً باتفاق على نقاط (إعلان المبادئ) المعروف باتفاق أوسلو A.

ويبدو محزوناً أن نقرأ ما يقوله شيمون بيريس عن ذلك: (في المكالمات الهاتفية الأخيرة كان صوت الحاضرين مسموعاً عبر خط الهاتف وكنا نسمع صراخهم وبكاءهم)⁽³²⁾.

أما تعليق لارسن فهو: قلت لكم إن الفلسطينيين (يحبون

(30) - شيمون بيريس، معركة السلام، مصدر سبق ذكره، ص 400.

(31) - في مكتب عرفات حضر مفاوضات الهاتف عرفات، أحمد قريع (أبو علاء)، محمود عباس (أبو مازن)، حسن عصفور، ياسر عبد ربه، محسن إبراهيم، وحتى ليلة هذه المفاوضات فقد كانت الجولات السابقة محصورة ب ياسر عرفات، أبو مازن، أبو علاء. وفي العاشرة من صباح 18 آب/ أغسطس تواترت معلومات «اتفاق الهاتف» إلى مقر الجبهة الديمقراطية في تونس ودمشق.

(32) - شيمون بيريس، مصدر سبق ذكره، ص 401.

الدراما⁽³³⁾ وقال آفي جيل مساعد بيريس: (ماكان غير فيليني ليحلم بوضع كهذا)⁽³⁴⁾.

وفي 19 آب/ أغسطس 93 تم في أوسلو التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق أوسلو A.

* أحمد قريع، أوري سافير، يوثيل زينغر... ووقع هولست بصفة شاهد!

* بيريس رفض التوقيع، ورفض أن يقف مع هولست خلف الطاولة التي يجلس عليها الموقعون، كما رفض إلقاء كلمة بعد التوقيع وأبلغ الجميع أن الاتفاقية في منزلة (يمكن إلغاؤها) إلى أن يتم عرضها وبيت بها الكنيست ومجلس الوزراء الاسرائيلي. فنحن دولة ديمقراطية والقرار لمؤسسات الدولة. ولذا لا يستطيع إعطاءها صفة رسمية فوراً.

* هولست ألقى خطاباً متفائلاً وبلغه «القوة العظمى جداً» أشار فيه (إلى دور بلده الصغير في تحقيق السلام في الشرق الأوسط)!

* أحمد قريع ألقى خطاباً مكتوباً، وأخذ بالبكاء تارة والقراءة تارة أخرى، و مترجمته القورية إلى اللغة الانكليزية مترجمة الخارجية النرويجية. وختم خطابه بتقديم: (الاتفاق أفضل هدية في عيد ميلاد بيريس السبعين) الذي يقع في ذات اليوم 19 آب⁽³⁵⁾.

وبارتياح كبير استقبلت واشنطن إعلان أوسلو (1).

ولذا تبنت الإعلان بواشنطن وبرعاية كلينتون وبكرنفال استعراضي دولي.

(33) - شيمون بيريس، مصدر سبق ذكره، ص 401.

(34) - شيمون بيريس، مصدر سبق ذكره، ص 401.

(35) - طوال مفاوضات أوسلو لم يكن مع الفريق الفلسطيني أي مستشار قانوني. فقط يوم 93/8/19 قبل التوقيع الأولي على الاتفاق بساعات تمت الاستعانة بالسفير طاهر شاش المستشار القانوني بوزارة الخارجية المصرية. وبالمقابل دخل يوثيل زينغر المستشار القانوني بوزارة الخارجية منذ لحظة دخول قناة أوسلو السرية - الجديدة في نظر سافير. ويورد كتاب (غزة أولاً) جين كورين ص 91 مصدر سبق ذكره، مايلي (زينغر قانوني ضابط قام بدور خلف الكواليس في مفاوضات فك الاشتباك مع مصر عام 1974 والتي انتهت باتفاقات كامب ديفيد 78 والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية عام 79، ولمدة 12 عاماً على رأس الفريق الذي سن قوانين الحكم العسكري في الأراضي المحتلة، وخلال هذه المدة اكتسب معرفة وطيدة بكل تفاصيل عملية السلام في الشرق الأوسط).

ووضعت تجميد الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية خلف الظهر، وفتحت أبواب البيت الأبيض لرئيس وأعضاء المنظمة الذين وقعوا أوسلو (1)، والذين أيدوا والتحقوا به من منظمة التحرير الفلسطينية.

سال حبر كثير ولوحات تشويق ونجومية تلفزيونية أكثر، لزرع الادعاءات وعمليات غسل الدماغ لتسويق الصفقة السريّة، ولكن الحقيقة تستمد من الوقائع، وهي تتكلم عن نفسها مباشرة بعد اتفاق أوسلو (1).

استقبل كريستوفر هولست وييريس في كاليفورنيا حيث كان يمضي إجازته على الساحل الغربي. وأكد أن «استجابته الأولى لهذه التطورات إيجابية جداً». وأضاف مع ييريس: (لقد أبليت بلاءً حسناً).

وييريس أشار في حديثه إلى (أن منظمة التحرير قدمت تنازلات مهمة سبق أن رفضها الوفد الفلسطيني في محادثات واشنطن)، وأن (الاتفاق يستجيب لكل العناصر الإسرائيلية المطروحة في مشروع الحكم الذاتي بمفاوضات واشنطن) (وكل تقدم نحزّه مع عرفات سيساعد في حث السوريين على تحقيق تقدم أيضاً. أما الطريق للتعامل مع السوريين، فسيأتي خطوة بعد خطوة).

هولست أعاد إلى الذاكرة (مباحثاته مع كريستوفر في آذار/ مارس وأيار/ مايو 93 عن الخطوات في مفاوضات أوسلو). وأضاف (أن زيارة كريستوفر في مطلع آب/ أغسطس للشرق الأوسط كان لها تأثير قوي على تسريع وإنجاز مفاوضات أوسلو). أما دينيس روس فقد اقترح أن يصر الجانب الإسرائيلي بأن تعهد منظمة التحرير (بمعاقة) الجماعات التي تستمر بأعمال (الإرهاب) بالإضافة إلى تعهد عرفات (بتبذ وإدانة العنف والإرهاب بكل أشكاله). وقد تم فعلاً استيعاب اقتراح روس برسائل الاعتراف المتبادلة التي أخذها هولست من عرفات في تونس (9/9/1993) ومن راين إلى عرفات (9/9/93) ومن عرفات إلى هولست (9/9/93)⁽³⁶⁾.

(36) - الرسائل الثلاث، ملحق الوثائق - وثيقة - 10

* الرسالة رقم 1 الرسالة رقم 2 الرسالة رقم 3.

* وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية - القدس، الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة - واشنطن 28 سبتمبر 1995 - الطبعة الانجليزية + اتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا، القاهرة 5 أيار/مايو 94، ترجمة وإعداد مركز القدس للإعلام والاتصال القدس/ آب 1994 - ص 202 + شيمون بيريس - معركة السلام مصدر سبق ذكره ص 428، ص 429. + كتاب نايف حواتمة يتحدث...، ص 350 - 352.

وفي الاجتماع أبدى كريستوفر استعداد واشنطن لرعاية الاتفاق، والسماح لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية بدخول واشنطن للتوقيع على الاتفاق في 93/9/13، بعد أن قدمت التنازلات المطلوبة⁽³⁷⁾ غير أنه (لا يوافق على تقديم الاتفاق على أنه مبادرة أمريكية: كما اقترح بيريس وهولست مرة أخرى، فالصحافة ستكشف كل شيء). وفي الاجتماع أيضاً تم اتفاق الوفود الثلاثة على أن تأخذ واشنطن المبادرة لبناء شبكة دولية سياسية ومالية لدعم الاتفاق وسلطة الحكم الذاتي (خطة مارشال مصغرة). كما تم اتفاق الوزراء الثلاثة على الفور أن تبادر واشنطن للإبلاغ جون ميجور وفرانسوا ميتران وهيلموت كول واليابان.

أوسلو والحالة الفلسطينية والعربية والدولية:

التفاعلات تسارعت عاصفة على الساحة الفلسطينية: فالجبهتان الديمقراطية والشعبية والقوى القومية والاسلامية السياسية دعت إلى الإضراب الوطني الشامل في الوطن والشتات في 13/9/1993 يوم توقيع الاتفاق في واشنطن. فقد كان الحداد الوطني شاملاً من أقصى شعبنا إلى أقصاه.

ومن تونس دَعُوْتُ في مؤتمر صحفي حاشد صباح 9/13 إلى خطوة ديمقراطية ملموسة باستفتاء شعبنا على اتفاق أوسلو الظالم، والنزول عند إرادته، وكنت قد وصلت للتو من ليبيا بعد محادثات مع معمر القذافي ليل 9/12 أعلن فيها إدانته ورفضه لاتفاق أوسلو على شاشة التلفزيون وكان أول زعيم دولة عربية يعلن موقفاً من الصفقة السريّة، ويخرج عن التوافق الاقليمي العربي/ اليميني الفلسطيني/ الامريكي الذي رعته الادارة الأمريكية.

بينما على الجانب الآخر من الأطلسي يجري التوقيع على أوسلو.

وتابعتْ جولة عربية شملت الجزائر ودمشق وعمان وصنعاء، أعلنت في كل عاصمة الدعوة إلى الاستفتاء في الضفة والقدس وقطاع غزة حتى لا يتذرع فريق أوسلو بصعوبة الاستفتاء في أقطار الشتات حيث 60٪ من شعبنا، أهملهم اتفاق أوسلو وتبنت القوى الفلسطينية المعارضة لإعلان أوسلو دعوة الاستفتاء.

ودعت الجبهتان الديمقراطية والشعبية وفصائل منظمة التحرير وعدد بارز من أعضاء

(37) - جمعت الولايات المتحدة الحوار مع م.ت.ف في 30/5/1990 وفرضت مقاطعة دبلوماسية صارمة عليها.

اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى عقد دورة فورية للمجلس الوطني الفلسطيني للبت بإعلان أوسلو والرسائل المتبادلة (عرفات - راين) كما فعلت الدولة العبرية بدعوة الكنيسة وإقرار الاتفاق بعد قراءات ثلاث، تنشب بعد كل قراءة مناقشات شاملة وتفصيلية، وبعد موافقة الكنيسة بالاغلبية، وافق عليه مجلس الوزراء بالإجماع قبل التوقيع عليه في واشنطن. ورفض عرفات وفريقه والعواصم التي (طبخت) و(احتضنت) اتفاق أوسلو دعوتنا للاستفتاء مع أن الاضراب الشامل شكل الاستفتاء المباشر. كما تم رفض دعوة المجلس الوطني وبقي الوضع هكذا ثلاث سنوات حتى تم عقد دورة المجلس في 22 أبريل/ نيسان 1996 في غزة وبعد دمار ائتلاف منظمة التحرير وإغراق المجلس بأكثر من 250 عضواً جديداً وبتعيين من عرفات لإحداث (انقلاب سياسي في تركيب المجلس الوطني مرتد عن برنامج م.ت.ف وقرارات القواسم المشتركة، وانقلاب تنظيمي انقسامي أصاب مؤسسات م.ت.ف الوطنية المشتركة بالشلل التام حتى يومنا) وإمرار اتفاقات أوسلو بعد مرور ثلاث سنوات من توقيع اتفاق أوسلو (أ).

وعلى جبهة فريق واشنطن فالصديق د. حيدر عبد الشافي وزملاؤه لمسوا أنهم أستخدموا بدور (حصان طروادة)، وقد وصل إلى خاتمته قدموا استقالاتهم. وكان حوارنا مع الأخوة د. عبد الشافي، فيصل الحسيني، د. صائب عريقات، د. زكريا الآغا، د. ممدوح العكر، د. نبيل قسيس، د. حنان عشراوي، د. غسان الخطيب، جميل الطريفي، والآخرين متواصلًا تواصلًا مديدًا بين عمان وتونس والجزائر ودمشق وفي الضفة والقطاع على يد قادة الجبهة الديمقراطية وعلى خطوط الهاتف مع د. حيدر في غزة ومع فيصل ومع صائب وممدوح في القدس ورام الله وبخط أن يأخذوا دورهم الوطني كاملاً، فيبدهم إنقاذ الموقف بتعليق مفاوضات واشنطن إلى أن يتم تصحيح وتصويب مسار المفاوضات بمرحلة واحدة وفي إطار الشرعية الدولية، والأرض مقابل السلام حالنا حال الأردن وسورية ولبنان، وأن يتوقف الاستيطان ونعيد بناء (البيت الفلسطيني على قاعدته الائتلافية الموحدة) وبأمل أن يتماسك الوفد معاً. والحزن أن تكتيك تفكيكه على يد فريق تونس شق طريقه وتحت ضغط تهمة (القيادة البديلة)!

وعلى جبهة مؤسسات م.ت.ف والائتلاف الوطني فالاستقالات - الانسحاب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير شملت فور أوسلو (1) الشخصيات المنظمة والمستقلة البارزة: الشاعر محمود درويش، شفيق الحوت، عبد الله حوراني، وتيسير خالد (الجبهة

الديمقراطية)، عبد الرحيم ملوح (الجبهة الشعبية)، محمود اسماعيل (جبهة التحرير العربية)، كما أحجم فاروق القدومي عن المشاركة باجتماعات اللجنة التنفيذية.

وعند توقيع أوسلو (2) انسحب سليمان النجاب (حزب الشعب). وهكذا أصبحت أكثرية اللجنة التنفيذية مستقلة وهذا يستوجب دعوة المجلس الوطني لإعادة انتخاب لجنة جديدة، ولكن كل هذا تمت إدارة الظاهر له، فالائتلاف الوطني تم تدميره باتفاق أوسلو (1). وفقدت اللجنة التنفيذية النصاب السياسي والقانوني في أعمالها (تمثيل فصائل الائتلاف + 12 عضواً من 18 النصاب القانوني)، ولم يتمكن فريق أوسلو من عقد اجتماع واحد للجنة التنفيذية بالنصاب السياسي (الائتلاف الوطني بين الفصائل) أو النصاب العددي القانوني (12 من 18 عضواً) على مساحة ثلاث سنوات وبقي الوضع هكذا حتى 22 نيسان/ أبريل 1996 وتشكيل لجنة تنفيذية بأغلبية من فتح ودون أدنى توافق سياسي وطني أو توافق على تشكيل المجلس الوطني والتنفيذية. واستقال من عضوية المجلس الوطني شخصيات مستقلة بارزة في مقدمتها رمز الثقافة الفلسطينية الدكتور ادوارد سعيد صاحب كتاب (غزة - أريحا سلام أمريكي) وكتاب (أوسلو - 2 - سلام بلا أرض). والمئات من أعضاء المجلس الوطني والشخصيات الوازنة من القدس والضفة والقطاع والشتات أعلنت وبلا ملل عشرات المرات رفضها السلام الاسرائيلي وسلام شروط أوسلو (1) و(2) وتطبيقاته المرة من نهب الأرض إلى المستوطنات والطرق الالتفافية، إلى الخنق والإلحاق الاقتصادي، إلى القمع، والآلاف من الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال.

في صف الانتفاضة (87 - 93) وقع الانقسام الكبير وفور توقيع إعلان أوسلو (1) في واشنطن (13/ 9/ 93) انسحبت فتح وحزب الشعب من القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة عملاً بالرسائل المتبادلة بين عرفات ورايين وتراجعت انتفاضة الشعب إلى خندق (الانتفاضة المغدورة).

وفي 8 و10 و11 كانون الثاني/ يناير 1994 جرى استطلاع رأي فلسطيني الضفة والقطاع، أي بعد مرور أربعة أشهر من (النفخ التلفزيوني العالمي) والائتلاف الدولي والإقليمي العربي الواسع حول اتفاق أوسلو (1)، والتبشير بمطر الدولارات على الأرض المحتلة واحتفالات التجميل لأوسلو والادعاء أن لا بديل... ورفض الاستفتاء على الاتفاق.

لقد أجرى (مركز القدس للاعلام والاتصال)⁽³⁸⁾ هذا الإستطلاع لرأي فلسطيني

(38) - استطلاعات مركز القدس للإعلان والاتصال تدعم من قبل مؤسسة فريدشت إيرت الألمانية - القدس - المركز، ويديره غسان الخطيب عضو وفد مدريد - واشنطن ومثل حزب الشعب (الشيوعي سابقاً).

الضفة (جنين - طولكرم - قلقيلية - نابلس - رام الله - الخليل - القدس - بيت لحم وأريحا) وقطاع غزة (غزة - خان يونس - دير البلح - بيت حانون - جباليا) (بشأن الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي) إي اتفاق أوسلو (1)، وكانت المحصلة كما يلي:

هل تؤيد استمرار مفاوضات السلام الحالية على أساس صيغة مدريد

الأجوبة: نعم 37.5٪، لا 55.9٪، ولا رأي 6.5٪.

- هل تؤيد إنهاء المفاوضات وانسحاب الفلسطينيين من المحادثات

الأجوبة: نعم 50.1٪، لا 43.7٪، لا رأي 6.1٪.

- هل تعتقد أن هناك حاجة إلى إصلاح ديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية

الأجوبة: نعم 87.7٪، لا 6.5٪، لا رأي 5.6٪.

- بمن تثق أكثر لإخراجك من الوضع الحالي

الأجوبة: الحركات الوطنية 51.5٪، الحركات الإسلامية 24.1٪، غير ذلك 32.9٪.

وعلى الجبهة العربية الرسمية والشعبية:

لقد أحدثت الاتفاقات أيضاً تفاعلات كبرى في الساحة العربية الرسمية والشعبية، فأقطار الطوق العربية تفاجأت وعبرت عن ذلك على النحو التالي:

الأردن: أعلن الملك حسين (لا تؤيد ما لا نعلم به)، والحركة الشعبية ممثلة بالأحزاب الوطنية والنقابات المهنية والشخصيات الاجتماعية والثقافية والسياسية والروحية أعلنت رفضها وإدانتها صفقة أوسلو والحلول الجزئية المنفردة.

سورية: أعلن الرئيس حافظ الأسد إدانته للاتفاق وأن سورية لا تؤيد ولا ترفض إلا بمقدار ما يلحق الاتفاق الأذى بالأمن القومي والوطني، وأن كل نقطة في الاتفاق تحتاج إلى اتفاق. وكذلك أدانت أحزاب الجبهة الوطنية ورفضت اتفاق أوسلو والصفقات المنفردة.

لبنان: الرئيس الهراوي أدان الاتفاق فلبنان جنوبه محتل وعلى أرضه 360 ألف فلسطيني. تجاهلهم أوسلو بالكامل، كذلك عمدت الأحزاب والمقاومة الوطنية والإسلامية رفضها لاتفاق أوسلو بالدم فقد سقط عشرات الشهداء، وعشرات الجرحى برصاص الشرطة في مظاهرات العاصمة بيروت!

السعودية: الملك فهد يشير في مجالسه الخاصة إلى أن مشروعه في قمة فاس العربية أفضل عشرين مرة من أوسلو، وجهود السعودية مع واشنطن أنتجت في عهد كارتر استعداد واشنطن للتعامل مع عرفات كرئيس دولة إذا اعترفت منظمة التحرير بالقرار 242 فقط مقروناً بتحفظات م.ت.ف على القرار كما أوردنا في سياق نص مشروع كارتر - فانس المقدم لمنظمة التحرير عبر الرياض (آب/ أغسطس 1977). وجواب السعودية على رسالة منظمة التحرير من تونس إلى الملك فهد عند التوقيع بالأحرف الأولى (19 آب 93) جاء بيرية تقول: (نشكركم على رسالتكم، الجميع في الخارج متمنين لكم التوفيق - وزارة الخارجية)⁽³⁹⁾.

مصر: ارتاحت للاتفاق فلها دور كبير في عملية أوسلو الخلفية، وجميع الأحزاب المصرية ما عدا الحزب الوطني الديمقراطي (حزب الحكم) رفضت اتفاق أوسلو.

أما الأقطار العربية الأخرى فقد انقسمت مابين معارض وصامت ومؤيد. وتحركت ماكينة الضغوط الأمريكية على العواصم العربية وتم حشد التأيد الدولي لاتفاق أوسلو (1)، وفعلت فعلها بدفع عدد من العواصم العربية للتراجع عما أعلنت وإعادة إنتاج موقفها بين التأيد والصمت. كما بادر الرئيس مبارك للاتصال بعدد من العواصم العربية وخاصة مع الرئيس الأسد والملك فهد، بأمل استقبال عرفات وتلين المواقف.

أمّا نبض الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج كما نقول نحن المشاركة، ومن الماء إلى الماء كما يقول أخوتنا المغاربة... نبض الائتلاجنسيا العربية فقد عزف لحنه الشاعر الكبير نزار قباني بقوله:

جَوَّعُوا أَطْفَالَنا خَمْسِينَ عاماً
ورموا في آخرِ الصَّومِ إلينا... بَصَلَةً...
سَقَطَ التاريخُ من أيدي العرب
سَقَطَتْ أعمدةُ الروح... وأفخأُ القبيلةُ
سَقَطَتْ كُلُّ مواويل البطولةِ
وانتهى العرسُ... ولم تحضرْ فلسطينُ الفرخ
بل رأتْ صورتَها مِثْوَةً عبر كل الأُقيّة...
التي

(39) - هيكمل، المفاوضات السرية، الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص301.

وهي مثل الطائر المذبوح تصرخ:
ليس هذا العرش عرسي
ليس هذا الثوب ثوبي
ليس هذا العار عاري.

اسرائيل . أوسلو:

وعلى الجانب الاسرائيلي من المتراس، الكنيسة ومجلس الوزراء الإسرائيلي كانا مع اتفاق أوسلو... وكذلك الأغلبية في المجتمع مع تبين بعمليات التطبيق... بينما رفض فريق أوسلو دعوة المجلس الوطني الفلسطيني للإجماع وأعلنت أكثرية ل.ت لمنظمة التحرير موقفاً ضد الاتفاق... اليمين الاسرائيلي المتطرف وقف ضد الاتفاق من موقعه الإيديولوجي والميثولوجي (الثوراتي) الأكثر توسعية من حزب العمل الذي يطرح منذ عام 67 اقتسام الضفة تحت شعار «الحل الإقليمي الوسط»، فالقدس والضفة هي جزء من (أرض اسرائيل الكبرى) كما يزعم اليمين المتطرف. والمستوطنات التي بناها حزب العمل وعززها الليكود يجب أن تبقى في خاضعة غزة حتى جنوبها في مستعمرات غوش قطيف.

والارتياح كبير في صف المثقفين الإسرائيليين، وتعبير الروائي الإسرائيلي الشهير عاموس أوز: (إن 13 أيلول 1993 ثاني أكبر نصر في تاريخ الصهيونية)!

قوس الحالة الدولية:

بقية الصورة في اللوحة الدولية تؤثر أن الروس ابتلعوا (الموس)، فقد غابت شمس الاتحاد السوفيتي، وروسيا غارقة بفوضى الصراعات الطبقية والمافيات وعودة الرأسمالية المتوحشة وانحنت موسكو عند دور (شاهد ماشفش حاجة)! وانتهت إلى الهاوية «نظرية توازن المصالح» بدلاً عن توازن القوى التي نادى بها غورباتشوف ويلتسين في حل القضايا الدولية والاقليمية في الشرق الأوسط والبور المتوترة الأخرى.

والآن وبعد ثلاث سنوات تحاول التقاط الأنفاس والدفاع عن دور تلبد على يد وزير الخارجية يغبيني بريماكوف.

وأوروبا تمت علينا من مدريد أن تكون (رُكبتنا أصلب وأكثر تماسكاً) وعند أوسلو (1) قالت لنا جميعاً: (الفلسطينيون اخترعوا شيئاً جديداً في الدبلوماسية: فهم يتفقون ويوقعون على مبادئ غامضة أولاً وبعدها يتفاوضون. والواجب أن يكون العكس وأن

تكون المفاوضات على كل القضايا والمحاور من البداية للنهاية ومن الألف إلى الياء قبل إعلان مبادئ اتفاقات الدوامة التي لا تنتهي)

وفي بلدان العالم الثالث بلدان التحرر والاستقلال نجد أينما ذهبنا الاستغراب والحزن والسؤال الكبير: لماذا؟

وأوسلو أنتج تداعياته الدولية وكثرت سبحة الاعترافات بالدولة العبرية وإعادة العلاقات مع أكثر من (50) دولة وخاصة من دول بارزة في بلدان العالم الثالث (الصين، الهند، فيتنام... ألخ) ساندتنا وربطت على امتداد عشرات السنين بين إنجاز حق شعب فلسطين بتقرير المصير والدولة المستقلة على الأرض المحتلة في 4 حزيران/ يونيو 67 وعودة اللاجئين وبين الاعتراف بالدولة العبرية. وانفتحت جسور ومياه في شرايين التطبيع والعلاقات العربية الاسرائيلية بعد أوسلو⁽⁴⁰⁾. وبدأ التبشير بالشرق أوسطية والمؤتمرات القمم الاقتصادية وكأن السلام الشامل المتوازن سطعت شمسه وانسحب المحتلون من الأرض المحتلة الفلسطينية والسورية واللبنانية والأردنية وتم تقرير المصير وحل مشكلة اللاجئين!!.

(40) - يصرح ياسر عرفات في مقابلة يديعوت أحرونوت الاسرائيلية (15 / 12 / 1996) أجراها أمنون كابليوك مؤلف كتاب (مجزرة صبرا وشاتيلا) بما يلي حرفياً (لقد نسيت اسرائيل كما يبدو، أنه لولا توقيعنا على اتفاق أوسلو، لما كانت قد وصلت إلى أي دولة عربية وصلت إليها في أعقاب اتفاق، أوسلو ولكن اسرائيل لا تقرأ الحارطة..).

الفصل الرابع

أوسلو
(المسارات ، المصائر)
والسلام الآخر المتوازن

باتفاق أوسلو كرّست حكومة حزب العمل (رايين - بيريس) ما شقت طريقه حكومة الليكود (بيغن) باتفاق كامب ديفيد. فالدولة العبرية تقدم نفسها أيديولوجياً وسياسياً على أنها «الوريث الشرعي الوحيد لفلسطين الانتدابية».

في كامب ديفيد تم التفاوض ليس فقط على حل ثنائي منفرد، بل على أساس «الحدود الدولية بين مصر وفلسطين» والتي رسمتها بريطانيا في أيار/مايو 1921. بينما أصر عبد الناصر، عندما وافق على مبادرة روجرز (تموز/ يوليو 1970)، على أن تشمل المفاوضات سيناء وقطاع غزة لتصفية آثار عدوان 1967 مقابل الحل الثنائي الذي نصت عليه مبادرة روجرز، أي انسحاب المحتلين إلى ماوراء خطوط (4 حزيران/ يونيو 67)، تماماً كما وقع بعد عدوان 1956 وعودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة، وحتى لا تتكرس أسبقية خطيرة ومُرة على يد أكبر دولة مواجهة عربية ويتم التسليم بادعاء الدولة العبرية «وراثه فلسطين الانتداب» وكان هذا هو العامل الرئيسي الذي أدى إلى تعطيل مبادرة روجرز على يد الدولة العبرية، التي تراجعت بالمفاوضات (عام 1956) وانسحبت إلى ذات خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967.

واتفاق كامب ديفيد جعل الأرض الفلسطينية المحتلة في حزيران 67 أرضاً «متنازعة» عليها. فقد وافق على مشروع الحكم الذاتي «للسكان» دون سيادة على الأرض المحتلة لمدة خمس سنوات⁽¹⁾.

على كامب ديفيد بنى شامير مشروعه (14 أيار/مايو 1989) وبنى بيكر مشروع

(1) - جرت المفاوضات المصرية - الاسرائيلية طوال عام 1980 لتنفيذ مشروع الحكم الذاتي وتوقفت المفاوضات من الجانب المصري بسبب:

أ - استمرار الاستيطان حيث أعلن بيغن أن التزامه بوقف الاستيطان مع الرئيس كارتر كان «مؤقتاً وثلاثة أشهر».

ب - الاختلاف على مضمون الحكم الذاتي «الكامل». وكان الجانب الإسرائيلي دقيق جداً في النص على اقتصار الحكم الذاتي «للسكان» باعتبار «أن الأرض جزء من أرض إسرائيل» وبذا دخلت في إطار «الأرض المتنازع عليها».

مفاوضات مدريد/ واشنطن في مسارها الفلسطيني - الإسرائيلي فاتفق أوسلو حول الأرض المحتلة إلى «أرض متنازع عليها»، ومن هنا دلالة قول شيمون بيريس مهندس اتفاق أوسلو بعد التوقيع عليه بالأحرف الأولى: (ها نحن نمنح الفلسطينيين «كياناً» كما منحنا بريطانيا، قبل سبعين عاماً «وطناً» في فلسطين)⁽²⁾.

والأسبقية الخطيرة الكبرى باتفاق أوسلو هي تسليم فريق أوسلو الفلسطيني بالاتفاق دون سيادة على الأرض باتفاق يعتبر «الأرض متنازعاً عليها» نقض قرارات الشرعية الدولية التي تعتبرها أرضاً فلسطينية محتلة (قرار مجلس الأمن 605 - 607 بموافقة الدول الخمس الدائمة العضوية)، والقرار 242 الذي ينص على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

وبجانب هذا كله إقرار أوسلو «بحق إسرائيل في الوجود» تحت إصرار راين الذي رفض صيغة «الاعتراف بوجود إسرائيل»⁽³⁾ وعلى هذا البناء يأتي حكم الروائي الإسرائيلي عاموس عوز بأن 13 أيلول/ سبتمبر 1993 هو «ثاني أكبر نصر في تاريخ الصهيونية بعد ولادة الدولة العبرية 1948» وقد نال جائزة دولة إسرائيل الأدبية عام 1998.

وصفقة أوسلو الجزئية المنفردة فتحت بوابات الحلول الثنائية المنفردة على سكة المسارات الأخرى، وبدايات التطبيع، والاعترافات العربية وتبادل البعثات الدبلوماسية مع إسرائيل، وأدت إلى شلل المقاطعة السياسية والاقتصادية العربية، بينما غول الاستيطان يتواصل على يد حكومة العمل وينقلت من عقاله على يد حكومة تحالف اليمين (نتنياهو)، وزحف تهويد القدس الكبرى يندفع بسرعة صاروخية. والآن لم يبق بيد (170) ألف فلسطيني بالقدس سوى 14٪ من القدس المحتلة عام 67 بينما تحتل الكتل والأحياء الاستيطانية 32٪ من القدس العربية يقيم فيها 180 ألف مستوطن، ويبقى 44٪ ممنوع البناء عليها للفلسطينيين حيث تدخل في إطار قانون الأرض الخضراء بيد الدولة العبرية ومفتوحة للبناء والتمدد الاستيطاني اليهودي بقرار من الحكومة الاسرائيلية.

الاستيطان ينطلق من ادعاء «أرض إسرائيل الكبرى» ويستند إلى ترك الأرض «متنازع عليها» بموجب اتفاق أوسلو ولا توجد أية إشارة واحدة توحى بوقف

(2) - شيمون بيريس - معركة السلام، مصدر سبق ذكره، ص 406.

(3) - الصيغة الأولى، الاعتراف بالحق التاريخي والأخلاقي، بينما الصيغة الثانية اعتراف بالأمر الواقع.

الاستيطان⁽⁴⁾، ولذا ازداد في زمن حكومة العمل بنسبة 50٪ بين حزيران/ يونيو/ 92 وأيار/ مايو 1996.

والآن يعلن نتنياهو فك وإلغاء أية قيود على الاستيطان تحت شعار «أرض إسرائيل الغريبة» و«تنفيذاً» لبرنامج حكومته الذي أقره الكنيست⁽⁵⁾. وفعلاً ارتفع منسوب مصادرة الأراضي في عهد حكومة اليمين من 2500 دونم شهرياً إلى 4500 دونم، وبلغ مجموع الأراضي المصادرة منذ توقيع اتفاق أوسلو حتى الآن 450 ألف دونم في الضفة والقطاع.

إن اتفاق أوسلو (1) واتفاق أوسلو (2) تركا القدس.. الأرض.. اللاجئين.. النازحين.. الحدود.. المياه.. الأمن.. الممرات.. وخط الحدود مع مصر والأردن بيد الاحتلال! ووضع الاقتصاد الفلسطيني في مربع الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلي وتحت هيمنته طوال مرحلة الحكم الذاتي وخمس سنوات، فيما لو انتهت مفاوضات الحل النهائي بسقف أيار/ مايو 1999⁽⁶⁾.

إن اتفاق أوسلو ترك باب الاستيطان مفتوحاً فضلاً عن تهويد القدس، فهو في تجاهل مرجعيته لقرارات الشرعية الدولية، وضع الشرعية الدولية (القرارات والمؤسسات) وراء ظهره، وهي التي تقرر «أن الاستيطان غير شرعي وغير قانوني».

والآن تراجع الراعي الأمريكي في موقفه من الاستيطان، من اعتباره «غير شرعي وغير قانوني» بموجب قرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، إلى اعتباره «عقبة في طريق السلام» وتراجع خطوة أخرى إلى الوراء «يضر بعملية السلام» ثم خطوة إلى الوراء «عقبة في طريق السلام» وأخيراً على لسان م. أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية في واشنطن والقدس ورام الله في جولتها الشرق أوسطية بأن «للمساواة بين العنف وبناء المساكن»، (1997/8/23)، كما تراجع الراعي الأمريكي خطوة خطوة عن موقفه من بناء المستوطنات من halt أو «وقف بناء المستوطنات» إلى pause وتعني «وقفاً مؤقتاً» وانتهى أخيراً إلى Time out أو «الوقت المستقطع» وهي كلمة مستعارة من الرياضة الأمريكية عندما يتوقف اللعب بطلب من المدرب أو كابتن

(4) - د. اسامة الباز مستشار الرئيس المصري حسني مبارك، وكيل أول وزارة الخارجية المصرية/ الصحف السعودية/ 1997/4/12، ها آر تس 1997/4/13.

(5) - برنامج الخطوط الأساسية ها آر تس 1996/6/17. مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ص 64 - 67 العدد 27، 1996.

(6) - الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني واشنطن 1995/9/28. الملحق الخامس.

الفريق لفترة قصيرة لاعادة تنظيم قواعد لعبة الفريق. والراعي الأمريكي يستند إلى اتفاقات أوسلو التي تعتبر «الأرض متنازعا عليها» ويطلق عليها الآن اسم: «المناطق» بعد أن كانت «مناطق محتلة» في قاموس السياسة الأمريكية قبل أوسلو⁽⁷⁾.

وترك أوسلو حقوق اللاجئين في مهب ريح مخاطر التوطين والتهجير (اللجنة متعددة الأطراف + إسقاط القرار الأممي 194 من الاتفاق وملاحقه + إسقاط القرار 194 من خطاب المندوب الفلسطيني في افتتاح مفاوضات الحل الدائم في اجتماع طابا «4 أيار/ مايو 96» وبناءً على إصرار الجانب الإسرائيلي⁽⁸⁾. بينما قرار مجلسنا الوطني عشية مدريد + قرارات الأمم المتحدة تستوجب استحضار القرار 194 على جدول مفاوضات مدريد - واشنطن والاستناد إليه. كما ترك اتفاق أوسلو حق النازحين displaced بالعودة بدون قيد ولا شرط بموجب قرار مجلس الأمن 237 (حزيران / يونيو 67) جانباً ونَصَّ على لجنة رباعية تحدد من هو النازح. وبعد خمس سنوات كاملة على أوسلو لم تتفق على تعريف من هو النازح!!، ونحن الآن في السنة الخامسة واللجنة معطلة بالكامل.

أوسلو - الرصاصة الأخيرة على صيغة مدريد:

اتفاق أوسلو (1) أطلق الرصاصة الأخيرة على صيغة مدريد، صيغة التجاور والتنسيق بحدوده الدنيا والمعتمد على «النوايا» فقط، وعلى قاعدة التساند، ولا توقيع منفرداً قبل وصول المسارات الأربعة إلى نتائج حتى لو سبق مسار المسار الآخر، إذ لا ترابط ملموس وقانوني بين إطارات ومسارات المفاوضات.

واتفاق أوسلو (1) قطع الخيط الرفيع في الصيغة الفلسطينية - الأردنية كما رست بمفاوضات واشنطن. وبذلك لم يتبق من صيغة مدريد - واشنطن أي رابط بين المسارات العربية..

وكما قلنا، فإن صيغة مدريد نفسها لا تربط بين مسارات المفاوضات والحلول. وكان هذا معلوماً لنا وللجميع قبل مدريد. كثيرة جداً هي الجهود والحوارات التي تمت

(7) - في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة (ك1 - ديسمبر 1996) صوّت راعي عملية السلام الأمريكي واسرائيل ضد قرار الأمم المتحدة باعتبار الضفة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة أرضاً محتلة وفق قرارات الأمم المتحدة. كما صوّت الزاعي الروسي ولأول مرة منذ مؤتمر مدريد 91، مع القرارين وتعليمات من وزير الخارجية الروسية برينكاكوف (معلومات الجبهة الديمقراطية من الخارجية الروسية).

(8) - رأس الجانب الفلسطيني محمود عباس، والجانب الإسرائيلي أوري سافير.

من جانبنا في إطار القيادة الفلسطينية ومع د. حيدر عبد الشافي وفريقه، ومع الملك حسين، والقيادة السورية ممثلة بنائب الرئيس عبد الحليم خدام للربط بين المسارات. وقد قمت شخصياً بأكثر من جولة عربية في هذا الاتجاه عملاً بقرارات مجلسنا الوطني وحرصاً على الربط بين الوطني والقومي، بين الخاص والمشارك، مع قيادات دول الطوق كما مع الملك الحسن الثاني، الرئيس بن جديد، رئيس الوزراء التونسي - ووزير الخارجية، الرئيس عمر البشير، الرئيس علي عبد الله صالح، وقادة الامارات، العراق، ليبيا، ودول أخرى.

لقد وضع اتفاق أوسلو نهاية الأمل بدفع وتطوير سقف صيغة التحوار خطوة ماء، وانتهت صيغة مدريد - واشنطن!

وباللقاءات مع الملك حسين كان واضحاً أن «فك الارتباط الإداري والقانوني» بالضفة الغربية (تموز/ يوليو 89) «نقل» «دائرة المشكلات بين الأردن وإسرائيل» إلى «المشكلات الإقليمية التي ميدانها اللجان المتعددة الأطراف»، ولكن هامشاً من صيغة الوفد الأردني - الفلسطيني، وخصوصية العلاقات الفلسطينية - الأردنية، راوحت إلى أن وضع اتفاق أوسلو نهاية لها.

ومعلوماتنا من عدد بارز من الشخصيات المسؤولة الأردنية، ومن بينها السيد طاهر المصري أثناء رئاسته لمجلس الوزراء وبعد تسلم الدكتور المجالي رئاسة الوزراء كانت تشير إلى أن الاتفاق الأردني - الإسرائيلي سيكون جاهزاً بسقف شباط/ فبراير - آذار/ مارس 94. ومع ذلك بقي معلقاً بتوافق أردني/ أمريكي إلى ما بعد اتفاق أوسلو (2) (القاهرة 5 أيار/ مايو 1994) وبعد دخول عرفات لغزة (تموز/ يوليو 1994) وبذا فتح أوسلو (2) الطريق لاتفاق وادي عربة الذي تم التوقيع عليه برعاية الرئيس كليتون في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1994.

هذه الأسبقيات الثلاث بيد حكومة راين - بيريس، وبيد حكومة تحالف اليمين (نتياهو) تمت على قاعدة أن الدولة العبرية هي «الوريث الشرعي لفلسطين بحدودها الانتدابية» ومن مواقع إصرار حكومات إسرائيل منذ عدوان حزيران / يونيو 1967 على التفاوض مع كل طرف عربي مباشرة وثنائياً، انطلاقاً من نظرية «وراثه إسرائيل لفلسطين الانتدابية»، «فك الارتباط بين القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي - الاسرائيلي الصهيوني»، وضرورة عكس «ميزان القوى» الثنائي على مسير ومصير الاتفاقات بين إسرائيل وكل طرف عربي لوحده. وهذه الأسبقيات تشكل أدوات

القياس بيد الدولة العبرية في كل مراحل المفاوضات وهي:

○ كامب ديفيد وفق حدود أيار/ مايو 1921 بين مصر وفلسطين الانتدابية وبهذا تم فك ارتباط مصر الحي والعضوي والمباشر بالقضية والأرض الفلسطينية وبقيت غزة تحت الاحتلال.

○ أوسلو (1) و(2) الأرض المحتلة عام 1967 هي «أرض متنازع عليها».

○ وادي عربية معاهدة على ذات القاعدة ويطبق الحدود التي رسمتها وزارة المستعمرات البريطانية بين الأردن وفلسطين في أيار/ مايو 1922. ولم يعد الخط الفاصل خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967. كما تم ضم وتبادل الأراضي في وادي عربية وبذلك بقيت المستوطنات على الأرض الأردنية التي احتلتها الدولة العبرية عام 1968 في جنوب الأردن. وللدولة العبرية أسبقيات الأمر الواقع في الخمسينات مع مصر والأردن (ميناء أم الرشراش - إيلات)⁽⁹⁾ والمنطقة المنزوعة السلاح مع سورية (في الحولة ومحيطها). وتم إلحاق مستوطنات وادي عربية والتي تمتد على مساحة 120 كم² (ثلث قطاع غزة) والباقورة (7,5 كم²)⁽¹⁰⁾ بالدولة العبرية، وتم تأجير أراض في وادي عربية والغور الشمالي. وسحب 25 مليون متر مكعب أخرى إضافة إلى 25 مليون م³ تستنزفها المستوطنات في وادي عربية من المياه الجوفية الأردنية، مقابل الإفراج عن 50 مليون متر مكعب سنوياً للأردن من بحيرة

(9) - جريدة يديعوت الاسرائيلية (7ت2/ نوفمبر 1997): «أم الرشراش تعود قانونياً إلى مصر، مساحتها 1500 كم²، واحتلتها وضمتها اسرائيل بعملية (عوبدا) 1949، وترتبط بأم الرشراش الأردنية في قرية الصيادين. بما فيه ايلات التي ضمتها اسرائيل بين 49 - 1952 ومساحة أم الرشراش المصرية / الأردنية (1,5) ضعف مساحة الجولان المحتل عام 1967».

انظر ملحق الوثائق - خريطة أم الرشراش.. وثيقة رقم 11

(10) - يديعوت (14 آذار/ مارس 97): «منطقة الباقورة تقع في ملتقى نهري الأردن واليرموك، وتم بناء كيبوتس أشدود يعقوب على هذه الأرض، وفي نفس المنطقة وضعت اسرائيل يدها على جزيرة السلام ومساحتها (1000) دونم في الباقورة حيث تدعي اسرائيل أنها ملكية يهودية عام 1926، أي قبل قيام الدولة العبرية بـ (22) عاماً».

طبريا، منها 25 مليون م³ بئمن (5 سنتات من الدولار لكل م³ واحد، (جريدة هآرتس 25 أيار/ مايو 97) إلى أن يتم بناء سد مشترك على نهر الأردن فتقدم بلا ثمن..

وعلى قاعدة هذه الأسبقيات الثلاث أدارت حكومة راين - بيريس المفاوضات مع سورية ولبنان. وقدمتها بصيغة خيارات ثلاثة، وتنقلت من تكتيك: «عمق السلام يحدد عمق الانسحاب» والمقصود هنا: معاهدات سلام.. التطبيع.. السفارات.. الحدود الاقتصادية المفتوحة.. حرية تنقل رأس المال والأفراد.. السياحة.. مع سوريا، التطبيع والعلاقات الدبلوماسية مع الأقطار العربية.. السوق الشرق أوسطية.. كما تنقلت في جولات أخرى من تكتيك «انسحاب من الجولان» وليس «الانسحاب من الجولان» إلى «انسحاب في الجولان».

وأخيراً تقديم الخيارات الثلاثة وهي:

○ الانسحاب إلى حدود آذار/ مارس 1923، التي رسمها الاستعمار الفرنسي والبريطاني، كما هي الحال في اتفاقات كامب ديفيد.. وهذا يعني بوضوح انسحاب «في الجولان» وليس «من الجولان». وبذا تقدم الدولة العبرية نفسها على أنها «الوريث الشرعي الوحيد لفلسطين الانتدابية»، وبذلك تسعى إلى ضم الأجزاء النافعة من الجولان: الزراعية والمائية السطحية فضلاً عن الجوفية. وعلى امتداد الشريط من سفح جنوب جبل الشيخ إلى منطقة الحمة جنوب طبريا. وهذا الشريط يشمل أنهار بانياس والخاصباني والدان إضافة إلى الآلاف من الينابيع ومياه الحمة، وهي تساوي 445 مليون متر مكعب من المياه السطحية من مجموع استهلاك الدولة العبرية المائي السنوي الصناعي والزراعي والبشري الذي يساوي 1800 مليون م³ من المياه إسرائيلي تقدر استهلاكها من مياه الجولان السطحية بـ 30٪ من مجموع استهلاكها المائي السنوي.

○ مبادلة أرض بأرض وتأجير أرض وضمان تدفق مياه الجولان إلى الدولة العبرية، وفي هذا تقدم إسرائيل أسبقية وادي عربة. وعليه يتم رسم حدود جديدة لاهي حدود 4 حزيران/ يونيو 67 ولا حدود آذار/ مارس 1923.

○ والأسبقية الثالثة، اتفاق أوصلو، باعتبار الجولان «أرضاً متنازعا عليها»، وتصر إسرائيل على ضمها للدولة العبرية تحت شعار الضرورة الأمنية والمائية الاستراتيجية، وهذا ما تتمسك به الآن حكومة نتياهو وتحالف اليمين وتعتبره الخيار الوحيد، وهي تصر على المفاوضات «بدون شروط مسبقة» وفي هذا «شرط مسبق» فالدولة العبرية

تحتل الجولان وتستثمر مياهه وتبني المستوطنات الجديدة وتستثمر حقل النفط الذي تم اكتشافه زمن حكومة العمل. وكل هذا يتناقض مع القرارين 242 و338 والأرض مقابل السلام.

وحكومة نتنياهو تطرح العودة للمفاوضات من حيث بدأت في مدريد - واشنطن، وترفض استئنافها من حيث النقطة التي انتهت عندها، أي تريد التراجع إلى نقطة الصفر التي راوحت عندها زمن حكومة شامير حتى (حزيران/ يونيو 1992) عندما سقطت حكومة شامير تحت مناخ الانتفاضة وبأن لا حل عسكريا ويجب البحث عن حل سياسي. وترفض مبدأ الأرض مقابل السلام وتعتبر الجولان «أرضاً متنازع عليها» وضرورة أمنية ومائية استراتيجية، فضلا عن كون صيغة وأسس مدريد لا تذكر، مبدأ الأرض مقابل السلام، وأن ما ورد في رسالة الضمانات الأمريكية لسوريا عن مبدأ الأرض مقابل السلام غير ملائم لها، كما تشير إلى خطاب جورج بوش في مدريد غاب عنه ذكر «الأرض مقابل السلام» التزاما من بوش برسالة الدعوة الأمريكية - السوفيتية المقدمة الى الأردن، سوريا، لبنان، إسرائيل، والتي تشكل (صيغة وأسس مدريد).

وعلى الجانب الآخر، أصرت سورية على صيغة القرارين 242 و338 بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ومبدأ الأرض مقابل السلام الوارد في رسالة الضمانات الأمريكية لسوريا، ولذلك أصرت على :

○ الانسحاب إلى ما وراء خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967.

○ رفض صيغة الأسبقيات الثلاث. أي رفض صيغة «الحدود الدولية الانتدائية» في حدود (آذار/ مارس 1923)، حيث أعلن بيريس وفايتسمان استعداد إسرائيل الانسحاب إلى خطوط آذار 1923، ومن موقع أن إسرائيل هي «الوريث الشرعي الوحيد لفلسطين الانتدائية» وأعطى راين وعدا شفويا للإدارة الأمريكية «بالاستعداد المبدئي بالانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/ يوليو 67، إذا كان عمق السلام يضمن تطبيعا كاملا للعلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والسياحية.. الخ وسمي هذا الوعد: «pocket promise» بين راين - واشنطن فقط، ولكن كريستوفر اطلع الرئيس السوري حافظ الأسد على هذا الوعد الذي وضعه راين في الجيب الأمريكية. كما رفضت صيغة تبادل وضم وتأجير الأراضي وصيغة الأرض المتنازع عليها التي بصر عليها نتنياهو وحكومة تحالف اليمين.

○ وفي الانتقال للمفاوضات الأمنية بنت سورية موقفها على أساس أن كل البحث السوري يستند إلى خط (4 حزيران/يونيو 67) وفي هذا السياق جاء الاقتراح السوري بأن تكون نسبة المنطقة المتزوعة السلاح على جانبي خط 4 حزيران 1967 بنسبة 10 إلى 6.

○ كما صمدت معادلة تلازم المسارين السوري واللبناني لعمليات فصلها بالقوة العسكرية (عملية الحساب والضغط السياسية زمن راين عملية عناقيد الغضب، تهديدات ننتياهو) والآن تحت شعار «لبنان أولاً» و«جزين أولاً» وشعار «الربط بين الإعمار والاستقرار» وقوة الفصل المتعددة الجنسيات بما فيها مصرية وأردنية ومغربية كما تطرح حكومة ننتياهو. ومنذ ربيع 1998 يطرح كل من ننتياهو، موردخاي، شارون الاستعداد للانسحاب من جنوب لبنان وفق القرار 425 شرط الاتفاق على «ترتيبات أمنية» مع الحكومة اللبنانية، أو حتى انسحاباً من جانب واحد كما يطرح شارون، والهدف مرة أخرى لإثقال القرار 425 «بشروط الترتيبات الأمنية»، وبذات الوقت التلويح بالانسحاب الاحادي الجانب (شارون) لزرع الأفخاخ بين اللبنانيين، ومحاولة إعادة انتاج عناصر الفتن الداخلية والفصل بين المسارين اللبناني والسوري. بينما القرار 425 يدعو للانسحاب من الأرض اللبنانية المحتلة عام 1978 بدون قيد ولا شرط، وفيما يلي النص الحرفي للبند الاجرائية الثلاثة للقرار 425:

- 1 - يدعو مجلس الأمن الى احترام صارم لسلامة الأراضي اللبنانية وسيادة لبنان واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دولياً.
- 2 - يدعو اسرائيل الى ان توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية، وأن تسحب قواتها فوراً من كل الأراضي اللبنانية.

- 3 - يقرر، على ضوء طلب الحكومة اللبنانية أن ينشئ بشكل فوري (تحت سلطة مجلس الأمن) قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة خاصة بجنوب لبنان غايتها التأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين ومساعدة الحكومة اللبنانية على ضمان إستعادة سلطتها الفعلية في المنطقة على أن تتألف القوة من عناصر تابعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

صمود لبنان والمقاومة الوطنية سيؤدي بالضرورة الى انسحاب قوات الاحتلال من جنوب لبنان وبقاعه الغربي وفق القرار 425 بدون قيد ولا شرط لثلاثة أسباب: 1 -

المقاومة 2 - ضغط أمهات الجنود الاسرائيليين 3 - فقدان الغطاء السياسي الاخلاقي المحلي والاقليمي والدولي.

مدريد/ أوسلو... الاستعصاء ولا سلام:

الآن يفصلنا سبع سنوات على مدريد، وخمس سنوات على أوسلو، وثمانية قمم دولية برئاسة كلينتون تحقن اتفاق أوسلو بالمنشطات لإعادة تعويمه، وتسويقه، وصب أموال الدول المانحة في طاحونة أجهزته البيروقراطية الإدارية والأمنية.. والعالم كله يعترف أن «سلام أوسلو هو سلام هش»، وعملية السلام في الشرق الأوسط «مهددة بالإنتهاز» على حد قول كلينتون مراراً «وان نواة أوسلو تفككت وعملية السلام تحولت إلى كابوس» كما يؤكد مارتن انديك في تل أبيب (97/ 5/19). بل «وفي طريق مسدود والجميع الآن في حيرة» بتعبير بريماكوف عند انتهاء جولته الشرق أوسطية الأخيرة، «واتفاق أوسلو في خبر كان» بتعبير عمرو موسى وزير الخارجية المصري للفضائية اللبنانية L.B.C في حوار مباشر/ 98./3/30 كذلك فإن أوروبا تصرخ لن نبقي صندوق تمويل... نريد دوراً سياسياً ملموساً لإخراج «عملية السلام من النفق المسدود» فأوروبا المانح الأكبر في تمويل سلطة الحكم الذاتي وتقدم ضعف ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية (روبن كوك وزير الخارجية البريطاني على رأس وفد أوروبي/ القدس، 1998/3/17 حيث ترأس بلاده الاتحاد الأوروبي، والجولة شملت غزة، اسرائيل، الاردن، مصر، سوريا، لبنان). وتشجعت أوروبا بمشاركة فرنسا بـلجنة الرقابة الخماسية لتنفيذ «تفاهم نيسان/ أبريل» في جنوب لبنان الذي اعترفت به اسرائيل وأمريكا والعالم وبتفاهم مكتوب بحق المقاومة للاحتلال في جنوب لبنان، بينما كانت «قوى إرهابية» حتى إبرام تفاهم نيسان 1996.

مع ذلك فقد أصبح ملموساً ومرئياً لنا وللعالم أن السلام «الشامل» الذي تحاول واشنطن اخراجه من نفق أوسلو / اتفاق الخليل وبرنامج نتيهاو التوسعي المستند إلى «مشروع اغفال آلون + زائد» وإغلاق دائرته على المسارين السوري واللبناني، هو سلام جمع الحلول الثنائية والقول إن هذا هو السلام الشامل.

إن السلام الشامل المتوازن شيء، وسلام حاصل جمع الحلول الثنائية شيء آخر لا يرتبط بسلام الشرعية الدولية، السلام الشامل القائم على انسحاب المحتلين إلى ماواء خطوط الرابع من حزيران / يونيو 1967، من الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها

القدس الشرقية وحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير والدولة المستقلة واستعادة «السيادة المعطلة على أرضه» منذ قرار الأمم المتحدة (181) عام 1947 الذي قامت بالاستناد اليه الدولة العبرية وتجاوزته بعد أشهر بينما بقي قسمه الآخر القاضي بحق الشعب الفلسطيني ببناء دولته المستقلة معطلاً منذ خمسين عاماً وحتى يومنا، وحل مشكلة الشعب اللاجئ (الذي تجاهلته اتفاقات أوسلو - 1 - و - 2 -) وفق القرار الأممي 194 والنازح وفق قرار مجلس الأمن 237.

إن «سلام أوسلو + تجميع الحلول الثنائية» لا يقود إلى السلام العربي - الإسرائيلي الذي دعت له قرارات القمم العربية من الرباط 1974 إلى القاهرة 1996 والتزام معادلة الشرعية الدولية.

وإن الذي تم حتى الآن يشير إلى سلام آخر يقوم على : تهويد القدس وتشطير مدينة الخليل وفق بروتوكول الخليل مع نتياهو وشطر قلب المدينة بالبور الاستيطانية ربطاً بمستوطنة كريات أربع على كتف الخليل، وضم الكتل الاستيطانية وغور الأردن وأراض أخرى في الضفة ونهر الأردن حدود سياسية وأمنية للدولة الإسرائيلية⁽¹¹⁾.

برنامج تحالف اليمين (نتياهو - شارون - إيتان) يعتبر الضفة بأكملها «قلب وطن الشعب اليهودي»⁽¹²⁾ وجزءاً من «أرض إسرائيل الغربية»⁽¹³⁾ وإن العرب «خلقوا بالكاذب شعباً دعوه الشعب الفلسطيني»⁽¹⁴⁾ وإن «البقرة المقدسة المتمثلة بالقضية الفلسطينية يمكن حلها في إطار الدولتين المستقلتين القائميتين على أرض إسرائيل الغربية والشرقية: إسرائيل والأردن»⁽¹⁵⁾.

«إن الشعار (أراضٍ مقابل السلام) غير صحيح من أساسه»⁽¹⁶⁾.

(11)- بروتوكول + خارطة تقسيم الخليل، رسالة كريستوفر، رسالة دينس روس/ ملف الوثائق رقم 12 المصدر أرشيف ج.د.

(12) - بنيامين نتياهو، كتاب مكان بين الأمم، ص 153: الطبعة العربية الثانية، الأهلية للطباعة والنشر، الأردن. عمان 1996. صدرت الطبعة الأولى عن دار الجليل في الأردن عام 1995، والطبعة الانجليزية صدرت تحت عنوان «مكان بين الأمم». بينما الطبعة العبرية والروسية تحت عنوان «مكان تحت الشمس».

(13) - نفس المصدر، ص 153.

(14) - نفس المصدر، ص 168.

(15) - نفس المصدر، ص 142 - 160 - 162. برنامج الخطوط الأساسية لحكومة تحالف اليمين، هارتس 1996/6/17.

(16) - كتاب بنيامين نتياهو، مكان بين الأمم، المصدر السابق، ص 310.

هذا ما يقرره نتنياهو بل ويقول بالحرف:

«إن معظم الجمهور الإسرائيلي يؤمن بأن إسرائيل لا يحق لها التفريط بالسيطرة الاستراتيجية على الجولان، ومناطق يهودا والسامرة» (الضفة الغربية).. «وسييطرة إسرائيل على هذه المناطق ليست عائقاً أمام السلام، وإنما هي عائق أمام الحرب.. وإن وجود إسرائيل بالذات، في هذه المناطق، هو الذي ردع العرب.. وهو الذي زاد احتمالات تحقيق سلام حقيقي في المستقبل»⁽¹⁷⁾.

إن برنامج حكومة تحالف اليمين برئاسة نتنياهو يرسم اللوحة العملية لخارطة إسرائيل الكبرى، وأخذ ينفذها لخلق أمر واقع على الأرض وتحت شعار: إن الفلسطينيين والدول العربية سيتكيفون مع سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية. إن إطلاق يد الاستيطان، ومصادرة الأرض، والمفاوضات مع سورية «دون شروط مسبقة» هي الأعمدة الثلاثة في برنامج تحالف اليمين.

على الجميع فحص الوقائع الجارية على الأرض المحتلة (القدس والضفة وقطاع غزة، الجولان وجنوب لبنان وبقاعه الغربي وهضبة ومزارع شبعاء التي تم احتلالها وضمها عام 1968 ومساحتها 200 كم² = 55٪ من قطاع غزة، وينبع منها معظم روافد نهر الأردن: بانياس، الدان، الوزاني، وتشرف على الجولان السورية والجليل وجبل عامل وسهل البقاع).

إن فلتان غول الاستيطان يتم بالاستناد إلى برنامج حكومة نتنياهو الذي أقره الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) بأغلبية مريحة، والذي يحمل عنوان برنامج خطوط الأساس لحكومة الائتلاف وفيما يلي عناصر هذا البرنامج بنصوصها الحرفية:

○ «إن الاستيطان في يهودا والسامرة وغزة وغور الأردن ذو أهمية قومية ويعبر عن تجسيد الصهيونية وستعمل الحكومة على ترسيخ مشروع الاستيطان وتنميته في هذه المناطق، وترصد الموارد اللازمة لذلك.

○ وتحافظ على إمدادات المياه من المصادر المائية في الجولان ويهودا والسامرة.

○ تحصين مكانة القدس عاصمة أبدية للشعب اليهودي. والقدس الكاملة⁽¹⁸⁾ هي مدينة واحدة وكاملة وموحدة ستبقى تحت

(17) - نفس المصدر، ص 310.

(18) - أي القدس الكبرى، التي تساوي 22٪ من مجموع مساحة الضفة الفلسطينية المحتلة.

السيادة الإسرائيلية إلى الأبد.

○ التسوية الدائمة مع الفلسطينيين في إطار حكم ذاتي وستعارض الحكومة إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، أو أية سيادة أجنبية غربي نهر الأردن.

○ ستعارض الحكومة منح سكان عرب (حق العودة) إلى مناطق أرض إسرائيل الواقعة غربي نهر الأردن.

○ تعتبر الحكومة هضبة الجولان منطقة حيوية لأمن الدولة، وكذلك مصادرها المائية، وستشكل المحافظة على السيادة الاسرائيلية في الجولان أساساً لأية تسوية مع سورية⁽¹⁹⁾.

إن حكومة تحالف اليمين تعلن وتنفذ برنامجها في التوسع والاستيطان، وتغيير الطابع الجغرافي والديمقراطي للأرض المحتلة. فاتفاق أوسلو لم يضع قيوداً على الدولة العبرية لوقف الاستيطان. و«سلام أوسلو» ترك وراء ظهره قرارات الشرعية الدولية ضد الإستيطان ولم يستند إلى المرجعية الدولية واتفاقات جنيف الرابعة لعام 1949 التي تمنع الاحتلال من أي تغيير في طابع الأرض المحتلة.

ولذا لا امكانية لوقف زحف الاستيطان ونهب الأرض إلا بمراكمة وبناء ميزان قوى جديد شبه متوازن بعد الاختلالات المدمرة في الحالة الفلسطينية والعربية والتي تداعت بتسارع بعد أوسلو 1 - 2 وصبت في خانة اسرائيل من فلتان غول الاستيطان الى تهويد القدس إلى الصفقات الجزئية والمنفردة الى بوابات التطبيع... وكل هذا انتج اختلال مريع في ميزان القوى على الأرض والمعادلات السياسية في صالح اسرائيل ومشاريع حكومة نتياهو لارغام فريق أوسلو والحالة الاقليمية العربية على «التكيف والتسليم بالأمر الواقع» الذي تخلقه الأعمال التطبيقية الملموسة للحكومة نتياهو لاتفاقات اوسلو/الخليل على مقاس برنامج حكومة نتياهو.

ان الخروج من «الاستعصاء» ومحاصرة اعصار عمليات خطوط الأساس لحكومة نتياهو، يتم بالنضال الجماهيري العريض، والوحدة الوطنية على قاعدة برنامج القواسم المشتركة لتوحيد الشعب والائتلاف الوطني العريض، والتضامن العربي العملي والعودة إلى الشرعية الدولية.. وحضور معسكر السلام الاسرائيلي في الشارع وضغطه اليومي الجماهيري ضد عدوانية وتوسعية حكومة تحالف اليمين برئاسة نتياهو.

(19) - برنامج حكومة نتياهو، الخطوط الأساسية، صادق عليها الكنيست (البرلمان) هآرتس 17/6/1996.

لقد أحدثت الانتفاضة الكبرى (1987 - 1993) زلزالاً في المجتمع الإسرائيلي، ووصل قادة وجنرالات الدولة العبرية إلى القول بأن لا حل عسكرياً قمعياً مع الانتفاضة بل سياسي. وتحت ضغط الانتفاضة خسر الليكود وفاز العمل بانتخابات عام 1992.

إن اتفاق أوسلو ووقف الانتفاضة فتح شهية الأغلبية اليهودية الإسرائيلية لإطلاق يد التوسع والاستيطان في الضفة والقدس وغزة والجولان، فخسر حزب العمل وفاز الليكود.

«الاستعصاء» الكبير الأول لا يقف عند حدود: «حكم ذاتي زائد أو دولة ناقص»⁽²⁰⁾ كما تطرح حكومة تحالف اليمين. بل الاستعصاء متفاقم بزحف الاستيطان والتوسع وتهويد القدس.. الساعي لابتلاع الأراضي المحتلة والسيادة العبرية عليها وحتى لا تبقى بسقف العام 2000 «أرض يتم التفاوض عليها»⁽²¹⁾ غير ما هو وارد بسقف اتفاق أوسلو⁽²²⁾. وعليه وعلى بروتوكول الخليل (16 ك2 / يناير 97) بنى برنامج تحالف اليمين خطط ومداميك زحف الاستيطان وإغلاق دائرة تهويد القدس بمستوطنة جبل أبو غنيم وبنى سياسته بوقف إعادة الانتشار في الريف المحيط بالمدن السبعة، وتجاهل جدول

(20) - نتياهو يقدم أمثلة بورتوريكو وأندورا، وفي هذا تزوير لما يجري على الأرض فالمثلين لا يتعرضان لغزو استيطاني من الولايات المتحدة أو إسبانيا أو فرنسا لتغيير الطابع الجغرافي والديمقراطي في كل من البلدين.

(21) - حتى أيار/ مايو 1996، يبد الاستيطان 40,5% من الضفة المحتلة (22% القدس الكبرى + 18,5% الكتل الاستيطانية الكبرى والطرق الالتفافية)، و40% من قطاع غزة مستوطنات وطرق، وبمجيء حكومة تحالف اليمين، ألغت تجميد بناء مستوطنات جديدة، وألغت القيود على توسيع المستوطنات الموجودة في الضفة وغزة والجولان، وفتحت وتيرة التهويد في القدس وآخرها بناء مستوطنة جديدة في باب رأس العامود وأخرى في جبل أبو غنيم وإعلان حكومة نتياهو (30 ت2/ نوفمبر 1997) «أن الاستيطان لن يتوقف في القدس والضفة، ولن يتم تنفيذ بروتوكول الخليل لإعادة الانتشار (النبضة الأولى/ آذار مارس 97 والثانية 7 أيلول/ سبتمبر 97 والتي لم تتحدد نسبتها رغم مرور خمسة شهور على استحقاقها وفق جدول بروتوكول الخليل الذي أبرمه نتياهو مع عرفات وبرعاية واشنطن على مقاس برنامج خطوط الأساس لحكومته) إلا بعد تفكيك البنية التحتية للعنف (أي المقاومة الوطنية) والغاء النبضة الثالثة من إعادة الانتشار التي تستحق في أيلول/ سبتمبر 1998 ودمجها في خارطة الوضع الدائم والغاء ميثاق م.ت.ف» أي (تعميق الانقسامات الفلسطينية وزرع عناصر الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني ورفع وتيرة القمع المركب على يد إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي).

(22) - حتى أيار 1999 يتم إعادة انتشار قوات الاحتلال على 26,5% من أرض الضفة إضافة إلى 3,5% من مساحة المدن السبعة.

بروتوكول الخليل الزمني بالنيضات الثلاث (7 آذار/ مارس 97 - 7 أيلول/ سبتمبر 97 - 7 أيلول/ سبتمبر 1998) بينما الغى قرارات تقييد الاستيطان في الضفة التي وضعتها حكومة راين وفتح ملف الاستيطان في جنوب قطاع غزة (منطقة المواصي من خان يونس حتى رفع على الحدود المصرية) بعد أن توقف زمن حكومة راين بعد اتفاق اوسلو.

و«تخترع» حكومة نتياهو المبررات لفرض شروطها التي لا حدود لها لتوسيع وتيرة مصادرة الأرض والاستيطان بها عملا ببرنامج خطوط الأساس لحكومة تحالف اليمين، ولذا تم تجميد اعادة انتشار النبعة الأولى والقفز عن النبعة الثانية واشترط الانتقال فورا الى مفاوضات الوضع الدائم Final status دون حل القضايا العالقة وفق اوسلو 2 وبروتوكول الخليل والتي فات عليها ثلاث سنوات ولا زالت تجرر نفسها (المطار، الميناء، المر الأمن، المناطق الصناعية المشتركة، اعادة الانتشار بالنيضات الثلاث ومفاوضات الوضع الدائم المعطلة منذ 4 ايار/مايو 1996)، وبذات الوقت استمرار نهب الأرض والاستيطان مع استمرار الدوران في دوامة مفاوضات الحلقة المفرغة، فحكومة تحالف اليمين تستثمر جيدا اختلال ميزان القوى البارز في صالحها بفعل غياب وحدة الشعب والائتلاف الوطني الفلسطيني في م.ت.ف وعلى أساس برنامج القواسم المشتركة، وبعبارة أخرى غياب عناصر القوة الفلسطينية بعد أن دُمّر اتفاق اوسلو عناصر وحدة الشعب وائتلاف م.ت.ف. والتراجع عن برنامج وقرارات القواسم الوطنية المشتركة. وبفعل غياب التضامن العربي الملموس وفق المصالح العربية المشتركة فضلا عن تفكك معسكر السلام الاسرائيلي وضعف الضغط الدولي على حكومة نتياهو وتلمسها مطاردة الادارة الامريكية للعراق على جزئيات قرار مجلس الأمن بينما ملازمة ضاغطة «مخملية» بدون أية اجراءات وعقوبات على حكومة تحالف اليمين برئاسة نتياهو وبرغم الاضرار الكبيرة التي ألحقتها سياسة اليمين التوسعي الاسرائيلي بالسياسة الامريكية في الشرق الأوسط وفي المقدمة:

مقاطعة مؤتمر الدوحة الاقتصادي رغم كل الضغوط الامريكية على العواصم العربية، اجماع الدول العربية على رفض عدوان عسكري جديد على العراق انفتاح عدد من العواصم العربية على العراق، وخاصة مصر وسوريا بعد أن وضعت حكومة نتياهو كل «عملية السلام في طريق مسدود»، انفتاح كل الدول العربية على ايران والمشاركة بالقمة الاسلامية في طهران وهذه ضربات موجعة للسياسة الامريكية القائمة على سياسة الحصار والاحتواء المزدوج لايران والعراق ووضع الدول العربية في مواجهة ايران عملا بالشروط الامريكية على كل من بغداد وطهران.

وبرغم بروز إنتقاد الادارة الامريكية الناعم لحكومة ننتياهو واعلانها على لسان م. اولبرايت وزيرة الخارجية ان «تعر عملية السلام أدى إلى فشل الادارة الامريكية بحشد الدول العربية وراء سياستها بتوجيه ضربات عسكرية للعراق وحجب الانفتاح على ايران». ومطالبة ننتياهو بحل القضايا العالقة باتفاقات أوسلو/ الخليل وتنفيذ خطوات اعادة الانتشار ووقف الاجراءات الاحادية الجانب «لبرهة من الوقت Time out».

الا ان هذه المطالبة لا تقتزن باية اجراءات ملموسة تجاه حكومة ننتياهو، وهذا بالضبط ماتدركه بالعمق وعليه تواصل اندفاعها التوسعي الاستيطاني واعلانها أن «الضفة هي أرض اسرائيل الغربية» وتضع الشروط الجديدة على سلطة الحكم الذاتي والدعوة لمفاوضات الوضع الدائم بعد أن تبلور خرائط التوسع والضم واللاحق وتتم المصادقة عليها من مجلس وزراء حكومة تحالف اليمين.

والآن على طاولة حكومة ننتياهو ثلاث خرائط توسعية هي:

1 - خارطة «المصالح الأمنية» قدمها اسحق مردخاي وزير الدفاع، واعدها الجيش والأذرع الأمنية، وتقوم على ضم والحاق 52٪ من الضفة الفلسطينية المحتلة بالدولة العبرية شاملة الكتل الاستيطانية الكبرى والمستوطنات الامنية كخطوط عسكرية أمامية + حزام أمني على امتداد طول خط حزيران/ يونيو 1967 بعمق 5-7 كم داخل الضفة + غور الأردن بعمق 15 - 20 كم على امتداد نهر الأردن واعتباره حدودا سياسية وأمنية عسكرية لاسرائيل + طريقين بعرض الضفة فضلا عن الطرق الالتفافية الرابطة بين المستوطنات الأمنية.

وهذه الخارطة هي نفسها خارطة حكومة راين - بيريس التي أعدها الميجر جنرال عوزي ديان رئيس قسم التخطيط لقيادة أركان الجيش الاسرائيلي عام 1993 أثناء مفاوضات أوسلو السرية وبعد التوقيع على أوسلو 1 وهي تميز بين مستوطنات «أمنية عسكرية وأخرى سياسية» كما كان يدعوها راين. والمستوطنات السياسية اخترعها الليكود بين 77 - 1992 أثناء حكمه لقطع الطريق على اقتسام الضفة بين اسرائيل والأردن أو بين اسرائيل والفلسطينيين في الضفة فقي ايديولوجيا وبرنامج الليكود فان «الضفة هي أرض اسرائيل الغربية» كما يؤكد حتى الآن ننتياهو وحكومته، وتعديلات مردخاي على خطة راين طفيفة جدا⁽²³⁾.

(23) - مصادر اسرائيلية خاصة، ايضا هآرتس 97/12/13 معاريف 1997/12/19، ملف الوثائق - خارطة «المصالح الأمنية» - وثيقة رقم 13.

2 - خارطة «المصالح الوطنية» بضم 62٪ من الضفة بالدولة العبرية وتضيف على خارطة «المصالح الأمنية» مساحات تقوم عليها مستوطنات في قلب المناطق الفلسطينية الكثيفة السكان وهي التي كان يدعوها راين «بالسياسة»⁽²⁴⁾، وقدمها موردخاي أيضاً.

3 - خارطة وزير البنى التحتية ارييل شارون، وتقوم على الحاق وضم 64٪ من الضفة المحتلة بدولة اسرائيل التوسعية، وهي قرية من خارطة «المصالح الوطنية» التي قدمها مردخاي وتتجاوزها بعمق خط التوسع على طول الحدود (4/ حزيران/ يونيو 1967) بين 7 - 10 كم وغور الأردن بعمق 20 - 25 كم وتشمل المستوطنات «السياسية»، ولهذا تتكاثر فيها الطرق الطويلة والعرضية لربط شبكات المستوطنات، وتحويل مناطق الحكم الذاتي الى جزر (غيتوات / باتوستانات) معزولة عن بعضها ومطوقة باحزمة قوات الاحتلال والمستوطنات⁽²⁵⁾.

ونلاحظ ان القدس الكبرى خارج اطار الخطط الثلاث باعتبار ان مصيرها محسوم عاصمة موحدة وأبدية للدولة العبرية باجماع الأحزاب الصهيونية (اليمنية واليسارية) وخاصة تحالف اليمين وحزب العمل.

وتلتف أغلبية تحالف اليمين في الحكومة والكنيست حول خطة شارون ويدعو مجلس المستوطنين (يشع) موردخاي لتبني الخارطة «الوطنية - السياسية فقط» والجسر بينها وبين خطة شارون.

وبذات الوقت يسعى نتنياهو لانتاج «اجماع اسرائيلي صهيوني» على الخرائط التوسعية إن لم يكن مع صقور وحماثم حزب العمل فمع الصقور بما فيهم باراك تحت شعار «حل الوضع الدائم يتطلب اجماع وطني» ويقصد اجماع اسرائيلي صهيوني. و«الاستعصاء» الكبير الآخر باغراق الأرض المحتلة بالمستوطنين والبرمجة العملية النشطة ليصل العدد إلى نصف مليون وتطويق المناطق والمدن والقرى والخيمات الفلسطينية الكثيفة السكان بكثافة سكانية يهودية تشل الفصل السياسي وتعطل حق تقرير المصير والاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني وتحويل مناطق الحكم الذاتي الى مجموعة من الجزر - الغيتوات المطوقة بالاحزمة الاستيطانية وقوات الاحتلال.

و«الاستعصاء» الكبير الثالث تهويد القدس ومصيرها.

و«الرابع» القفز عن القرارين الامين 194 لحل مشكلة 4 مليون في الشتات ومليون

(24) - نفس المصادر.

(25) - نفس المصادر + هتسوفيه 1997/12/21.

ونصف في مخيمات الضفة والقطاع (لاجئين) والقرار 237 الضامن لحق النازحين تحت ضغط حرب حزيران/ يونيو 1967 بالعودة دون قيد ولا شرط، وفي هذا الاتجاه تدفع الادارة الامريكية في لجنة اللاجئين المتعددة الطرف، وتقليص برنامج الاونروا بما يتناقض مع وظيفتها المقررة من الأمم المتحدة لرعاية اللاجئين حتى تطبيق القرار الأممي 194.

وفي هذا السياق جاء خطاب الرئيس الأمريكي كليتتون امام الجلسة المشتركة للبرلمان الاردني مساء 1994/10/26، أي بعد بضع ساعات من توقيع المعاهدة الاردنية - الاسرائيلية فقد خاطب الملك حسين والبرلمان⁽²⁶⁾:

«لقد رعيتم جلالتكم شراكة متنامية بينكم وبين كل المواطنين الاردنيين. ان التزام شعبكم بالتعددية لا يوازئها إلا كرم في النفس ابدئتموه حينما فتحت ابوابكم أمام الملايين من أنخوانكم العرب الذين قدموا إلى الأردن سنة أثر أخرى باحثين عن ملاذ بينكم. وهنا في رحابكم وجدوا وطناً حقيقياً. وبالمقابل، فإن هؤلاء، أثروا اقتصادكم وثقافتكم.

ان بلدي الذي يقوم على أمة من المهاجرين الذين جاءوا من كل ركن في العالم يحترم انفتاحكم وادراككم بأن التنوع هو لون من ألوان التحديث، ولكنه أيضاً مصدر من مصادر القوة.

ان التزام الولايات المتحدة تجاه الاردن هو قوي الآن مثلما كان حينما سافرتم للولايات المتحدة للمرة الأولى قبل خمسة وثلاثين عاماً وتعرفتم على الرئيس اينزنهاور، الأول بين ثمانية رؤساء تعاملتم معهم».

ان خطاب الرئيس كليتتون لم يأت من فراغ، فهو يكشف عن ما انساق له اتفاق اوسلو 1 - 2، وما ورد في معاهدة وادي عربة بشأن اللاجئين والنازحين، فاتفاق اوسلو ترك قضية اللاجئين بين أيدي «لجنة اللاجئين المتعددة الطرف» ومرجعيتها اطار الدعوة الامريكية - السوفيتية - الكندية للبحث في «تأهيل واسكان اللاجئين» باعتبارها قضية اجتماعية انسانية وقد اسقطت رسالة الدعوة القرار الأممي 194 (وقفته الرقم 11 تحديداً) الذي يكفل - كأساس - حق العودة للاجئين الى جانب التعويض الذي هو

(26) - تلفزيون ورايو الأردن (1994/10/26)، الصحف الاردنية (1994/10/27).

جزء من الاعتراف والاقرار الرسمي بحق العودة وقد شارك فريق مدريد - واشنطن وبرعاية اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف بلجنة اللاجئين المتعددة الطرف.

اتفاق اوسلو اسقط المرجعية الدولية لقضية اللاجئين السياسية ممثلة بالقرار 194، وبذلك نزع عن قضية اللاجئين مرجعيتها الشرعية الدولية ومكانتها القانونية - السياسية المستمدة من هذه المرجعية وتم هذا نزولا عند اصرار الجانب الاسرائيلي في مفاوضات اوسلو السرية، كما تم تثبيت هذا لاحقا بعد اوسلو 12 عند افتتاح مفاوضات الوضع الدائم (4 ايار/مايو 1996)، وتحت ضغط الجانب الاسرائيلي برئاسة اوري سافير اسقط محمود عباس من خطابه ايراد القرار 194 لحل مشكلة اللاجئين. وبهذا تمت ازالة قضية اللاجئين الى الاطرار التفاوضية المتعددة والثنائية (لجنة اللاجئين في المتعددة الطرف، المفاوضات الثنائية مع الأردن ولبنان وسوريا وم.ت.ف) وبدون الاستناد الى القرار 194، وبذا فقدت قضية اللاجئين مكانتها كأحد محاور الحل الفلسطيني - الاسرائيلي بحيث أضحت قضية اقليمية عربية - اسرائيلية وليست قضية حقوق وطنية سياسية فلسطينية كما ينص قرار الأمم المتحدة الرقم 194، ورجح اطار الحل الاقليمي العربي - الاسرائيلي سلفاً لصالح اسرائيل وضاعف من مخاطر ارسائه تحت سقف «التأهيل والتوطين» وطمس - ان لم يكن الغاء - حق العودة. وفي ذات السياق تم ترحيل قضية اللاجئين باتفاق اوسلو الى مفاوضات الوضع الدائم.

وقضية النازحين لم تكن أوفر حظاً، فقد اسقط اطار مدريد - واشنطن، كما اسقط اتفاق اوسلو حل قضية النازحين على اساس قرار مجلس الأمن الدولي 237 (حزيران/يونيو 1967) الذي يؤطر ويشكل المرجعية الشرعية الدولية الضامنة عودة النازحين دون قيد أو شرط، فقد أحوال اتفاق اوسلو قضية النازحين الى لجنة رباعية (اسرائيلية - اردنية - مصرية - فلسطينية) «لتقرير من هو النازح» والعودة على اساس فردي وليس كجماعة غير قابلة للتصنيف كما يقرر مجلس الأمن بالقرار 237. وهذا أيضاً مشروط «بالتوافق بين الأطراف الأربعة» فاعطى اسرائيل حق النقض (الفيتو) ومشروط «بتوفير التدابير الضرورية لمنع الاخلال بالامن وشيوع الفوضى» فاضفى على العملية برمتها بعداً أمنياً يترك زمام المبادرة والتقرير بيد الجانب الاسرائيلي، بديلاً عن البعد السياسي والجماعي الذي يمثله قرار مجلس الامن الدولي رقم 237، وعلى هذا دخلت اللجنة عامها الخامس ولم تتفق على من هو النازح، والآن تغط مشلولة في سبات عميق.

ان معاهدة وادي عربة بين الحكومتين الاردنية والاسرائيلية حلقة في سلسلة اطر مفاوضات مدريد/ واشنطن والمتعددة الطرف الخاصة باللاجئين واتفاقات اوسلو 1 - 2،

وقد عالجت قضية اللاجئين والنازحين في سياق ذات الممرات وباعتبارها قضايا اقليمية ثنائية اردنية - اسرائيلية بعيدا عن القرارين الأميين 194 - 237. وتنص المادة الثامنة من المعاهدة على مايلي:

المادة 8/ اللاجئين والنازحون:

- 1 - اعترافا بالمشاكل الانسانية الكبيرة التي تسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين.. وبما لهما من اسهام في التخفيف من شدة المعاناة الانسانية.. فانهما يسعيان الى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل الناجمة على صعيد ثنائي.
- 2 - اعترافا من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار اليها اعلاه.. التي تسببها النزاع في الشرق الأوسط.. لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي.. يسعى الطرفان الى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة.. وبمقتضى أحكام القانون الدولي بما في ذلك مايلي:

أ - عند تعلق الأمر بالنازحين تحال ضمن اطار لجنة رابعة بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

ب - فيما يتعلق باللاجئين:

- 1 - ضمن اطار المجموعة المتعددة الاطراف حول اللاجئين.
- 2 - في مفاوضات تتم في اطار ثنائي أو غير ذلك ضمن اطار يتفق عليه وتكون مقترنة ومتزامنة مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق المشار اليها في المادة (3) من هذه المعاهدة.
- 3 - من خلال برامج الامم المتحدة عليها.. بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم.

وهكذا نسجت معاهدة وادي عربة على منوال اتفاق أوسلو 1 - 2 باسقاط المرجعية الشرعية الدولية عن قضية اللاجئين والنازحين ممثلة بالقرارين الأميين 194 - 237 وما يترتب عليهما من التزامات الامم المتحدة ومجلس الأمن ودول العالم والبلدان العربية واسرائيل وتراجعت القضية من «حقوق وطنية وسياسية بالعودة» الى «معاناة انسانية» ومن «حلول دولية» ملزمة لدول العالم واسرائيل الى «حلول ثنائية اقليمية» ومن «الاطار الامم المتحدة ومجلس الامن بموجب القرارين 194 - 237» الى «الاطارات الثنائية والمتعددة الطرف وفق مشاريع وبرامج التأهيل والتوطين» تحت عنوان «برنامج إقرار

السلام» المبني على اتفاقات اوسلو معاهدة وادي عربة (المادة الثامنة)، والعمل على مراكمة وقائع واتفاقات ثنائية لتحويل الاردن وسوريا ولبنان من دول مضيفة للاجئين الى دول بها لاجئين مواطنين، وبذات البرامج سلسلة من الاجراءات والخطوط العملية التي تتراوح بين التهجير والدمج والتوطين افرادا ومجموعات، وكثير هي المؤشرات على هذه الاجراءات بدءاً من محاولات تفكيك المخيمات بدعاوى قضائية (ملكية الأرض) وقضم مساحة الخيم خطوة.. خطوة أو التوجه الى المخيمات لتحويلها إلى مناطق التطوير الحضري (اي الدمج بالمدينة والمجتمع المحيط) وصولاً الى اعادة المخيمات لسبب أو لآخر بما فيه شق الطرق العريضة ومنع وكالة الاونروا من ترميم واعادة بناء «حزمة الأمان الاجتماعي» وخاصة في المجالين الصحي والتربوي ويهدف «تطقيش» السكان وتصفية الصفة السياسية للمخيمات. ومن حرمان العمل بأكثر من (73) مهنة بينها الطب والهندسة والتعليم والبناء والمهن الأخرى في لبنان الى قرار منع عودة اللاجئين الى اسرته ومخيمه بدون تأشيرة دخول جديدة رغم امتلاكه وثيقة (جواز سفر ذات البلد بفعل اللجوء او الولادة على أرض ذلك البلد منذ وبعد عام 1948، فوزير الداخلية اللبناني في حكومة الحريري أصدر القرار 478 الذي يقوم جوهره على التهجير للاجئين المقيمين في لبنان الى خارج لبنان وحرمان التجمع الفلسطيني من العمل وتقييد حرية الحركة. وكل هذه القرارات والاجراءات تزامنت مع اجتماعات لجنة اللاجئين المتعددة الطرف وتفاقت بعد اتفاقات اوسلو 1 - 2 ومن موقعين متناقضين في عواصم الاقطار العربية المضيفة للاجئين.

ان اتفاقات اوسلو التي اهملت وتجاهلت القرارات الأممين 194 - 237 هي المسؤولة عن تشريع المداخل والاتفاقات الثنائية الاقليمية والاجراءات التي تتالى وتؤدي الى التآكل الجاري في قوة القرارات الاممين محليا واقليميا ودوليا كما اشرفنا بالوقائع بما فيه دوران اطر ولجان المفاوضات الثنائية والرابعة والمتعددة الطرف في حلقات مفرغة، وبما فيه امتناع الولايات المتحدة عن التصويت في الأمم المتحدة منذ العام 1994 الى جانب القرار 194 مع ان الولايات المتحدة الامريكية واطبت منذ عام 1948 - 1994 على تقديم مشروع «تأكيد تجديد التزام الامم المتحدة هيئةً ودولاً بالقرار 194».

ومنذ اتفاق اوسلو - 1 - (13 ايلول/ سبتمبر 1993) انتقلت اسرائيل من الامتناع عن التصويت السنوي في الأمم المتحدة على القرار 194 الى التصويت برفض القرار، وهذا تراجع بالغ الخطورة بدأ فقط بعد اتفاق اوسلو الذي اتاح لاسرائيل «الإنقلاب» على القرار 194 الذي شكل بجانب القرار 181 القاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين

فلسطينية ويهودية جواز مرور وقبول اسرائيل عضوا في الأمم المتحدة بعد اقرارها أمام وبوثائق الامم المتحدة الالتزام بالقرارين الالميين 181 (تقسيم فلسطين الى دولتين) و194 (حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة). ودائما في قرارات الامم المتحدة منذ عام 1948 وحتى اوسلو فان الامم المتحدة ترى في التزام اسرائيل بالقرارين المذكورين شهادتي قبول اسرائيل عضوا في الأمم المتحدة والقانون الدولي وبدونهما تصبح اسرائيل دولة خارجة على شرعة الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهذا كان الدافع المتواصل بيد الاقطار العربية ودول عدم الانحياز «للطعن سنة بعد سنة بشرعية عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة وتقديم مشاريع قرارات رفض اعتماد اوراق عضويتها في الأمم المتحدة لانها لا تنفذ التزامها بالقرارين 181 - 194، وعليه يدعو الطعن باوراق اعتماد عضوية اسرائيل للربط بين اعتماد العضوية في مجتمع الامم المتحدة وبين تنفيذ التزام اسرائيل بتنفيذ القرارين 181 - 194 اللذين على اساسهما تم قبول عضوية دولة اسرائيل في الأمم المتحدة».

وبالاضافة الى هذا فان اطار مدريد كلف لجنة اللاجئين المتعددة الطرف من اسرائيل الجانب الفلسطيني، والدول المضيفة للاجئين ودول النفط العربية ومجموعة السبعة وفي المقدمة امريكا، اليابان، روسيا، كندا، يبحث قضية اللاجئين على اساس ورقة الدعوة الكندية «لتأهيل واسكان اللاجئين». ونستخلص من هذه الوقائع ان حل قضية اللاجئين كما هندسها مهندسو صيغة مدريد هو حل في الاطار الاقليمي والدولي بالدرجة الأولى، أي التأهيل والتهجير والتوطين، وليس حلا بحق العودة أو التعويض على من لا يرغب بهاعملا بالقرار الامي 194.

ان اطار وأسس عمل ومهمات لجنة اللاجئين المتعددة الطرف وكذلك تركيب الاطراف التي تتشكل منها، من نتاج وأسس مشاركة الجانب الفلسطيني في صيغة مدريد والاطار التفاوضي على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي على مرحلتين وفصل قضية اللاجئين عن المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية الثنائية باعتبارها قضية اقليمية عربية - اسرائيلية وليست قضية وطنية سياسية فلسطينية يتم حلها في اطار قرار الامم المتحدة الرقم 194 والضامن حق العودة أو التعويض على من لا يرغب بالعودة الى وطنه.

وعلى أساس اطار لجنة اللاجئين المتعددة الطرف، بنى ودفع الرئيس الامريكي خطابه امام الملك حسين والبرلمان الاردني فور توقيع معاهدة وادي عربة، عاقداً مقارنة غير عادلة وغير صحيحة بين تكوين شعب الولايات المتحدة القائم على الهجرة الفردية

وابادة سكان البلاد الاصليين الاسويين (50 مليون من الهنود الحمر)، وبين 60٪ من الشعب الفلسطيني لجأ الى الاقطار العربية المجاورة تحت ضغط المذابح والمجازر الاسرائيلية الصهيونية عام 1948، وبانتظار حق الشعب اللاجئ بالعودة عملاً بقرار الامم المتحدة (194) الذي شكلت موافقة الدولة العبرية عليه وعلى قرار تقسيم فلسطين الرقم 181 (29 ت 2 /نوفمبر 1947) جواز قبول عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة.

ان ملايين اللاجئين لم يصلوا بهجرة فردية ولا بعود الدول العربية «لهجرة مؤقتة» أثناء المقاومة الفلسطينية، ودخول الجيوش العربية الأرض الفلسطينية وحررها الدفاعية عن أرض شعب فلسطين وفي «حدود قرار التقسيم» الذي أقرته الامم المتحدة، فالخطاب الدعاوي التوسعي الصهيوني اذاع دائماً «اكذوبة اللجوء بناء على نصيحة الدول العربية أثناء الحرب الاسرائيلية - العربية».

وفي هذا السياق يكشف اسحق راين في كتابه «ملف خدمة» وقائع طرد الفلسطينيين من أرضهم بالتعاون مع بن غوريون، فقد كان ضابط العمليات لقوات البالمخ التي احتلت اللد والرملة خلال «عملية داني» في تموز/ يوليو 1948، وقد طرد بالنيران والمذابح خمسين الفا من المدنيين دفعة واحدة وبرر تورطه فيما بعد بالقول «ان اسرائيل لم تكن تستطيع التسليم بوجود مدينتين عربيتين كبيرتين على الطريق الرئيسي الذي يربط العاصمة الاسرائيلية بكيريات مدها».

والجدير بالذكر ان معجزة طرد سكان اللد والرملة لم تنشر بالنسخة العبرية لكتاب راين ونشرت بالنسخة الانجليزية التي ترجمها بيرتس كيدرور وارسل الكتاب الى جريدة نيويورك تايمز التي قامت بنشره كاملاً خدمة للحق والتاريخ⁽²⁷⁾. وقد رفضت الرقابة العسكرية نشر الكتاب بالعبرية، وحتى اللجنة الوزارية برئاسة «وزير العدل» آنذاك شموئيل تامير رفضت اجازة نشر تلك الرواية في الكتاب، وجواباً على سؤال راين اعضاء اللجنة هل ستحظرون نشر الحقيقة في دولة اسرائيل وخصوصاً انها معروفة للجميع في دولة اسرائيل، رد عليه تامير «حقاً الحقيقة معروفة، لكن يجب ان لا تروى من فم الذي شارك شخصياً في صنعها، والرجل الذي كان للتو رئيساً للحكومة، لأن هذا سيفنّد مزاعمنا القائلة بأننا تعاملنا مع العرب بانسانية، وأن العربي

(27) - امنون كابلوك، كتاب اسحق راين - اغتيال سياسي - الطبعة الأولى /دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية، 1997 ترجمة بدر عقيلي ص 90- 91.

كما يمكن العودة للرف الوثائق... الوثيقة رقم 14 التي تضم خارطة عمليات التهجير للفلسطينيين.

فرّ من أرضه بمبادرته الذاتية، وتلبية لدعوة الزعماء العرب له بالفرار، وليس نحن الذين أرغمناه على الفرار»، وهكذا ختم «وزير العدل» رئيس اللجنة الوزارية الاسرائيلية الطبعة العبرية، لكن الطبعة الانجليزية فضحت المستور وقدمت الحقيقة، ورايين نفسه دمر قرى عمواس، يالو، بيت نوبا بالقرب من اللطرون، في أعقاب حرب 1967 من موقع رئيس هيئة الاركان، والقائمة تطول من تكسير العظام أثناء الانتفاضة الى نصيحة رايين لشارون بتطبيق الحصار على بيروت⁽²⁸⁾.

ان عجز التكنولوجيا العسكرية الاسرائيلية المتطورة والدامية عن قمع وتفكيك الانتفاضة هو الذي دفع برايين وقادة حزب العمل وعديد جنرالات اسرائيل وقادتها السياسيين الى النتيجة البارزة «لا حل عسكري للانتفاضة بل حلول سياسية» وعليه «فاز العمل وسقط الليكود» بانتخابات حزيران/ يونيو 1992.

وباتفاق اوسلو وقع تغيير نوعي خطير فتح شهية التوسع الاسرائيلي الصهيوني، فالاتفاق اشترط وقف الانتفاضة وترك «كل الارض في الضفة والقطاع متنازع عليها» وعليه جاء شعار «نتنياهوو جيد لليهود» وانحازت أغلبية المجتمع اليهودي الاسرائيلي لبرنامج تحالف اليمين، برنامج التوسع والاستيطان الذي ترك اتفاق اوسلو ابوابه مفتوحة، فأدارت الاغلبية اليهودية الصهيونية ظهرها «لعملية السلام» فعاد الليكود وسقط العمل. وبدأت فصول تفصيل اوسلو 1 - 2 على مقاس برنامج اليمين نحو اوسلو 3 بدءا من بوتوكول الخليل حتى يومنا.. فميزان القوى أصبح أكثر اختلالا، ووضع نتيناهو جدول اولويات جديد: الارض أولا ثم الأمن والتبادلية Reciprocity ثانياً، والسلام أخيراً، بينما فريق اوسلو الفلسطيني يراوح عند ذات السياسة والتكتيك

(28) - نفس المصدر ص190، راجع مذكرات بن غوريون المعنونة تحت اسم «يوميات الحرب» عن، تطهير مدينة صفد حتى آخر فلسطيني عربي على يد ايفال الون قائد الحملة العسكرية على صفد... وعن عمليات الترانسفير تحت ضغط المذابح وقوة الطرد العسكرية بالنيران على مساحة مسرح العمليات الحربية التوسعية الصهيونية/ بن غوريون - يوميات الحرب - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت (1993)، ص 383، ص 386، ص 412، ص 430، ص 463، ص 504، ص 556، ص 595، ص 596، ص 613.

كذلك: قارن بروفيسور بني موريس - اكاديمي ومؤرخ اسرائيلي: كتاب «طرد الفلسطينيين وولاده مشكلة اللاجئين / وثيقة اسرائيلية» دار الجليل - عمان 1993. الطبعة العربية عن BINY MORIS - ISRAELI HISTORIAN. THE EXPULSION OF PALESTINIANS AND BIRTH OF REFUGEES PROBLEM - ISRAELI Document.

القديم قبل عودة تحالف اليمين برئاسة نتنياهو، ويستمر في سياسته الانفصالية واحتكار القرار السياسي والمالي والانضباط لمر نفق اوسلو الذي يضيق عليه ومن حوله يوما بعد يوم بفعل برنامج استراتيجية وتكتيك حكومة نتياهو الجديد. والخاسر الأكبر شعبنا من أرضه وحقوقه الوطنية السياسية بتقرير المصير والسيادة على الأرض والحدود والمياه والممرات وتراجع حقوق اللاجئين والنازحين، وتآكل وتفكك قرارات ومرجعية الشرعية الدولية.

أوسلو أمر واقع ولكن...

إن حكومة تحالف اليمين سيدة اللاءات الأربعة: لا لعودة القدس، لا لحق تقرير المصير والاستقلال، لا لعودة اللاجئين والنازحين، ولا للانسحاب من الجولان. وسيدة النعم الواحدة: نعم للاستيطان والتوسع وصاحبة مشروع «السلام مقابل السلام والأمن مقابل الأمن».

إن مشروع السلام الشامل المتوازن، سلام الشرعية الدولية تعصف به عاصفة حكومة اليمين. وهذا الذي يضع شعب الأرض المحتلة والشتات ومنطقة الشرق الأوسط في دوامة العمليات العدوانية والاستيطانية الكبرى، والانفجارات الشعبية الكبرى. هذا هو قانون حياة البشر والشعوب ضد الاحتلال والاستيطان.

وصحيح اوسلو امر واقع، كما الاحتلال أمر واقع كما الاحتلال الاستعماري والاستيطانية كانت أمراً واقعاً في الأقطار العربية من المغرب والجزائر إلى الخليج واليمن، وفي بلدان العالم الثالث من فيتنام إلى روديسيا وجنوب افريقيا. فماذا كان خيار الشعوب الاستسلام أم النضال لتغيير الأمر الواقع وانتزاع الحرية وحق تقرير المصير.

شعبنا، و«لخصوصية وفردة» القضية الفلسطينية ما زال في «مرحلة التحرر الوطني» بينما أنجزت الشعوب العربية الأخرى حقها في التحرر والاستقلال، والصراع في صفها يدور على الخيارات الاستراتيجية في التقدم والدمقرطة والحدائق والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة.

ولخصوصية الصراع تقدمنا باستراتيجية المراحل لحل معضلات الصراع الفلسطيني والعربي - الاسرائيلي الصهيوني.

وقد أدرك شعبنا بحركة مقاومته للاحتلال وبالانتفاضة الكبرى، والانفجارات الشعبية منذ اوسلو 1993، أن ليس أمامه سوى خيار النضال وإعادة بناء الوحدة الوطنية

المدثرة ووحدة الشعب في الوطن والشتات بيرنامج وطني مشترك. للخلاص من الاستيطان والاحتلال، وأشكال النضال تنبع من طبيعة كل مرحلة، والآن تتخذ أعمق وأوسع طابع ديمقراطي جماهيري.

إن اتفاقات الأمر الواقع كما أن الاحتلال أمر واقع، لا يمكن أن تشكل حلولاً لقضايا التحرر وتقرير المصير، وبالنضال المتحد نفتتح «النق والممرات الإجبارية ونتجاوز عنق الزجاجة»، وبسياسة واقعية وطنية وعملية لتحقيق سلام شامل متوازن وتحت قبة الشرعية الدولية، دولتان على أرض فلسطين التاريخية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحق العودة لشعب الشتات.

نقدم بالنضال والسياسة البديل الواقعي لتجاوز أوسلو وإعادة بناء العملية التفاوضية الشاملة على قاعدة الشرعية الدولية.

الآن دخل أوسلو نفق سنته الخامسة، واتضح أنه لم يأت لشعبنا بخطوات أساسية تحاصر غول الاستيطان وتهويد القدس، وترفع قيود الخنق الاقتصادي كما زعم أهل أوسلو بل ازدادت معاناته على جميع الصعد الحياتية والأمنية والسياسية. والانفجارات الشعبية هي الدليل الصارخ، من انتفاضة نفق الأقصى (أيلول/ سبتمبر 96) والتي روى فيها تربة الوطن (80) شهيداً وأكثر من (1500) جريح بمطر طائرات الهيلوكبتر على رأس وصدور البشر، الذين حوّلوا خطوط انتشار الاحتلال الى خطوط تماس وصراع مع دبابات الاحتلال مستوحين تجربة مخيمات لبنان وتحويل محيطها الى خطوط تماس مع المعتدي عليها، الى الانفجارات الشعبية التي لم تتوقف حتى الآن، ومنذ (16 آذار /مارس 97) تحت ضغط جرافات الاستيطان في جبل أبو غنيم، إلى انفجارات اللاجئين في لبنان/ سوريا/ الأردن والضفة والقطاع (آب/ايلول 97) في وجه بداية تحلل الاونروا من التزاماتها بموجب القرار 194 ودفعها للتراجع ودفع الدول المانحة لتقديم ما عليها وسد عجز موازنة الاونروا بدلاً من نقل الأموال وصيها في طاحونة «برنامج إقرار السلام لتأهيل وتوطين اللاجئين»، إلى انتفاضة الضفة (اذار/ مارس 98) رداً على مجزرة العمال الثلاثة برصاص جنود الاحتلال على حاجز بلدة ترقوميا غرب الخليل (10 اذار/ مارس) فكانت الشرارة التي اشعلت سهل وجبل ومخيمات الضفة، وأعدت إلى أذهان العالم مجزرة قتل العمال في قطاع غزة (87/12/7) التي أشعلت الانتفاضة الكبرى (87 - 1993).

وبوقائع النضال اليومية والملموسة نكتشف ان محاور الصراع الأكثر حدة في

تعميق النعمة الشعبية هي طبعاً تلك التي تتجاهلها الاتفاقات ولا تلتزم إسرائيل بشيء إزاءها (القدس، الاستيطان، نهب الأرض، الإغلاق على المناطق المحتلة، الخنق الاقتصادي، البطالة التي تتجاوز 50٪، آلاف الأسرى، والاعتقالات الإدارية. معضلات اللاجئين والنازحين التي فرضت نفسها بقوة جماهيرية على زيارة كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة في مدينة غزة ومخيم جباليا في القطاع (23 آذار/ مارس 1998.. الخ).

الحقيقة الماثلة هي أن «الشعب انفجر»، «انتفض مراراً» ضد «الواقع الذي أنتجه تطبيق اتفاقات أوسلو/ الخليل»، والتي كرست الاحتلال وفتحت شهيته التوسعية في الاستيطان ونهب الأرض وتسريع وتيرة تهويد القدس، وإدارة الظهور لعذابات اللاجئين والنازحين فضلاً عن حقوقهم الوطنية.

إن التعثر في بعض عناصر اتفاق أوسلو، هو انعكاس لأسلوب ننتياهو التفاوضي في خدمة سياسة تحالف اليميني، والتي ترمي إلى مراكمة الشروط والوقائع إلى اعتماد الحكم الذاتي للسكان سقفاً للحل الدائم (كيان فلسطيني منقوص السيادة وعلى جزر منفصلة) وبما يضمن لإسرائيل السيادة على معظم الضفة والقدس (مع ترتيبات خاصة لغزة) واستبعاد عودة اللاجئين والنازحين ووفق جدول أولويات برنامج خطوط الأساس، فأولاً الاستيطان والتهويد ونهب الأرض، وثانياً الأمن الإسرائيلي، وأخيراً تأتي عملية السلام، وكل هذا تحت عناوين الأمن والتبادلية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وطبخة أوسلو لم تنته فصولاً بعد، وتجرى بنشاط مباحثات بين الليكود والعمل (ميخائيل إيتان - يوسي بيلين واجتماعات ننتياهو/ شارون - باراك) لتوليد إجماع وطني على اللاءات الشهيرة تمهيداً لمفاوضات وحلول الوضع الدائم، والتي كان من المفترض أن تبدأ في (أيار/ مايو 1996) زمن حكومة العمل (بيريس)، ورفع منسوب زحف الاستيطان لرسم خرائط الأمر الواقع الجديد نحو إسرائيل الكبرى⁽²⁹⁾.

اتفاق أوسلو وبروتوكول الخليل صفقة جزئية ثنائية شهد عليها الراعي الأمريكي وأحياناً الرئيس المصري (أوسلو 2 - القاهرة) وتم تغييب الراعي الروسي ولذا لا ضابط لجرافات برنامج تحالف اليمين التوسعي.

(29) - خرائط ننتياهو، ملف الوثائق، خرائط التسوية النهائية - رقم 15 جريدة هآرتس 1997/5/29 وخارطة القدس الكبرى مجلة الدراسات الفلسطينية/ مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت العدد 31 صيف 1997.

أوسلو... المرجعية الاسرائيلية:

اتفاق أوسلو لم يتم اقراره من المؤسسة الدولية (الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن)، ولا يستند الى المرجعية الدولية (قرارات الأمم المتحدة).

وكما ورد في خطاب اسحق راين رئيس الحكومة الاسرائيلية أمام الكنيست (31/8/1993) في تقديمه لاتفاق أوسلو مقترحا اقراره قبل عقد جلسة الحكومة انه اتفاق ثنائي، لا يشمل القدس لا في اطار التسوية الجزئية ولا في اطار التسوية الشاملة، فالقدس باقية تحت السيادة الاسرائيلية وكعاصمة لاسرائيل وأقصد القدس الموحدة. المستوطنات باقية... أريحا هي المر مع الأردن أيضا في التسوية الدائمة حسب مشروع آلون ولم أخرج هنا عن الالتزام بمشروع آلون.

ان اوسلو تسوية جزئية ولقد ورثنا هذا من كامب ديفيد، ومن رسالة الدعوة الى مؤتمر مدريد (أي عن الليكود) وهذا الاتفاق ليس له من ضامن ولا هو مرهون لأي شروط... فهذا ليس مثل اتفاق السلام مع مصر، ولا يستند الى أية اتفاقات مع سوريا، ولبنان أو الأردن. انه يعطينا حرية المناورة⁽³⁰⁾...

وعليه تتحكم اسرائيل بالاتفاق كما ترى مصالحها في الاستيطان والتوسع والأمن والحصار ونسبة اعادة الانتشار، وتشطير مدينة الخليل، والجدول الزمني، «فلا شيء مقدس ولا مواعيد مقدسة» كما قال راين، ويقول اليوم ننتياهو.

ان اتفاق اوسلو مثل اتفاق (17 أيار/ مايو 1983) بين لبنان واسرائيل وتحت ادارة واشنطن وشهادة جورج شولتز وزير الخارجية. وتم برعاية رئيس الجمهورية وصادق عليه مجلس الوزراء بالاجماع وكل مجلس النواب اللبناني ما عدا واحدا صوت ضده وواحداً كان غائبا. بينما اوسلو وقف معارضا له أغلبية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وأغلبية فصائل المنظمة، ورفض فريق اوسلو دعوتنا للاستفتاء الشعبي عليه، كما رفض دعوة المجلس الوطني للبحث والبت به، ونقصد المجلس الوطني الذي أقر وفق أسس محددة المشاركة «بمؤتمر السلام» عشية مدريد.

إن قوى المقاومة الوطنية اللبنانية وبمساندة سورية والسوفييت تمكنت خلال عشرة أشهر من محاصرة وإسقاط اتفاق 17 أيار، فراجع عنه رئيس الجمهورية وألغاه في (آذار/ مارس 1984) باعتباره إتفاقاً غير عادل وتم تحت ضغط دبابات الاحتلال. ولم

(30) - اسحق راين، خطاب تقديم اتفاق اوسلو امام الكنيست، 31/8/1993، محاضر الكنيست/

الصحف العبرية 97/9/1، راجع ملف الوثائق - النص الكامل وثيقة رقم 16.

تتمكن إسرائيل من إعادة فرضه بالدبابات ولا بالضغط الأخرى، كما لم تستطيع واشنطن حمايته والمحافظة عليه فأصبح وراء ظهر التاريخ والجميع.

شعبنا يناضل بطاقاته الذاتية في الميدان على الأرض المحتلة وفي الشتات لتجاوز الاتفاقات الظالمة ودفع عجلة السلام الآخر المتوازن والشامل إلى الأمام، والعوامل الفلسطينية الشعبية والمنظمة أوسع بكثير مما كانت عليه قوى المقاومة الوطنية اللبنانية في خطواتها الأولية لتجاوز (اتفاق 17 أيار 1983)، وهنا مساحات حوارنا مع العواصم العربية وخاصة الأقطار المحيطة بنا: مصر وسورية ولبنان والأردن، فمساندة شعبنا لتجاوز مظالم أوسلو نحو السلام الآخر المتوازن تختزل الزمن والدماء والمعاناة عند الجميع.

ونقول صراحة مثل هذه السياسة المتطورة على ضوء مراجعة دروس سبع سنوات على مدريد وخمس سنوات على أوسلو لم تتبلور بعد.. والمصائر الوطنية والقومية محشورة في دول الطوق العربية بين عاصمة «تحاول اتخاذ سياسة مستقلة ثم لا تلبث أن تستدير تحت الضغط الأمريكي»، وأخرى أضعف من أن تخطو خطوة إلى الأمام «وتلعب اللعبة بالشروط الأمريكية» بتعبير جيمس بيكر في كتابه الدبلوماسية بين الحرب والسلام، وأخرى تؤكد أنها «ضد اتفاق أوسلو وتعارضه، ولكن ليس عندها قرار بتطويقه وتجاوزه كما وقع مع اتفاق (17 أيار 1993)، وكما تقول بالحوار معنا» وتبلغ عرفات أنها «تعارض أوسلو ولكنها لم ولن تلجأ إلى معارضة عملية لاتفاقات أوسلو»⁽³¹⁾.

حقا كثيرة هي الأمثلة على تجاوز معاهدات واتفاقات أمر واقع ثنائية لا صفة ولا طبيعة قانونية ومؤسسية دولية لها، بل كثيرة هي الاتفاقات الظالمة التي تمت بضغط المحتلين وتم سقوطها أو تجاوزها.

كما أن سياسة إسرائيل منذ ولادتها (1948) حتى الآن تقوم على تجاوز وتجاهل قرارات الشرعية الدولية (مجلس الأمن، الأمم المتحدة) منذ تجاوز وإهمال قرار تقسيم فلسطين الرقم 181 لعام 1947 الى تجاوز حدود التقسيم عام 1948 وإعلان الدولة العبرية على 77٪ من فلسطين بدلا من 54٪ كما نص قرار التقسيم، ومواصلة سياسة قضم وضم الأرض الفلسطينية والعربية بالحروب وسياسة الأمر الواقع وبالأسياليب

(31) - عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية العربية السورية، السفير اللبنانية، /حوار/ ص3/ 12/31/ 1996.

السياسية حتى يومنا، وكذلك تجاهل اتفاقات الهدنة وتجاوزها والاستيلاء على المناطق المنزوعة السلاح الى الاحتلال الواسعة، وعود على بدء تجاه اتفاق أوسلو فقد تجاوزته حكومة رايبن - بيريس غير مرة، وحكومة تحالف اليمين مشدودة الى احتواء وتفصيل وتجاوز أوسلو على مقاس خطوط الأساس لديها.

والآن يعمل ننتياهو على عكس أسلوبه التفاوضي على تطبيق اتفاق أوسلو (1) و(2) وبروتوكول الخليل بما ينسجم وبرنامج حكومة تحالف اليمين، وليس صحيحاً ادعاء أهل أوسلو ونفر من «المنظرين الذين غادروا صف اليسار» من أبناء الطبقة الوسطى الذين التحقوا باليمين ويمين الوسط الفلسطيني الذي وقع صفقة أوسلو، بالقول إن حكومة ننتياهو «نسفت» و«ألغت» اتفاق أوسلو.

إن مثل هذه العناصر التي تحاول «غندرة» الاتفاقات الظالمة ظاهرة في عواصم عربية عديدة تبرر «للحاكم» الذي بيده توزيع «الأنعام» من وظائف وامتيازات وتروج نظريات قديمة مكرورة. مثل نظريات صاحب كتاب «مدرسة السادات السياسية» لتبرير كامب ديفيد بالأمس، واليوم أصحاب (ليس من بديل بعد حرب الخليج الثانية). دون أن تهمس بكلمة واحدة عن ذات السياسة قبل حرب الخليج الثانية لسنوات طويلة، والتي تكشفت منذ مطلع عام 88 عبر القنوات السرية (الأمريكية، الاسكندنافية، الاسرائيلية، شخصيات أكاديمية ورجال أعمال...) والمحطة المصرية حتى آب/ أغسطس 90 عندما استدار كل شيء نحو أزمة حرب الخليج الثانية.

الآن كل أهل أوسلو يصرخون، وعرفات يعلن في رام الله أمام المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» - 7 آذار/ مارس 98، ان «عملية السلام تكاد تلفظ أنفاسها الأخيرة» ويعلن في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في العاصمة القطرية (15 آذار/ مارس) ووزراء خارجية الدول العربية بالقاهرة (23 آذار/ مارس) «أن عملية السلام تلفظ أنفاسها الأخيرة» شاطباً من خطابه عبارة «تكاد» وواقفاً على حافة اليأس المريع.

تجاوز أوسلو - البديل الواقعي:

إعادة بناء العملية التفاوضية الآن وفي إطار مفاوضات الحل الدائم يفتح ملف تجاوز أوسلو. ولكن لهذه العملية مقوماتها، ولا تقع برغبة ارادية واوامرية ذاتية عند التلويح بشعارات «الخيارات التعددية» التي تبرز في تصريحات فريق أوسلو، ولأغراض تكتيكية إعلامية محددة لا تصمد بالتجربة عند كل حالة مفصلية.

إن تجربة الجزائر تقدم دروساً ومقومات، وتجربة تونس وجنوب إفريقيا وعديد غيرها تقدم أمثلة حيّة وملموسة، على تجاوز الاتفاقات الثنائية غير المتوازنة والتي فرضها «ميزان القوى» و«أزمة الحركة الوطنية» في مرحلة من الصراع.

الجزائر عانت من احتلال استعماري استيطاني أحكم سلطانه على أجهزة الحكم والأرض والثروة الطبيعية والنفطية، ومليونني مستوطن (مُعَمَّر)، وأكثر من نصف مليون جندي بكل آلة الحرب المتطورة، ومساندة حلف الاطلسي.

الحكومة المؤقتة أبرمت اتفاقات إيفيان الأولى (بداية 1961) التي أعطت امتيازات للمحتلين والمستوطنين، رفض الشعب الجزائري اتفاقات إيفيان الأولى، وانحاز جيش التحرير على الحدود التونسية وثوار الداخل للشعب وبذا ذهبت الحكومة المؤقتة للمفاوضات من جديد على قاعدة إعادة بناء العملية التفاوضية بالاستناد إلى القرارات الدولية بحق تقرير المصير.. وتمت إعادة بناء إئتلاف كل التيارات والقوى في صف الشعب وفي صف مؤسسات الحركة الوطنية الجزائرية وإعادة بناء جسور العلاقة بين الوطني والعربي والدولي، بين الجزائر والبلدان العربية والمؤسسات الدولية.

بهذه الأعمدة الحكيمة والواقعية جمعت تجربة الجزائريين بين مواصلة النضال الجماهيري والمسلح وبين المفاوضات، إلى أن تجاوزت اتفاقات إيفيان الأولى ونتائجها الظالمة نحو اتفاقات إيفيان الثانية، وبتضحيات بشرية جديدة وكبيرة جداً، حيث تم الإقرار بحق الشعب الجزائري بتقرير المصير، وتم توقيع الاتفاقية في 1962/3/18 ووقعها عن الجانب الجزائري وزير خارجية الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم واختار الشعب باستفتاء (5 تموز/ يوليو 1962) الاستقلال التام، وألقي وراء ظهره خيار «الاستقلال الذاتي» في إطار فرنسا وخيار «الفدرالية» مع فرنسا.

وبالحوار بيني وبين كل من الرئيس بومدين، ثم الرئيس بن جديد، ومع علي كافي قائد المنطقة الرابعة أثناء حرب التحرير، وفيما بعد رئيس مجلس الرئاسة، ومع الرئيس اليمين زروال في الجزائر أكدوا جميعاً أن المجلس الوطني لجهة التحرير استمر بالحوار أكثر من ستة أشهر في مناقشة «مسودة إيفيان الثانية» وقد دخلوا أعمال دورة المجلس بالثناء وانتهوا بعد ستة أشهر كاملة إلى أن قرروا المصادقة على الاستفتاء حسب إيفيان الثانية بين ثلاثة خيارات: الاستقلال، فيدرالية مع فرنسا، حكم ذاتي كامل في إطار فرنسا.

لقد خشيت قوى الشعب وإئتلاف جبهة التحرير من وضع مصير الشعب والوطن

بورقة الاستفتاء كما روى هؤلاء القادة والخشية من مناورات المحتلين والمستوطنين التلاعب بورقة الاستفتاء بقيت حتى ربع الساعة الأخير. فكان خيار الاستقلال باستفتاء (5 تموز/ جويلية 1962).

ولم تقف الصراعات داخل جبهة التحرير الائتلافية - الحكومة المؤقتة - جيش التحرير - سداً في طريق تقديم الوحدة الوطنية على أساس القواسم المشتركة أولاً، ولم يقع الانقسام في صف الشعب وائتلاف مؤسسات جبهة التحرير، والذي خطط له المحتلون والمستوطنون وكادت تقع في شباكه الحكومة المؤقتة وبصدامات مسلحة مع جيش التحرير وقوات المقاومة داخل الجزائر.

تجربة تونس تقدم مثلاً من نوع آخر. فالرئيس الحبيب بورقيبة وافق على «الحكم الذاتي تحت مظلة الاحتلال»، وبقاء شؤون تونس الخارجية وفي الدفاع والأمن الخارجي (البر، البحر، الجو) بيد المستعمرين، وعلى امتيازات المستوطنين، والقواعد العسكرية الفرنسية في تونس (بنزرت وغيرها).

أدى هذا إلى انقسام الحركة الوطنية وجيش التحرير، فقد وافق بورقيبة على إلقاء السلاح تحت شعار «وقف ونبذ العنف»، والانقسام أدى إلى الحرب الأهلية والاقتال التونسي - التونسي.

بورقيبة استخلص الدرس سريعاً، فشكل حكومة ائتلافية وتسلم بها الرئاسة ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع بما يتناقض مع الاتفاقات. ولم يسلم بتهديدات الكولونالية بإعادة احتلال «مناطق الحكم الذاتي»، كما تهدد الآن حكومة نتنياهو بإعادة احتلال «مناطق الحكم الذاتي في الضفة وقطاع غزة»، واجرت التدريبات العسكرية الضرورية مرة أخرى بعد أن جربت وفشلت في اقتحام هذه المناطق أثناء انتفاضة الأقصى (أيلول/ سبتمبر 96). فقد تقدم الشعب وشكل باجساده المتاريس التي حولت خط الفصل إلى خطوط تماس مطورا تجربة شعب المخيمات بلبنان الذي حول محيط المخيمات إلى خطوط تماس وصان الإدارة الذاتية للمخيمات.

كما أعاد بورقيبة سريعاً الوحدة الوطنية في صف كل قوى وأحزاب وتيارات الحركة الوطنية وفي المقدمة التي تصارع معها بحوار استراتيجي وطني شامل، جاد، ومسؤول لمواجهة المحتلين والمستوطنين بقوى الشعب المنظمة.. ونالت تونس الاستقلال الكامل بعد ثمانية عشر شهراً فقط من توقيع اتفاق الحكم الذاتي، الذي نص على احتفاظ فرنسا بالشؤون الخارجية والدفاع والأمن التونسية مدة عشرين سنة بما فيه

القواعد العسكرية، وبعدها يتم التفاوض على ما بعد الحكم الذاتي..
التقيت الرئيس بورقيبة غير مرة، وفي كل مرة كان يتحدث فيها عن تجربة تونس،
ويحذر من مرارة الانقسام في الصف الوطني.

وفي اللقاءات مع قادة تونس، وآخرها قبل أسابيع مع وزير الخارجية والأمين العام
لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الدستوري الحاكم عبد العزيز بن ضياء.. قالوا: إن
القيادة التونسية توقعت الإفادة من تجربتها، لا الذهاب «نحو حكم ذاتي مجهول
الأفق»، تعصف به رياح الاستيطان وحكومة ننتياهو.

إن قادة تونس يعتقدون أن فسخ الحرب الأهلية منصوب لنا منذ مؤتمر مدريد، عندما
وقع الانقسام في منظمة التحرير والفصل بين الداخل والخارج، والآن بعد الانقسام
الكبير في صف الشعب منذ اتفاق أوسلو!

وزير الخارجية قال في حوارنا المشترك: لقد تمنينا على عرفات، ونؤكد هذا معكم،
أن تفيدوا من تجربة مانديلا بصيانة الوحدة الوطنية، فقد استوعب مانديلا وقادة الحركة
الوطنية حتى قبائل الزولو! فالوحدة الوطنية بين كل القوى الوطنية اليسارية واليمينية في
مرحلة التحرر الوطني هي السلاح الأقوى لتجاوز مشاريع الحكم الذاتي والحرب
الأهلية والانقسامات في صف الشعب والقوى الوطنية.

تجربة جنوب افريقيا نموذج آخر. فقد تمكنت حكومة التمييز العنصري من تمزيق
وحدة البلاد، وفرضت أنظمة الحكم الذاتي في مناطق السود بأشكال متنوعة «معازل،
غيتوات، بانتوستانات»، «ممالك داخلية من مملكة الزولو إلى مملكة الأورانج»، ومع
الاحتفاظ بالسيادة السياسية والشؤون الخارجية والاقتصاد والأرض والمياه والجيش
والأذرع الأمنية بيد حكومة بريتوريا العنصرية البيضاء.

وتمكنت بريتوريا من تفكيك دول المواجهة الست (الخط الأممي) المساندة لتحالف
حزب المؤتمر الوطني - القوى اليسارية والشخصيات الوطنية، وإغراقها بالحروب الأهلية
الداخلية وعمليات التدمير العدوانية والخنق الاقتصادي (انغولا، موزامبيق، زامبيا،
تانزانيا الخ..). ثم جاء انهيار الاتحاد السوفيتي الحليف الدولي لحزب المؤتمر.. وضغوط
الرئيس جورج بوش على مانديلا لوقف النضال المسلح وإلقاء السلاح (رمح الأمة)
مقابل وعد المساعدة بالضغط على حكومة بريتوريا وعواصم أوربية، وخاصة بريطانيا
وألمانيا، كانت مع حكومة بريتوريا علناً وضد حزب المؤتمر - اليسار ومانديلا «إرهابي
أسود» بنظر مارغريت تاتشر.

وبالرغم من كل هذا تجاوز ائتلاف حزب المؤتمر - اليسار كل «مشاريع الحكم الذاتي والممالك الداخلية»، وبالوحدة بين قوى الائتلاف والقواسم المشتركة تم إنجاز الحل الوطني التحرري من العنصرية والحل الديمقراطي بين «القوميات والأثنيات والديانات» في جنوب أفريقيا عام 1994 رغم الشلل الكامل لدول المساندة وتفكك الحليف السوفييتي.

إن تجاوز اتفاق أوسلو (1) و(2)، وتطبيقاته المرة وتجاوز مقصات وخياطة نتياهو لتفصيل أوسلو(3) بدءاً باتفاق الخليل على مقاس برنامج، ومحاصرة الاستيطان الزاحف، وتهويد القدس، وإهمال حقوق اللاجئين والنازحين، وبناء مؤسسات المجتمع المدني على قاعدة الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان، وفك طوق الإغلاق والخنق الاقتصادي...

إن تجاوز هذا المسار ممكن وواقعي، ولكن له عناوين ومقومات وفي المقدمة:

○ إعادة بناء وحدة الشعب والحركة الوطنية داخل الوطن المحتل، وبين الداخل والخارج فالانقسام واسع ومذهل ونازف، وفوق هذا مرئي لشعبنا ولإسرائيل والخارطة العربية والدولية.

دعونا لحوار وطني استراتيجي شامل بين جميع القوى المنظمة والتيارات والشخصيات الوطنية على مساحة الطيف الوطني من فصائل وأحزاب وطنية يسارية ديمقراطية، قومية، إسلامية سياسية.

إن الوحدة الوطنية تؤسس على قاعدة القواسم (الجوامع) المشتركة وعلى مائدة حوار وطني شامل لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحماس والجهاد الإسلامي.

○ لقد أطلقت الجبهة الديمقراطية مبادرة ملموسة وشاملة لإعادة بناء الاجماع الوطني ومؤسسات م.ت.ف الائتلافية على قواعد البرنامج المشترك الذي ينتج عن الحوار الجاد المسؤول، وعن انتخابات ديمقراطية في الوطن والشتات (شباط/ فبراير 97)⁽³²⁾، والقيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية أعلنت أكثر من خطوة لإعادة بناء الوحدة في صف الشعب وائتلاف منظمة التحرير الفلسطينية ومجمل الحركة الوطنية.

وقد علمتنا التجربة أن الوحدة الوطنية هي السلاح الأقوى بيد شعبنا، وييد الجميع.

(32) - مبادرة الجبهة الديمقراطية، ملف الوثائق، وثيقة رقم 17.

وتم هذا بدرجات متفاوتة من عام 1964 إلى عام 1993 عندما جرى توقيع اتفاق أوسلو الجائر، نقيض البديل الوطني الواقعي الذي قرره مجلسنا الوطني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير وبعيداً عن المرجعية والشرعية الدولية (قرارات ومؤسسات).

○ إعادة بناء وإحياء مؤسسات م.ت.ف واحترام استقلاليتها وتمثيلها لشعبنا الواحد في الوطن والشتات بدلاً عن إلحاقها بمؤسسات الحكم الذاتي وإلغاء دورها ومهامها كما هو حاصل منذ أوسلو حتى يومنا تحت عنوان «القيادة الفلسطينية».

إن مؤسسات م.ت.ف الائتلافية تمثل بنظر شعبنا حقوقه ومصالحه الوطنية والسياسية، وتحظى بالاعتراف الاقليمي والدولي الواسع من الدول العربية إلى الأمم المتحدة ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا في الوطن والشتات والذي يجري منذ أوسلو محاولة تهميش دور م.ت.ف واعتماد سلطة الحكم الذاتي في حدود سكان الضفة والقطاع. والتهميش يتم تحت سقف أوسلو الذي تجاهل حق تقرير المصير والقرارين الأميين 194 بحقوق اللاجئين و237 بحقوق النازحين.

○ إن اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف بدون مهمات هيئة «جماعية وأفراد»، والسابقة تمّ تغيب دورها لأن نسبة القوى داخلها ليست في صالح فريق أوسلو. والحالية يتم تعويم دورها وإلحاقها بمجلس الحكم الذاتي رغم أن الأكثرية العددية تم تركيبها في 22 نيسان 1996 في صالح فريق أوسلو. وكل هذا مرتبط بتغيب دور مؤسسات م.ت.ف الائتلافية التي تمثل وحدة الشعب ووحدة حقوقه الوطنية والسياسية في الوطن والشتات في كافة أماكن تواجده.

○ والمجلس المركزي لم يجتمع منذ 60 شهراً رغم أن نظامه الداخلي يشترط عقده كل ستة أشهر ليكون رقيقاً وحسبياً على تنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني.

○ والمجلس الوطني لم يجتمع لفحص اتفاق أوسلو، رغم دعوات أكثر من ثلث أعضائه لعقد دورة سريعة ومراجعة اتفاقات أوسلو (1)، ثم أوسلو (2) ونظام المجلس يقرر إلزامية عقده عملاً بطلب من ربع أعضائه. وقد تكرر هذا الطلب غير مرة (33).

ودعاه رئيس ل.ت.ب بعد ثلاث سنوات على اتفاق أوسلو (1) (13 أيلول/ سبتمبر 1993) بعد أن أعاد تركيبه وإغراقه بـ (250) عضواً جديداً بالتعيين من قبل رئيس ل.ت.ب نقيض لائحة النظام الداخلي للمجلس. وتم استدعاؤه بعد أن أصبح ممكناً بتركيبته الأخيرة (تمرير استحقاقات أوسلو واتفاقاته وإلغاء الميثاق الوطني دون مقابل

(33) - نداء أكثر من ثلث أعضاء المجلس الوطني، ملف الوثائق، وثيقة رقم 18.

نزولاً عند «شروط أوسلو (1) و(2) والرسائل المتبادلة بين عرفات ورايين 1993/9/9».

○ وهكذا تم حشر مؤسسات م.ت.ف بين فكي كباشة «التغيب فإلغاء المهمات والإلحاق بمؤسسة سلطة الحكم الذاتي». وهذا ما يستدعي أهمية وضرورة إعادة بناء وتفعيل مؤسسات م.ت.ف الائتلافية الوطنية على قاعدة إعادة بناء الإجماع الوطني والقواسم المشتركة، فمصير كل الشعب والوطن مطروح بين سلام الشرعية الدولية بحق تقرير المصير والدولة المستقلة وحل مشكلة الشعب اللاجئ، وبين ختم مصائر الوطن والشعب بسقف أوسلو (الاستيطان والضم الزاحف وتهويد القدس مقابل حكم ذاتي + أو دولة ناقص على سكان الضفة والقطاع).

○ إن الحوار وإعادة بناء الإجماع الوطني، مادته الرئيسية تدور حول الاستراتيجية التفاوضية التي ينبغي العمل بها في مفاوضات «الوضع الدائم»، وكذلك القضايا «العالقة» في المرحلة الانتقالية.

والحوار يتناول برنامج النضال الوطني ضد الاستيطان ومختلف المحاور: القدس، نهب الأرض، المياه، الحدود، الحصار الاقتصادي، حقوق اللاجئين والنازحين، دور الأونروا... لبناء وحدة وطنية شعبية في الميدان، تعبئ طاقات الفعل الجماهيري، ومراكمتها لتصبح نسبة القوى في صف الشعب حتى يتم تجاوز قيود أوسلو وسقف حلول الحكم الذاتي + زائد أو دولة ناقص وبتعبير آخر أدق: مشروع إيغال آلون + أو ناقص.

○ والحوار الوطني بالضرورة عليه تناول قضايا المجتمع المدني وشبكة مقوماته من التعددية الديمقراطية وحقوق الإنسان، واستقلالية الاتحادات النقابية والمهنية وتعدد منابر الإعلام الجماهيري من صحافة وإذاعة وتلفزيون.. عن عمليات الإلحاق بهيكل السلطة وحتى تهيمش أي دور لمؤسسات الحكم الذاتي مثل المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» دون حتى سقف الحكم الذاتي⁽³⁴⁾. وهكذا يتم بناء منظومة المجتمع المدني وحقوق التحالف والصراع الديمقراطي، والشراكة في صنع القرار السياسي بدلاً عن

(34) - استقالة د. عبد الشافي من «المجلس الفلسطيني»، ملف الوثائق، وثيقة رقم - 19 - الحرية - العدد 701 / 1775 ت (11/1/1997).

تعليق المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» لأعماله لإجماع أعضائه (20 - 1997/12/31) نظراً لتجاهل السلطة التنفيذية (مجلس الحكم الذاتي) كل قراراته + تقاريره عن الفساد في أجهزة السلطة وخاصة «مجلس السلطة»، وتجاهل دعوته إلى إقالة كل مجلس «وزراء السلطة وإحالة (7) من أعضائه إلى المحاكم بتهمة الفساد والسرقة» (راجع تقرير المجلس «الاشتراعي»/ حزيران/ يونيو 97).

سياسة الإنفراد والانغلاق التام على القرار كما وقع في عام 1991 إلى يومنا. O إن استراتيجية تفاوضية وطنية ناجحة هي التي تستند إلى أعمدة الوحدة الوطنية وإحياء مؤسسات م.ت.ف الائتلافية والالتزام ببرنامج القواسم المشتركة وبرنامج النضال الجماهيري في الميدان في الأرض المحتلة والشتات. وهي تقوم على:

1 - أن تجري المفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية (242 - 338 - 194 - 237) والأرض مقابل السلام.

2 - مرجعية المفاوضات هي منظمة التحرير الفلسطينية بتكوينها الائتلافي. والذي تتم استعادته على قاعدة برنامج القاسم المشترك وآلياته العملية. والذي منه استمدت وتستمد ت.ف مكانتها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

3 - استعادة الترابط والتنسيق بين المسارات العربية التي ما زالت أراضيها الوطنية محتلة والتنسيق بين الأقطار الخمسة (فلسطين، الأردن، سورية، مصر، لبنان). وفي سياق هذا، كل الجهد لترميم التضامن العربي وتفعيل وتطوير قرارات قمة القاهرة العربية وعقد قمة عربية دورية سنويا وفي الحالات الاستثنائية، فقد مرّ على تطبيق برنامج حكومة نتياهو وسياسته المتناقضة مع موجبات السلام أكثر من عشرين شهرا وعقد قمة عربية يتعثر. قمة تعطي أجوبة جديدة على سياسة وتطبيقات نتياهو الجديدة من نهب الأرض والقمع والحصار الى جمود وشلل العملية السلمية الى التوتير الشامل والثيران على الشعبين الفلسطيني واللبناني، ورعب الموساد في العاصمة الاردنية ومحاولات الاغتيال السياسي، الى التهديدات العدوانية بالعودة لاحتلال المدن الفلسطينية وشن عدوان واسع على الأرض اللبنانية فضلا عن التلويح بشن عدوان شامل على سوريا بكل أسلحة الدمار الشامل كما أشار رفائيل ايتان غير مرّة.. الخ. وخلق المتاعب لعديد الأقطار العربية الأخرى.

4 - أن تجري المفاوضات برعاية دولية موسعة تكفل إشرافاً متوازناً (أوروبا، اليابان، الصين، روسيا، بجانب الولايات المتحدة) حتى لا تبقى «عملية السلام» تحت الإشراف الأمريكي المنفرد.

إن التفرد الأمريكي ترك «عملية السلام الشامل المتوازن» متعثرة، تترنح في مهب الريح منذ 1973، وخطوات فك الارتباط على الجبهتين المصرية والسورية، وعلى مدى 25 عاماً لم تأت بالسلام الشامل المتوازن، سلام الشرعية الدولية. وواقع سلام الإشراف الأمريكي الوحيد وحتى عام 1998 يوصي بضرورة الرعاية الدولية الموسعة وصولاً للسلام الآخر المتوازن.

اسرائيل... ومعسكر السلام:

إن تجاوز برنامج حكومة تحالف اليمين برئاسة نتياهو، يتطلب بالضرورة صياغة العلاقات مع معسكر السلام والديمقراطية الإسرائيلي على قاعدة سلام حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ويتطلب بالضرورة فعلاً متنامياً لقوى معسكر السلام الإسرائيلي يلجم ويوقف برنامج حكومة تحالف اليمين الاستيطاني التوسعي والإلحاق الذي «يعصف بعملية السلام» و«يضعها في مهب الدمار».

إن «سلام القوة» الذي ينادي به نتياهو لن يقود إلى السلام ولن يؤدي إلاً إلى مزيد من الدم والألم والدموع للفلسطينيين والإسرائيليين والعرب. «فسلام القوة» لن يستقر على جسد شعبنا في الأرض المحتلة والشتات ويفتح دوامة العنف والصراع في الشرق الأوسط، والعالم لن يقف مكتوف الأيدي بما فيه داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها⁽³⁵⁾.

وفي قلب معسكر السلام بإسرائيل يقف أبناء الشعب الفلسطيني داخل الدولة العبرية في المثلث والنقب والجليل والساحل لتنمية وتطوير الدور الكبير نحو سلام الشرعية الدولية، نحو السلام الآخر، السلام الشامل المتوازن بين الشعب الفلسطيني والدولة العبرية، ونحو حق (950) ألف فلسطيني في إسرائيل بالمساواة بين الناس، بين المواطنين، فالهوة كبيرة بين الوسط اليهودي والوسط العربي ومساحتها خمسين عاماً من التمييز العنصري لصالح الوسط اليهودي.

لقد خاطبنا الرأي العام في إسرائيل يهوداً وعرباً لدفع «عملية السلام» باتجاه سكة

(35) - مذكرة وزراء الخارجية الثلاث والموظفين الخمسة الكبار في أربع حكومات أمريكية إلى نتياهو تطالبه «بالكف عن الأعمال والخطوات أحادية الجانب التي تحول دون تسوية متفق عليها، وسلام شامل ودائم وتخشى أن تكون الخطوات أحادية الجانب مثل توسيع المستوطنات غير مجدية... وإذا ما نفذ ذلك فقد تتوقف عملية التقدم التي تم إحرازها في العقدين الأخيرين، وهذه النتيجة بدورها تهديد لأمن إسرائيل وللفلسطين والدول العربية الصديقة. وستخرب على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط...»

ووقع النداء جيمس بيكر (وزير خارجية بوش)، لورانس إيغلبرغر (وزير دفاع بوش)، سايروس فانس (وزير خارجية كارتر)، والمستشارون للأمن القومي زينغيو بريجنسكي (حكومة كارتر)، فرانك كارلوتشي (حكومة ريغان)، وبرنت سكو كروفت (حكومة فورد وبوش)، والمبعوثان الخاصان للشرق الأوسط: ريتشارد فاينكس (حكومة ريغان)، روبرت شتراوس (حكومة كارتر)، وخمسة من هؤلاء جمهوريين، وثلاثة ديمقراطيين. جريدة هآرتس الاسرائيلية (1996/12/16).

الشرعية الدولية نحو السلام الآخر، السلام الشامل المتوازن. وكثيرة هي الشخصيات اليهودية المحبة للسلام المتوازن التي تحاورنا معها، كما الشخصيات العربية وفي المقدمة توفيق طوبي، هاشم محاميد، وعبد الوهاب الدراوشة، طلب الصانع، صالح سليم، وليد صادق، نواف مصالحه، عزمي بشارة، الشاعر سميح القاسم، ابراهيم نمر حسين، الشيخ عبد الله درويش، عبد المالك الدهامشة، الشيخ رائد صلاح، محمد نفاع، محمد بركة، د. أحمد سعد الشيخ، جمال معدي... وأعضاء كنيست آخرين وكثير من الشخصيات السياسية والاجتماعية والأدبية والإعلامية الوازنة في الدولة العبرية فضلاً عن الخطاب المباشر عبر أجهزة الصحافة والتلفزيون إلى عموم الرأي العام الإسرائيلي.

نكون أو أن نكون:

إن شعبنا أعاد بناء شخصيته، هويته الوطنية على امتداد عمر المقاومة ومنظمة التحرير والانتفاضة. والعالم كله يعترف بذلك. فقد أعاد حضور حقوقه الوطنية والسياسية على خارطة فلسطين، وخارطة المجتمع الإسرائيلي والخارطة العربية والدولية، وتكرس حضوره في الأمم المتحدة وقراراتها قبل أوسلو وبزمن طويل وبعده.

نحن شعب بهوية ينكرها علينا تننياهو⁽³⁶⁾ وقد صمم أن يكون أو أن يكون To Be or to Be ولا يوجد في قاموس نضاله «أن لا يكون». والقيادة الحكيمة هي التي تقوده بروح وطنية ديمقراطية وعملية واقعية وحدوية وتصل مع الشعب وبه إلى بر السلام المتوازن والسلامة.

ان مظالم اوسلو تشي بتهديد ومضادة حقوق الشعب الوطنية والسياسية المستقلة أن هكذا مسير بين فكي «سلام القوة» و«أخطاء فريق اوسلو الفلسطيني الاستراتيجية والتكتيكية والتحالفية، الانقسامية واللاتوحيدية» في صف الشعب والقوى المناضلة، ان هكذا مسير يوشي بمصير بائس، يتناقض والمصير الذي ارتفعت أشعرته على مدى ثلاثين عاما في الثورة والانتفاضة وائتلاف م.ت.ف والتضامن العربي والاممي مع حق شعبنا بتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس العربية والعودة.

ان مسير تجاوز اوسلو بالوحدة الوطنية والجمع بين الوطني والعربي، بين العام والخاص بين الاقليمي والدولي وعلى خطى البرنامج المشترك المستند للشرعية الدولية

(36) - تننياهو مكان بين الأمم، مصدر سبق ذكره.

هو بوصلة الظفر بالسلام الآخر المتوازن، سلام القرارات الدولية 242 - 338، والأرض مقابل السلام والقرارين الأمن 194 - 237، وقرارات القواسم المشتركة الفلسطينية، انه السلام الشامل والمتوازن ليكون لشعبنا ير، فيكون له بحر وسماء. ومن لا ير له لا بحر ولا سماء له!

الفصل الخامس

الانتفاضة المغدورة (تداعيات أوصلو)

الانتفاضة الشعبية تطور نوعي في مسار حركة التحرر الوطني المعاصرة لشعبنا، وخاصة بعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية (1964/5/28م) ونهوض المقاومة الفلسطينية العاصف رداً على عدوان حزيران/ يونيو 1967م واحتلال الأرض الفلسطينية والعربية والدمار الكبير في صف الجيوش العربية.

والانتفاضة الشاملة في مسار الثورات الوطنية للشعوب تؤثر على «الحلقة الأخيرة» في سلسلة عمليات الصراع المسلحة والجماعية في مقاومة المستعمرين والمحتلين والمستوطنين، وهذا ما قدمته تجارب آسيا وإفريقيا والبلدان العربية التي حملت السلاح دفاعاً عن الوطن والحق في تقرير المصير والاستقلال وعودة اللاجئين، من «تجربة الهند» بالمقاومة الشعبية السلمية تنوياً لعشرات السنين من الكفاح المسلح والسياسي ضد المستعمرين، إلى «تجربة الجزائر» «بانتفاضة الأيام الثلاثة الشهيرة» والحاسمة على مفاوضات إيفيان الثانية التي اعترفت بها الكولونالية الفرنسية باستفتاء حق تقرير المصير والاستقلال وبرغم تمرد المستوطنين (2 مليون) المسلح في الجزائر وحمايتهم في قلب فرنسا، إلى «الانتفاضة الشعبية» في عدن التي حسمت الحلقة الأخيرة في نهاية خمسة أعوام من الثورة المسلحة ضد المستعمرين وتجزئة جنوب اليمن إلى (21) دولة على يد إقطاع السلاطين. والتجربة الساطعة «لانتفاضة السود والمولدين في جنوب إفريقيا» تنوياً لثلاثين عاماً من الكفاح المسلح والسياسي بقيادة حزب المؤتمر الوطني وجناحه العسكري (رمح الأمة)، والتي «تزامنت معها الانتفاضة الشعبية في القدس والضفة وقطاع غزة»، وبظروف على الأرض وإقليمية مجاورة ودولية متشابهة.

في جنوب إفريقيا شكلت الانتفاضة «الفصل الأخير» في مجرى الصراع الدامي الطويل وإدارة الحركة الوطنية الموحدة، الصبورة والحكيمة والائتلافية (حزب المؤتمر - اليسار) وبالجمع بين المقاومة المسلحة ضد النظام العنصري الذي يهيمن بالأذرع العسكرية المتطورة على كل البلاد ويصادر كل الأرض، وبين المفاوضات، جاء فصل ختام النضال بالحرية والاستقلال، وتم إلغاء الأبارتيد (التمييز والفصل والتطهير العرقي العنصري) وإلغاء النظام العنصري بكل مقوماته وتركيبه، وبدء رحلة الاستقلال الوطني

بجنوب إفريقيا ديمقراطية وموحدة بقيادة الائتلاف الوطني العريض وفي مقدمة أبطاله ماندبلا الذي دفع (27) عاماً في السجون «برفضه الحكم الذاتي للسكان السود والملونين» تحت مظلة نظام العنصرية البيضاء.

«الانتفاضة الكبرى» في الأرض المحتلة الابن الشرعي للمقاومة المسلحة والجماهيرية والائتلاف الوطني العريض ممثلاً بائتلاف م.ت.ف. وإنجازاته البارزة من إعادة بناء الشخصية الوطنية الموحدة للشعب إلى استعادة حضور القضية والحقوق الوطنية والسياسية على خارطة الأرض الفلسطينية والمجتمع الإسرائيلي، والبلاد العربية والعالم بنضال الائتلاف العريض والبرنامج المحلي المشترك والربط بين الوطني والقومي، بين الخاص والعام وبسياسة تحالفات سليمة ومتماسكة على النطاق العالمي دولاً وحركات تحرر وطني وأحزاب وقوى الديمقراطية والسلام والتقدم إلى أمام والحركة الثورية العالمية.

الانتفاضة بقواها المنظمة والشعبية العريضة، مليونين بأجيال ثلاث في الميدان، تطلعت إلى «نجوم الحلقة الأخيرة» في السلسلة، حلقة الخلاص من الاحتلال وغول الاستيطان، ومشهد انتفاضات الشعوب أمامها تتويجاً للمقاومة الوطنية المسلحة والسياسية المديدة، وعليها بنت برنامجها من النداء الثاني (10/1/1988م) وسريعاً تخطت الشعارات العامة بالنداء الأول (8/1/1988م)، وقدمت برنامج الحرية والاستقلال وتحت «راية لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة» تلمساً من القوى المنظمة العليمة بالخارطة السياسية الداخلية في م.ت.ف. والتعارضات الفلسطينية - الفلسطينية، وتعبيراً عن القلق من التوظيف السياسي الاستعمالي العجول (المحرّقة) بصلته كما تقول الآية الشعبية) على يد مراكز النفوذ في قمة هرم منظمة التحرير.

تشكلت القيادة الموحدة للانتفاضة من فتح والديمقراطية والشعبية منذ الانفجار الشعبي الكبير 1987/12/9م. كتب ممثلو فتح النداء الأول⁽¹⁾ وحمل توقيع القوى الوطنية الفلسطينية، وقدم ممثلو الجبهة الديمقراطية النداء رقم (2) الذي حمل توقيع القيادة الوطنية الموحدة وعنوان «لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة»⁽²⁾ برنامج الانتفاضة، وبعد الحوار الثلاثي حوله وإجازته أصبح برنامج الشعب في كل نداءات

(1) - الحرية بيروت - العدد تاريخ 1988/1/5م ملف الوثائق النداء رقم - 1 - كلمات على بوابة النصر، نداءات الانتفاضة، مؤسسة عيال للدراسات والنشر، نيوسيا، قبرص، ص11، ملحق الوثائق، وثيقة رقم 20.

(2) - الحرية بيروت - العدد تاريخ 1988/1/12م. نفس المصدر، كلمات... ص17-21.

الانتفاضة، والنداء رقم (3) قدمه ممثلو الجبهة الشعبية ففي إطار وآليات عمل القيادة الموحدة تم الاتفاق على دورية النداء، وبذا أخذت الانتفاضة مسارها. وانضم حزب الشعب (الشيوعي سابقاً) إلى القيادة الموحدة بعد النداء رقم (11) بتاريخ 88/3/19م، أما حركة حماس فقد أعلنت عن نفسها في (8/8/1988)م ولم تنضم للقيادة الموحدة رغم النداءات المتواصلة من القيادة الموحدة، لمشاركة الجميع في القيادة الموحدة وأخذت حماس خطأ سياسياً خاصاً بها وبموازاة ق. الموحدة، وكذلك فعلت الجهاد التي أخذت بنظرية «فريضة الجهاد الغائبة» منذ مطلع الثمانينات.

بالنداء الثاني قدمت القيادة الموحدة نفسها ومن تشكل في مطلع النداء يا شعب الشهداء.. أحفاد القسام.. يا أخوة ورفاق أبو شرار وخالد نزال وكنفاني يا شعب الانتفاضة الممتدة من الوطن منذ عام 36..» وقدمت عناصر برنامجها الملموس. وقدمت عناصر برنامجها الملموس.

* «يركان الانتفاضة الذي أشعله شعب فلسطين لن يتوقف إلا بإنجاز الاستقلال بدولة فلسطينية وعاصمتها القدس».

* وقف مصادرة الأراضي ووقف بناء المستوطنات واستفزازات قطاع المستوطنين.

* سحب الجيش من المدن والمخيمات والقرى... وتحريم إطلاق النار على أبناء شعبنا العزل.

* إلغاء كافة قرارات الإبعاد... وإطلاق سراح كافة معتقلي الانتفاضة فوراً وإغلاق معتقلات الفارعة وأنصار (2). وأنصار (3).

* حل اللجان البلدية والمجالس القروية ولجان المخيمات المعنية من سلطات الاحتلال.

* إجراء انتخابات ديمقراطية لكافة المجالس البلدية والقروية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

* تحريم انتهاك المقدسات الدينية وإخلاء الإرهابي شارون من البلدة القديمة بالقدس.

وعلى قاعدة وحدة الشعب في الوطن والشتات، أكد البرنامج «مواصلة الانتفاضة تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية حتى تحقيق أهداف شعبنا السياسية في العودة

وتقرير المصير وبناء دولتنا المستقلة بقيادة المنظمة، ووجهت خطابها إلى كل أبناء الشعب بطبقاته وقياداته السياسية من العمال إلى الملاك والتجار. فالقيادة الموحدة تبني على ما أنجزته المقاومة وائتلاف م.ت.ف، بلحم ودم وأمل شعب الشتات وائتلاف م.ت.ف على مساحة عشرين عاماً تأكيداً لوحدة حقوق الشعب والربط بين الاستقلال والحرية للقدس والضفة وقطاع غزة وبين العودة لشعب الشتات باني المقاومة وم.ت.ف وحق تقرير المصير لتجمعات الشعب الفلسطيني أينما تواجدت. وقيادة الانتفاضة تؤكد تكامل وتداخل الداخل والخارج تحت راية م.ت.ف الائتلافية إيماناً بوحدة المسير والمصير، وسد الطرق على افتعال التعارضات بين الداخل والخارج تحت دعاوى «القيادة البديلة» سواء على يد أوساط اليمين ويمين الوسط والعناصر «اليسارية» الملتحقة به في م.ت.ف. أو على يد المناورات الإسرائيلية والإقليمية والدولية الساعية منذ اتفاقات كامب ديفيد لزorc التناقض بين الداخل والخارج تحت عنوان حشر التمثيل الفلسطيني بعناصر من الضفة والقطاع فقط دون القدس ودون الشعب اللاجئ وتحت سقف الحكم الذاتي⁽³⁾ وحصر الشعب بسكان الضفة والقطاع بالقفز عن حق تقرير المصير لكل الشعب وحق العودة لشعب اللجوء والشتات.

وبذات اتجاه «تكامل وتداخل» ائتلاف الحركة الوطنية على قاعدة البرنامج المشترك في الوطن والشتات، حدد برنامج الانتفاضة إصراره على انتخابات ديمقراطية بلدية وقروية ولجان الخيميات لإدارة شؤون حياة الشعب في الأرض المحتلة والتعبير عن إرادته الحرة كما تم بانتخابات (1973م) التي فازت بها قوائم أنصار م.ت.ف وأهالت التراب على روابط القرى ومشاريع فبركة البدائل عن فصائل وائتلاف م.ت.ف ومجمل الحركة الوطنية.

م.ت.ف... والانتفاضة:

على الضفة الأخرى من المتراس ومنذ الأسابيع الأولى لاندلاع الانتفاضة أخذت مؤشرات أكثر من رؤيا، أكثر من قراءة سياسية للانتفاضة تطل برأسها داخل ائتلاف م.ت.ف ومؤسساتها وقادتها وحتى داخل كل فيصل.

في الرؤيا ذهب اليمين ويمين الوسط وعناصر قيادية في «صف اليسار» إلى التحليل والاستخلاص أن الانتفاضة أقرب إلى «الهيئة الشعبية» التي تدوم أياماً، أسابيع،

(3) - اتفاقات كامب ديفيد، مشروع ييفن، مشروع ريغان (82)، خطة شامير (مايو 89).

وبالأقصى أشهراً، والمقارنة تنعقد مع الهبات العارمة التي اختبرها شعبنا غير مرة في مقاومة التمدد الاستيطاني والاحتلال الإسرائيلي الصهيوني. وعليه، فاليد على القلب من توقف وانطفاء الانتفاضة مع صبيحة أي يوم قادم.

وذهب اليسار الواقعي والوسط الوطني إلى تحليل واستخلاص من نوع آخر، فالانتفاضة حركة شعبية شاملة وعميقة، لطول وعمق الأزمة الطاحنة المتفاقمة الناجمة عن أخطبوط الاستيطان الذي تمدد بكثافة وتسارع كالسرطان على مساحة الضفة والقطاع وتهويد القدس منذ صعود الليكود للحكم عام 77م فأصبح مصير كل الأرض - الوطن والمجتمع تحت كابوس مصادرة واقتلاع الأرض من يد الكل من الفلاح إلى المالك والتاجر، في الأرياف والمدينة وحول المخيمات، والأزمة الاجتماعية والسياسية العميقة.

بجانب مراكمة وتطوير خطى وبرامج فصائل م.ت.ف داخل الوطن، وتفاعلات المقاومة المسلحة وال جماهيرية على مساحة عشرين عاماً ضد الاحتلال وقمعه وحروبه العدوانية وتداعيات الانقلابات السياسية على الشعب والمقاومة في الوطن والشتات⁽⁴⁾.

وفي القراءة السياسية لبرنامج الانتفاضة اتجاهاً: واحد يرى الانتفاضة لا تستطيع مواصلة الصراع حتى لإنجاز برنامجها في الحرية والاستقلال ووقف الاستيطان في إطار دولة مستقلة عاصمتها القدس ومهددة بالتوقف في أية لحظة تحت ضغط القمع الشامل وهرس العظام، ولذا علينا المسارعة في استثمار «الانتفاضة - الهيئة الشعبية» قبل انطفاء شموعها.

والآخر المنطلق من «شمولية الانتفاضة والعمر المديد بعد تراكم احتقان عشرين عاماً يبنى على برامج الانتفاضة ويقدم سياسة وتكتيكاً وتحالفات وأساليب نضال وطنية وإقليمية ودولية لفتح الآفاق العملية أمام «الحلول السياسية الوسط» المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية والتي أرسى إطارها البرنامج الوطني المرحلي لمنظمة التحرير ومنه اشتقت القيادة ألعنملأئفة للانتفاضة برنامج الاستقلال ووقف الاستيطان».

وفي النظرة لقيادات الانتفاضة التي تتبلور وتتطور في مسار الاختبار في الميدان، برز

(4) - حديث حواتمة مع راديو موتني كارلو 1987/12/27 والمنشور في مجلة الحرية/ بيروت/ 12/29/ 1987م في تحديد طبيعة الانتفاضة ومهامها كما تبلورت في إطار أغلبية قيادة الجبهة الديمقراطية وفي 88/1/10 صدر النداء رقم 2 عن القيادة الموحدة للانتفاضة والذي قدم مسودته ممثلوا الديمقراطية، في القيادة الموحدة / ملف الوثائق وثيقة رقم -21.

في صف يمين ويمين الوسط في م.ت.ف هاجس القيادة البديلة وأصبح مسكوناً به، وبخطوات محاصرة هذه القيادات «الجديدة» ووضعها تحت عباءة الهيمنة في الداخل والخارج، وتحت سقف هذا الهاجس تم التحكم ليس فقط بخطى القيادة العملائية حاملة المسؤولية في نظر الشعب، بل أيضاً بخطوات الشخصيات المتخلقة حول القيادة الموحدة بقصائلها الأربعة، أو التي تتفاوض في القدس ورام الله مع جيمس بيكر.

لنقرأ شهادة «حنان عشراوي» «ذهبنا إلى تونس بشكل سري وطلبنا أن نذهب كوفد من الداخل لزيارة الدول العربية واستأذنا من القيادة التي رأت عدم القيام بمثل تلك الخطوة»⁽⁵⁾.

وسحبت هذه القيادة صيغة التعامل نفسها، مع الداخل طيلة جولات بيكر الثمانية، وحتى بعد أن انحصر وفد الداخل بعناصر فتح منذ أن انسحب ممثلو الجبهة الديمقراطية، الشعبية، الشعب، د. عبد الشافي نظراً لرفض بيكر إعطاء أية إشارة لوقف الاستيطان ورفض حضور القدس موضوعاً وتمثيلاً في طيلة مرحلة مفاوضات مرحلة الحكم الذاتي. وتواصلت نفس السياسة طيلة مفاوضات مدريد - واشنطن إلى أن قدم فريق واشنطن استقالته الجماعية بعد انكشاف قناة أوسلو الخلفية السرية. وشهادة عشراوي تؤكد (حين كنا نصل لشيء إيجابي يقولون لنا هذا لا يكفي وهذا ليس إيجابياً فقيادة المنظمة أصبحت معنية بإنجاح قناة أوسلو السرية وليس إنجاح مفاوضات واشنطن كانت مطالبنا واضحة في مفاوضات واشنطن وفي حالات كثيرة كنا «نتشدد» في موضوعات معينة ولم نكن نعرف أنهم في مفاوضات أوسلو السرية قد «تراجعوا عنها» مثل الاستيطان والقدس وتأجيلها. كانت لدينا صياغات معينة حول القدس وكنا قد حضرنا كل شيء للجولة الحادية عشرة ولكننا لم نقدم هذه الأوراق حيث دعونا لتونس (وفد مصغر) وكانت أوسلو قد تم توقيعها بالأحرف الأولى وحين سألت أبا مازن هل يمكن تغيير شيء قال: «لا لقد وقّعنا». نحن أول طرف نخترع مبدأ جديداً في عالم المفاوضات عنوانه: «وقع أولاً ثم فاوض ثانياً»⁽⁶⁾ وتضيف «نحن لم نتمكن من استثمار مكامن قوتنا مع الأسف. لم نتفاوض بنفس الحزم والإرادة والذهنية المنطلقة من الالتزام بقضايا جوهرية معتمدين على قوتنا الذاتية ودعم عربي واسع وشرعية دولية. قبلنا بتجزئة المراحل وتجزئة الأرض وبقاء المستوطنات لذا كنت ضد

(5) - د. حنان عشراوي الاتحاد الإماراتية/ حوارات وشهادات: ص 6/ 27/ 2 نوفمبر 1997م.

(6) - عشراوي، نفس المصدر، ص 6.

أوسلو فالثغرات الكبرى موجودة في اتفاقات أوسلو وباريس وطابا، وضد غزة - أريحا أساساً لأنها تعني استلام المناطق السهلة وإبقاء المناطق الصعبة والأيدولوجية بأيديهم والتي يصعب التفاوض حولها بنفس الطريقة التنفيذي في الاتفاقات كان لصالح إسرائيل وقد قبلنا بالتجزئة وتجزئة التجزئة⁽⁷⁾.

هذه هي الثمار السامة لهاجس القيادة البديلة عند اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف، «والخوف من تهمة القيادة البديلة عند فريق واشنطن».

في صف اليسار والوسط الوطني ناضلنا لتعزيز وتطوير دور قيادات الانتفاضة والشخصيات في الأرض المحتلة، ودعونا علناً لأن تأخذ قيادات الانتفاضة الفتية الواعدة دورها كاملاً في إدارة الصراع الميداني والسياسي عملاً ببرنامج الانتفاضة والتكامل والتداخل بين الداخل والخارج، وهذا ما دعونا له القيادة الموحدة وفريق د. عبد الشافي دون مخاوف تهمة القيادة البديلة⁽⁸⁾.

الرؤيا والقراءة السياسية للانتفاضة والتطورات الإقليمية والدولية حولنا، وهواجس القيادة البديلة قادت منذ الأسابيع الأولى إلى الصراع في صف ائتلاف م.ت.ف بين سياسة الركض وراء «التوظيف السريع للانتفاضة» وعودة إلى قنوات الاتصال الخلفية السرية الوسيطة المتعددة وخاصة المحطة المصرية، والمحطات الأوربية التي لا تراحم واشنطن في الشرق الأوسط. ومن وراء ظهر الانتفاضة والشعب ومؤسسات م.ت.ف (المجلس الوطني، المركزي، اللجنة التنفيذية، القيادة الفلسطينية تتشكل من ل.ت.+ الأمراء العامين لفصائل المنظمة + رئاسة المجلس الوطني)، وكل هذا منذ مطلع عام 88م ولا علاقة له بادعاءات التبرير اللاحقة بعد حرب الخليج الثانية (1991م) وشحوب دور الاتحاد السوفيتي.

الصراع في صف ائتلاف م.ت.ف اتخذ محاور سياسية وتكتيكية، وتنظيمية بما فيه العودة لسياسة التفتيت والانقسام وإغراءات «الرشوات الصغيرة الفعوية لفصيل أو آخر مثل زيادة مقاعد في المجلس الوطني، وظائف، ارتباطات مالية أو في تنصيب هذا أو ذاك في أدوار شكلية علنية»، وضغوطات مالية متعددة الأدوار والوظائف في الداخل والخارج. ودخل على خط التعارضات الداخلية في م.ت.ف وقيادة الانتفاضة سيل من الرسل والرسائل تحت عنوان رجال النصائح من شخصيات سياسية وروحية وأكاديمية

(7) - نفس المصدر، ص6.

(8) - راجع الفصل الثاني والثالث.

ورجال أعمال فلسطينيين وعرب وإسرائيليين وأمريكان وأوروبيين الى جانب قنوات الوسطاء السرية على مدار الساعة⁽⁹⁾.

وبين خط اليسار الواقعي الوطني الذي يقدم حلاً جديداً تستند الى الشرعية الدولية والوحدة الوطنية وتطوير الانتفاضة العميقة الجذور والتفاعلات الايجابية على حركة تطور ميزان القوى داخلنا وداخل المجتمع الاسرائيلي وفي الإطار الاقليمي والدولي. إنها الدوامة تعصف بمركب ائتلاف وبرنامج م.ت.ف والانتفاضة.

مبادرة السلام الفلسطينية:

إعلان استقلال دولة فلسطين ومبادرة السلام في إطارها الشامل⁽¹⁰⁾، وهو وليد عملية الصراع بين الخطين الرئيسيين في الحركة الفلسطينية لأن هناك خطأ ثالثاً لا يتعاطى مع مجريات وقائع الحياة التي تفرض نفسها على جدول أعمال النضال ويكتفي بالرفض والشعارات العامة.

إن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في 1988 - 1991م هي نتاج هذا الصراع بين الخطين، ونحن في الجبهة الديمقراطية في مقدمة الخط الذي واصل نضاله إيماناً بعمق الانتفاضة وطول عمرها. وهي تستمد هذا الفضاء الزمني والمكاني الطويل من عمق الأزمة المتفاقمة الاقتصادية والاجتماعية والتراية، الناجمة عن الضم الزاحف والاستيطان والحصار وعمق تفاقم الصراع السياسي بين أبناء شعبنا والاحتلال.

إن العديد من الاعتراضات توجهت لما أعلنته في راديو مونتي كارلو، وقيل: إنني متفائل، ومتنبئ بنبوءة عجولة هي: عمر الانتفاضة الطويل.. إن قادة بصنوف حركة التحرر الفلسطيني والعربي والعديد من القيادات الحاكمة العربية قالوا ذلك أيضاً.

لقد بنينا على القراءة الملموسة لوقائع ثورتنا، والانتفاضة هي الابن الشرعي لها، وعلى هذا الأساس واجهنا الاتجاه الاستخدامي للاستعمالي للانتفاضة الذي كان يراه اليمين ويمين الوسط وعناصر في صف «اليسار» وكنا ضد التنبؤ بأن الانتفاضة قد تنتهي بين لحظة وأخرى، لأن هذا الاتجاه يجهل عمق الأزمة. كما كنا ضد مخاوف الجناح اليميني من أن تشكل الانتفاضة، القيادة البديلة عنه وعن مجموع قيادة ائتلاف منظمة التحرير الفلسطينية. لقد كان هذا هاجساً يومياً يفسر الكثير من الخطوات العجولة جداً، والتي بدأت

(9) - راجع الفصل الثاني والثالث.

(10) - إعلان الاستقلال في 1988/11/15م، الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني (الجزائر).

بإعلان عرفات قبول شروط الرئيس الأمريكي رونالد ريغان الثلاثة، مقابل، فقط، فتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية⁽¹¹⁾. هذا أولاً، وثانياً: الانتفاضة لم يفكر أحد بها في اللحظة الزمانية والسياق الذي انطلقت منه واندفعت به.

منذ الأخذ بالبرنامج السياسي الجديد (المرحلي) لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1974م، أصبح واضحاً أن الحقوق الوطنية (تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة)، في مجرى الصراع والتسوية الشاملة وفق الشرعية الدولية، تتقرر في الأرض المحتلة!

ولذا، اندفعت الفصائل والشخصيات، والتي وافقت وانخرطت في هذا البرنامج، إلى نقل مركز ثقل النضال والأعمال الجماهيرية والتنظيمية، وبناء الاتحادات والمؤسسات النقابية والمهنية والاجتماعية داخل الأرض المحتلة في القدس والضفة وقطاع غزة، فضلاً عن تعميق الجسور مع أبناء شعبنا في الجليل والمثلث والساحل والنقب، وبناء الجسور مع معسكر السلام الإسرائيلي اليهودي.

على هدى ومساحة البرنامج المرحلي، صبت الفصائل التي اعتمدت هذا البرنامج، أقصى الطاقات والجهود لتنظيم شعبنا في الأرض المحتلة في الأطر العريضة: الحزبية والنقابية والاجتماعية، حتى يأخذ شعب الأرض المحتلة قضاياها الوطنية بيده، بدءاً من الصراع ضد الاحتلال وغول الاستيطان، إلى الزج بثقله الكبير بالترابط مع شعب الشتات، صانع وباني الثورة المعاصرة ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومراكمة القوى لفتح طريق البرنامج الوطني المرحلي وفرض التراجع على المحتلين نحو البحث عن حلول سياسية متوازنة حيث فشلت كل حلول الإبادة العسكرية من الغزو إلى تكسير عظام رجال الأرض المنتفضة.

منذ عام 1974م بدأ الانشداد يتسع ويتكامل نحو الأرض المحتلة مركز ثقل برنامج تقرير المصير والدولة وحق شعب الشتات (اللاجئين والنازحين) وفق القرارات الأممية 194 - 237.

(11) - المؤتمر الصحفي لعرفات في جنيف 14/12/1988م، وفيه أعلن:

* نبد وإدانة العنف والإرهاب (والمقصود العمل المسلح ضد الاحتلال).

* الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود من جانب واحد.

* الاعتراف بالقرار 242 أساساً للتسوية دون ربطه بحق تقرير المصير.

وذلك استجابة لنص الشروط الأمريكية لفتح الحوار مع م.ت.ف والتي كتب نصّها حفيداً جورج شولتر وحملها ستين أندرسون وزير خارجية السويد إلى عرفات، وفعلاً تم فتح الحوار العلني والرسمي بين م.ت.ف والإدارة الأمريكية فور إقرار عرفات السابق.

الانتفاضة عملية تراكمية:

إن الانتفاضة نسيج عملية تراكمية مداها عشرون عاماً، ولذا تشكلت القيادة الموحدة للانتفاضة بالنداء الأول 1988/1/8م والنداء الثاني في (10/1/1988م) الذي قدم برنامج الانتفاضة على يد الفصائل الثلاث: الجبهة الديمقراطية وحركة فتح والجبهة الشعبية!

لحظة الانفجار، أو نقطتها المكانية، لا يمكن التنبؤ بهما أو رسمهما على (الكاتالوج) فالانتفاضة وليدة المخزون الوطني الثوري المنظم المتراكم على الأرض المحتلة بفعل فصائل الثورة وائتلاف منظمة التحرير ومساندات قوى التحرر والتقدم والسلام العربية والدولية.

إنها التعبير عن الترابط والتكامل بين حلقات النضال الوطني في الداخل والخارج. وكذلك فإن الانتفاضة مثلت الوجه الآخر من الثورة لإيصال حقنا بتقرير المصير والاستقلال إلى كل بيت في العالم وتفرض على المحتلين البحث عن حلول سياسية، بعد فشل كل حروب الإبادة وحلولها العسكرية.

حقاً لقد انصبت جهود كبرى من الجبهة الديمقراطية وحركة فتح والجبهة الشعبية بهذا الاتجاه. بالإضافة إلى حزب الشعب الذي حصر جهده التنظيمي دائماً في إطار الأراضي المحتلة فقط.

إن الانتفاضة كما عبرت عن نفسها ليست إبداع أحد، بل هي محصلة لبذار زرعته الثورة على امتداد عشرين عاماً بالجهد اليومي المنتظم داخل الأراضي المحتلة! ومباشرة دعت الجبهة الديمقراطية لتشكيل القيادة الموحدة للانتفاضة، التي تشكلت في الأسبوع الأول من اندلاعها. ولم يكن هذا ممكناً لولا حضور التنظيمات الأربعة المشاركة فيها بنسب متفاوتة في صف الجماهير، وقد تعاطت هذه التنظيمات بخط العمل المنتظم لتشكيل هذه القيادة.

وفي الأيام الأولى أيضاً بدأت الجبهة الديمقراطية في بلورة برنامج مهمات الانتفاضة، كي لا تبقي عائمة بالشعارات العريضة كما ورد في النداء رقم (1)، ودون برنامج ملموس. وفعلاً تم هذا مركزياً في قيادتنا، وعبرث عن هذا بالحديث الصوتي المباشر مع إذاعة مونت كارلو، باقتراح برنامج الانتفاضة، باعتبارها تقوم على التكامل في الأدوار مع الثورة الفلسطينية وائتلاف منظمة التحرير بالشتات، وذلك في إطار اشتقاق المهمات الجديدة جواباً على جديد الانتفاضة في سياق البرنامج الوطني

المرحلي الموحد للشعب، نحو سلام شامل متوازن، يؤمن بتقرير المصير والدولة والعودة، ويضع في مقدمة صراعه الانتفاضي: النضال لإنهاء الاحتلال، ووقف الاستيطان على طريق رحيله إلى ما وراء خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967م.

إن ذلك كما نرى، يُمكن شعب الأرض المحتلة من الفتح على حق تقرير المصير، وبناء الدولة بعاصمتها القدس، وما يفتحه هذا بالتالي، من حل لمشكلة الشعب الفلسطيني في الشتات.

وكل هذا لا يمكن أن يأخذ مداه، إلا في إطار إرغام الاحتلال على التراجع عن حلوله العسكرية القمعية الدائمة، وإقراره بأن الحلول لن تكون إلا سياسية، في إطار سلام شامل متوازن، قائم على تطبيق الشرعية الدولية.

وفي البيان الثاني للانتفاضة، وبعد أربعة أسابيع فقط على الشرارة التي أشعلت السهل كله، تمت عملية بلورة هذا البرنامج، وقد شكل البيان رقم (2) حتى آخر بيان للانتفاضة برنامج الجماهير، في نضالها الانتفاضي، لأن القيادة الموحدة للانتفاضة، تم تفكيكها فور توقيع اتفاق أوسلو-1 في سبتمبر/ أيلول 1993م، وقد خرج كل من فتح وحزب الشعب، منها فيما واصلت الجبهتان الديمقراطية والشعبية بذل الجهود، تحت راية القيادة الموحدة للانتفاضة، ومد الجسور مع حماس والجهاد الإسلامي، اللتين انخرطنا في العملية الانتفاضية، الجهاد من البداية، وحماس عند الإعلان عن تشكيلها بدءاً من آب/ أغسطس 1988م.

لكن المحزن أن هذه الجهود لم تنجح!

إننا، ومنذ انطلاقة الانتفاضة، كنا في عداد الحراس على تجنيبها: «الصينغ الاستخدامية والتوظيف السياسي العجول» على يد الجناح اليميني، وعلى فحص الحلول والمبادرات، التي يمكن أن تسليح الانتفاضة بما يحميها، وتسليح كل شعبنا، بما يمكنه من الدفع أكثر فأكثر باتجاه تأمين مستلزمات الوصول إلى فتح أفق الربط بين الانتفاضة والمفاوضات السياسية في إطار عملية سلام شامل على قاعدة قرارات الشرعية الدولية.

بعد توقيع عرفات على رسالة الشروط الأمريكية التي حملها ستين أندرسون وزير خارجية السويد، والتي كتبها جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي تكثفت الضغوط الأمريكية والإسرائيلية السرية والعلنية لوقف الانتفاضة، وكانت قناة الحوار العلنية في تونس مع روبرت بيللترو السفير الأمريكي إحداها منذ جولة الحوار الأولى

عملاً بالشروط الثلاثة ومنها شرطنبذ وإدانة الإرهاب وأي شكل من أشكال العنف التي التزم بها عرفات مقابل فقط فتح الحوار مع م.ت.ف ولكن الانتفاضة تواصلت بالرغم من هذه الشروط حتى تم توقيع أوسلو.

ولم تتمكن من مواصلة الانتفاضة وإدارتها، بالقيادة الموحدة للجهتين الديمقراطية والشعبية، بعد خروج فتح وحزب الشعب منها فالانقسام وقع في الصف الوطني المنتفض والشارع. وثانياً: من شروط الدولة العبرية وقف الانتفاضة فور التوقيع على أوسلو، وثالثاً: الائتلاف الإقليمي العربي والدولي الواسع لتسويق أوسلو شرط وقف الانتفاضة.

لقد انخفض منسوب الانتفاضة وبأشكال أضعف، وأخذت تنحسر ببطء، لأن اتفاق أوسلو 1- جاء بالضرورة ليخرج ثقل فتح ومن معها من صفوف الانتفاضة والقيادة الموحدة وفق شروط واشنطن/ تل أبيب والقوى الإقليمية العربية والائتلاف العالمي الواسع حول أوسلو، كي تنتهي الانتفاضة ويغلق الطريق عليها⁽¹²⁾!

نعم! لم تتمكن القوى الوطنية اليسارية والشعبية الفلسطينية المنظمة من تشكيل الرادع لاتفاقات أوسلو والناجم عنها... وهذا يؤشر أيضاً إلى أن القوى الوطنية اليسارية والشعبية، التي أصبحت تقا تل بعضلاتها وحيدة، دون مساندة عربية أو عالمية، إن هذه القوى ليس بمقدورها، وليس بيدها من الطاقات والإمكانات، ما يمكنها بشكل متسارع من حل هذا الاستعصاء الناجم عن السياسة الانقسامية التي ذهب بها الجناح اليميني ويمين الوسط.

إن تجاوز مظالم اتفاقات أوسلو، والفتح على وقف الاستيطان وإعادة بناء العملية التفاوضية، كان ممكناً وما زال، ولكن مشروطاً بإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية على القاسم المشترك المستند إلى قرارات الشرعية الدولية والفلسطينية والعربية، وبشيء

(12) - في أوسلو ومع اقتراب الانتهاء من صياغة الاتفاق طلب يوثيل زينغر عضو الوفد الإسرائيلي والمندوب الشخصي لإسحق رابين في الوفد من أبو العلاء (أحمد قريع): لماذا لا تصدر تونس (قيادة عرفات) بياناً يدعو لوقف الانتفاضة. وأضاف زينغر: «يمكن للمنظمة أن تطلب من الشعب أشياء ايجابية فحواها وقف الانتفاضة مثل التوجه للعمل بدلاً من إلقاء الحجارة، والتعاون بدلاً من العنف، وإذا كنّا سنوقع اتفاقاً معكم فإنكم يمكن أن تقولوا للناس إن استمرار الانتفاضة لا يتماشى مع إعلان المبادئ».

• المصدر: سلام الأوهام المفاوضات السرية العربية - الإسرائيلية. أوسلو ما قبلها وما بعدها. محمد حسنين هيكل - الكتاب الثالث - ص 289.
كذلك (أبو مازن - طريق أوسلو ص 266).

من التوازن في المعادلة العربية - العربية المحتلة منذ حرب الخليج الثانية حتى يومنا، وهذا ما سيفعل فعله في الخارطة العالمية.

إن نهوض الانتفاضة بأشكال جديدة لا زال ممكناً والوقائع الصارخة بعد أوسلو تشي بذلك! في انتفاضة الطبقة العاملة في قطاع غزة ضد قوات الاحتلال، عند حاجز ايرتز، حيث سقط عشرات الضحايا، وأحرق العمال المنطقة الصناعية الاسرائيلية (وقع هذا في 94/7/17) كذلك انتفاضة الخليل بعد معجزة الحرم الإبراهيمي على يد العنصري غولد شتاين، سقط 29 شهيداً و120 جريحاً ووقع هذا في شباط 1994م. فاشتعلت كل أنحاء الضفة والقطاع، وفي هذه الانتفاضة سقط أيضاً أكثر من 14 شهيداً برصاص جيش العدو والمستوطنين. فانتفاضة نفق الأقصى على مساحة كل الأرض المحتلة (أيلول/سبتمبر 1996م) عندما لمس الشعب وحدة جميع الفصائل والقوى في الميدان، فتحوّلت خطوط إعادة انتشار قوات الاحتلال إلى خطوط تماس مع المحتلين أياماً مديدة سقط فيها أكثر من 80 شهيداً و 1500 جريح وسقط من الجانب الإسرائيلي 16 قتيلاً، ثم العمليات الانتفاضية رداً على مشروع الاستيطان في جبل أبو غنيم لقفل دائرة تهويد القدس في 16/آذار/ مارس والتي تواصلت على مدى نيسان/ إبريل متنقلة بين منطقة بيت لحم ورام الله والخليل ونابلس إلى غزة وحتى رفح، وانفجار الشعب على مساحة الضفة رداً على معجزة ترقوميا غرب الخليل التي استشهد فيها ثلاثة عمال قادمين للتو من العمل داخل الدولة العبرية (آذار/ مارس 1998)...

بلغ عديد الشهداء في الأرض المحتلة 470 منذ أوسلو (سبتمبر 93) حتى 28 آب/ أغسطس 1997م ومن الجانب الآخر 250⁽¹³⁾، وتحت ضغط الجماهير وسيل الدماء تم تعليق المفاوضات أكثر من ستة أشهر، فقد أجمع الشعب والفصائل والقوى المنظمة «لا مفاوضات حتى وقف الاستيطان» إلى أن كسر الضغط الأمريكي المعاكس الموقف الوطني المتحد في الميدان بجولة م. أولبرايت في الشرق الأوسط. (ت/1 أكتوبر 97) وعودة فريق أوسلو الفلسطيني للمفاوضات والتنسيق الأمني مع استمرار الاستيطان.

وهذه الهبات الدامية لم تتوقف، وتشى بأكثر من انتفاضة متطورة على الطريق في بلدنا المحتل.. إن فريق أوسلو حاول تبرير تراجعاته بتعب الشعب وإحباطه.. الخ ولكن تأتي رياح الشعب الانتفاضية عند كل مفصل لتقدم الجواب عكس ما تشتبهه سفن التنازلات تحت ضغط وإملاءات الاحتلال.

(13) - جريدة القدس، تقرير مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان، 28 آب/ أغسطس 97م.

أوسلو والبديل الوطني الواقعي

لقد قدمنا بديلاً لتجاوز مظالم أوسلو⁽¹⁴⁾. وهذا البديل يغطي المحاور الثلاثة: الوطني، والإقليمي - القومي، والدولي. وتقديم البديل يتعلق أساساً بما نشقّه ونقدمه من حلول جديدة استناداً إلى برنامج القواسم المشتركة والشرعية الدولية، وعليه نبني رؤيتنا لكل مفصل في مجرى الصراع والبحث عن سلام شامل ومتوازن. وتحددت جوانب المحاور التي طرحها البديل على النحو التالي:

المحور الأول: الوطني:

1 - عَرَضُ اتفاق أوسلو على الاستفتاء الشعبي، العام داخل الأرض المحتلة وفي الشتات. ودعونا في الوقت نفسه لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني لفحص هذا الاتفاق وارتداده عن قرارات الشرعية الدولية والمجلس الوطني والمركزي عشية مدريد.

وأيضاً أشرنا إلى طرح راين اتفاق أوسلو على الكنيست الإسرائيلية وللإستفتاء عليه: بقرارات ثلاث في الكنيست وتقديم راين للاتفاق في الكنيست، (93/8/31م) قبل تقديمه للحكومة الإسرائيلية لإقراره أو رفضه من الكنيست أولاً والحكومة ثانياً، وقبل الذهاب إلى واشنطن في 93/9/13م⁽¹⁵⁾.

2 - تعليق مفاوضات أوسلو، حتى يتم وقف الزحف الاستيطاني، لتبقى الأرض

- (14) - قدمت الجبهة الديمقراطية البديل عن ما وقع في الساحة الفلسطينية ولم تأخذ بسياسة قل كلمتك وامشي: والبدايل التي طرحتها الجبهة الديمقراطية تمت في إطار الهيئات القيادية الفلسطينية لـ م.ت.ف قبل وبعد انهيار وتفكك الائتلاف الوطني العريض في المنظمة بعد 93/9/13م وتوقيع اتفاقيات أوسلو. كما قدمت هذه البدائل لعموم القوى الفلسطينية وللشخصيات الوطنية والشعب: - الانتفاضة - المفاوضات - النظام الإقليمي الجديد - البديل الوطني الواقعي التوحيدي، التقرير الصادر عن أعمال اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية - نيسان 1993م. - (البديل واتجاهات العمل للمرحلة القادمة) - التقرير السياسي الصادر عن أعمال اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية ت1/أكتوبر 1993م. - برنامج المواجهة والبديل الوطني الواقعي - نحو إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية - التقرير الصادر عن أعمال اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية أيار/ مايو 1994. - مبادرة الجبهة الديمقراطية لإعادة بناء الإجماع الوطني وائتلاف م.ت.ف شباط/ فبراير 1997م ملف الوثائق/ وثيقة رقم - 17.
- (15) - خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية/الكنيست/ ملف الوثائق - وثيقة رقم 16.

فلسطينية يتم التفاوض عليها في مرحلة المفاوضات النهائية.

3 - إعادة بناء كل العملية التفاوضية على قاعدة: إطار مفاوضات المسارات العربية الأخرى التي هي قرارات الشرعية الدولية 242 - 338 والأرض مقابل السلام وحل مشكلة اللاجئين وفق القرار الأممي 194.

4 - بناء جدول أولويات جديدة للمفاوضات يقوم على:

(القدس - وقف الاستيطان أولاً). الانسحاب من كل مدينة الخليل ورفض تشطير المدينة وتفكيك بؤرة الاستيطان في قلب المدينة (200 قادمين من بروكلين الأمريكية و200 تلاميذ مدرسة دينية من داخل إسرائيل والمستوطنات مقابل 180 ألف سكان الخليل) لنزع برميل البارود. وإستعادة مشكلة اللاجئين من المتعددة الأطراف الى المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية والنازحين بموجب 194، 237، الحدود 4 حزيران 1967م، المياه.

5 - وقف المفاوضات حتى وقف الاستيطان، «فالتفاوض والاستيطان لا يجتمعان» حيث تقرر سياسة الأمر الواقع التوسعية الإسرائيلية مصير الأرض مسبقاً وتحدد خارطة «إسرائيل الكبرى الجديدة» بالتغيير الجغرافي والديمقراطي وتحويل ما تبقى من أرض فلسطين إلى جزر - غيتوات مخنوقة بطوق المستوطنات.

إن شعار «لا سلام مع الاستيطان» يجد تطبيقه العملي الجاد والمسؤول «بوقف المفاوضات حتي يتوقف الاستيطان»، بينما سياسة حكومات الاحتلال «الاستيطان والمفاوضات معاً» وهذا ما تجسده بكثافة حكومة تحالف اليمين برئاسة نتنياهو على أساس برنامج خطوط الأساس الذي يجري تطبيقه على الأرض دون توقف، وبلاستناد إلى ما سارت به حكومة راين - يريس حيث ازداد الاستيطان بنسبة 50٪، ومع مطلع ك2/ يناير 1998م تجاوزت مصادرة الأراضي في الضفة وجنوب قطاع غزة (450) ألف دونم منذ اتفاق أوسلو (13 أيلول/ سبتمبر 1993م).

هذه القضايا، مطلوبة وتؤكدها قرارات الشرعية الدولية كمقابل للسلام الشامل والأمن المتكافئ بين شعبنا ودولة إسرائيل، وبدونها يصبح السلام مخنوقاً بسقف أوسلو 1، 2، وبرتوكول الخليل = أوسلو 3، بسلسلة من التراجعات على قاعدة: المزيد من التجزئة والتفتيت والصفقات الثنائية الصغيرة. وفق جدول أولويات حكومة نتياهو: الأرض أولاً، والأمن والتبادلية ثانياً، وسلام القوة ثالثاً.

المحور الثاني: الإقليمي، القومي: وبديلنا هو:

1 - عودة إلى التنسيق والتعاون مع دول الطوق العربي التي لها أراض محتلة: الأردن، سورية، لبنان بالإضافة إلى مصر، فاتفق أوسلو حطم هذا التنسيق رغم هشاشة تنسيق مدريد/ واشنطن، وانعدامه طوال مرحلة التحضير لمدريد من آذار/ مارس 91 حتى 30 أكتوبر/ ت1/ 1991م، والتي رست على الفصل بين المسارات وتفكيك العلاقة بين القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي - الاسرائيلي الصهيوني، وفتح أوسلو الباب لاندفاع هذه العاصمة أو تلك لعقد الصفقات الثنائية الجزئية والمنفردة.

2 - تراطيب المسارات التفاوضية: العربية - الإسرائيلية الأربعة على أساس الانسحاب إلى ما وراء خطوط 4 حزيران/ يونيو 67 على كل الجبهات.

3 - تزامن الحلول الشاملة، حتى يأتي السلام فعلاً شاملاً، وليس سلسلة من الحلول الثنائية، لا تؤمن حق الشعب الفلسطيني بأرضه المحتلة بتقرير المصير وبناء دولة مستقلة وبعودة شعب الشتات، ولا تؤمن تراجع الاحتلال إلا ما وراء خطوط 4 حزيران 67 بما فيه القدس الشرقية. فالسلام الشامل شيء وحاصل جميع الحلول الثنائية شيء آخر كلياً. وقلنا إنه بدون هذا سيقع تهافت على الصفقات الجزئية والمنفردة الثنائية، إضافة إلى فك الارتباط بالقضية الفلسطينية أرضاً وشعباً، والتحلل العربي خطوة خطوة، من الالتزام بالحقوق الوطنية الفلسطينية، كما أفرزتها وقائع التاريخ الجغرافية السياسية والقومية الديمغرافية والالتزامات العربية في الرباط عام (1974م) حتى الجزائر (قمة الانتفاضة 88) مروراً بقمة التضامن العربي في بغداد (78)، وصولاً إلى قمة القاهرة (96).

المحور الثالث: المحور الدولي، وبديلنا هو:

الإصرار على إشراك الاتحاد الأوروبي والصين واليابان والأمم المتحدة، إلى جانب راعتي العملية التفاوضية: واشنطن وموسكو. وبذلك تصبح للمفاوضات مرجعية دولية (أمم متحدة مصغرة)، تستعيد حضور قرارات الأمم المتحدة الخاصة بكل شجون الصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي. وإلا فإن التفرد الأمريكي، سيأخذ طريقه، أكثر فأكثر، وبالتنسيق الاستراتيجي مع الدولة العبرية وسنجد أنفسنا، أمام تفكك في الأوضاع العربية جميعها، وحبل التنازلات لا ينقطع ونوافذ التطبيع مفتوحة، رغم تمدد غول الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والجولان ومنطقة شبعاً في لبنان + استمرار الاحتلال والاستغلال الاقتصادي ونهب المياه والقمع والحصار، فضلاً عن الإلحاق الاقتصادي عملاً باتفاق باريس (94م)، ويتم الاستفراد بكل جبهة على حدة فتصل

المسارات الأربعة إلى سلام لا شامل ولا متوازن فتبقى منطقة ودول الشرق الاوسط والبلاد العربية تهتز تحت ضغط الحلول غير المتوازنة لا تعرف الامن والاستقرار والتقدم الى امام.

لقد قدمنا هذا البديل ووضعنا آليات للوصول إليه لتأمين مفتاح نجاح هذا البديل الممكن قولاً وعملاً، وهو:

1 - إعادة بناء الائتلاف الوطني، الذي جرى تدميره في أوصلو. وبائتلاف الجامع المشترك نعيد بناء وحدة الشعب في الأرض المحتلة، وبينه وبين شعب الشتات، فالتجربة أكدت للجميع أن الوحدة الوطنية ووحدة الشعب السلاح الأقوى بيد الجميع من المناضلين إلى المفاوضين بعد إعادة بناء العملية التفاوضية على أساس الشرعية الدولية.

2 - إرساء الائتلاف على القواسم المشتركة، المشتقة من قرارات المجلس الوطني عشية مدريد وقرارات الشرعية الدولية والحلول الجديدة المشتركة الجماعية للقضايا الجديدة التي طرحتها السنوات العجاف منذ مدريد/ أوصلو على مساره الفلسطيني - الاسرائيلي حتى يومنا.

3 - في الوحدة الوطنية، يتم إيجاد الحلول العملية للأزمة العميقة مع الأردن، وللتنافر لدرجة القطيعة مع سورية ولبنان، وتجاوز انعدام الترابط بين المسارات إلى الترابط والتزامن فيما بينها. وهذا يفتح على التضامن العربي من جديد، التضامن المدمر منذ حرب الخليج الثانية والهش والمحدود منذ قمة القاهرة العربية/ 96.

4 - والوحدة الوطنية التي تتم بالقواسم المشتركة وآليات الالتزام المتبادل، تحل أيضاً مسألة المرجعية الدولية للمفاوضات، حيث كل الشعب، كل الفصائل والقوى والشخصيات في الوطن الشتات متحدة بالانتقال إلى مظلة المرجعية والشرعية الدولية.

وبشأن معادلة التقاطع والصراع في الإطار الفلسطيني العريض فإن المسألة برنامجية، وليست قائمة على الرغبات الإرادية! ودخل الأرض المحتلة نرى العملية مركبة: الشعب والأرض تحت الاحتلال بالإضافة إلى زحف الاستيطان. وجداول الأولويات، مواجهة الاحتلال، تنطلق من حجم البرنامج التوسعي، فحكومة العمل - ميرتس انطلقت من جدول أولويات يقوم على الجمع بين القدس الكبرى عاصمة أبدية مؤحدة للدولة العبرية، تقاسم الأرض المحتلة تحت عنوان: الحل الإقليمي الوسط والسلام والأمن المتبادل، ووفق هذا الجدول انطلقت إلى أوصلو. وحكومة تحالف اليمين تنطلق من جدول أولويات آخر تماماً، يقوم على التوسع الشامل بخلق الأمر الواقع: مصادرة

الأراضي وضمتها، وتكثيف الاستيطان، وصولاً لضم القدس الكبرى ومعظم الضفة الغربية وأجزاء من قطاع غزة، فضلاً عن الجولان إما كاملاً أو أجزاء منه. وبعد هذا يأتي السلام ودوره⁽¹⁶⁾.

أفرز اتفاق أوسلو سلطة الحكم الذاتي على مجموعة من الجزر المنفصلة، وهو مسقوف: بالاتفاقات التي تملي عليها محاصرة ومصادرة المعارضة والرأي الآخر، والقمع بدءاً من قمع المناضلين من كل التيارات وصولاً إلى قمع الضمير والفكر بمصادرة الكتب والنشر وهكذا. وآخر مثل على ذلك مصادرة سلطات الحكم الذاتي كتب إدوارد سعيد ومنع كتاب نايف حواتمة يتحدث... من العبور إلى مكنتات مناطق الحكم الذاتي⁽¹⁷⁾.

هذا الوضع يفرض علينا برنامجاً مركباً، يقوم في وجهه منه، على دعوة كل الشعب وتياراته وفصائله إلى التقاطع، في المساحة المناضلة ضد الاحتلال والاستيطان، أرضاً وبشرًا، ومن أجل إرغام المحتل على التراجع إلى ما وراء خطوط 4 حزيران/يونيو 1967م، ورحيل المستوطنين، والفتح على حق شعبنا بتقرير المصير والاستقلال وحق الشعب اللاجئ في الأقطار العربية المجاورة بالعودة وحل مشكلات التجمعات اللاجئة داخل الضفة والقطاع التي تزيد عن الخمسين بالمئة من السكان وفق القرار الأممي 194، وقضايا الأسرى، المياه، الحدود، المعابر، الحصار، والإلحاق الاقتصادي.

أما الوجه الآخر من البرنامج المركب، فهو النضال في مناطق الحكم الذاتي، من أجل التعددية الديمقراطية: الرأي الآخر/ حزياً ونقائياً وفكرياً وسياسياً ودعائياً بتعدد المنابر التلفزيونية، الإذاعية، الصحفية.. الخ، استفتاء الشعب على القضايا المصيرية (أوسلو - 1 - 2 - اتفاق الخليل.. الخ)، انتخابات بقانون مبدأ قائمة التمثيل النسبي بدلاً عن قانون أوسلو الانتخابي اللاديمقراطي والمحكوم بسقف أوسلو المقيّد الصلاحيات بموافقة إسرائيل (الملحق الثاني: البروتوكول الخاص بالانتخابات)، والمتخلف عن قوانين الأغلبية الساحقة من البلدان العربية والعالم الثالث (مناطق - طائفي - عشائري)، وصيانة مؤسسات المجتمع المدني الأولية التي تم بناؤها في مجرى

(16) - برنامج حكومة نتياهو الذي أقره الكنيست بعد فوز تكتل اليمين بزعامة الليكود نهاية أيار (مايو) 1996م. O جريدة هآرتس العبرية 1996/6/17م.

مجلة الدراسات الفلسطينية - بيروت العدد 27 (صيف 1996م) صفحة 64 - 65 - 66 - 67.

(17) - يمكن العودة لمقالة د. إدوارد سعيد، أستاذ اللغة الإنكليزية والأدب المقارن في جامعة كولومبيا. حول نظرية حظر الكتب والأفكار وتطبيقها، المنشور في صحيفة الحياة في 1996/9/4م.

الصراع ضد الاحتلال حتى مجيء سلطة الحكم الذاتي، حيث تحاول هذه السلطة تدمير المؤسسات الأولية للمجتمع المدني وفرض سلطة استبدادية شرقية توتاليتارية شمولية وما يترتب على هذا الوجه من ضرورة الإصرار على تفعيل وتطوير مؤسسات المجتمع المدني وإيجاد قانون أساسي يتم الاحتكام له يكون له السيادة، وهذا كله غير قائم بل منتهك يومياً⁽¹⁸⁾ ونحن في الجبهة الديمقراطية وفي صف الشعب في الوطن

- (18) - هشام عبد الرازق، عضو قيادة فتح في قطاع غزة عضو المجلس الفلسطيني «التشريعي» مسؤول المفاوضات بشأن الأسرى مع الجانب الإسرائيلي، صرح بقوله «إن نصف القرارات من عشرات القرارات التي اتخذها المجلس منذ نشأته لم ينفذ وأضاف: تتزايد الأصوات في مجلس السلطة الفلسطينية لطرح مشروع لحجب الثقة عن رئيس السلطة، جريدة يديعوت أحرونوت 1996/8/30م.
- الدكتور حيدر عبد الشافي في حديثه أمام مؤتمر العودة الفلسطيني في بون (ألمانيا) نهاية شهر أيلول/ سبتمبر 1996م أمام الحضور. تطرق لتجربة المجلس «التشريعي» لسلطة الحكم الذاتي. فأعرب عن خيبة أمله منها وتساءل عن جدوى العمل في هذه المؤسسة وصرح أمام قادة المؤتمر «أنه ومعه عدد من أعضاء المجلس يفكرون بالاستقالة» - (الحرية العدد 662 تاريخ 1996/11/9م). وفي (1997/9/30م) قدم استقالته ودعا إلى حل المجلس القائم ذو اللون الواحد وإجراء انتخابات جديدة.
- د. عبد الشافي في مؤتمر «لجنة فلسطين في النرويج» - أوسلو له وجه آخر 1997/11/12م أعلن أمام المؤتمرين «أن توقيع اتفاق أوسلو كان خطأ، وأن المجلس الوطني الفلسطيني معطل واستدعى فقط لتقرير استحقاقات أوسلو» وفق تسمية اتفاق أوسلو.
- وأعلن الدكتور عبد الشافي رئيس (لجنة الداخلية) للمجلس الفلسطيني (المجلس التشريعي كما تسميه السلطة)، «أن المجلس اتخذ منذ بداية عمله في آذار - مارس 1996م أكثر من مئة قرار تتعلق مباشرة بعمل السلطة والمجتمع»، «وتطالب بتقييد الاحتكارات الاقتصادية المختلفة ومعالجة التورط برشوات مالية، وتطالب بالإشراف على أجهزة الأمن، ووقف الاعتقالات غير القانونية لمئات الأشخاص. ولكن القرارات لم تلق تجاوباً من قبل السلطة الفلسطينية». وطالب باسم (11) عضواً رؤساء اللجان في المجلس ببقاء خاص بينهم وعرفات، لأن رؤساء اللجان يلمسون أن السلطة التنفيذية لا تحترم القرارات المتخذة في المجلس وأضاف أن «الإحباط يعاني منه جميع أعضاء المجلس».
- رايوه الشوا عضو المجلس الفلسطيني تكتب في جريدة القدس - عدد 1996/11/14م أن قرارات «المجلس التشريعي لا تأخذ بعين الاعتبار من قبل السلطة التنفيذية».
- زياد عمرو عضو المجلس الفلسطيني كتب بعد تجربة /سنة على المجلس أن «التجربة مأساوية، تبعث على الألم ولا تبشر بأي أفق ديمقراطي فلسطيني».
- رفيق التشة عضو المجلس الفلسطيني: «المجلس مهمش ولم تنفذ السلطة التنفيذية قراراً واحداً من قراراته والمجلس لا يستطيع الرقابة على السلطة التنفيذية مع أن هذا حق له ومن صلاحياته».
- تقرير المجلس الفلسطيني «التشريعي» حول الفساد والسرقات المالية والذي طالب بإقالة كل «مجلس وزراء السلطة» ومحاكمة (7) منه على ضوء الوقائع الواردة بالتقرير، وتشكيل مجلس جديد بالكامل (حزيران/1997م) - ملف الوثائق /وثيقة رقم - 22.

المحتل، ناضل ببرنامج مركب ونطمح لتطويره لأنه يتعرض لمحاولات سلطة الحكم الذاتي التخريبية والتي تسعى إلى خلق المشكلات داخل صف القوى الديمقراطية والوطنية ومحاولة استمالة شرائح منها «برشوات صغيرة» قائمة على «امتيازات مادية ومعنوية وظيفية».

فأمامنا واحدة من حقول الألغام الكثيرة التي تبرز في صفوف التعاون بين قوى التيار الديمقراطي وبين طيف الخارطة السياسية الوطنية. إن سلطة الحكم الذاتي فترخت ما يزيد على ثلاث وستين دكاناً حزبية تحت حجة الانشقاق عن القوى الوطنية الديمقراطية والإسلامية⁽¹⁹⁾، ولا تكل هذه السلطة، عن مواصلة تفتيت القوى، أو استمالة شرائح من داخلها، لتعطيل تسارع تنامي التعاون والتنسيق، الذي نطمح أن يصل إلى حزب يساري وطني ديمقراطي موحد، لكل القوى والشخصيات، التي تلتقي في هذا التيار.. وحزب اسلامي موحد.. وآخر قومياً موحداً... وإلى جبهة وطنية عريضة لتجاوز الاتفاقيات الظالمة وبناء مؤسسات مجتمع مدني تلتزم الديمقراطية التعددية والقانون وحقوق الإنسان في مناطق الحكم الذاتي، ومواصلة النضال لإعادة بناء الائتلاف الوطني التزاماً بإعادة بناء وحدة الشعب وحقوقه المدمرة بالاتفاقيات الظالمة بين الداخل والداخل وبين الداخل والخارج ببرنامج القاسم المشترك، مفتاح إحياء مؤسسات م.ت.ف الائتلافية بين كل التيارات الوطنية.

إن إعادة بناء عناصر القوة الفلسطينية يتطلب بالضرورة، إعادة بناء العلاقة بين الوطني والقومي، الإقليمي والعالمي الصديق فمشهد العلاقة حزين ومدمر، قبل مدريد وبعده، وتفاقم أثناء مفاوضات واشنطن حيث ترويج اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف في اجتماعات القيادة الفلسطينية (الأمناء العامون واللجنة التنفيذية)،

(19) - الحياة (اللندن) 1996/9/7م - علي سعيد بدوان. «المجتمع المدني وظاهرة تفريخ الأحزاب» حيث تعيد سلطة الحكم الذاتي إنتاج تجربة تفريخ الأحزاب وسياسة (فتح الدكاكين) التي مارسها أثناء وجودها في الأردن ولبنان والأحزاب التي نشأت تتميز بفقدان الهوية السياسية والإيديولوجية.

1 - أحزاب نشأت نتيجة ترتيب وتمويل (من السلطة) لعمليات انشقاق من الفصائل الأساسية في الحركة الوطنية الفلسطينية..

2 - أحزاب نشأت من رحم حماس والجهاد الإسلامي.

3 - وهناك أحزاب أخرى نشأت بولادات تفريخية جديدة وعددها تجاوز الخمسين حزباً، منها (10) تدعي التقدمية و(17) اسلامية وأكثر من (20) قومية.

المجلس المركزي لمنظمة التحرير بأن كلاً من الأردن وسوريا ولبنان سبق الفريق الفلسطيني، وأنجز حلوله الثنائية تحت عناوين متعددة (كمب مورفي - كمب بيكر - كمب كريستوفر). ولذا على منظمة التحرير الفلسطينية أن تخطو بحلولها الثنائية دون تنسيق والتزامات متبادلة مع أقطار الطوق.

أما فريق الدكتور حيدر عبد الشافي وعلى ضوء تجربته المرة مع فريق إلياكيم روبنشتاين في واشنطن، فكان يطلب التنسيق حتى لا يفترسنا الإسرائيلي، وطالب تكراراً في تونس وفي اجتماعات وزراء خارجية دول الطوق بتعليق المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بدءاً من الجولة السادسة في واشنطن، وتعليق مفاوضات كل المسارات بدءاً من الجولة العاشرة في اجتماعات وزراء الخارجية، واشترط وقف الاستيطان لاستئناف المفاوضات. ورفض هذا الفريق تعليمات عرفات بقبول الورقة الأمريكية في الجولة الثامنة وبعدها تم تجاهله، وفتحت مجموعة تونس مفاوضات أوصلو الموازية من وراء ظهر فريق عبد الشافي كما مر معنا في الفصل الثالث والرابع في هذا الكتاب. وكانت المفاجأة كاملة له ولفريقه عند تسرب إعلان توقيع أوصلو بالأحرف الأولى (أبو علاء - يوثيل زينغر - أوري سافير).

الوقائع تبوح بالحقيقة، فلم يصل أي طرف في واشنطن إلى اتفاقية ثنائية قبل أوصلو. وهنا تنهار الادعاءات، كما لم تطلب أبداً منظمة التحرير الفلسطينية أخذ مرونة ما في أي اجتماع لوزراء خارجية الطوق.

والأهم حاولنا دائماً الربط والتزامن بين مسارات التفاوض لصيانة حقوق شعبنا وتعزيز الموقع الفلسطيني وضمنان المساندة العربية وعملاً بقرار مجلسنا الوطني عشية مؤتمر مدريد، وهذا ما رفضه وقفز عنه فريق أوصلو في تونس، وما يفصح عنه محمود عباس في كتابه طريق أوصلو، وهذا خط فريق أوصلو حتى يومنا⁽²⁰⁾.

أكشف واقعة من سلسلة تطول: واحدة ضمت عبد الحليم خدام، وأحمد قبلان (سورية)، عرفات، حواتمة، جمال الصوراني (منظمة التحرير الفلسطينية) في 2 أيلول/ سبتمبر 1991م في ليبيا وبمناسبة عيد الثورة الليبية، طرحت ضرورة الانفتاح والتنسيق بين منظمة التحرير والأردن وسوريا ولبنان لأن طبخة بيكر وشامير تفصل المسارات

(20) - راجع محمود عباس الإتحاد الإماراتية/ حوارات وشهادات/ ص 7/ 26 ت 2/ نوفمبر 1997م.

وتفك أي ارتباط تفاوضي بينها، وقد وقع حوار ساخن لم نصل به إلى نتيجة لأن مفاوضات بيكر الثنائية السرية قد أنجزت فصل المسارات وفك أي ارتباط تفاوضي بينها، وحصرتها بإطار المفاوضات الثنائية المباشرة وفق أسس خاصة بكل مسار تفاوضي!!

والثانية في عمان كانت بيني وبين طاهر المصري رئيس وزراء الأردن أثناء التحضير لمؤتمر مدريد مؤكداً أن الأردن لن يوقع أي اتفاق قبل التوقيع الفلسطيني. وهذا الذي حصل فعلاً. فبعد أشهر من اتفاق أوسلو (2) (طابا/ 4 أيار/ مايو 1994م) تم توقيع اتفاق وادي عربة!.

الانتفاضة... ضغوط لا تتوقف:

أنتج نهوض الانتفاضة، وعمقها واتساعها، صيغة جديدة في العلاقات الاجتماعية في صف الشعب في الأراضي المحتلة، قائمة على التكافل بين الأسر.. بين الناس.. في البلدات.. وفي المدن.. في الخيمات وفي الأرياف.. كان هذا السمة البارزة فيها، فضلاً عن الأموال التي انصبت عليها لحل مشكلات النضال!

عاشت الانتفاضة عمراً مديداً، ومرت عبره بمصاعب كبرى تم حلها دون توليد أزمات حياتية طاحنة!! وفي المراجعة النقدية العامة والذاتية نكتشف أن الأزمة الطاحنة التي نخرت الانتفاضة أزمة سياسية برنامجية بدأت منذ إعلان عرفات الشهير في جنيف قبول شروط الإدارة الأمريكية الثلاثة.. حتى أوسلو - 1 -، والأزمة المالية بدأت عندما دخلت الانتفاضة في مأزق واستعصاء اتفاق أوسلو - 1 -، عندها، وفوراً أعلن ياسر عرفات أن منظمة التحرير الفلسطينية أفلست تماماً، وأن صندوقها بات فارغاً وذلك لوضع شعب الانتفاضة أمام طارئ جديد. وعلى هذه الحجة أوقف الجناح اليمني، والذي بيده الهيمنة على القرار المالي في منظمة التحرير، أوقف كل التزامات المنظمة تجاه الهياكل الإدارية والعسكرية والشهداء والأسرى والمؤسسات الاجتماعية، ثم أدار ظهره كاملاً لتجمعات الشتات..

وكل هذا يشكل استجابة لاتفاق أوسلو - 1 - وبهدف وضع الشعب أمام نتيجة مفادها: أن أوسلو أيضاً هو نتاج إفلاس صندوق المنظمة بالإضافة إلى خلل حرب الخليج الثانية، ولوضع شعبنا في الشتات أمام المأزق المفتعل وهو إفلاس الصندوق القومي، وأن الدول العربية أدارت ظهرها للقضية الفلسطينية وتمويلها، وكل هذا من

أجل خلق مناخ لتحرير وتسويق تنازلات أوصلو⁽²¹⁾.

هذا هو الهدف من إعلان وجود الأزمة المالية في الانتفاضة، ولم يكن بإمكان القوى الوطنية اليسارية والقومية والإسلامية المناضلة والشخصيات المستنيرة، بناء جبهة متحدة تحاصر هذه الظواهر المزدوجة السياسية والمادية وتسرع بعودة الروح والوعي الشامل لصفوف شعبنا ومن محاصرة مظالم أوصلو على طريق تجاوزها..، فالانقسام عميق وواسع في صف الشعب والحركة الوطنية والأوضاع العربية والإقليمية في واد آخر واتلاف واشتطن وحلفائها إقليمياً ودولياً بنى ائتلاف عريض الأكتاف كما أعلن كريستوفر وزير الخارجية لقرض وتسويق أوصلو، وتصب في طاحوته أموال الدول المانحة.

هذا هو الهدف. هذا ما فعله الجناح اليميني ويمين الوسط في منظمة التحرير. برنامجنا على خط آخر... على خطى الانتفاضة....

تطورت برامجنا السياسية، التنظيمية، العسكرية، المالية، بشكل عاصف مع بدء الانتفاضة وصمود مليونين من البشر في الميدان، فثلاثة أجيال تخوض الانتفاضة الكبرى على درب الخلاص من الاحتلال ووقف زحف الاستيطان.

التطور المتصاعد، والذي يمكن تسميته فعلاً بالعاصف، بدأ مع الأشهر الأولى للانتفاضة ورسا الدعم المالي للأرض المحتلة على نسبة ثمانية وستين بالمئة من مجموع الموازنة، وبقيت نسبة اثنتين وثلاثين بالمئة لكل الشتات بما فيه قواتنا المسلحة⁽²²⁾.

(21) - أثناء المفاوضات استدعى عرفات المليونير الفلسطيني حسيب الصباغ إلى تونس بعد توقيع اتفاق أوصلو بقليل وقال له: «هذا ما استطعت تحقيقه لشعبنا في هذه المرحلة والآن جاء دور روتشيلد فلسطين لبنني الدولة.. وبناء الدولة يحتاج إلى أموال.. ونحن الآن مفلسون. والأولوية الآن لبناء وتجهيز الشرطة.. المفاوضات السرية - محمد حسنين هيكل - سلام الأوهام - الكتاب الثالث - ص 318 - 1996م. وفي موقف آخر وعلى التلفون في عمان قال عرفات لرجل الأعمال حسيب الصباغ: «يا أبو سهيل.. إن روتشيلد فلسطين لم يؤدي دوره في بناء الدولة حتى الآن». ورد عليه حسيب الصباغ منفعلاً: «يا أبو عمار.. لأن بن غوريون فلسطين لم يؤدي دوره في إقامة الدولة حتى الآن..» (المرجع السابق ص 412). كما أن الرئيس الأندونيسي سوهارتو أثناء زيارته للأردن في 2/1996م فوجئ برسالة من عرفات يطلب منه فيها تسديد مبلغ ثلاثة مليارات دولار كان قد اقترضها من م.ت.ف في أوائل 1983م ولم يسدد منها سوى (450) مليون دولار، (جريدة الأردن - عمان - عدد يوم 16/11/1996م).

(22) - 68 بالمئة من مجموع موازنة ج. د للانتفاضة والأرض المحتلة. 32 بالمئة للشتات ومجموع الجسم العسكري والتنظيمي والأمني والإداري. لا يدخل في هذه المساعدات للانتفاضة من المنظمات الدولية غير الحكومية والكنائس الأوروبية والأمريكية والمؤسسات الإنسانية المتعددة فكل الجهد المركزي في الأرض المحتلة وتنظيمات الجبهة الديمقراطية في أوروبا والأمريكيتين دفعت وتدفع باتجاه المساعدات للشعب والانتفاضة والصمود في الوطن المحتل. (اللجنة المالية المركزية في الجبهة الديمقراطية).

وبرغم كل الظروف، فقد اعتمدنا عملية التصعيد الجماهيري والمسلح كخط ثابت في حياة الانتفاضة وقمنا بعمليات خطوط التماس إلى الداخل لتخفيف ضغط قوا الاحتلال على صدر شعبنا والانتفاضة وهنا تبرز عملية القدس الأولى وعملية القدس الثانية المشهورتين، اللتين تمتا في القدس الغربية: واحدة على باب وزارة التجارة الإسرائيلية في القدس الغربية.

وعديدة هي العمليات التي تمت من جنوب لبنان باتجاه الأراضي المحتلة والشرق الحدودي بهدف مزيد من البعثرة والتشتيت لقوات الاحتلال حتى لا تنصب بمجمعا على جسد شعب الأرض المحتلة⁽²³⁾.

(23) - تقرير مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسليم)، سقط أثناء الانتفاضة (ك/ديس 1987م - أيلول/ سبتمبر 1993م) 1479 شهيد فلسطيني منهم 1346 برصاص الجيش، 133 برصاص المستوطنين. يديعوت هآرتس - 1997/12/11م وسقط الآلاف من المعطولين، ودخل السج الإسرائيلية لفترة أو أخرى 400 ألف بينهم (18) ألف معتقل إداري بدون تحقيق أو محاكمة. وحوالمة قد أعلن في مهرجان جماهيري حاشد في النادي العربي الفلسطيني 1994/2/18م عن أ (100) شهيد في صفوف الانتفاضة من أعضاء وكوادر الجبهة الديمقراطية، وفي المقدمة: «فا مفارجة، أحمد الكيلاني، حاتم السيسي، حسام البيك، حسام البكري، محمود برغوثي، حمد عبيدات، هنية غزاونة، علاء عبيد، عليان عليان، مصطفى بركات، ناجي شقير، بهاء جبران، حمد معالي، عبد الله عطايا، خالد أبو عيد، ماجد خليل، مصطفى عبيدات، محمد جبران، عمر العبدية زهير غانم، عاطف شخشير، محمود الحويطي، أكرم خويلد، زياد عمارنة، عمر حمارنة، فايز شقر مثقال ضراغمة، رضا زيد الكيلاني، جهاد أبو زينة، جعفر دويكات، محمد المصري، عماد عودة، سعيد بركة، نسيم زيد، يونس أبو العطا، محمد سمور، خالد الخطيب، منال سمور، و عليان، سهير عليان، سهير عفاني، مهدية صيدم، أسامة عيساوي، أسامة عروقي، عوض السرد: يوسف أبو لافي، صلاح شاهين، رضوان زيادة، محمد عبد الكريم البطاط، أحمد عارضة، خا خميسة، حمدان رأفت، نائل حمارنة، جواد رحال، ياسر الدقاق، اسحق المراغي، نجيب حور يوسف أبو عرب، حسام أمين، سهيل غزال، معروف أبو السعود، محمد بني عودة، إياد الصفد: أسامة المصري، وائل الخراز، عزام ناصرة، عزام حسني، حسين زهران، سعيد خليل، ياسر عمار إبراهيم الزريقي، إبراهيم فراق، فايز الطرايرة، عصام براهيم، عبد الحميد أبو سرور، خليل أبو خديع أنور ربيع، مصطفى عكاوي، تيسير أبو سنينه، طاهر حسين علقم، سلام مصلح.

- وفي جنوب لبنان سقط للعجبة الديمقراطية في الفترة الممتدة بين العام 1987 - 1996م (224) شه بعمليات عسكرية ضد مواقع الاحتلال وضد مواقع عسكرية إسرائيلية شمال فلسطين.. ومعظم هؤلاء الشهداء تم دفنهم في «مقابر الأرقام» على جسر بنات يعقوب ومن أبرز العمليات الخاصة لقوا الجبهة خلال تلك الفترة العمليات التالية:

• عملية شهداء نابلس 1988/6/2م سقط ثلاثة شهداء.

إن عوامل الانتفاضة الجديدة والمتطورة نارها تحت الرماد، فالأزمة مع الاحتلال وغول الاستيطان الزاحف متعاظمة بعد إطلاق برنامج حكومة تحالف اليمين التوسعي المتوحش، الجغرافي والديمقراطي، ويومياً تتم مصادرات أرض وتجاوزت كرافانات البيوت الجاهزة «المستوطنات الجديدة» (8500) بيت على أرض الضفة فضلاً عن إطلاق يد توسيع وتسمين مستوطنات جنوب غزة (كفارداروم غوش قطيف كفاريام/ المواصي)، تهويد القدس متسارع والآن يتم قفل دائرة التهويد بمستوطنة أبو غنيم التي تشطر أيضاً الضفة الفلسطينية شمالاً وجنوباً دون ترابط جغرافي بين الشطرين، ويجري الآن توسيع مساحة مستوطنة معاليه أدوميم (عدد السكان 20 ألف) إلى (62 ألف دونم) ممتدة من القدس إلى غور الأردن شاطرة الضفة مرة أخرى بطريق عرضية. وهذه المستوطنة تزيد عن مساحة تل أبيب (50 ألف دونم وعدد سكانها 350 ألف نسمة). إضافة إلى خطط التمدد بعد الخط الأخضر (على طول خط 4 حزيران/ يونيو 1967م) بعمق 5 - 8 كم والتمدد على طول غور الأردن بعمق 15 - 20 كم فتصبح الضفة بين فكي كماشة خارطة «إسرائيل الكبرى» ومقطعة الأوصال بين أطواق المستوطنات والطرق الالتفافية الطولية والعرضية.

إن شعب «الانتفاضة المغدورة» يدفع من لحم ودم الأرض استحقاقات اتفاق أوسلو 1 - 2 واتفاق الخليل (أوسلو 3) بترك «الأرض متنازع عليها» وترك القدس للتهويد والمصير المجهول، وتحت مطارق الاتفاقات الظالمة يجري في كواليس المفاوضات السرية على يد أهل أوسلو المساومة على القدس العربية أين تكون.. هل هي القدس الشرقية

_____ * عملية القدس 1989/2/21م سقط ثلاثة شهداء.

* عملية شهداء رفح 1990/2/14م سقط شهيد وقع ثلاثة بالأسر.

* عملية شهداء الأقصى 1990/12/9م سقط فيها خمسة شهداء.

* عملية الشهيدة فائزة مفارحة 1990/12/16م سقط فيها ثلاثة شهداء.

* عملية شهداء مخيم بلاطة 1991/3/16م سقط فيها ثلاثة شهداء.

* عملية شهداء صقور العودة 1992/10/14م وقع فيها ثلاثة أسرى.

* عملية شهداء الانتفاضة 1993/4/22م وقع فيها ثلاثة أسرى.

* عملية شهداء الحرم الإبراهيمي 1994/4/22م سقط فيها شهيدان.

* عملية الشهيد القائد عبد الكريم حمد 1995/9/5م سقط فيها شهيد واحد.

* عملية شهداء صقور الاستقلال 1996/10/25م سقط فيها شهيدان.

* عملية شهداء قانا 1996/8/11م سقط فيها ثلاثة شهداء.

- المصدر: (قسم الشؤون الاجتماعية - الجبهة الديمقراطية) - مخيم اليرموك 1996/11/6م.

المحتلة بعدوان حزيران/يونيو 1967م أم «في القدس» وهذه الـ «في» هي ذاتها التي برزت في المفاوضات السورية - الإسرائيلية تحت عناوين «انسحاب من الجولان» أم «الانسحاب من الجولان» أم «انسحاب من الجولان»، والآن «في القدس» أم من القدس» لتصبح القدس هي أطراف الضواحي في أبو ديس والعيسوية والعيزرية + ممر آمن إلى الأماكن المقدسة «الأقصى والقيامة» وربما بدونه، فالهيمنة الكاملة للسيادة الإسرائيلية على القدس العربية المحتلة في حزيران/يونيو 1967م، ولذا إصرار الحكومات الإسرائيلية (عمالية وليكودية) على ترك القدس للمفاوضات النهائية لتستكمل عملية التهويد بمستوطنة جبل أبو غنيم (آذار/ مارس 1997م) ومنع التعداد لسكان القدس المحتلة على يد سلطة الحكم الذاتي وقانون صادقت الكنيسة عليه ليلة 1997/2/10 الماراتونية بالقراءات الثلاث: قانون تعديل تطبيق اتفاق أوسلو 1 - 2، لمنع إجراء التعداد السكاني الفلسطيني في «شرقي القدس»، فالكنيسة والحكومات الاسرائيلية منذ عام 67 لا تقول القدس الشرقية باعتبار أنها «أرض إسرائيلية وفي إطار العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل»، سياسة الخنق الاقتصادي، البطالة، الجوع، فضلاً عن قمع سلطة الحكم الذاتي للحريات حتى الموت تحت التعذيب، الاعتقالات، الفساد، والنهب، تدمير نُوى مؤسسات المجتمع المدني، بينما سيد اللاءات الثلاث: لا لوقف الاستيطان، لا لتقرير المصير والدولة المستقلة في حدود 4 حزيران/يونيو 67، لا للعودة يتربع على قمة الدولة العبرية حتى عام (2000م) فضلاً عن القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل.

هذا كله يستنفر كل طبقات شعبنا وتياراته، ما عدا شريحة من العملاء وسماسرة الأرض وقطاع من البيروقراطية السلطوية الذي دخل دائرة الحيطان السمان، وعليه فعوامل الانتفاضة كامنة تنتظر «الشرارة التي تشعل السهل كله وهذا واقع لا محالة» بأشكال جديدة متطورة، وهنا يأتي دور القوى المنظمة في الميدان دور الرموز التاريخية الفاعلة، وبالتأكيد للقيادة والتنظيمات أدوار في تاريخ كل شعب وخاصة عند المنعطقات ومفترقات الطرق في سياق فهم اللحظة الذهبية في الزمان والمكان. ومن هنا فتح كل المعابر لفريق أوسلو، وغلقها على المناضلين لتجاوز مظالم أوسلو. وهذا تفسير قفل حدود الوطن أمامنا حتى الآن، ومع ذلك البركة وافرة بطاقات شعبنا، قوانا وقياداتنا ومناضلينا والأقربين في الأرض المحتلة.

والأساس الفصائل والقوى الفاعلة في ميدان الأرض المحتلة حيث يتقرر المسار والمصير للشعب والوطن والحقوق الوطنية، هذا أولاً، وثانياً، لا وجود لفصائل في الأردن وسوريا ولبنان فقط كما لا وجود لفصائل في الأرض المحتلة فقط... الخ. بل

توجد تنظيمات لفصائل على مدى الأرض المحتلة والشتات، ولا وجود لمثل هذا عند فصائل أخرى. فهي إما مقتصرة على الأرض المحتلة، أو على عدد من أقطار الشتات! وبالتأكيد فإن إعادة بناء وحدة الشعب في الوطن والشتات وإعادة بناء الائتلاف الوطني العريض في صف كل القوى المنظمة والشخصيات الفاعلة على قاعدة برنامج قاسم وطني مشترك وفي إطار م.ت.ف الموحدة، ضرورة ورافعة أساسية لتفعيل وتأطير الاحتقان الشعبي الكبير نحو انتفاضة قادمة متطورة، تستوعب دروس وإيجابيات الانتفاضة المغدورة وتتجاوز سلبياتها، وهذا ما تؤشر عليه الانفجارات الشعبية والطبقية التي فتحت طريقها بعد مظالم أوسلو وتطبيقاتها المرة، من انتفاضة الطبقة العاملة عند حاجز ايرتز في قطاع غزة إلى انتفاضة الأقصى الدامية (أيلول/ سبتمبر 1996م) إلى البؤر الانتفاضية المتنقلة ضد تشطير مدينة الخليل والهيمنة الإسرائيلية الكاملة على الحرم الإبراهيمي (بروتوكول الخليل) واستيطان جبل أبو غنيم، (آذار/ نيسان 97) وهبة الشعب ضد مجزرة ترقيوميا غربي الخليل (آذار/ مارس 98). ولذا فالحوار مفتوح في الساحة الفلسطينية دوماً وبتفاوت، وعندما تم توقيع اتفاق أوسلو، ومن أهداف الاحتلال الملموسة منه لإجهاض الانتفاضة، قدمنا بديلنا وحلولنا للجماهير وجميع الفصائل وكل من حولنا إقليمياً ودولياً بما أصبنا وبما أخطأنا.. هذه بدائلنا.. حلولنا.. تعالوا لتتجاوز وصولاً للجوامع المشتركة فالحكمة جماعية، وليس من فصيل وحده يملك الحق والحقيقة كاملة.. وإلا دخلنا بوابة تجربة المأساة الأفغانية.. الكردية.. الحركات المسلحة الإسلامية المتطرفة الدامية في مصر والجزائر وباكستان وغيرها، وتم حشر الوطن والشعب في ممر السلطة التوتاليتارية الشمولية وطغيان القرار الفردي والفتوي الضيق الرؤيا والمصالح، دون العودة للشعب وتياراته، وخاصة أن قضيتنا وحقوقنا الوطنية لا زالت في مرحلة التحرر الوطني من نير الاحتلال وغول الاستيطان، كل يلغي الآخر، ويخوض حرب الإبادة معه، وكل يقدم نفسه لوحده القيم على إقامة «مجتمع الحرية والاستقلال»، أو «جنة الله على الأرض»، أو «حاكمية الله»!

الموقف العريض في الشارع الفلسطيني استجاب وعبر عن نفسه بأشكال متعددة: في الإضرابات الشاملة، والمواقف والآراء داخل الأرض المحتلة وفي الشتات، وبين الفصائل.. وبالضرورة كان ذلك متفاوتاً ومتنوعاً، لأنه محكوم بالرؤيا المنهجية المتباينة بين التيارات الرئيسية في الحركة الفلسطينية!

كل القوى الوطنية الديمقراطية الفلسطينية التي تدين اتفاقات أوسلو الظلمة وتدعو لتجاوزها كانت المساحة بيننا وبينها واسعة: الجبهة الشعبية، حزب الشعب والكثير من

قواعد وكوادر فتح، إضافة لعدد من لجناتها المركزية: (فاروق القدومي، هاني الحسن، عباس زكي، أبو ماهر غنيم، سليم الزعنون وآخرين) كما أن حجماً واسعاً من الشخصيات الهامة اتخذت موقفاً إيجابياً مما قدمناه وفي المقدمة: خالد الفاهوم - د. حيدر عبد الشافي - د. إدوارد سعيد - محمود درويش - بسام الشكعة - وحيد الحمد الله - عودة الرنتيسي - عصام عبد الهادي - سميحة خليل - شفيق الحوت - عبد الله حوراني - المحامي إبراهيم بكر - جودت السويركي - د. هشام شرابي - د. إبراهيم أبو لغد - غازي الصوراني - د. نصير عاروري - د. رياض منصور - مهندس محمد عبد السلام - سهيل الناطور - علي فيصل - ماهر الوحش - طلال أبو ظريفة - بسملة البطاط - طه نصار - محمود خلف - احلام السمحان - رفقة الحملاوي - زياد جرغون - ابراهيم النمر - أبو سعدو محمود خليل - احمد اليماني - عيسى كايد - خاليدات حسين - نظمي فاعور - مطر عبد الرحيم - انتصار مرعي - الشيخ عبد الرحمن مرا د - ماجد دياب - د. أنيس صايغ - ليلي زخريا - د. غادة الكرمي - د. غادة تلحجي - المحامي ظافر الخضرا - أحمد صديقي الدجاني - د. أسامة النقيب - بهجت أبو غربية - د. لبيب قمحاوي - د. عصام الطاهر - عبد الرحمن البيطار - د. عنان العامري - د. نصر عبد الكريم - د. سميح فرسون - عاطف موعد والمقات من هذه الشخصيات التي عبرت عن مواقفها من أطروحاتنا في أكثر من وثيقة مشتركة تجاه مظالم أوسلو والبديل وما بعد أوسلو⁽²⁴⁾.

وفي هذا السياق انعقدت دورة عمل باكرة لكل القيادات، التي رفضت أو تحفظت أو انتقدت اتفاق أوسلو - 1 - لقد انعقدت هذه الدورة في مقر الجبهة الديمقراطية، في قاعة الشهيد خالد نزال، بتاريخ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1993م أي بعد عشرين يوماً فقط من اتفاق أوسلو - 1 - وحضر هذا الاجتماع قادة عشرة فصائل بطيف واسع

(24) - يمكن العودة إلى الوثيقة التي وقعها 117 عضواً من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني من مختلف الاتجاهات ومن الفعاليات الفلسطينية وأعلن عنها في مؤتمر صحفي عقد في آن واحد في القدس وعمان وبيروت ودمشق يوم 15/3/1992م حيث دعت الوثيقة (المذكورة) إلى استخلاص الدروس من جولات المفاوضات الثنائية وقلق قطاعات واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني إزاء أسس ومجرى العملية السياسية التي انطلقت من مؤتمر مدريد. انظر ملحق الوثائق - وثيقة رقم - 18. - الحرية (28/3/1992م) العدد 1521/664 كذلك الوثيقة الموقعة من (171) عضواً من المجلس الوطني ومن الشخصيات المستقلة تحت عنوان: لا لعقد المجلس وتعديل الميثاق - بدون وقف الاستيطان وحق تقرير المصير وحملت تواريخ أسماء بارزة في الساحة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها. المنشورة في مجلة الحرية (3/9/1994م). العدد 1638/563.

وطني يساري ديمقراطي، قومي، إسلامي⁽²⁵⁾.

وتقدمت الجبهة الديمقراطية بورقة عمل إلى الجميع، وبعد حوار طويل، تم إدخال التعديلات الضرورية عليها وإقرارها وإعلانها في يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر 1993م والورقة تؤكد على إعادة بناء القيادة الموحدة للانتفاضة من القوى العاملة في الأرض المحتلة وتحديداً: الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية وحركة حماس والجهاد الإسلامي⁽²⁶⁾ لأن كل القوى تقر بأن هذه الفصائل الأربعة التي لها حضور منظم فاعل في الوطن بالإضافة إلى حركة فتح وحزب الشعب اللذين خرجا عن القيادة الموحدة بعد 13 أيلول 1993م مباشرة انسجماً مع التزامات اتفاق أوسلو.

كذلك دعت ورقة العمل القيادة الموحدة هذه إلى مواصلة خط الانتفاضة الذي أعلن عن نفسه بالنضال ضد الاحتلال والاستيطان وصولاً إلى حق تقرير المصير والاستقلال، وإلى أن تبادر الفصائل في الشتات إلى سلسلة من المؤتمرات الشعبية المنتخبة التي يتم تنويعها بمؤتمر عام بين الداخل والخارج، ليشكل المرجعية الوطنية

(25) - القيادات الفلسطينية التي حضرت الاجتماع المذكور تمثلت بأمنائها العامين ورموز قيادية منها وهم:

- * نايف حواتمة، قيس عبد الكريم، فهد سليمان، عبد الحميد أبو جيب، رمزي رباح، (الجبهة الديمقراطية).
- * أبو علي مصطفى، أبو أحمد فؤاد (الجبهة الشعبية).
- * أحمد جبريل - طلال ناجي، فضل شرورو (الجبهة الشعبية - القيادة العامة).
- * موسى أبو مرزوق، إبراهيم غوشة، محمد نزال، عماد العلمي (حماس).
- * عصام القاضي، محمد خليفة، سامي قنديل (الصاعقة).
- * الشهيد د. فتحي شقافي، أبو أحمد عصام (الجهاد الإسلامي).
- * خالد عبد المجيد، أبو سليم (جبهة النضال).
- * أبو موسى، أبو خالد العملة (فتح الانتفاضة).
- * أبو نضال الأشقر - علي عزيز (جبهة التحرير الفلسطينية).
- * عربي عواد، عبد الله النمر (الحزب الشيوعي الثوري).

(26) - لم تنتظم حماس والجهاد الإسلامي في إطار القيادة الموحدة للانتفاضة تحت عنوان القيادة الوطنية والإسلامية الموحدة للانتفاضة. ووقعت وتقع أشكال من التنسيق الميداني المتعدد بين كل من الجبهتين الديمقراطية والشعبية وحماس والجهاد الإسلامي داخل الأرض المحتلة وفي مناطق سلطة الحكم الذاتي. - وفي الشتات لم تلتزم فصائل جبهة الإنقاذ بالعودة للمؤتمرات الشعبية في أقطار الشتات وإعادة بناء الاتحادات النقاية والمهنية بالانتخابات من القاعدة حيث بقيت إلى الآن تراوح منذ عام 1982م في أطر بيروقراطية فوقية بدون قواعد بدون انتخابات جديدة ديمقراطية حرة وبدون شرعية قانونية.

الائتلافية الموحدة لكل شعبنا وأمام العالم فنحن دعاة العودة إلى المرجعية الشعبية (انتخابات استفتاءات..). ولم تعد كافية المرجعية الثورية والمرجعية التاريخية التي شقت طريقها في مجرى الثورة.. نحن عند حالة مفصلية جديدة تتطلب بالضرورة أجوبة ملموسة جديدة..

ومرة أخرى من المحزن أن هذا لم يشق طريقه إلى الأمام بفعل عوامل فتوية داخلية غلبت المصالح القتوية الضيقة والتعارضات الداخلية على ضرورة التوحد بدلاً من أن ترتقي وتندفع في مجرى ما تم تقريره وبالإجماع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 1993م.

وهنا تتدخل أيضاً العوامل الإقليمية العربية وكل من موقعه طاملاً لا توجد سياسة عربية مشتركة متوازنة، وطاملاً لا يوجد قرار الانخراط بالنضال لتجاوز مظالم أوسلو كما وقع تجاه اتفاق 17 أيار/ مايو 1983م في لبنان. «فالربط بين الوطني والقومي الغائب الأكبر» منذ بدء عمليات التحضير لمؤتمر مدريد، فمفهوم «الحلول الثنائية والجزئية، بل وتجزئة الجزئي هو الطاغى حتى الآن».

إن ميادين ومواقع الفعل والتواجد التاريخي بين الوطن المحتل والشتات، ومديات التفاوت الزمني في الانخراط بمقاومة الاحتلال المسلحة والسياسية والجماهيرية، وتفاوت الرؤيا والمعرفة والخبرة والتجربة واشتقاق البرامج والتحالفات ودروسها، وقوانين تغليب الوحدة الوطنية والتناقض الرئيسي مع العدو على التعارضات في الصف الوطني - وما يترتب على هذا من ائتلافات وأساليب عمل وقيادة جماعية بين القوى... أن هذه المكونات والعوامل تحفر وتسحب تأثيراتها الإيجابية والسلبية وبدرجات متفاوتة على مجموع الحركة الوطنية وداخل كل فصيل تجاه القضايا الكبرى الوطنية على جدول النضال اليومي والمرحلي والاستراتيجي، فالديمقراطية والشعبية وحماس والجهد الإسلامي، قواها، كوادرها الرئيسية في الأرض المحتلة بل وأغلبية قياداتها وتنظيماتها، برؤى وتجارب وتحالفات متفاوتة ومتباينة في درجة ومسار التطور.

ومنذ البدء شملت برامج كل من الجبهة الديمقراطية، الجبهة الشعبية، حركة فتح، وامتداداتها التنظيمية والجماهيرية كل المواقع حيث يتواجد الشعب الفلسطيني على امتداد الوطن والشتات في الأقطار العربية والمهاجر الأجنبية. وقدمت هذه الفصائل برامجها التي تشمل قضايا الوطن والشعب حيثما تواجد والبرنامج العام المشترك الائتلافي.

القوى الإسلامية السياسية بقيت خارج الانخراط المباشر والشامل في الثورة وائتلاف منظمة التحرير أكثر من عشرين عاماً، وفي ك1/ ديسمبر 1987م برزت الخطوة الأولى للجهاد الإسلامي (انشقاق عن الإخوان المسلمين منذ عام 1980م بزعامة الشهيد فتحى الشقاقي تحت ضغط ضرورة الانخراط في مقاومة الاحتلال واستعادة فريضة الجهاد الغائبة)⁽²⁷⁾.

الإخوان المسلمون شاركوا أفراداً في منظمة فتح وعدد من قادة فتح أصولها اخوانية، وساندوها في المعارك الانتخابية الطلابية والمهنية مقابل القوى الوطنية اليسارية الديمقراطية في الوطن المحتل، واتحادات منظمة التحرير في الشتات حتى الانتفاضة. وفي آب/ أغسطس 1988م أعلن الإخوان المسلمون في غزة والضفة حركة حماس، ففي بحر عنفوان الانتفاضة الشاملة لا يمكن البقاء خارجها.

وقد رحبت الجبهة الديمقراطية، منذ البداية، بهذه القوى، وعملت على الائتلاف المشترك في القيادة الموحدة للانتفاضة لكن حركتي حماس والجهاد الإسلامي واصلتا، كل منهما، دورها بموازاة القيادة الموحدة، ورحبنا بهذا أيضاً فنحن دعاة ائتلاف كل التيارات على قاعدة تغليب التناقض الرئيسي مع المحتلين والمستوطنين على التعارض في الصف الوطني بطيف ألوانه، ومع كل اصطفاة ممكن في الميدان. وعليه بنينا التعاون المتعدد في الميدان مع حماس والجهاد في الوطن المحتل (مهرجانات - مظاهرات - نداءات مشتركة). وفي الشتات كنا: الديمقراطية والشعبية والقيادة العامة والجهاد، الأربعة المبادرين لبناء إطار واسع لمحاصرة مخاطر اتفاق أوسلو الظالم والعمل على تطوير قيادة موحدة في الوطن والمؤتمرات الشعبية في الشتات.. كنا نعمق.. وندعو إلى أعرض جبهة وطنية بين التيارات الوطنية الرئيسية الثلاثة في صفوف شعبنا (الوطنية اليسارية الديمقراطية - القومية - الإسلامية السياسية) لتناضل معاً إلى أمام، على طريق تجاوز صفقات أوسلو الجزئية الظالمة، وفي صف متحد لإنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان، والفتح على تقرير المصير والدولة بعاصمتها القدس والعودة.

دعوتنا تنطلق من رؤيتنا المبدئية الاستقلالية في حل مسائل قوانين التعارض والتناقض على المساحات الوطنية والعربية والإسلامية والدولية.

(27) - تأثرت الجهاد بأفكار الإمام أبو الأعلى المودودي (باكستان) وسيد قطب (مصر) وبنظرية الفريضة الغائبة فريضة الجهاد. كما تأثرت بأفكار الإمام الحسيني حوار مع الشقاقي وآخرين آب/ 1994م - دمشق.

وفي مجرى نضال شعبنا وشعوب العالم الثالث في مرحلة التحرر الوطني فالتيارات متعددة في صف الشعب، ولا تيار بديل آخر فهذه معاً جذورها عميقة وعريضة في تربة الوطن وحياة الشعب وتكوينه السياسي والطبقي والنفسي، وفي حركة نضاله نحو التحرر والاستقلال والتقدم إلى أمام.

وأكثر من مفصل ونقطة انعطاف في مسار حركة المقاومة وائتلاف م.ت.ف والانتفاضة برز فيها الجناح نحو سياسة «الحلول» مكان الآخر وإلغائه برغبة وخطط إرادية ذاتية وخطط اقليمية يمينية عربية، وكلها انتهت إلى الجدار وحصد الشعب والوطن خسائر وتراجعات وتنازلات. وهذه النزعة الخاطئة والمدمرة برزت من جديد أثناء الانتفاضة وفي مسارها «للهيمنة على القرار الوطني بسياسة فتوية انقسامية وتحريضات عواصم عربية»، فأنتجت الكوارث من مظالم أوسلو إلى نزف قلب مدينة خليل الرحمن وحتى يومنا، والوجه الآخر لهذه السياسة المدمرة محاولات آخرين بذات الممارسة القائمة على نظرية «الحلول وتجاوز الآخر» وكلها تعبير عن فهم ذاتي قاصر لحركة التطور التاريخي لنضال الشعوب ونزعات الاستبداد النظرية الشمولية وتقديم المصالح الضيقة على مصالح الشعب والوطن وصفقات التمحور مع عواصم عربية ضد عواصم أخرى. وبعبارة مباشرة: تغليب التعارضات الداخلية على التناقض الرئيسي مع الاحتلال والاستيطان وفرض «الوصاية من فوق» على الشعب ومصادرة حقه بتقرير المصير والعودة والاستقلال عملاً بشروط «التأهيل» الأمريكية والاقليمية العربية لسقف الحقوق الوطنية الفلسطينية وحلول أزمة الشرق الأوسط.

إن تاريخ نضال شعبنا يعلمنا جميعاً أن التيارات الوطنية الرئيسية الثلاثة نابعة من صف الشعب ومصالحه الوطنية والطبقية وعقله وروحه، وكل تيار بديل حاله، ولا أحد يستطيع إلغاء الآخر⁽²⁸⁾.

والتيار الذي لا يستطيع تقديم الحلول الجديدة للقضايا الجديدة يتجاوزه الزمن وستزهر أرض الشعب بإنتاجه من جديد ولكن بشكل متطور عن الذي طواه الزمن.

أوسلو والانتفاضة:

الانتفاضة فتحت آفاق تقرير المصير والدولة كما فتحت الثورة والمقاومة حق وأفق

(28) - تقرير اللجنة المركزية للجهة الديمقراطية، أيار/ مايو 1994م ص45 - وقائع البيانات وتعدد الأحزاب الإسلامية السياسية في الأرض المحتلة.

العودة، ولكن اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف العجول على «التوظيف السياسي السريع السريع للانتفاضة» خذل الانتفاضة ثم غدر بها وفق معادلة أوصلو مقابل وقف الانتفاضة. حقاً إن الانتفاضة هي الانتفاضة المغدورة على يد هذا الجناح!

كان بإمكاننا رغم حرب الخليج الثانية أن نتمسك بقرارات المجلس الوطني التي اتخذناها معاً في الجزائر في أيلول 1991م، ثم قرارات المجلس المركزي في تونس الذي انعقد في 18/17 ت/1 أكتوبر 1991م قبل أيام من مؤتمر مدريد.

إن التمسك بهذه القرارات يقدم البديل عن اطار خطة شامير وحصر المسار الفلسطيني بمشروع الحكم الذاتي للسكان خمس سنوات بينما يتواصل نهب الارض والاستيطان، ويعني الذهاب معاً إلى مدريد بإطار تفاوضي آخر، يستجيب للحدود الدنيا في برنامج يجمع بين برنامج الانتفاضة (الحرية والاستقلال) وبين برنامج الإجماع الوطني (تقرير المصير والاستقلال والعودة) أي أن نذهب إلى مدريد في إطار تفاوضي حالنا حال جيراننا: الأردن ولبنان وسورية للمفاوضات على أساس مرحلة واحدة وحل شامل في إطار القرارين 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وحل مشكلة اللاجئين والنازحين بموجب قراري الأمم المتحدة رقم 194 - 237 وهذا يقابله السلام والأمن المتبادل والمتكافئ مع دولة إسرائيل.

لكن الخبز المر الذي قدمه الخباز (Baker) بشروط شامير على المسار الفلسطيني، يتصادم حتى النقيض مع برنامج الانتفاضة ومشروعها الوطني فضلاً عن قواسم المجلس الوطني والشرعية الدولية، وطبخة الخبز تمت في آذار/ مارس - أكتوبر ت/1 1991م قبل أن نصل إلى دورة المجلس الوطني (الجزائر - أيلول 1991م).

كان ممكناً أن نصل إلى الإطار التفاوضي المستند على الشرعية الدولية، بمرحلة واحدة لا تجزئة المراحل وتجزئة التجزئة. كما كان ممكناً مع سورية والأردن ولبنان، الذين ذهبوا في هذا الإطار التفاوضي من الشرعية الدولية و بمرحلة واحدة، بينما اليمين ويمين الوسط في قيادة م.ت.ف وتحت ضغط الأمريكان وتشجيع الإدارة المصرية وآخرين فضلاً عن سقف شروط الدولة العبرية، واصل خط الانقلابات السياسية فكسر الإجماع الوطني والقرارات المشتركة التي كان من الضرورة ومن الممكن التمسك بها حتى الوصول مع بيكر إلى ذات الإطار التفاوضي السوري، الأردني، اللبناني.

وقد كشفت مذكرات جيمس بيكر تحت عنوان: «الدبلوماسية بين الحرب

والسلام»⁽²⁹⁾ أنه «لم يكن ممكناً لأي من أقطار الطوق العربية الذهاب إلى مدريد دون ذهاب الفلسطينيين».

وهذا يعني أن التمسك بالإطار المتناظر مع إطارات المسارات العربية كان ممكناً، وهذا يحمي الائتلاف الوطني، ويمكن من مفاوضات توصل إلى الحدود الدنيا الجامعة بين برنامج الإجماع الوطني لمنظمة التحرير وبرنامج الانتفاضة وهذا ما لم يفعله الفريق الآخر، فخذل الانتفاضة وغدر ببرنامجه ودمر برنامج الإجماع الوطني، مستغلاً لتبرير سياسته القديمة الجديدة، والتي يتطلع لها منذ عام 1977م، بالإرهاقات التي أصابت الانتفاضة وانهايار التضامن العربي في حرب الخليج الثانية.

(29) - مذكرات جيمس بيكر، نشرت بجريدة «الشرق الأوسط» التي تصدر في لندن و«النهار» البيروتية في وقت واحد على امتداد الأشهر الأولى من العام 1996م، وفيها يؤكد بيكر أن «جولته الـ (8) للمنطقة التي سبقت مدريد كان الهم الرئيسي فيها يتمثل بالموضوع الفلسطيني والتمثيل إلى مؤتمر مدريد، لأنه بدون الفلسطينيين لن يكون هناك حل، ولن تأتي الدول العربية إلى مدريد وأنه بلور الإطار التفاوضي الإسرائيلي - الفلسطيني وفقاً لشروط شامير بالتحديد».

الفصل السادس

المقاومة الوطنية والإرهاب (تداعيات أوصلو)

في الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر 97 أصدر اللواء عزوي ديان قائد قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الفلسطينية التعديل رقم (80) للأمر العسكري الذي يحمل الرقم (1455) الذي يتعلق بالعمليات الإسرائيلية في الأرض المحتلة وهذا ما جاء في الأمر: (بحكم صلاحياتي، وبعد اقتناعي بضرورة القيام بذلك بهدف الدفاع عن أمن منطقة يهودا والسامرة والنظام العام وإزالة أي شك فإنني أقرر ما يلي:.. (د) المحكمة العسكرية مخولة للبت في قضية من ارتكب ويرتكب في المنطقة «أ» مخالفة مست أو تمس بأمن المنطقة).

ومثل هذا الأمر العسكري صدر أيضاً في قطاع غزة، وأوضح الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي في القطاع: «إن التعديل لا يشكل سن قانون يتضمن تغييراً للوضع القانوني القائم.. ولا يتعلق الأمر بقانون مؤقت، بل يهدف توضيح ما ورد باتفاقات أوسلو بشأن صلاحية إسرائيل بتقديم من يرتكب مخالفة في المنطقة «أ» تمس أو تهدف إلى المس بأمن المنطقة «أ» وهذه الصلاحية موجودة قبل اتفاق أوسلو وما زالت على حالها بعد التوقيع عليه»⁽¹⁾.

ويحدّد يوئيل زينغر المهندس الإسرائيلي القانوني لاتفاقات أوسلو والذي يعتبر «محلّ لها» الأول «أن طابع النظام الذي تشكل في الضفة الغربية وفي قطاع غزة خلال الفترة الانتقالية هو حكم ذاتي فلسطيني يقع تحت المسؤولية العليا للحكم العسكري الإسرائيلي، والحكم العسكري لا يتم حله، بل أنه يواصل بدلاً من ذلك تواجده في مكان آخر كمصدر لصلاحيات المجلس الفلسطيني»⁽²⁾ «أي أن جيش الدفاع هو السيادة السياسية والأمنية في مناطق الحكم الذاتي»⁽³⁾.

هذه التدقيقات لم تكن ضرورية في عهد حكومة راين - بيريس، إذ فضلت أن

(1) - هآرتس - جيش الدفاع يزيل أي شكوك - 24 / 12 / 1997م.

(2) - المصدر نفسه.

(3) - المصدر نفسه.

تتصرف تحت غطاء الضباب تارة تحت ستار السيادة السياسية والأمنية عملاً بالاتفاقات والرسائل المتبادلة بين راين وعرفات (9/ 9/ 1993م)، وتارة كاستمرار قانوني للاحتلال عملاً بالأمر العسكري رقم (1455). وتقديم راين لاتفاق أوسلو (1) إلى الكنيست في 31/ 8/ 1993م أوضح كل هذا قبل النظر في الاتفاق وأجازته وقبل وصوله إلى مجلس الوزراء والتوقيع عليه في واشنطن (13 أيلول/ سبتمبر 1993) (4).

وعلى هذه الاتفاقات وتغليفها بستار من الضباب واصلت حكومة راين - بيريس مد يد أذرعها العسكرية والأمنية الطويلة داخل مناطق الحكم الذاتي من الاغتيالات كما حصل مع يحيى عياش إلى خطف الناس من بيوتها إلى هدم المنازل، وبعبارة ساطعة ممارسة «إرهاب الدولة المنظم» في المنطقة «أ» مع ترك نافذة الإدعاء مفتوحة لسلطة الحكم الذاتي بالكلام عن «خرق للاتفاقيات» والتستير الدعاوي على جوهر الاتفاقات وملاحقها والرسائل المتبادلة. وفي ذات السياق اندفع «إرهاب نهب ومصادرة الأرض وتمدد غول الاستيطان والطرق الالتفافية» بزيادة 50٪. عما ورثته حكومة راين - بيريس عن حكومة اليمين/ الليكود برئاسة اسحق شامير، فاتفاقات أوسلو لا تشير بإشارة واحدة إلى وقف الاستيطان فالحكم الذاتي للسكان، بينما السيادة على الأرض بيد الاحتلال.

التعديل رقم (80) للأمر العسكري (1455) أزاح أي غطاء ضبابي، فهو تصريح صادر عن حكومة تحالف اليمين برئاسة نتياهو⁽⁵⁾، يطلق يد الأذرع العسكرية والأمنية في المنطقة «أ» وعلى الطرق والممرات بين جزرها المنفصلة عن بعضها ويترك الأبواب مفتوحة لأخطبوط الاستيطان من خلال تقديم الاتفاقات كما هي بدون «غندرة» بدون «أوراق توت». وتحديد فواصل الصلاحيات بين (المجلس الفلسطيني - المجلس «الاشتراعي» و«مجلس الوزراء» - تحت السقف المنصوص عليه باتفاق أوسلو 2/ الملحق الخاص بقانون انتخابات المجلس الفلسطيني، وبين وقوعه تحت المسؤولية العليا للحكم العسكري الإسرائيلي كما ينص بدقة قانون انتخابات وصلاحيات المجلس الفلسطيني، فكل قرار يصدر عنه يذهب إلى الحكم العسكري الإسرائيلي الذي يقرر ماذا يمر وماذا لا يمر من هذه القرارات)، ولذا صدر أكثر من (200) قرار خلال عامين من عمل المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» وبقيت كل القرارات معلقة في الهواء وهنا تقع ممرات

(4) - خطاب اسحق راين في الكنيست (البرلمان)، 31/ 8/ 1993م، ملف الوثائق/ وثيقة رقم - 16.

(5) - عميره هس، هآرتس 24/ 12/ 1997م.

التجربة المرة للمجلس بين مطرقة الاحتلال وتحت سقف الحكم العسكري وبين سندان ياسر عرفات الذي «يتجاهل القرارات ولا يملك إمكانية تمريرها بدون موافقة الحكم العسكري الإسرائيلي»، وبهذا وجد د. عبد الشافي نفسه مستقيلاً وعلت صنيحات المجلس الفلسطيني هيئة وأعضاء مما دفعه لتعليق أعماله مع نهاية تجربة السنتين ضاغطاً على عرفات بأمل الاستجابة للأخذ بقراراته وإحالة الفاسدين من «الوزراء» إلى المحاكمة القانونية وإقالة مجلس وزرائه» كما طالب المجلس «الاشتراعي» ومن جديد تكررت التجربة المرة فترجع المجلس عن إعلانه بسحب الثقة من مجلس السلطة التنفيذية بسقف يوم 31/ 12/ 1997م وتم ترحيل «الأزمة بين السلطين التشريعية والتنفيذية» بتعبير هيئة وأعضاء المجلس «الاشتراعي» إلى عام 1998م نزولاً عند طلب عرفات، مع علم «الاشتراعي» أنه لا وجود «لجسمين Two bodys» تشريعي وتنفيذي في تركيب وصلاحيات السلطة الفلسطينية طبق اتفاقات أوسلو 1 - 2 فهي تنص على جسم واحد One body هو المجلس الفلسطيني ومنه يتشكل مجلس السلطة ويمكن أن ينضم له أعضاء من خارج المجلس الفلسطيني على أن لا يتعدى نسبة 25٪. والمجلس الفلسطيني يعلم أو المفترض أنه يعلم بأن صلاحياته مسقوفة بأوسلو 1 - 2 ويخضع التقرير بشأن أي قرار لسلطة الحكم العسكري الإسرائيلي الذي لم يتم حله أو تفكيكه بل أنه يواصل تواجده وصلاحياته في مكان «آخر كمصدر لصلاحيات المجلس الفلسطيني» كما هو وارد في اتفاقات أوسلو.

أن الأمر العسكري الرقم 1455 والتعديل عليه رقم 80 يفسر الحقائق التالية:

الأولى: تزايد عدد المعتقلين الفلسطينيين على يد أجهزة الأمن الإسرائيلية في معبر رفح بقطاع غزة، وثم التحقيق معهم في أقبية الشباك في عسقلان لمدة شهر أو شهرين أو ثلاثة أو أكثر ويتم سؤال ومساءلة هؤلاء عن نشاطاتهم في زمن الانتفاضة، أما في الضفة فقوات الاحتلال الإسرائيلية تجد مناسبات وفرص أكبر للاعتقالات عند حواجز الطرق بين المدن والبلدات المنفصلة والتي لا تجمعها وحدة جغرافية وعلى ممرات جسر نهر الأردن. وعلى هذا تحولت الممرات وحواجز الطرق إلى «مصائد» لاعتقال الناس والتحكم بسقف حركتها بين جزر مناطق الحكم الذاتي وعلى الممرات على الحدود مع مصر والأردن.

والثانية: أن شلل مفاوضات فتح «الممر الآمن» بين الضفة والقطاع يقع على خلفية إصرار إسرائيل إخضاع المرور لتفتيش ولوائح سلطات الاحتلال انسجماً مع الاتفاقات سواء اتخذ شكلاً مرئياً Viseble أو غير مرئي invisible كما هو معمول به في ممرات

رفع وجسر نهر الأردن وبوسائل إلكترونية. ولذا ترد الحكومة الإسرائيلية على دعاوى الجانب الفلسطيني في لجنة «الممر الآمن» بأن إسرائيل تطرح شروط جديدة.. وتجرجر المفاوضات بينما كان منصوباً على فتح «الممر الآمن» منذ منتصف 1994م.. ترد الكرة إلى شبكة الفريق الفلسطيني بأن هذه نصوص الاتفاقات، و«الممر» منطقة سيادة إسرائيلية لها صلاحيات الاعتقال عليه ولا حصانة واستقلالية سيادية سياسية أو دبلوماسية فلسطينية على مداخل وخط سير «الممر الآمن» الذي يتم على أرض إسرائيلية سيادية.

والثالثة: شلل مفاوضات «لجتي المطار وميناء غزة» ولذا ذات الاعتبارات والدعاوى الواردة بشأن فتح «الممر الآمن».

وتحت غطاء شعار «الأمن والتبادلية» تواصل حكومة تحالف اليمين برئاسة نتنياهو سياسة إرهاب الدولة المنظم والشامل في الاعتقال على الممرات والحوافز وخطف الناس وهدم المنازل وغارات الأذرع العسكرية المخبرية في المنطقة «ب» التي تخضع للإدارة المدنية الفلسطينية والسيطرة العسكرية الإسرائيلية على مساحة 26.5% من الضفة بجانب السيطرة الكاملة الاحتلالية العسكرية والمدنية على المنطقة «ج» التي تمتد على مساحة 70% من الضفة الفلسطينية المحتلة، وفي سجونها الآن (3800) أسير من أبناء المقاومة والانتفاضة و(800) معتقل إداري بدون تحقيق أو محاكمة و(40) أسير من فلسطيني 1948م داخل الدولة العبرية و(176) أسير من المناضلين العرب الذين انخرطوا في صف المقاومة ضد الاحتلال وسقط شهداء في سجون الأسر تحت التعذيب والموت البطيء (14) أسيراً في مقدمتهم عميد الحركة الأسيرة الشهيد عمر القاسم وابنها البار أنيس الدولة⁽⁶⁾.

وتحت ذات الشعار تتواصل عمليات الاغتيال والقتل الجماعي والفردى على يد الجيش والمستوطنين والموساد وفرق المستعربين فسقط منذ أوسلو - 1 - (13) أيلول/ سبتمبر 93 داخل الأرض المحتلة حتى 28 آب/ أغسطس 1997م ما مجموعه (470) شهيداً بينما سقط على الجانب الآخر من المتراس ما مجموعه (250) من الإسرائيليين المدنيين والعسكريين بما فيه الذين سقطوا في جنوب لبنان⁽⁷⁾. والرأي العام العالمي

(6) - نادي الأسير الفلسطيني، رام الله، 25 / 12 / 1997م.

(7) - مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان الإسرائيلية (بيتسيلم)، جريدة القدس، 28 / آب / أغسطس 1997م.

وخصوصاً في بلدان المركز الرأسمالي (أمريكا وأوروبا) يصخب وعلى مدار الساعة، عندما تسقط ضحايا إسرائيلية مدنية بينما نادراً ما يتحرك في أمريكا وبلدان أوروبية للضحايا المدنيين في مجزرة الحرم الإبراهيمي ونفق الأقصى بانتفاضة أيلول/ سبتمبر 1996م وضحايا مستوطنة جبل أبو غنيم وشرط قلب مدينة الخليل ومجزرة حاجز ترقوميا غرب الخليل (أذار/ مارس 98)، وكذلك مصير استذكار الضحايا المدنيين اللبنانيين الذين يسقطون يومياً تقريباً من مجزرة قانا الدامية حتى يومنا، وتعتقد قمة دولية بإدارة واشنطن في شرم الشيخ تحت شعار «مقاومة الإرهاب» بعد ضحايا تل أبيب، بينما تمر خاطفة وخجولة مذابح الحرم الإبراهيمي والأقصى وجبل أبو غنيم وترقوميا وقانا والنبطية وشرق صيدا.

وتحت شعار «الأمن والتبادلية» تربط حكومة تحالف اليمين بين تخفيف سطوة الأذرع العسكرية والمخابراتية على مساحة الأرض المحتلة وامتدت إلى قلب العاصمة الأردنية عمان في محاولات الاغتيال، وبين دور السلطة الفلسطينية في تفكيك البنى التحتية للمقاومة الوطنية المنظمة والشعبية و«منع العنف» عملاً باتفاقات أوسلو وبروتوكول الخليل والرسائل المتبادلة بين عرفات ورايين، وأن الحذر والخوف الدائم من الاعتقال وانعدام الأمان في البيت وفي التنقل داخل الأرض المحتلة في الضفة والقطاع والحصار والخنق الاقتصادي بإرهاب الحرمان من العمل ولقمة الخبز كان ولا يزال حالة مميزة لسطوة وقسوة ودموية الاحتلال والمستوطنين.

أن ارتفاع منسوب ووتيرة نهب ومصادرة الأرض في الضفة والقطاع وبناء المستوطنات وتهويد القدس وبلورة «خرائط حدود التوسع الإسرائيلي الصهيوني من البحر إلى النهر» وتقطيع أوصال الأرض المحتلة، وزيادة مئات ملايين الدولارات في ميزانية الدولية لعام 1998م لبناء وتوسيع المستوطنات على يد نتنياهو فوق مئات الملايين المرصودة أصلاً بالميزانية تمثل أبشع وأسطع أعمال إرهاب الدولة المنظم على كل طبقات شعب الأرض المحتلة من الفلاحين إلى الملاكين ومن العمال إلى التجار.

والآن فإن المصادرات وبناء المستوطنات، الخنق الاقتصادي وهدم البيوت والقتل الجماعي والاعتقالات والاعتقالات في الغارات على البيوت وعلى الممرات، والسيطرة على كل تصاريح العمل والتجارة والبناء والحركة «تمثل استنساخ آخر» للاحتلال والتوسع وعودة لكل ألوان الإرهاب المنظم الشامل على يد الدولة وأذرعها العسكرية من جيش وموساد وشاباك وفرق مستعربين ومستوطنين مسلحين يعربدون علناً بدون توقف فضلاً عن الأذرع الأمنية الأخرى.

إن سياسة «الباب الدائري» Revolving door لحكومة تحالف اليمين التوسعية تسحب نفسها على مساحة الأرض المحتلة في ممارسة كل ألوان الإرهاب المبرمج تحت شعار «تقصير السلطة الفلسطينية بمكافحة العنف والتحريض والإرهاب» إلى مدرستها في تطبيق شعار «الأمن بأيدينا» و«التبادلية» و«سلام القوة». وتسحب نفسها على مؤسسات الحكم الذاتي، ولهذا تضيع قرارات «المجلس الفلسطيني» التي تطرق باب السلطة، فيجرف الباب الدائري هذه القرارات تحت سقف اتفاقات أوسلو وبروتوكول الخليل ورقابة المسؤولية العليا للحكم العسكري الإسرائيلي كمصدر لصلاحيات المجلس الفلسطيني.

إن تجاوز سياسة «الباب الدائري الإسرائيلية» تشترط العودة للشعب والوحدة الوطنية وتعرية الوقائع كما هي بدون «غندرة» وظيفتها الوحيدة إطلاق القنابل الدخانية والصوتية لذر الرماد في عيون وسمع الشعب وخطط الأوراق عليه وعلى قواه الجماهيرية المنظمة وشخصياته الوطنية السياسية والاجتماعية والنقابية والروحية والأدبية.

على الجانب الآخر من الأطلسي فالراعي الأمريكي يكيل كعادته بمكيالين رغم كل مناشدات فريق أوسلو الفلسطيني والمراوحة في ممراته، فتعلن م. أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية في القدس ورام الله (12 - 14 / 9 / 1997م) «لامساواة بين البلدوزرات والعنف» «لا مساواة بين بناء المساكن والعنف» وكأن حرمان شعب الانتفاضة من أرضه وبناء المستوطنات وخراطم الأمر الواقع التوسعية الصهيونية عليها لا يمثل أعنف أنواع العنف والإرهاب لإزاحة شعب من أرضه ودفعه بسياسة الترانسفير العملية وخطوة بعد خطوة للبحث عن المسكن المأوى ولقمة العيش بعيداً عن وطنه.

والرئيس كليتتون الراعي الأساسي «لعملية السلام المسدودة الأفق» لا يكتفي فقط بملامسة «الضغط المخملي» على حكومة تنتهاه بل يدفع اتجاه الرياح في الشرق الأوسط نحو تشديد الحصار على العراق ودبلوماسية حاملات الطائرات وعضلات الصواريخ «الذكية» لعدوان جديد على العراق وإشغال وإرهاب الخليج واستنزاف بلدانه، بجانب الضغط المركز على دول العالم وتحديد مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات جديدة على العراق ومواصلة سياسة «الاحتواء المزدوج» تجاه إيران والتهويل لفرض شروط الإدارة الأمريكية الثلاثة عليها وتحت شعار اعتبار إيران أيضاً «دولة إرهابية» ضاغطة على الأقطار العربية وأوروبا وروسيا والصين ودول العالم الأخرى لمقاطعة إيران فضلاً عن مقاطعة مؤتمر القمة الإسلامية في طهران. والشروط الثلاثة تبدأ بالدعوة «لوقف دعم الإرهاب» دون تحديد وتقر «بالتخلي عن معارضة اتفاقات أوسلو» وتصل إلى

«تجريد إيران من أسلحتها» تحت عنوان تدمير أسلحة الدمار الشامل. وبالمقابل مكيال مزدوج تجاه كل الدول العربية، وضمان التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي على مجموع الدول العربية بما فيه امتلاك إسرائيل أسلحة الدمار الشامل بينها الأفدح في الإبادة الجماعية الأسلحة النووية التي هدد بها رفائيل ايتان نائب نتنياهو وزير الزراعة «بمحو سوريا من خارطة الشرق الأوسط» (صيف 1997م) ورعاية التحالف الإسرائيلي - التركي الموجه ضد سوريا والعراق وإيران وأقطار الخليج العربي، فهذا التحالف يفتح للطيران الإسرائيلي الأجواء التركية على حدود البلدان الثلاثة والخليج، وما يجري التخطيط له بضربات إسرائيلية على غرار تدمير مفاعل تموز النووي العراقي، ولا تتراح روسيا والصين من ضغط واشنطن بتهمة تطوير قدرة إيران النووية.

وخطى الرئيس كلينتون بسياسة المكياين في الشرق الأوسط إلى عمق أبزر وأخطر برسالته (17 ك1 / ديسمبر 1997م) إلى قمة قادة مجلس التعاون الخليجي الثامنة عشرة في الكويت والتي يربط فيها بين «استمرار الضغط على العراق، مواجهة إيران وتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط مركزاً على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي» ويعتبر «هذه القضايا الثلاث متداخلة ولها تأثيرها على أمن واستقرار منطقة الخليج وهو هدف لا يزال مركزياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة»⁽⁸⁾، ويقرر في رسالته «إن الحظر على العراق يجب أن يبقى إلى أن يستجيب بالكامل لجميع القرارات ذات الصلة»، ويضيف «نحن نطلب خاصة أن تتحاشوا التصريحات التي تعارض استخدام القوة ضد العراق». «وبينما نحن ملتزمون ببذل الجهود الدبلوماسية لإرغام العراق على الانصياع، فإن معارضة استخدام القوة يقلل من أهمية الجهود»⁽⁹⁾. وفي هذه المطالب الملموسة يطارد الرئيس كلينتون العراق على جزئيات في قرار مجلس الأمن الخاص بآماكن التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل. بينما ولا حرف عن تجاهل إسرائيل جميع قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة على مدى خمسين عاماً، بل وتجاوزها هذه القرارات بعمليات التوسع والتمدد الإسرائيلية على حساب الأرض الفلسطينية والمصرية والأردنية والسورية واللبنانية⁽¹⁰⁾ وفتان أخطبوط الاستيطان. وفوق هذا يربط الرئيس

(8) - رسالة كلينتون إلى رئيس قمة مجلس التعاون الخليجي الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت 17 ك1 / ديسمبر 1997م. مصدر خليجي - أرشيف الجبهة الديمقراطية (ج. د. ت. ف) جريدة الحياة (لندن) 24 ك1 / ديسمبر 97م النص الكامل.

(9) - رسالة كلينتون، المصادر نفسها.

(10) - راجع الفصل الرابع، أوصلو المسارات والمصائر.

كليتون بين دور واشنطن في «تنشيط عملية السلام» المجمدة على جميع المسارات طيلة أربع وعشرين شهراً مع مجيء حكومة تحالف اليمين الإسرائيلية، وبين استجابة قمة الخليج لسياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية بشأن العراق وإيران.

وتنتقل رسالة كليتون لتقرر: «وبالإضافة إلى العراق فإن إيران تمثل تحدياً لأمن واستقرار منطقة الخليج، وانتخاب الرئيس خاتمي قد يوحى بإمكانية بعض التغيير في إيران، ولكن هدفنا سيظل وهو تحقيق تغيير في السياسة الإيرانية من عدم الإرهاب، وعدم معارضة عملية السلام بشدة، وعدم الحصول على أسلحة الدمار الشامل الذي يعرض الأمن الإقليمي للخطر. وسنظل مصممين على أن تظل جهودنا حتى يتم إحراز التغيير. واطلب أن تنضموا إلى الولايات المتحدة في هذه المحاولة»⁽¹¹⁾ وتأتي هذه السياسة الحازمة لتغيير السياسة الإيرانية، والمطالب العملية الملموسة من قمة دول الخليج العربية رغم إقرار الرئيس كليتون برسائلته بأن مؤتمر القمة الإسلامية في طهران «دان بقوة الإرهاب بكافة أشكاله، وطالب المجتمع الدولي بعدم السماح للإرهابيين باللجوء، واتخاذ كافة التدابير لتعرية شبكات دعم الإرهاب». ولا تنس الرسالة الأمريكية من مطالبة قمة مجلس التعاون الخليجي «التعبير عن مساندتها لعملية السلام في الشرق الأوسط بأكثر مما عبرت عنه القمة الإسلامية التي كانت تحت ضغط متطرف»⁽¹²⁾ ومن جديد أنها أيضاً «سياسة الباب الدائري الأمريكية» الوجه الآخر لسياسة الكيل بمكيالين، فما أعطته للقمة الإسلامية باليمين سحبته باليسار عند استكمال حركة الباب الدائري.

التوتر ساد والضجة اعتملت في صف قادة وفود القمة بتلاوة الترجمة الحرفية على المؤتمر، فمدلولات وطلبات الرئاسة الأمريكية تعبير عن سياسة الهيمنة الأمريكية الإقليمية والدولية ولا تراعي حقوق الدول والشعوب في تقرير سياساتها ومصالحها الوطنية والإقليمية ولا تترك حتى هوامش استقلالية في صياغة السياسة المحلية بين الجيران، بينما تبعد الولايات المتحدة عن المنطقة مسافة قارات وعلى الجانب الآخر البعيد من الأطلسي، ولذا تساءل المؤتمرين بعناوين واضحة: «هل يعقل أن يستخدم الرئيس كليتون هذا الأسلوب وكأنه يحاول إملاء سياسة الولايات المتحدة على الآخرين في حين ينادي بالديمقراطية وحماية الحريات وحقوق الإنسان؟ ألم يكن من

(11) - رسالة كليتون، المصادر نفسها.

(12) - المصدر نفسه.

الأفضل أن تعتمد واشنطن للتشاور مع العواصم المعنية بقضية العراق؟. ولفتت إلى الفارق الكبير بين رسالة كلينتون ورسالة يلتسين التي بعث إلى القمة (20/ك1 - ديسمبر 1997م) وأشار فيها «بتسيخ التعاون بين روسيا وأعضاء المجلس في الشؤون الإقليمية والدولية ولا سيما في ما يتعلق بتسوية أعقاب الأزمة في منطقة الخليج العربي.. والتعهد من موقف مبدئي الاستمرار في بذل الجهود المتواصلة من أجل تطبيع الأوضاع في الخليج العربي على أساس التنفيذ الكامل من قبل العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وتجاوب المجتمع الدولي المتناسب مع ذلك»⁽¹³⁾.

على هذا المناخ في صف دول قمة الخليج والحالة العربية التي تختنق بسياسة الدولة العظمى في الشؤون الوطنية والإقليمية للدول والشعوب الصغيرة جاءت «قنبلة» رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن نهيان في قمة مجلس التعاون بالدعوة إلى تشكيل وفد موحد من أعضاء القمة لمحاوره بغداد والوصول إلى معادلة فك الحصار عن العراق مقابل التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن وإطلاق مبادرات ثقة وحسن نوايا بين البحرين، وتجاوز غرغرينا حرب الخليج الثانية على درب تطوير وتفعيل التضامن العربي وفق المصالح العليا المشتركة بين أقطار الخليج وفي الإطار العربي الشامل. أنها «قنبلة» الوجد العميق من سياسة الهيمنة الأمريكية والكيل بمكيالين: التفوق النوعي العسكري والتكنولوجي لإسرائيل التوسعية، والعقوبات على العرب وتفتيت التضامن بين العرب.

«إرهاب الدولة المنظم بأعمدته الشاملة الثلاث الإرهاب السياسي والنفسي، إرهاب العقوبات الاقتصادية، إرهاب أساطيل الطائرات والبوارج الحربية هي مقومات سياسة الهيمنة الكونية في قاموس السياسة الأمريكية». وهذا ما تضح منه وبه أوروبا وروسيا واليابان والصين والعالم الثالث. وهذا الذي يستدعي المقاومة الوطنية التي تتبدى بأشكال متعددة على النطاق القاري والإقليمي والمحلي الوطني، والمقاومة بتباين الإمكانيات والوسائل نحو عالم جديد تسوده العلاقات الديمقراطية بين الدول والشعوب بدلاً عن نظام عالمي قديم - جديد قام ويقوم على الهيمنة وغياب المساواة الديمقراطية، ونحو نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية وحق الشعوب في تقرير مصيرها بدلاً عن القطب الأعظم الأوحده النازع للسيطرة والهيمنة الكونية الوحيدة منذ انهيار القطب السوفييتي الآخر كما أعلن وزير الخارجية الروسي بريماكوف مطلع عام 1998م.

(13) - رسالة يلتسين، النص الكامل، أرشيف ج. د. ت. ف. الحياة 24 / 12 / 1997م.

وفي الشرق الأوسط فإن «إرهاب الدولة المنظم الإسرائيلي» بألوانه المتنوعة من الاحتلال إلى نهب الأرض والاستيطان إلى الخنق الاقتصادي والعدوان هو الذي يستدعي بالضرورة مقاومة الدفاع عن الأرض المحتلة وحق الشعوب والناس بالحياة في إطار سلام شامل متوازن قائم على تطبيق قرارات الشرعية الدولية، والفواصل ملموسة ومتباعدة بين إرهاب الدولة التوسعي المنظم وردود الفعل المشروعة والشرعية بالمقاومة الوطنية الدفاعية.

شروط ريغان/ أوسلو.. انقلاب المعايير:

الربط بين المقاومة الوطنية والإرهاب سياسة قديمة - جديدة في برنامج وشروط دول الاستعمار والاحتلال والعنصرية والاستيطان، وهذه السياسة انهارت على يد الثورات الوطنية البورجوازية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قبل أن تنهار على يد قوى التحرر الوطني والثورات الديمقراطية الجديدة في القرن العشرين، وبتعبير جورج واشنطن زعيم الثورة البورجوازية الديمقراطية الأمريكية «أنا نحمل سلاح المقاومة والثورة ضد أجدادنا الإنجليز وفي سبيل استقلالنا عن المستعمرين لبلادنا الأمريكية». وفي حينها قبل قرنين من هذا الزمان أعلنت الحكومة البريطانية الاستعمارية كلاً من جورج واشنطن وتوماس جيفرسون وكل قادة حرب الاستقلال الأمريكية «زعماء عصابات إرهابيين» وخاضت حرب «قمع العصابات المتمردة» ولكن التاريخ مشى وأخذ مجراه إلى الأمام.

في المبدأ والممارسة نهضت الثورات البورجوازية الديمقراطية بالمقاومة المسلحة وخاضت حروب التحرر والاستقلال في الأمريكتين الشمالية والجنوبية إلى أن أنجزت استقلالها التام عن الدول الاستعمارية الأوروبية وفي مقدمتها حينذاك بريطانيا، أسبانيا، البرتغال.. في القرن العشرين حملت حركات التحرر الوطني سلاح المقاومة للخلاص من نير الاستعمار والإمبريالية والعنصرية والاستيطان والمعاهدات والاتفاقات الظالمة وشق دروب التحرر والاستقلال والوحدة القومية الديمقراطية، ووقف مشاريع الغزو الاستيطاني وصياغة مجتمعات عنصرية استعمارية يبيضاء على جسد وجثة شعوب العديد من البلدان العربية وفي أفريقيا وآسيا (روديسيا - زيمبابوي، الجزائر، فلسطين، جنوب أفريقيا، عدد من بلدان الكاريبي في أمريكا الوسطى..).

وعلى الجانب الآخر من المتراس أعلنت الدول الاستعمارية وحركات الغزو

الاستيطانية حروبها الدامية على شعوب العالم الثالث وحركات التحرر الوطني تحت سقف ذات الشعارات القديمة - الجديدة (إرهابيين، قطاع طرق، لصوص، فلاحة، غصاه ومتمردين، مخربين.. الخ)، وتراجعت إلى الخلف مبادئ ومثل الثورات البورجوازية الأوروبية والأمريكية بالحرية والعدالة والمساواة، وحق تقرير المصير والاستقلال. واحتل مبدأ إعادة اقتسام العالم بين بلدان المركز الرأسمالي وسياسة «مناطق المصالح الحيوية» للدول الكبرى الاستعمارية مكان مبادئ الرئيس الأمريكي نيلسون الأربعة عشر (8 ك2/ يناير/ 1918م) بحق الشعوب بتقرير مصيرها وتشكيل عصبة الأمم، وإعلانات وعود الدول الكبرى الأوروبية (معسكر الحلفاء) عن الحرية والاستقلال.

لم تُسلم حركات التحرر الوطني على مساحة العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبلدان العربية بسياسة إرهاب الدول الكبرى المنظم تحت عناوين «مناطق النفوذ والمصالح الحيوية» من «مبدأ مونرو» و«مناطق الحدائق الخلفية» إلى «الهيمنة والأحلاف والمعاهدات والأبارتيد والمجتمعات الاستيطانية البيضاء» على جسد شعوب البلاد وتكوينها التاريخي على أرض أوطانها. ولم تستسلم حركة التحرر الوطني لأيدولوجيا وبرنامج الربط بين المقاومة الوطنية والإرهاب، فواصلت الصراع وحمل السلاح وحروب التحرير رداً على الهيمنة الاستعمارية والغزوات الاستيطانية التوسعية العنصرية التي تفرض أخطبوطها المبرمج والمدمج بأرقى وبكل أنواع السلاح والتكنولوجيا المتطورة، وبخطط وخطوات «إرهاب الدولة المنظم» لفرض الاحتلال ونهب الأرض وتمدد غول الاستيطان بقوة الدبابات والجرافات والتهجير وهدم البيوت والقمع والخنق الاقتصادي ومعسكرات الاعتقال.

ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى (1917م) على سدس الكرة الأرضية، وضعت خلف ظهر شعوب روسيا وأوروبا والعالم الإمبراطورية القيصرية شرطي أوروبا الرجعي، وأطاحت بمعاهدات واتفاقات اقتسام العالم بين دول المركز الرأسمالي الكبرى، وأعلنت «مرسوم السلام الديمقراطي بدون ضم والحقاقت أراضي»، و«مرسوم الأرض» للخلاص من الإقطاعية وظلامية القرون الوسطى. وبذلك أصبحت يد ثورة أكتوبر الدافئة والنظيفة، حرة من قيود اتفاقات ومعاهدات استعمار واقتسام العالم. وفتحت الفضاء الجديد لشعوب العالم الثالث نحو حقها بالنضال في سبيل التحرر وتقرير المصير والاستقلال والتقدم إلى أمام.

وفي مقدمة اتفاقات اقتسام العالم التي فضحتها ثورة أكتوبر وأذاعت نصوصها

«اتفاقية سايكس - بيكو 1916» لاقتسام وتمزيق الشرق العربي وخاصة بلاد الشام والعراق بين الانتدابين (الاستعماريين) البريطاني والفرنسي نقيض إعلانات ووعود دول «معسكر الحلفاء» لشعوب الشرق وحركات النهضة القومية والثورة العربية الكبرى (1916)، الثورة المصرية (1919)، الثورة العراقية (1920)، الثورة السورية الكبرى (1925)، وثورة فلسطين (1936) بالحرية والاستقلال والوحدة القومية، وكان قد تم منذ زمن اقتسام شمال أفريقيا العربي بين الاستعماريين البريطاني والفرنسي. وتزامن تشطير بلاد الشام مع وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني وإطلاق وعد بلفور (1917) البريطاني «بالوطن القومي لليهود في فلسطين»، وأصبح المشهد مفتوحاً للغزو الصهيوني الاستيطاني المنظم لفلسطين بعد ربط وعد بلفور بصك الانتداب البريطاني على بلادنا.

من جديد اكثرت الشعوب العربية وشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بنيران الاستعمار والاحتلال والاستيطان العنصري القادم من وراء الحدود، وهذا الذي استدعى حركات التحرر الوطني للنهوض والمقاومة المسلحة والجماعية والسياسية ووجدت في ثورة أكتوبر الاشتراكية والحركة التقدمية العالمية سندها الكبير. ومن جديد أيضاً دمع الاستعمار والاحتلال والاستيطان قوى التحرر الوطني، شعوباً وقيادات بذات الشعارات «إرهابيين، قطاع طرق، لصوص، عصاه، فلاجة، مخربين.. الخ»، من الصين إلى الأرجنتين ومن جنوب أفريقيا إلى فلسطين. ولم تتوقف محاولات المحتلين والمستوطنين (المعمرين) لإعادة عقارب التاريخ إلى وراء.. إلى خمسة قرون مضت على استيطان الأمريكيتين وأستراليا ونيوزيلندا وإبادة شعوبها الأصلية وتكوين مجتمعات وشعوب بديلة، إنها دراما دامية على مساحة القرن العشرين تمحورت بكثافة صارخة على أرض جنوب أفريقيا، ناميبيا، روديسيا (زيمبابوي)، أوغندا، الجزائر وفلسطين.

في معجى الحرب العالمية الثانية تم كسر الحلقة الكبرى. فنهض نظام عالمي آخر وجديد، معسكران، معسكر المركز الرأسمالي الاستعماري والاحتلال والاستيطان العنصري، ومعسكر الاشتراكية وحركة التحرر الوطني وعدم الانحياز والحركة الثورية العالمية، وعلى صخرة الصراع المفتوح تعاظمت حركة التحرر الوطني وعاشت نهوضها العاصف، فتداعت أيديولوجيا وبرامج قمع الشعوب تحت شعارات «الإرهاب والعصيان..» وانهارت عمليات إعادة تاريخ الشعوب إلى الخلف بانهيار مجتمعات الغزو الاستيطاني الاستعماري في روديسيا، أوغندا، الجزائر، ناميبيا، وفي جنوب أفريقيا

عام 1994م بصمود حركة تحرر هذه الشعوب وثوراتها الوطنية على قاعدة وحدة طبقات الشعب وتياراته وفصائله وأحزابه الوطنية على برامج القواسم المشتركة، وصيانة الائتلاف الوطني المشترك والتحالفات الوطنية والإقليمية والدولية في مسار النضال وصولاً لتقرير المصير وتفكيك الوجود الاستيطاني والاستقلال وأصبح «القادة الإرهابيين، قطاع الطرق، المخربين والعصابة» رؤساء وقادة دول مستقلة، حرة، كاملة السيادة على أرض أوطانها، تجهد لطي التخلف وحث الخطي نحو عصر الديمقراطية والحداثة وحكم القانون والتداول السلمي على السلطة... حدث ويحدث هذا بينما غلق مصير فلسطين الوطن والشعب الثورة والانتفاضة، الائتلاف الوطني والتحالفات بنفق مظالم اتفاق أوسلو/بروتوكول الخليل وبين كماشة غول الاستيطان والاحتلال. وتحت ضغط سقف شروط ريغان⁽¹⁴⁾ أوسلو⁽¹⁵⁾ والرسائل المتبادلة بين عرفات/رايين⁽¹⁶⁾ من وقف الانتفاضة تحت شعار «وقف ونبد العنف» إلى إدانة المقاومة الوطنية بكل أشكالها المسلحة، الجماهيرية، الحجارة، الدعاية، تحت شعار «نبد ومقاومة الإرهاب».

إن خطط وتكتيكات الانتداب البريطاني على أرض فلسطين تجري إعادة إنتاجها بيد مطبخ الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان التوسعي في الأرض الفلسطينية وحولها، وتتساق مع الإدارة الأمريكية منذ نزول عرفات عند شروط إدارة ريغان الثلاثة مقابل فتح الحوار مع م.ت.ف (14/12/1988م) وتحاول واشنطن تسويق هذه البضاعة في عواصم إقليمية ودولية، بينما الإدارة قبل هذا التاريخ لم تكن تربط بين المقاومة الفلسطينية والإرهاب، ولم تكن تشترط «لتأهيل» م.ت.ف المشاركة بالتسوية السياسية شرطاً وقف المقاومة المسلحة ومقاومة حجارة الانتفاضة ضد الاحتلال والاستيطان⁽¹⁷⁾. وفوق هذا كله فقد «ربطت كل حركات التحرر والثورات الوطنية بين المقاومة بكل محاورها وبين المفاوضات السياسية حتى الوصول إلى الحلول السياسية الشاملة والمتوازنة التي ترسي سلاماً شاملاً ومتكافئاً بين أطراف الصراع». حدث هذا على مساحة الأقطار العربية وآسيا وأفريقيا ومن فيتنام إلى الجزائر وتونس والمغرب ومصر واقطار المشرق العربي واليمن وزيمبابوي وصولاً إلى انغولا، موزامبيق، ناميبيا وجنوب إفريقيا.

(14) - راجع الفصل الأول.

(15) - راجع الفصل الثالث.

(16) - راجع الفصل الثالث.

(17) - راجع الفصل الأول، مشروع كارتر - فانس.

وعلى هذا أعلنت ليا راين في الذكرى الثانية لاعتقال اسحق راين رئيس الوزراء الإسرائيلي برصاص متطرف يميني يهودي، ورداً على شروط ننتياهو رئيس الوزراء اليميني لوقف «الإرهاب الفلسطيني بالكامل وتفكيك بنية المعارضة الوطنية الفلسطينية قبل إعادة انتشار قوات الاحتلال عن أجزاء من الضفة».. أعلنت: «نحن اليهود كنا إرهابيين بنظر بريطانيا ولم تتمكن بكل قواتها من وقف واجتثاث مقاومتنا..» وأضافت أن شروط ننتياهو هدفها «شل عملية السلام ووضعها في طريق مسدود». وعلى الجميع أن لا ينسى إن اسحق شامير الذي أصبح رئيس وزراء لإسرائيل كان «مطلوباً wanted» لبريطانيا باعتباره إرهابياً وقتلاً لجنود بريطانيا.

وعلى الضفة الأخرى فإن إدارة الرئيس كلينتون التي تتساق مع شروط ريغان/أوسلو/ بروتوكول الخليل وتضغط على عرفات «لوقف العنف والتحرير والإرهاب» وأن «لا مساواة بين العنف والجرافات وبناء المساكن» بتعبير م. أولبرايت، هي الإدارة نفسها التي فتحت أبواب البيت الأبيض لجيري آدامز زعيم الجناح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي واستقبله كلينتون وترك ميدان جميع التبرعات الأمريكية مفتوحاً للجناح السياسي الجمهوري الأيرلندي «الشين فين» بينما واصل الجيش الجمهوري قتاله في قلب لندن تحصد أرواح المدنيين والمؤسسات المدنية، ولم تشتط واشنطن على الجناح السياسي إلقاء وتسليم سلاح الجناح العسكري للجيش الجمهوري الأيرلندي ثمن المفاوضات السياسية بحثاً عن حلول سلمية للمشكلة الأيرلندية، بل وحتى الحكومة البريطانية تراجعت عن مطلب «تسليم وإلقاء السلاح» قبل بدء المفاوضات السياسية مع «الشين فين» واكتفت بوقف استخدامه أثناء المفاوضات السياسية بين الحكومة البريطانية وأطراف الصراع الأيرلندي، وحتى هذا تم تجاوزه حالياً والمفاوضات تدور بينما طاحونة العنف وقتل المدنيين في أيرلندا الشمالية تدور. والطريف في هذا المسار أن إدارة كلينتون طلبت وقدمت السناتور جورج ميتشل القريب من «الشين فين» وسيطاً بين مائدة المفاوضات الثلاثة (الحكومة البريطانية الأحزاب الأيرلندية الوحشية مع لندن الشين فين/ الجناح الوحشي مع دبلن).

إن «انقلاب المعايير» على الحالة الفلسطينية أخذ مجراه بفعل نزول رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عند شروط ريغان من وراء ظهر ائتلاف م.ت.ف والشعب والانتفاضة كما نزل عند شروط أوسلو من وراء ظهر الشعب ومؤسسات م.ت.ف (المجلس الوطني، المجلس المركزي، اللجنة التنفيذية) وفريق مدريد/ واشنطن برئاسة د. عبد الشافي. ونزل عند شروط بروتوكول الخليل 1997/1/16م مع حكومة تحالف

اليمن برئاسة ننتياهو من وراء ظهر الشعب ومؤسسات م.ت.ف. والمجلس «الاشتراعي» الناتج عن اتفاقات أوسلو وتحت سقفها، بل حجب مناقشة اتفاق الخليل في المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» حتى يومنا (1998م) رغم صراخ أعضائه والتلويح بالاستقالة الجماعية التي انحسرت أخيراً باستقالة د. عبد الشافي التي بناها على «تهديش المجلس الفلسطيني الاشتراعي» وتوقيع رئيس السلطة الفلسطينية على الاتفاق دون عرضه وتقرير مصيره في مجلس السلطة نفسه. بينما تقدم ننتياهو إلى الكنيست وتقرر مصير الأخذ به بأغلبية أوسع من أغلبية اتفاق أوسلو 1 - 2. فاتفق الخليل صنع أوسلو 3 - 3 على مقاس برنامج حكومة تحالف اليمن الإسرائيلية فقد شطر مدينة الخليل إلى مدينتين وفتح قلبها للبؤر الاستيطانية الآخذة بالتوسع، وأثقل على السلطة الفلسطينية بشروط جديدة «بمحاربة العنف» والربط بين تفكيك البنية التحتية للمعارضة الوطنية «ونبضات» إعادة انتشار قوات الاحتلال وتجاوز اتفاق أوسلو بإعادة انتشار «النبضات الثلاث» بسقف أيلول/ سبتمبر 97م إلى أيلول/ سبتمبر 1998. وهذا ما أستاذ عليه ننتياهو لتعطيل النبضة الأولى (7 آذار/ مارس/ 1997م) والثانية (7 أيلول/ سبتمبر 1997م)، وعلى هذا أيضاً بنى ننتياهو مباحثاته مع الرئيس كلينتون «لتحريك عملية أوسلو وإخراجها من الطريق المسدود» في (19 - 21 ك2/ يناير 1998م) والربط بين «نبضات» إعادة الانتشار وبين مكافحة الإرهاب واستكمال إلغاء الميثاق الوطني لمنظمة التحرير عملاً باتفاق الخليل.

على الجانب الآخر من متراس المقاومة للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان وبقاعه الغربي فقد لحق «الفشل التام» بسياسة الدولة العبرية «للربط» بين المقاومة الوطنية اللبنانية والإرهاب، كما فشلت عمليات تساقق الإدارة الأمريكية مع هذه السياسة فقد تواصل جواب المقاومة اللبنانية منذ احتلال جنوب البلاد (1978م) على يد حكومة حزب العمل الإسرائيلي إلى الغزو الشامل للبنان واحتلال بيروت البطلة (1982م) إلى اتفاق أيار/ مايو 1983م على يد حكومة الليكود والثلاثي بيغن - شارون - ايتان، بأن المقاومة الوطنية متواصلة طالما الاحتلال لم يرحل عن الأرض اللبنانية المحتلة، وفي بحر المقاومة رحل الاحتلال عن بيروت جنوباً حتى انحسر من جديد بالشريط المحتل (1978) وسقط اتفاق أيار/ مايو في آذار/ مارس 1984م بفعل ضغط المقاومة المسلحة والجماعية والسياسية الباسلة ورحلت القوات الأمريكية عن بيروت وتواصل ربط لبنان بين المقاومة وإنهاء الاحتلال عملاً بالقرار الأممي 425 بدون قيد ولا شرط وإجراءاته التنفيذية وفق قرار الأمم المتحدة 426. وعلى ذات القاعدة انتهت إلى الفشل

كل محاولات الربط بين انسحاب الاحتلال من جنوب لبنان وبين «الترتيبات الأمنية» محاصرة ووقف المقاومة الوطنية.

ولم يتمكن «إرهاب الدولة المنظم» بكل أسلحته المتطورة وعمليات الاغتيال والخطف من شق الصف اللبناني وتدمير مؤسساته كما فعلت شروط ريغان /أوسلو/ اتفاق الخليل في شق الصف الوطني الفلسطيني وتدمير مؤسسات م. ت. ف ووقف الانتفاضة وإملاءات شروط «نبد ومكافحة العنف تحت شعارات الإرهاب» بينما إرهاب الدولة العبرية المنظم لم يتوقف لحظة واحدة من إرهاب الاحتلال ونهب الأرض والاستيطان إلى إرهاب قتل الناس في انتفاضة الأقصى (أيلول/سبتمبر 1996م) إلى انتفاضة جبل أبو غنيم والخليل (آذار - أيار 1997م) وصولاً إلى إرهاب الاغتيالات داخل مناطق السلطة الفلسطينية وتحويل الممرات والمعايير على الطرق ورفع وغور الأردن إلى «مصائد للناس» وصولاً إلى مجزرة ترقوميا غرب الخليل (10/ آذار/ مارس 98).

وعلى امتداد مسار المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية في واشنطن في زمن الليكود اليميني بزعامة اسحق شامير، وحزب العمل بزعامة راين ثم بيريس، واصلت الدولة العبرية الإرهاب على الأرض اللبنانية المحتلة وفي العمق اللبناني لوقف المقاومة ضد الاحتلال والربط بين استمرار المفاوضات ووقف المقاومة تحت شعار «وقف العنف والإرهاب» وجواب لبنان الدولة والشعب والمقاومة: الاحتلال هو الإرهاب الشامل فليرحل الاحتلال أولاً، ولا ربط بين استمرار المفاوضات وبين وقف المقاومة الوطنية، وطالما الاحتلال قائم فالمقاومة قائمة، وطالما إسرائيل ترفض القرار الأممي 425 أو توافق عليه ولا تنفذه نصاً وروحاً فالمقاومة متواصلة ومستندة إلى الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة بحق الشعوب في الدفاع عن نفسها وتقرير مصيرها بنفسها والتميز بين حركات التحرر والمقاومة الوطنية وبين الإرهاب بألوانه المتعددة على يد الدول والمجموعات والأفراد.

توسيع العدوان في عمق لبنان بزعامة راين (تموز/يوليو 1994م) وتدمير بنيته التحتية الاقتصادية وإرغام أكثر من نصف مليون على الهجرة من جنوب لبنان إلى بيروت للضغط على حكومتها لوقف المقاومة ضد جنود الاحتلال وميليشيا انطوان لحد، وتحت عنوان «عملية الحساب» انتهت إلى الفشل كما انتهى اتفاق أيار/ مايو 1983م.

وتكرار العدوان الشامل بزعامة شيمون بيريس في لبنان إبريل/ 1996م وتحت عنوان «عناقيد الغضب» حيث تم تزوير رواية جون شتاينيك عندما هب المزارعون الفقراء ضد مغتصبي أراضيهم الرأسماليين، انتهى أيضاً إلى فشل من نوع آخر فلم يكن ممكناً تزوير إرادة

الفلاحين الفقراء في جنوب لبنان الذين يحملون سلاح المقاومة ضد الغاصبين المحتلين وعملاتهم، وانتهى إلى «تفاهم 27 نيسان/ إبريل 1996م» ولم يرد دم مذبحه أبناء جنوب لبنان في قانا رخيصاً وبلا ثمن. فبصمود المقاومة الوطنية في الجنوب ضد العدوان الشامل، وصمود لبنان في عمقه شعباً ودولة ووحدة وطنية بين كل طبقات الشعب وتياراته الوطنية، وصراخ أرواح أطفال قانا في السماء، تم توليد المساندة الدولية الواسعة، والعربية شعبياً وأنظمة، بعد أن تغني بيريس علناً، بالإجماع الدولي والإقليمي على «عملية عناقيد الغضب» في أيامها الأولى وكان يده الضوء الأخضر من الإدارة الأمريكية وتحت عنوان «لا تصرخوا وتدعونا للتدخل إذا لم تسر العملية كما تخططون ويتم ختامها بأيام قليلة».

«تفاهم نيسان» المكتوب وغير الموقع بين أطراف الصراع، اعترف به اللبنانيين الإسرائيلي والأمريكي بحق المقاومة الوطنية للاحتلال والمتعاملين معه (ميليشيا انطوان لحد) وانهارت ادعاءات مصادرة المقاومة على شعارات وقف العنف والإرهاب، واشترط على جميع أطراف الصراع عدم التعرض للمدنيين والابتعاد عن ذلك، وتوقف إسرائيل وقواتها عن ضرب المنشآت الاقتصادية والكهربائية اللبنانية ووقف عملياتها في العمق اللبناني ووقف الحصار البحري لأنه يؤدي المدنيين من صيادين وموانئ تجارية، وفوق هذا ولحامته تشكلت لجنة الرقابة الدولية الخماسية (أمريكا، فرنسا، سوريا، لبنان، إسرائيل) لمراقبة حسن تنفيذ «تفاهم نيسان» وضبط حركة جيش الاحتلال وقوات المقاومة الوطنية تحت سقفه. وبهذا لم يتمكن بيريس من إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ولم يتمكن من تكرار تجربة راين «بعملية يوم الحساب» التي انتهت إلى الفشل ولكن بدون تفاهم مكتوب يضبط سقف العدوان، وتواصلت المقاومة والمفاوضات بالأمر الواقع تحت فعل صمود المقاومة والوحدة الوطنية اللبنانية ضد المحتلين المعتدين، فمع فشل عدوان «عناقيد الغضب» بصمود «المقاومة والشعب والسلطة» والاستدارة الدولية والإقليمية الواسعة بجانب صمود المقاومة وأرواح أطفال قانا الصارخة على الأرض وفي السماء.. انقلب السحر على الساحر فقد تم الانتقال من الأمر الواقع إلى تشريع المقاومة الوطنية طالما الاحتلال لم يرحل ولم ينفذ القرار الأممي 425 وتطبيقه بالقرار 426 وسارت المقاومة والمفاوضات بالتوازي تماماً كما هو مسار حركات التحرر والثورات الوطنية من فيتنام إلى الجزائر واليمن إلى جنوب إفريقيا، فالمقاومة للمحتلين والمستوطنين متواصلة طالما الاحتلال والاستيطان متواصل ولم يرحل... وحتى الوصول إلى تسوية سلمية متوازنة عملاً بقرارات الشرعية الدولية بشأن الحقوق الوطنية والسياسية لكل شعب في الوجود وتجسيده بتقرير المصير والسيادة والاستقلال على أرض وطنه.

هذه هي مقدمات ونتائج ودروس سلامة وصحة أو خطأ إدارة المسير والمصير في الصراع والتفاوض على جانبي المتراس.

خطان في م.ت.ف: المقاومة المسلحة.. والإرهاب!

في خططنا النضالي، الاستراتيجي والتكتيكي، قبل عام 1967م وبعده، أي قبل نهوض حركة المقاومة الفلسطينية الواسع وبعده، كنا وما زلنا وبالممارسة العملية ضد أي عمليات عنف تستهدف عناصر ومؤسسات مدنية أو روحية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة والبلدان العربية والعالم. ومبكراً، أعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ومارست سياسة الاعتماد على الجماهير المنظمة والدفع بطاقتها وبكل أشكال النضال، وبما فيه المقاومة المسلحة ضد وقوى الاحتلال ومؤسساته وضد قوى الاستعمار وقواعده العسكرية. دون المس بأي مؤسسة مدنية وروحية، وهذا تاريخ ناصع لا يسجل في لائحته أي إشارة معاكسة لهذا الاتجاه.

لقد كنا أيضاً ضد أي أعمال عنف موجهة خارج الوطن ضد مؤسسات أو خطف طائرات أو سفن أو اغتيالات أو إطلاق نار في مطارات⁽¹⁸⁾ كما وقع على يد فصائل أخرى في الحركة الفلسطينية لأن هذا يقدم «عنواناً مزوراً» لإمكانية تحرر الشعوب على يد مجموعة من الأفراد وتنمية نزعة بطولات فردية لا تثمر في دفع وتنظيم الجماهير إلى الأمام، بل تترك الجماهير في «منطقة الظل وفي موقع الانتظار» بأمل أن يأتي لها المدد والحل على يد عدد من الأفراد يقومون بأعمال ذات طبيعة موجعة واستعراضية. والواقع أن لنا حوارات طويلة مع عدد من رؤساء الدول العربية شجعوا أو طربوا لهذا النمط من المغامرات ولكن لم تأت لحظة تناولها في هذا الكتاب!!

(18) - راجع حوار مطول مع صحيفة النهار البيروتية 5/ 8/ 1973م أجراه خير الله خير الله مقدماً بالقول: مرة أخرى يتكلم السيد حواتمة والدافع لهذا الحديث، هو اللفظ الذي يدور حول خطف الطائرات.. وذلك أن للجبهة الديمقراطية موقفاً مبدئياً من هذه الحوادث، إذ كانت أول من استنكر خطف الطائرات عام 1969م.. وهنا يقول حواتمة للنهار «أعلننا منذ أيلول 1969م بعد أول عملية خطف طائرة أننا ضد هذه الأعمال الفردية في الخارج.. فنحصد آثار سلبية من مثل هذه العمليات الفردية والركض وراء أساطير فردية ودفع الجماهير للانتظار بلهفة في مقاعد المتفرجين على مشهد البطولات الفردية.. وهذه الأعمال تشجع الجنوح نحو الفردية وتلحق ضرراً باستعداد الجماهير للعمل الجماعي المنظم..» الحرية - بيروت - العدد 633 تاريخ 1973/8/20 (انظر ملحق الوثائق - وثيقة رقم - 23).

ونحن الذين بادرنا لإدانة هذه الأعمال⁽¹⁹⁾ منذ أول حادث خطف طائرات مروراً بعملية ميونيخ على يد مجموعة من فتح (أيلول الأسود) وصولاً لعملية (أكيلي لاورو) وهي سفينة تم اختطافها في الثمانينات.

لقد تمت عملياتنا ضد قوات الاحتلال أو البنية التحتية التي تغذي هذه القوات عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.. تمت هذه العمليات على أرض فلسطين التاريخية وجاءت في سياق البرنامج المقاوم المسلح الذي انطلقت به ثورة شعبنا المعاصرة جواباً على مصائر النكبة الكبرى (1948م) وهزيمة أنظمة الطوق العربية في حزيران/ يونيو 1967م وانطلقنا به من أغوار الأردن والجولان وجنوب لبنان بجانب خطنا المسلح داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ذاتها.

وتحاشينا أثناء ممارستنا لبرنامجنا المقاوم، وبأقصى طاقة ممكنة أي مؤسسة مدنية وروحية. وفي تاريخنا لم يسجل علينا أي ضربة بهذا الاتجاه، وكان خطنا العسكري ضمن مبدأ: مقاومة مسلحة مقابل قوى احتلالية واستيطانية مسلحة.

وفي هذا السياق كان تخطيط العمليات الفدائية العسكرية يتم عملاً بالتوجيه السياسي، وكله يندفع باتجاه المؤسسات الاحتلالية بأذرعها المسلحة المتعددة: الجيش - المخابرات - الأجهزة الإدارية المسلحة - المستوطنات المسلحة.

ولكن هنا علينا أن نعي أنه، وفي العمل المسلح، لا يأتي كل عمل ضبطاً وفقاً للخطة الموضوعية التي تم الانطلاق بها. لأن ظروف المجموعات الفدائية لا يمكن التحكم بها عندما تكون جولة داخل الأراضي المحتلة وتستهدف مقاومة قوة محتلة مسلحة. ربما تجد نفسها أمام ظروف أخرى صعبة تفرض عليها أشكالاً من العمل، في سياق الحرص على الابتعاد بأقصى ما يمكن عن العناصر المدنية. وقع هذا مع رفاقنا

(19) - مجلة الوسط في حوارها مع نايف حواتمة العدد 155 تاريخ 16/1/1995م سالت عن علاقة ما بين الجبهة الديمقراطية وبين كارلوس. لكن حواتمة نفى بشدة بعبارة /مطلقاً/.

○ نشرت هارتس الإسرائيلية مقالاً كتبه «غي» باخور» 1996/1/29م تحت عنوان «الرجل الذي حلم بالزراع التعاونية» إن الجبهة الديمقراطية في بداية طريقها عارضت العمليات الخارجية الفدائية ضد المدنيين وأهدافها المحتملة في العالم. وكانت أول فصائل م.ت.ف التي أقامت علاقات مع إسرائيليين (راكاح وقوى السلام)، مع ذلك فقد قامت الجبهة في فترة زمنية قصيرة بتنفيذ عمليات وحشية جداً ضد أهداف إسرائيلية.

○ إن سلسلة العمليات العسكرية المسلحة التي قام بها الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية استهدفت بشكل رئيسي القوات الإسرائيلية والمواقع الاستيطانية العسكرية كعملية معالوت «ترشيح» 5/15/1974م، التي استهدفت معسكراً للشبيبة العسكرية (الجدناع)، وتمت لإطلاق سراح عمر القاسم و المطران الاريون كوجي مطران القدس وآخرين. وعمليات طبريا، عين زيف، ييسان، شريشوف، القدس الأولى، القدس الثانية، مستوطنة ناحال عوز، مستوطنة كريات أربع.. الخ.

داخل فلسطين دون تخطيط مسبق لذات الهدف في غرفة العمليات المسلحة. ففي ترشيحها، إنحكمت المجموعة الفدائية، عندما تطورت الأمور، بالالتقاء مع مجموعة الشبيبة العسكرية (الجدناع)، فحاصرتها، وطالبت بإطلاق سراح عدد من الأسرى الفلسطينيين على رأسهم المطران ايلاريون كبوجي وعمر القاسم حيث كان يقبع كلاهما في سجون الاحتلال آنذاك.

وقد احتفظت المجموعة الفدائية بأعضائها، طيلة فترة المفاوضات التي جرت بين لجان من الجبهة وبين الحكومة الإسرائيلية، وعبر أربع قنوات رئيسية: الصليب الأحمر الدولي - الحكومة الفرنسية - الحكومة الرومانية وقناة المجموعة الفدائية في الميدان مع الحكومة الإسرائيلية بواسطة الصليب الأحمر الدولي أيضاً، وكادت المفاوضات أن تنجح قبل انتهاء اللحظة الحاسمة، في السادسة مساءً وفعلاً تم تجميع وتجهيز الأسرى الـ (27) للانتقال الى فيينا برعاية الصليب الأحمر الدولي. ولكن وزير الحرب الإسرائيلي موشي دايان عطل المفاوضات وأخفى المعلومات عن حكومته، ومع ذلك أعطت المجموعة ساعتين كاملتين إضافيتين ولكن قوات موشي دايان هاجمت المجموعة خلال هاتين الساعتين مما اضطرها إلى الاشتباك مع المهاجمين وأن تفجر نفسها بنفسها وبمن حولها..

لقد كشف تقرير «لجنة حاريف» الإسرائيلية «مسؤولية موشي دايان عن المجزى الدامي الذي انتهت إليه عملية ترشيحها معالوت»⁽²⁰⁾.

(20) - وقعت عملية ترشيحها (معالوت) (عملية الشهيد كمال ناصر) في 15/5/1974م (ذكرى النكبة الكبرى) وتمت في المدرسة العسكرية للشبيبة الإسرائيلية (الجدناع) حيث تم احتجاز أكثر من (80) عضواً في الشبيبة من قبل فدائيين أعضاء في الجبهة الديمقراطية هم «زياد عبد الرحيم، علي أحمد حسن (لينو)، أحمد صالح نايف (حريي)»، وقدم الفدائيون الثلاثة مطالب تتعلق بإطلاق سراح (27) أسيراً (بعد سنوات النكبة والشتات) من سجون الاحتلال برعاية ووساطة الصليب الأحمر الدولي وفرنسا ورومانيا، إلا أن هجوماً مسلحاً قاده موشي دايان وزير الدفاع الإسرائيلي قبل نهاية فترة التفاوض بساعتين أسفر عن مقتل أكثر من (18) عنصراً من الجدناع واستشهاد الفدائيين الثلاثة.

○ الإعلام المركزي للجبهة الديمقراطية - نسور التحرير والسلطة الوطنية - يوم فلسطين في ترشيحها 1974م - بيروت). ولاحقاً أدانت لجنة التحقيق الإسرائيلية «لجنة حاريف»، سلوك دايان واتهمته بالكذب حيث لم يطلع الحكومة الإسرائيلية إطلائاً كافياً على شروط الفدائيين الثلاثة (معاريف 1974/7/1م)، وأبرز تقرير «حاريف» أن دايان شن الهجوم أثناء فترة التفاوض وقبل ساعتين من انتهاء فترة المفاوضات. كما نشرت صحيفة هعولام هازيه 22/5/1974م مقالاً تحدث فيه عن تفاصيل ما حدث في ذلك اليوم موضحة مسؤولية دايان والحكومة الإسرائيلية، ووصفت دايان بأنه قاتل. (انظر ملحق الوثائق - وثيقة رقم-24 - ملخص تقرير لجنة حاريف) ووثيقة رقم 25- المصدر: كتاب حوامة يتحدث، ص372.

في العمليات الأخرى، في طبريا، صدام مع قوى مسلحة إسرائيلية. في ييسان، اتخذت المجموعة الفدائية سياسة سلمية تجاه السكان مما سمح لقوات الاحتلال بمحاصرتها ثم التعامل معها بروح وحشية.

رميت المجموعة الفدائية من الطابق الثالث إلى الأرض. وكانت المجموعة الاستيطانية اليهودية في ييسان قد أقامت حقلاً من النيران فوضعت أفراد المجموعة وهم أحياء في هذا الحقل وأحرقتهم خلال حلقات من الرقص والفرح⁽²¹⁾!!

لقد بثت شاشات التلفزيون في العالم كل هذه المشاهد، تعبيراً عن الوحشية الدامية التي قام بها الإسرائيليون، في نفس الوقت الذي تحاشى فيه أفراد المجموعة أي صدام مع المدنيين!.

وبذات الخط سارت عملياتنا في المقاومة الوطنية الفلسطينية داخل الوطن المحتل ومن أغوار نهر الأردن والجولان وجنوب لبنان نحو فلسطين المحتلة بجانب الدفاع عن الشعب في قلب الأرض المحتلة ضد زحف الاستيطان والدفاع عن المخيمات في بلدان الشتات ضد إرهاب حروب الاحتلال الصغيرة والكبيرة واغتيالاته لقادة وكوادر ومراكز المقاومة. وعلى خط موازي واصلنا الجهد لزرع كل المقاومة المسلحة داخل الوطن ولكن قوانين الجغرافيا الضيقة وظروف الشعب، وآلة حرب الاحتلال المتطورة

(21) - عملة ييسان في 19/11/1974م، سيطرت وحدة فدائية من الجبهة الديمقراطية على جزء من مبنى يقطنه ضباط مخابرات العدو الإسرائيلي في الشارع الرئيسي لمدينة ييسان، واحتجزت عدد من سكان المبنى، وطالبت بإطلاق سراح عدد من الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال وفي مقدمتهم الأسيران عمر القاسم والمطران ايلاريون كبوجي مطران القدس، إلا أن قوات العدو شنت هجوماً على المبنى وامتنعت الوحدة الفدائية عن إطلاق النار خشية على العناصر المدنية، فتم أسر الفدائيين الثلاثة (محمد أبو دية، علي أبو درة، أحمد عبد الفتاح الكحلوت) والقائهم من الطابق الثالث ثم كانت رقصة المحرقة الوحشية. وللصدفة أقيمت جثة رابعة لضابط إسرائيلي مصاب اعتقد العدو أنه فدائي رابع وأحرق أيضاً.

○ (صقور التحرير الوطني - يوم فلسطين في ييسان - الإعلام المركزي للجبهة الديمقراطية/ 1975، بيروت). بعد ذلك أثار حرق الجثث ردود فعل إسرائيلية متباينة كتبت دافار 21/11/1974م تقول: «لا ففي تجاهل الضرر السياسي الواضح الذي نجم عن الفتل للجثث». كما استنكرت هآرتس 21/11/1974م هذا الأمر مشيرة إلى «خطر فقدان المعايير الأخلاقية لشعب إسرائيل». مقابل ذلك كانت هناك ردود فعل هيستيرية مؤيدة في بعض الصحف العبرية مثلاً (معاريف 20/11/1974م). السيد حواتمة أعلن للنهار البيروتية 20/11/1974م «فدائيو ييسان ماتوا لإنقاذ الفلسطينيين واليهود». (انظر ملحق الوثائق - وثيقة رقم - 26). وكتاب حواتمة يتحدث، ص375.

والسرعة والحالة الاقليمية حولنا، لم تعطينا سياق تجربة الفيتنام، وأعطينا سياق تجربة الجزائر/ القارة بين قوات نظامية على الحدود التونسية والمغربية وشبكات فدائية في الداخل.

من هذا كله يتضح أن استراتيجيتنا مترابطة الحلقات بأفق جماهيري، على يد الإطارات المسلحة، في الأرض المحتلة، ومن حولها ونحوها. والخط البرنامجي هو مقاومة قوات الاحتلال المسلحة، والبنية التحتية الاقتصادية والإدارية لها.

إن هذه القوات تواصل احتلال وارهاب شعبنا ونهب أرضنا والتوسع فيها وزرع المستوطنات الاستعمارية أكثر فأكثر على طريق حرمان شعبنا من حقوقه المشروعة وطنياً ودولياً

إن «الإرهاب» أضحي تهمة للمقاومة الفلسطينية في المرحلة الراهنة. وتحديدًا، بعد نزول اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف عند شروط ريغان/ أوسلو/ اتفاق الخليل، وهذه تهمة ألصقتها دول الاحتلال الاستعمارية والعنصرية والإمبريالية بكل حركة تحرر، على امتداد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومن حزب المؤتمر الهندي إلى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، مروراً بثورات الصين، فيتنام، مصر، نيكارغوا، الجزائر، المغرب، السلفادور، تونس، اليمن، انغولا، موزامبيق، ناميبيا، وغواتيمالا وعشرات الثورات الوطنية وصولاً للمقاومة الوطنية اللبنانية والثورة والانتفاضة الفلسطينية. بل تم إلصاق هذه التهمة بكل قادة هذه الحركات من غاندي ونهرو إلى سعد زغلول إلى عبد الناصر إلى لومومبا وغيفارا إلى مانديلا. كما أن كل قادة الثورة الفلسطينية كانوا على «قائمة الإرهاب» حتى توقيع اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف على شروط ريغان/ أوسلو/ بروتوكول الخليل.

أكثر من هذا، فقد كان قادة الفيتنام والجزائر وثوار أفريقيا وأمريكا اللاتينية يلقبون بـ «قطاع الطرق» أي: اللصوص والمجرمين! لذلك وقفت الأمم المتحدة وساندت قوى الثورة والتحرر ضد المحتلين والكولونيين والعنصرين. وميّز ميثاقها بين القوى المناضلة للتحرير وتقرير المصير والخلاص من الأبارتهيد وبين الإرهاب!

لنفتح كتاب الاستعماريين والعنصرين، فسنجد أن كل قادة ثورات العالم الثالث الذين هم الآن على رأس دوله المستقلة، كانوا في قوائم «الإرهابيين وقطاع الطرق...». إن ذروة الإرهاب هو «إرهاب الدولة المنظم» على الشعوب الذي مارسه الاستعمار القديم والعنصرية، وتمارسه اليوم دول الهيمنة الإمبريالية والكولونالية التوسعية

الإسرائيلية الصهيونية، من اصطيات أطفال ونساء انتفاضة الحجارة بالهيلوكبتر وكل تكنولوجيا الاحتلال، إلى تكسير عظام شبان الانتفاضة.. إن شريط الشاشة الصغيرة الحي لا يكذب!

إن تحالف اليمين الصهيوني يحصد شعبنا بالعشرات، وأحياناً بالمئات. ومع ذلك يتم إلصاق تهمة الإرهاب بجماهير تقاوم الاحتلال بصدورها.. وبالأمس كان إرهاب الدولة المنظم على شعب لبنان والخيمات في جنوبه تحت عناوين «عملية الحساب، عناقيد الغضب» ومجزرة قانا هي امتداد لمجازر دير ياسين وكفر قاسم ومجزرة تزوير رواية جون شتاينيك: «عناقيد الغضب» التي يرصد فيها غضب العمال الزراعيين وأوجاعهم وهجران أراضيهم تحت سوط الرأسمالين!!

لم يكن «الإرهاب» يوماً شكلاً من أشكال النضال الشعبي فالإرهاب يتسلط على ناس مدنيين ولأهداف بينها وبين التحرر الوطني والاجتماعي طلاق كامل.. لا جامع بين الملح والسكر!!

وهنا أيضاً واجب تمييز الخط الفاصل في المقاومة المسلحة والسياسية تجاه عملاء الاحتلال.

فشعبنا في وطننا المحتل، وعلى مساحة الثورة والمقاومة في الشتات أعطى الجواب: لا للعملاء! الذين يدسون الموت للمناضلين الشرفاء. فحبة عفن تفسد مخزون الغذاء كله. ولذا بادر المناضلون، كلما لاحت لهم الفرصة لتطهير صف الشعب من العملاء.. وهذا ما أخذت به كل حركات التحرر الوطني في عالمنا المعاصر، فالعملاء هم الطابور الخامس لقوات العدو. وتحت الاحتلال، ذاق الشعب الملتاع مرارة دموية دس وإرهاب العملاء. ولذا، ما أن أعاد الاحتلال انتشار قواته حول المدن، حتى فر الكثير من العملاء، ولجأوا إلى أحضان الشابات في الدولة العبرية..

والشابات يحاول زرعهم وسط التجمعات العربية في الناصرة والمثلث والنقب والجليل. ودارت وتدور معارك يومية يرفض فيها الشعب وقواه ومؤسساته «استيعاب هؤلاء العملاء». فالعمليل نصيبه التطهير، في مرحلة مقاومة المحتلين، والمحاكمة العلنية في مرحلة الاستقلال!.

وبالأمس على امتداد فرنسا وكل أوروبا والاتحاد السوفيتي بادرت حركات مقاومة المحتلين إلى إعدام العملاء الذين عملوا مع «الغستابو» إنه الحق المشروع لحماية الشعب والمناضلين.

إن الانتفاضة هي أرقى أشكال النضال لأن الشعب كله بطبقاته الوطنية وأجياله الأربعة وتياراته الفكرية والسياسية يمارس النضال بها، وهي أوسع عملية ديمقراطية جماهيرية شهدتها حركات التحرر الوطني منذ الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك ألصق بها الاحتلال تهمة «الإرهاب» حتى يومنا، وفرضت شروط أوسلو موقفها «بوقف الانتفاضة» تحت بند «وقف ونيز العنف». إن الانتفاضة هي الابن الشرعي لخزان الثورة الفلسطينية الذي لا ينضب! وهي ليست من صنع أفراد أو تنهض تحت الطلب أو نبته برية تفتحت وتعلقت فجأة وبسرعة صاروخية.

إن الشعب كل الشعب وبتراكم معضلات حركته الوطنية والقلق الشامل على نهب أرض وطنه وحقوقه يبدع دائماً أشكال نضال جديدة نوعاً وكماً.. وهذا ما قدمته الانتفاضة، فأعادت إدخال القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية إلى كل بيت في العالم عبر أربعة أجيال تنتفض سلاحها حجارة بلادنا والصدور العارية والمقلاع بوجه كل آلة الحرب الاحتلالية التكنولوجية المتطورة. تثبت الانتفاضة، كما أثبتت الثورة المعاصرة أن المقاومة القائمة على حرب العصابات، والمقاومة القائمة على حجارة الجماهير والإضرابات، لا يمكن كسرها على يد آلة الحرب المتطورة مهما أوغلت بكثافة النيران على الجماهير العزل من السلاح، بهدم البيوت، مهما كان بحر الرصاص ونزيف دم الشعب الذي يجبل تربة الوطن لتزهر أعلى فأعلى شجرة التحرر وتقرير المصير والاستقلال.

وأن عوامل تجديد الانتفاضة كامنة في صف الشعب، تختبر في قلب وعقل وروح الجماهير طالما الاحتلال متواصل ووحش الاستيطان أنيابه طويلة. فهذا يستنفر كل طبقات الشعب وتياراته. ولذا فإن أفق النضال مفتوح طالما أن شعبنا لم يصل إلى ممارسة حقه بتقرير المصير والدولة المستقلة بعاصمتها القدس، والعودة في إطار السلام الآخر المتوازن.

«إن سلطة الحكم الذاتي» حشرت شعبنا في نفق أوسلو الظالم. وتحاول ضَبْطُهُ بالقوة المادية والشعاراتية تحت سقفه. ومن هنا استشرت أشكال القمع والتعذيب حتى الاستشهاد. ومصادرة الرأي الآخر ومصادرة الحياة النضالية المنظمة من المقاومة بالحجر إلى المقاومة بالكلمة، وتعليب المناير المرئية والمسموعة والمقروعة.

وكل الطيف السياسي في الأراضي المحتلة يؤكد أن عوامل «الانفجارات الشعبية» عميقة وشاملة. والإحاطة بما يدب على أرض الوطن والشتات تؤثر بقوة إلى أن هذا خط النضال العريض.

فالقدس بينها وبين التهويد الكامل «محطة أخيرة» فلم يبق بيد 170 فلسطيني بالقدس سوى 14٪ فقط من القدس الشرقية العربية، وكل شيء قابل للاشتعال! خاصة وأن البنية التحتية للاستيطان اليهودي في منطقة رأس العامود وجبل أبو غنيم قد تم استكمالها وبناء المساكن يأخذ طريقه لأقفال دائرة التهويد حول القدس وفصلها عن الضفة الفلسطينية وشطر الضفة شمالاً وجنوباً. وحوارنا شامل مع جميع القوى في الأرض المحتلة فقد «حانت لحظة الربط» بين وقف المفاوضات حتى وقف الاستيطان في جبل أبو غنيم والضفة والقطاع، «فالاستيطان والمفاوضات لا يجتمعان»، ونجاح نتياهو في فرض معادلتة بمواصلة الاستيطان ومواصلة المفاوضات تضع خطوات حكومته في نهب ومصادرة وابتلاع الأرض المحتلة في «الدائرة الإسرائيلية المريحة»، وتقدم «تغطية إقليمية ودولية ومحلية» لتسريع وتأثر زحف الاستيطان. وهذا شكل محور حوار قادة الجبهة الديمقراطية مع عرفات في رام الله ونابلس والخليل وغزة وطواقم مفاوضاته المعتمدين لديه، وأيضاً مع فيصل الحسيني (مسؤول ملف القدس) ومطران القدس سمير قفيعتي والتحذير صارخ من تسارع التهويد. ولذا يجب تغيير كل جدول الأولويات في النضال والتفاوض «لتكون القدس أولاً» وهي الآن في ربع الساعة الأخيرة! وبذات الاتجاه كان بحثنا المشترك مع فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، وحواراتنا الدؤوبة مع قيادات الحركة الوطنية وشخصياتها الوازنة على امتداد الأرض المحتلة ومواقع الشتات، قبل وبعد زيارة نتياهو السادسة لواشنطن (19 - 21 / 1 / 1998م) وإعلانه فور عودته لتل أبيب «أن الاستيطان في جبل أبو غنيم أخذ مجراه».

إن الشعب بالأرض المحتلة لم يعد يحتمل قيود وتطبيقات حكومة نتياهو لاتفاقات أوسلو/ بروتوكول الخليل، ويتطلع إلى الوحدة الوطنية على القواسم المشتركة حتى تصل الحركة الوطنية إلى سلام متوازن حقيقي، وحتى نقطع الطريق على عمليات إجهاض حقوقنا وحصرها بسقف مسار أوسلو/ اتفاق الخليل وسياسة خرائط «إسرائيل الكبرى» التي يتبارى في تقديمها وزراء «المطبخ الصغير للحكومة» ويجري على أساسها تنفيذ العمليات الاستيطانية على الأرض وبقوة الأمر الواقع الاحتلالية، وتفصيل وتقزيم نبضات إعادة الانتشار تحت سقف خرائط «إسرائيل الجديدة».

إن مشوار إنجاز مهمات التحرر الوطني طويل، كما أن مشوار الصراع لبناء المجتمع المدني: مجتمع الديمقراطية التعددية والرأي والرأي الآخر وسيادة القانون، يتداخل مع الصراع لترحيل الاحتلال والاستيطان.

وعلى هذا، فإن أفق النضال واعد، طالما أن شعبنا وثورتنا وقوانا المنظمة لا تنحني قلعته، لتسير مكسورة الظهر مسقوفة بأوسلو/بروتوكول الخليل، ولا تكبل أيديها وعقلها ونضالها بقيود ضيق النفق.

تجربة الثورة والانتفاضة المغدورة والانفجارات الشعبية: هذا هو الحزن الثوري الكبير الذي يشكل العقل والضمير الجماعي لشعبنا وقواه الحية السليمة التي لم يُصيَّبها عَطَبُ امتيازات السلطة وفساد التسلسل على الشعب، والبقرة، ونهب مال الشعب ورغيف خبز الناس.

وطالما أن الاحتلال يتواصل والاستيطان يزحف وغول مصادرة الأراضي يتلع تراب الوطن فكل أشكال النضال مفتوحة حتى يحمل الاحتلال والاستيطان عصاه ويرحل! ولن ترهب تهمة الربط بين المقاومة «والإرهاب» حركة الشعب الملسوعة بجحيم الاحتلال وخطبوط الاستيطان، فالمقاومة الوطنية المسلحة خط مبدئي في مسار ومصير شعبنا ضد المحتلين والمستوطنين.

التسيق والتعاون.. خلط الأوراق:

الربط بين المقاومة و«الإرهاب»، بين إعادة انتشار قوات الاحتلال في جزء من الضفة الفلسطينية ومكافحة «العنف الفلسطيني» عملاً باتفاق الخليل (16/1/1997م) أوصل الأمور إلى «مذكرة التفاهم الأمنية»، وتم التوقيع عليها في 7 ك1/ ديسمبر 1997م بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي وبرعاية ممثلي الـ سي. إي. آيه C.I.A.⁽²²⁾ والمذكرة تكشف تداعيات وآليات القمع المنظم. وقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية م. أولبرايت بعد لقاءها مع نتنياهو وعرفات في باريس ولندن (17/12/1997م) عن تحقيق «إنجاز أمني هام» دون أن تعلن عن صيغة مذكرة التفاهم الأمنية. وفيما يلي النص الحرفي:

مذكرة التفاهم الأمنية - الصيغة الكاملة

(22) - وقع المذكرة من الجانب الإسرائيلي رئيس قسم التخطيط في الجيش اللواء شلومو يناي، العميد عاموس جلعاد، العميد شلومو بروم ونائب رئيس الشاباك «ي» ومن الجانب الفلسطيني أمين الهندي رئيس المخابرات العامة، محمد دحلان رئيس الأمن الوقائي في غزة ومحمد هارون. وشارك في المباحثات ورعايتها فريق ثلاثي من C.I.A. على رأسه رئيس مركز الـ C.I.A. في تل أبيب ستانلي موسكوفيتش.

- 1 - مكافحة العنف والإرهاب هو من واجب ومسؤولية إسرائيل والسلطة الفلسطينية. والجهد الفاعل يجب أن يكون شاملاً، ضد الإرهابيين ضد البنية الإرهابية وضد الشروط البيئية التي تؤدي إلى دعم الإرهاب. ويجب أن يكون هذا الكفاح متواصلاً ومستمرًا، ويجب أن ينفذ بالتعاون المشترك، ذلك لأن كل جهد لا يمكن أن يكون فاعلاً بدون تبادلية إسرائيلية فلسطينية وبدون تبادل مستمر في المعلومات والأفكار والتعاون التنفيذي.
- 2 - يعمل الطرفان من أجل ضمان معالجة فورية وفعالة وناجعة ضد العنف أو الإرهاب سواء نفذ من قبل فلسطينيين أو من قبل إسرائيليين.
- 3 - يتم تبادل معلومات أمنية متبادلة وتنسيق في السياسة وطرق نشاطات تصفية العنف.
- 4 - كل طرف يعمل ويرد بصورة فورية وبنجاعة أثناء وقوع الأحداث الإرهابية أو أثناء التخطيط المسبق للنشاطات الإرهابية، العنف، أو التحريض، ويتخذ كافة الوسائل المطلوبة من أجل منع وقوع أحداث من هذا القبيل.
- 5 - تصدر السلطة الفلسطينية الأسلحة غير القانونية وتتخذ كافة الخطوات المطلوبة - بالتنسيق وبخطوات متبادلة مع إسرائيل - من أجل الحيلولة دون تهريب سلاح غير قانوني إلى مناطق السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تصدر أسلحة من مواطنين إسرائيليين يخططون يدعمون علناً أو يتورطون في عمليات إرهابية.
- 6 - لا يقوم أي طرف بالإفراج عن إرهابي مشتبه به من المعتقل بدون إعطاء فرصة للطرف الآخر بتوفير معلومات من أجل إعادة النظر مجدداً بعملية الإفراج.
- 7 - تواصل السلطة الفلسطينية ملاحقة الأذرع العسكرية، غير القانونية، وتُخرج عن القانون الأذرع العسكرية التابعة لأحزاب أو منظمات معارضة، وتتخذ السلطة كافة الوسائل القانونية من أجل تشجيع ومنح مساعدة لكل إطار فلسطيني معارض ينبذ استخدام

- العنف والإرهاب كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية.
- 8 - السلطة الفلسطينية تحث كافة الجهود لاعتقال المتورطين في العمليات الإرهابية.
- 9 - مكافحة الإرهاب والإرهابيين هي ضرورة حيوية لصالح السلطة الفلسطينية. والسلطة الفلسطينية تعلن أمام وسائل الإعلام عن استنكارها لكل عملية إرهابية أو عنف ضد إسرائيل وكذلك ضد السلطة الفلسطينية.
- 10 - تواصل السلطة الفلسطينية تعزيز الجهود لقطع طرق الاتصال ونقل الأموال إلى خلايا إرهابية مشبوهة.
- 11 - تعتقل السلطة الفلسطينية فوراً كل شخص متورط في عملية إرهابية أو عنف وتقدمه للمحاكمة.
- 12 - البنية المدنية وتلك التي تستغل الدين لأهداف إرهابية توضع تحت الرقابة ويتبادل الطرفان المعلومات عن هذه الأطر.
- 13 - السلطة الفلسطينية تتخذ كافة الوسائل الأمنية من أجل التغلغل إلى المنظمات الإرهابية والعمل من أجل القضاء عليها من الداخل من خلال إضعافها والرقابة عليها.
- 14 - مركز تنسيق يقام ويتم تعيين أعضائه أثناء الأزمات.
- 15 - يتم تبادل وجهات نظر مهنية تدريبات ومساعدات أخرى.
- 16 - يتفق الطرفان على إقامة جهاز رقابة على تنفيذ بنود هذه المذكرة⁽²³⁾.

إن قراءة فاحصة، مدققة، سياسية وأمنية وقانونية تكشف:

أولاً: عمق التنسيق والتعاون Coordination and cooperation وخطط الأوراق بين الأذرع المخبرية والأمنية الإسرائيلية المحتلة والسلطوية الفلسطينية، وتكشف مدى الالتزامات السياسية لغلق ما يسميه نتنياهو «سياسة الباب الدائري الفلسطينية بمكافحة العنف والاعتقالات والمحاكمات»، فالصيغة الكاملة تحدد الإطار والآليات، وتنص على «إقامة جهاز رقابة على تنفيذ بنود هذه المذكرة». وإلزام السلطة الفلسطينية «بالتغلغل داخل المنظمات.. والعمل من أجل القضاء عليها من الداخل..»، «وتخرج عن القانون

(23) - أرشيف ج.د.ت.ف، قارن: يديعوت احرونوت الإسرائيلية/ وثيقة/ 1997/12/24م، جريدة هآرتس: «مذكرة التفاهم الأمنية أهم ميثاق تم إبرامه مع الفلسطينيين» 1998/1/28م.

الأذرع العسكرية التابعة لأحزاب أو منظمات معارضة» وباعتبار كل هذا «ضرورة حيوية لصالح السلطة الفلسطينية».

ثانياً: التنسيق بين الأذرع المخبرية والأمنية لم يعد مثلما كان مسألة ثنائية بين إسرائيل والسلطة، فقد أصبح يدار على المستوى الأعلى من قبل الأمريكيين وهم الذين يشرفون عليه. وهذا وضع جديد في مثلث الولايات المتحدة - إسرائيل - السلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي فكل شيء تحت المجهر الأمريكي ولم يعد ممكناً التملص من الالتزامات فسيف رعاية ورقابة C.I.A. لتنفيذ المذكرة - الاتفاق مسلط على مدار الساعة.

ثالثاً: ميزان إدارة هذه العمليات القمعية بيد إسرائيل وأذرعها العسكرية وعليه فالتنفيذ يقع على أكتاف سلطة أوسلو الفلسطينية، بينما حكومة نتياهو تتجاوز كل ما لا تريده تناغماً مع خطط برنامج خطوط الأساس لتحالف اليمين، وقد «فعلت هذا في إعادة صياغة اتفاق الخليل» وانتزعت تنازلات في قلب مدينة الخليل (البؤر الاستيطانية، الحرم الإبراهيمي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وفي شطر المدينة الآخر حيث تطوير وتوسيع البؤر الاستيطانية.. الخ). وبحكم ميزان القوى والتجربة الضاغطة على فريق أوسلو الفلسطيني فإن ضغوط إدخال تعديلات في صالح الاحتلال أكثر فأكثر تبقى واردة.. وفعلاً فقد بدأت حكومة نتياهو تضغط في هذا الاتجاه⁽²⁴⁾.

رابعاً: تطبيق بنود المذكرة يؤسس تعميق التوتر في الصف الفلسطيني وزرع عوامل الفتن الفلسطينية - الفلسطينية ومصائب الاقتتال بدلاً عن التوجه مع استعصاءات مغامرة أوسلو إلى تصحيح إختلال ميزان القوى بالانتقال الى الحوار الاستراتيجي الشامل الفلسطيني تحت قبة القمة الفلسطينية وإعادة بناء الإجماع الوطني وإحياء مؤسسات م.ت.ف الائتلافية على قواسم/جوامع مشتركة في مقاومة الاحتلال وإملاءاته والاستيطان وجرافاته على جسد الأرض والشعب، وفق تطبيقات خرائط الأمر الواقع التوسعية وتثبيت خارطة «إسرائيل الكبرى» على القدس ومعظم الضفة وجنوب قطاع غزة.

وعلى «مذكرة التفاهم الأمنية - الصيغة الكاملة» بنت الإدارة الأمريكية «الأفكار» التي قدمها كلينتون إلى كل من نتياهو وعرفات في واشنطن (19 - 22 ك2/يناير

(24) - زئيف شيف/ استخلاصات من المذكرة الأمنية/ هآرتس، 30/12/1997م/ ملاحظات رئيس الحكومة قائد الأركان أمنون شاحك لتعديلات جديدة على الاتفاق، المصدر نفسه.

1998م)، والقائمة على تجزئة النبضة الثانية في إعادة الانتشار إلى أربعة مراحل وبالتوازي مع كل جزء من الأربعة تقوم السلطة في مناطق الحكم الذاتي بجملة خطوات محددة وملموسة في «تفكيك البنية التحتية للعنف والاعتقالات وتسلم أعداد مطلوبة من الفلسطينيين للسلطة الإسرائيلية». وتحت عنوان «التبادلية في الالتزامات» تم تجاهل الجداول الزمنية الواردة في بروتوكول اتفاق الخليل لتنفيذ «النبضات الثلاث في إعادة الانتشار على أجزاء من ب، ج، في أراضي الضفة» فقد مضت شهور على النبضة الأولى (7 آذار/ مارس 1997م) والثانية (7 أيلول/ سبتمبر 1997م) وأصبحت مربوطة ومشروطة بجداول زمنية خارجة عن اتفاق الخليل، «وجرة» من النبضة الثانية مقابل «جرة» ملموسة من «مكافحة العنف والتحرير وتفكيك البنية التحتية لمقاومة المعارضة الوطنية» ضد المحتلين والمستوطنين. وربط تنياهو تنفيذ «النبضة الثانية على مراحل لطبي ملف النبضة الثالثة والقفز عنها والانتقال إلى مفاوضات الوضع الدائم (التسوية الدائمة) ودمج النبضة الثالثة فيها».

مذكرة التفاهم الأمنية.. تفاهم نيسان: نموذجان متعارضان:

إن مذكرة التفاهم الأمنية (7/1 ديسمبر 1997م) على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، وتفاهم نيسان/ إبريل (1996م) على المسار اللبناني - الإسرائيلي من «تداعيات منهجين وسياستين في إدارة المفاوضات»، منهج ينطلق من سياسة تجزئة التسوية الثنائية على مرحلتين، وتجزئة التجزئة في كل مرحلة، ومنهج آخر على النقيض تماماً ينطلق من سياسة التسوية الثنائية الشاملة من جميع جوانبها وبكل محاورها (الأرض، الحدود، السيادة، المياه، اللاجئين والنازحين، الأمن التكافئ، السلام المتبادل..) والوصول بمحاور التسوية الثنائية إلى «صفقة الرزمة الشاملة» وليس تجزئة التسوية الثنائية في كل محور من محاورها.

وعلى هذا شهدنا نموذجين متناقضين في أسس (إطارات) وإدارة المفاوضات:

- 1 - نموذج فريق أوسلو الذي ذهب لمؤتمر مدريد في إطار تفاوضي على مرحلتين، مرحلة حكم ذاتي للسكان دون سيادة على الأرض المحتلة لخمس سنوات نزولاً عند اتفاقات كامب ديفيد (1979م) ومشروع ريفان (1982م) وخطة شامير (1989م)، وبعدها مرحلة مفاوضات التسوية الثنائية الشاملة. وعندما تعقدت جولات مفاوضات مدريد واشنطن حول الحكم الذاتي، ولعب

فريق أوصلو دوره في دفع فريق د. عبد الشافي للتشدد⁽²⁵⁾، فضلاً عن ضغط الشارع الفلسطيني في الأرض المحتلة والشتات وحتى ضغط الجالية الفلسطينية على أبواب الخارجية الأمريكية، فقد كان فريق شخصيات الأرض المحتلة تحت مساعلة القوى المنظمة والشعب في الأرض المحتلة عشية وبعد كل جولة. بينما فريق أوصلو لعب لعبة مفاوضات مزدوجة من وراء ظهر مؤسسات م.ت.ف الائتلافية ومن وراء ظهر فريق واشنطن برئاسة د. عبد الشافي: التشدد مع فريق واشنطن والمرونة على مسار القنوات السرية التي بدأت منذ مطلع 1988م بواسطة المحطتين السويدي والمصرية وانتقلت لاحقاً بين أوصلو والقاهرة⁽²⁶⁾.

2 - نموذج المسارات السورية - اللبنانية - الأردنية الذين ذهبوا لمدرين في إطار مرحلة واحدة على أساس (242 - 338) وتلقى كل مسار رسالة ضمانات أمريكية تنص على مبدأ الأرض مقابل السلام إضافة للقرارين المذكورين اللذين شكلا أسس مؤتمر مدرين ورسالة الدعوة الأمريكية - السوفيتية. والتسوية الثنائية الشاملة على مرحلة واحدة وليس مرحلتين. وعليه تم بناء إدارة المفاوضات لتشمل جميع قضايا ومحاور التسوية الثنائية الشاملة وصولاً لصفقة الرزمة الشاملة. وبعبارة أخرى فإن المفاوضات شملت وتشمل كل حلقات عملية التسوية من «بداية النفق حتى نهايته».

○ وإدارة المفاوضات علم وفن وفحص حركة موازين القوى المحلية

(25) - د. حنان عشاوي/ جريدة الاتحاد الإماراتية - حوارات وشهادات - 27 ك2/ نوفمبر 1997م/ ص6 تقول: «حين كنا نصل لشيء إيجابي يقولون لنا هذا لا يكفي، وهذا ليس إيجابياً، اتضحت الأسباب الفعلية حين انكشفت قناة أوصلو، وفي حالات كثيرة كنا نتشدد في موضوعات معينة ولم نكن نعرف أنهم في مفاوضات أوصلو السرية قد تراجعوا عنها مثل الاستيطان والقدس وتأجيلها. كانت لدينا صياغات معينة حول القدس وكنا قد حضرنا كل شيء للجولة الحادية عشرة ولكن لم تقدم هذه الأوراق حيث دعونا لتونس (وفد مصغر) وكانت أوصلو قد تم توقيعها بالأحرف الأولى وحين سألت أبا مازن هل يمكن تغيير شيء قال: «لا، لقد وقعنا» وتضيف: «نحن أول طرف يخترع مبدأً جديداً في عالم المفاوضات عنوانه: وقع أولاً ثم فافوز ثانياً» والثغرات الكبرى موجودة في اتفاقات أوصلو القاهرة وباريس وطابا».

(26) - راجع الفصلين الأول والثاني.

والإقليمية العربية - الإسرائيلية والدولية في كل خطوة ومفصل في مجرى العمليات التفاوضية، وهنا يقع الفارق الجوهري بين مفاوضات ومفاوضات، بين مفاوضات تعتمد العلم والرؤيا الشاملة من بداية النفق إلى نهايته، ومفاوضات تقبل من حيث المبدأ بإطار تفاوضي يقوم على تجزئة التسوية الثنائية إلى مرحلتين ثم الانزلاق والتداعي بتجزئة التجزئة.

بين مفاوضات تعتمد العلم والوحدة الوطنية للشعب والمؤسسات الائتلافية وصيانة التحالفات المحلية والإقليمية العربية والدولية، وأخرى تعتمد على «الشطارة والفهلوة» بتغيب قرارات الوحدة الوطنية (المجلس الوطني والمركزي)⁽²⁷⁾، وتغيب مؤسسات م.ت.ف. الائتلافية اليومية (القيادة الفلسطينية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير)، وحتى تغيب فريق مفاوضات واشنطن برئاسة د. عبد الشافي، وتحتصر المفاوضات الفعلية بالقنوات السرية ويبد ثلاثة أعضاء من مركزية فتح فقط، وتبني على «وهم تسرييات» معادلة لا سند لها في حركة الواقع.. معادلة «دولة على أرض الضفة والقطاع مقابل الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وفك ارتباط القضية الفلسطينية بالمسارات العربية الأخرى وقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي».

وفي سياق هذين النموذجين المتناقضين في أساس الإطار التفاوضي وإدارة المفاوضات تأتي التداعيات، من أوسلو 1 - 2 واتفاق باريس الاقتصادي وأوسلو 3 (اتفاق الخليل) إلى التداعيات الجارية «مذكرة التفاهم الأمنية»، إلى حجب الحوار الوطني الاستراتيجي الشامل، إلى فك الارتباط بين الوطني والقومي، بين الخاص والمشارك، ودخول الحقوق الوطنية والسياسية الفلسطينية بتقرير المصير والاستقلال وعودة اللاجئين في عتمة نفق أوسلو/ اتفاق الخليل والنفق الذي يضيق ويختنق تمره بفعل تسارع خطوات اليمين الإسرائيلي التوسعية وتدمير ائتلاف م.ت.ف. والبرنامج الوطني المشترك وتجزئة حقوق الشعب الفلسطيني وزرع الانقسام في صفوفه.

وعلى الجانب الآخر من متراس المفاوضات على المسار اللبناني - الإسرائيلي تم البناء على أساس الإطار التفاوضي للتسوية الثنائية الشاملة، وتوليد الوحدة الوطنية وتلازم

المسارين اللبناني والسوري وصياغة وتطوير التحالفات الإقليمية والدولية لصيانة أعمدة متماسكة عن حق المقاومة في مقاومة الاحتلال بجنوب لبنان والبقاع الغربي حتى يرحل إلى وراء خطوط الهدنة لعام 1949م وعملاً بالقرارين الأميين 425 - 426 بدون قيد ولا شرط ورفض إيثقال القرار 425 بطلبات الاحتلال تحت عنوان «الترتيبات الأمنية» مع الحكومة اللبنانية وبضمانات سورية أو دولية والعودة إلى نسخة أخرى عن اتفاق (17 أيار/ مايو 1983م) والصمود بوجه شروط ومشاريع إسرائيل بوقف المقاومة بين 3 - 6 أشهر اختباراً لقدرة الحكومة اللبنانية على ضبط أمن حدود الدولة العبرية قبل بدء انسحاب قوات الاحتلال التدريجي وحلول قوة متعددة الجنسيات بجانب الجيش اللبناني وقوات الطوارئ الدولية محل المناطق التي ينسحب عنها الاحتلال. وفي ذات السياق الصمود بمواجهة «تجزئة» انسحاب جيش الاحتلال إلى مراحل تحت عناوين جزين أولاً، والربط بين الاستقرار (الأمن) والإعمار في لبنان.

وبسبب فشل ضغط الاحتلال الإسرائيلي على لبنان «لتجزئة وتفكيك القرار 425 وإثقاله بشروط الترتيبات الأمنية»، وفشل الاستفراد بلبنان وجزه إلى حل ثنائي يعيد إنتاج اتفاق 17 أيار/ مايو 1983م بألوان أخرى، وشرط هذا فصل المسارين اللبناني والسوري لإضعاف لبنان والإخلال بميزان القوى اللبناني - الإسرائيلي إخلالاً حاسماً لصالح إسرائيل وبالتالي فرض تسوية ثنائية تستجيب «للمصالح العليا الإسرائيلية»، وبسبب فشل المناورات الأمريكية لتجزئة القرار 425، ووقف المقاومة في جنوب لبنان.. بسبب هذا جاء عدوان حكومة راين - بيريس (تموز/ يوليو 1993م) تحت شعار «تصفية الحساب» لمعاقة لبنان شعباً ودولة ومقاومة، وصمد لبنان ولم يحصد راين - بيريس «وقف مقاومة الاحتلال» أو حتى تصنيفها في خانة «العنف والإرهاب».

ولذات الدوافع شنت حكومة بيريس عدوان «عناقيد الغضب» وبما أن عقارب الساعة لا تعود إلى الخلف فقد حصد بيريس «تفاهم نيسان/ إبريل 1996م» وهذه المرة مكتوباً بعد أن كان مثيله في ختام يوم الحساب شفويّاً مع إضافات أساسية على تفاهم نيسان في صالح لبنان والمقاومة والرعاية الدولية الخماسية بدلاً عن الرعاية المنفردة الأمريكية لاتفاق تموز/ يوليو 1994م الشفوي.

تفاهم (نيسان/ إبريل 1996) شرّعن حق المقاومة الوطنية اللبنانية على مساحة أرضه المحتلة ولم تعد المقاومة اللبنانية «إرهاباً وعنفاً» في قاموس العالم ولجنة الرقابة الدولية الخماسية، وتم حصر العمليات العسكرية بعيداً عن المواقع المدنية على جانبي المتراس، ومنع ضرب المنشآت الاقتصادية والكهربائية وامتناع قوات الاحتلال عن فرض الحصار

البحري على موانئ جنوب لبنان وحقوق الصيد اللبنانية في شواطئ لبنان والمياه الدولية. وفشلت الدولة العبرية في فرض أية «ترتيبات أمنية» على حكومات لبنان «لوقف المقاومة والعنف» ضد قوات الاحتلال والمتعاونة معه (قوات انطوان لحد).

بين مذكرة «تفاهم نيسان» ومذكرة «التفاهم الأمنية» يبرز أيضاً نموذجين في «الأداء التفاوضي»، فالأداء ليس وليد خبرة ومعرفة وذكاء فقط فهذه مسائل تكتيكية يمكن أن يليها فريق تكنوقراط حريص وعليم بقواعد اللعبة التفاوضية، بل الأساس في الأداء هو: أولاً- استراتيجية وأسس العمليات التفاوضية التي تشكل الأرضية التي يستند لها المفاوض ويستق منها خطواته ومساوماته.

وثانياً- عناصر القوة التفاوضية وفي المقدمة وحدة الائتلاف الوطني العريض في صف الشعب والمؤسسات المشتركة.

وثالثاً- صيانة التحالفات الداخلية والإقليمية والدولية وصحة توظيفها في مجرى عمليات الربط بين المقاومة والمفاوضات.

وأخيراً يكون فحص ودور الأداء التفاوضي السياسي والاختصاصي التكنوقراطي. وبين مذكرة «تفاهم نيسان» ومذكرة «التفاهم الأمنية»، وما يمثل هذا من اتفاقات ومذكرات يظهر على سطح الطاولة المساحات الكبرى بين أداء تفاوضي وآخر.

إن القضية والحقوق الوطنية والسياسية الفلسطينية أكثر تعقيداً وتشابكاً من قضية سيناء وجنوب لبنان والجولان، فالمشروع التوسعي الصهيوني ينطلق بالأساس من دعوى كل فلسطين الانتدائية من البحر إلى النهر أرض إسرائيل وكما يعلن تنتياها بعد مفاوضات واشنطن (19 - 1998/1/22م) «أن كل قطعة من أرض إسرائيل الغربية (أي الضفة) هي قطعة من لحمه، وتسليم أي قطعة بإعادة الانتشار هو تسليم لقطعة من لحمه»، وعلينا أن نتذكر أن إطار مدريد للتسوية السياسية بدأ مع حزب الليكود بزعامة شامير، وحتى حزب العمل فهو يؤمن «بالحل الإقليمي الوسط» لأرض الضفة والقطاع، وخارطة راين تشمل ضم وإلحاق 50٪ من الضفة بالدولة العبرية + القدس الكبرى مؤحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل + ترتيب خاص لمستوطنات غوش قطيف في جنوب قطاع غزة.

إن قضيتنا أرضاً وشعباً وحقوقاً بتقرير المصير والدولة والعودة كانت ولا زالت تتطلب نضجاً وبقظة وحذراً أولاً: يستند إلى وحدة الشعب بالترابط العملي بين حقوقه، وليس بالشعارات والرغبات الأوامرية الإدارية. ويستند ثانياً: للبرنامج الوطني المشترك.

وثالثاً: إلى أسس التفاوض وفق قرارات المجلس الوطني والمركزي لمنظمة التحرير والتمسك قبل الوصول إلى عتبة مدريد بما نصت عليه القرارات وخاصة «وقف الاستيطان شرط لا غنى عنه قبل عقد المؤتمر» وحضور «القدس موضوعاً وتمثيلاً من بداية إلى نهاية المفاوضات» وبعد مدريد وأوسلو تصحيح المسار «بوقف المفاوضات حتى يتوقف الاستيطان»، والعودة إلى استراتيجية سلام قرارات الشرعية الدولية.

رابعاً: صيانة ترابط مراحل الحل في المفاوضات من بداية التفق إلى نهايته كما التسويات الثنائية الشاملة.

وخامساً: الترابط بين مسارات المفاوضات.

وسادساً: في مقدمة كل هذا الربط بين مقاومة الاحتلال والمفاوضات لا مقايضة أوسلو بوقف الانتفاضة وتداعيات الصفقات الجزئية.

وهذه هي الإطارات التي حددتها المعادلة الفلسطينية - الفلسطينية في مؤسسات م.ت.ف الائتلافية.

ونقيضها هي الإطارات التفاوضية والتمثيلية الجارية من مدريد حتى الآن، والتي حشر اليمين ويمين الوسط في م.ت. ف قضيتنا وحقوقنا وتحالفاتنا في ممرات نفقها دون أي ضوء في نهاية النفق.

إن الإدارة الأمريكية نسجت موافقها على مقاس شروط ريغان/ أوسلو/ اتفاق الخليل برعاية مذكرة «التفاهم الأمنية واعتبار أي شكل من أشكال المقاومة والتخريض يدخل في خانة العنف والإرهاب»، بينما نزلت عند نسيج «تفاهم نيسان وشرعنة المقاومة وحققها بالكفاح المسلح في مقاومة الاحتلال وأعوانه في جنوب لبنان ونزلت عند رعاية الرقابة الدولية الخماسية لضبط عمليات طرفي الصراع في «إطار تفاهم نيسان بدون إلزام لبنان بأية ترتيبات أمنية لوقف أو ضبط عمليات المقاومة الوطنية».

وفي سياق شروط أوسلو أصدرت الخارجية الأمريكية في (أكتوبر/ ت1/ 1997م) قائمتها لإرهاب الفصائل الأعضاء الأساسيين في م.ت. ف وفصائل ليست في م.ت.ف، وخلطت في القائمة الموسعة بين الملح والسكر، رغم اعترافها بالنص الحرفي «أن الجبهة الديمقراطية وفصائل أخرى مارست المقاومة المسلحة على الأرض الفلسطينية»، وحولها ولم يسجل في تاريخها أي عمليات عنف خارج الأرض الفلسطينية وخلت قائمة الخارجية الأمريكية من الجيش الجمهوري الأيرلندي مثلاً، فهي شريكة في مفاوضات لندن الثلاثية لتسوية المشكلة الأيرلندية رغم سريان عنف القنابل والاعتقالات

والصدادات المسلحة في شوارع بلقاست ولندن ومناطق أيرلندا الشمالية⁽²⁸⁾.
الآن يحق للمقاوم اللبناني، والمقاوم الفلسطيني في أرضنا المحتلة وبجانب رفيق
سلاحه في جنوب لبنان وعلى خطوط الدفاع عن المخيمات الفلسطينية ضد عدوان
الغارات والقنابل البرية والبحرية والجوية الإسرائيلية، أن يقف منتصب القامة ويعزف
على وتر لهيب موجات شاعرنا الصديق سميح القاسم وينشد واقفاً الشهيد الوعد
والوداع ويغني صامداً مع القاسم حرف عالم الإبداع:

منتصب القامة أمشي
مرفوع الهامة أمضي
في كفي قصفة زيتون
وعلى كتفي نعشي
وأنا أمشي.. وأنا أمشي.. وأنا أمشي
قلبي قمر أحمر.. قلبي بستان
فيه فيه العوسج.. فيه الريحان.
شفتاي سماء تمطر.
ناراً حيناً.. حباً أحيان
في كفي قصفة زيتون وعلى كتفي نعشي
وأنا أمشي وأنا أمشي وأنا أمشي

وعلى مدى الوطن المحتل فإن قيود أوسلو ومذكرة التفاهم الأمنية لن تحجب نور
الشمس، فالأرض ارتوت بنهر دماء الشهداء وما دام الاحتلال والاستيطان متواصل
فخزان الثورة والانتفاضة يزهر بموكب أبناء مقاومة الاحتلال على دروب فائزة
مفارقة، هنية غزاونة، وفاء عليان وآلاف شهداء الثورة والانتفاضة الذين مشوا منتصبين
القامة نحو فضاء الحرية والاستقلال، ومظالم نفق أوسلو/ بروتوكول الخليل لن تفرض
على شعب المقاومة والانتفاضة أن يمشي منحني القامة باعتباره «خارج على القانون»،
فأشجار المقاومة الباسقة تستشهد واقفة.

(28) تصريحات نايف حواتمة لهيئة الإذاعة البريطانية 14/1 أكتوبر ومجلة المشاهد السياسي الصادرة
عن B.B.C / 19 - 25 ت 1/ أكتوبر 1997م، المجلد الثالث، العدد 84.

الفصل السابع

أعمدة الحكمة..

(البيت الفلسطيني وسياسة الخلاص الوطني)

خمسون عاماً على نكبة 1948م الكبرى، الوطنية والقومية، تفرض علينا جميعاً، شعباً ودولاً، فصائل مقاومة وأحزاب وتيارات سياسية اجتماعية، ثقافية وروحية، إستعادة شريط عناصر النكبة ومسار حركة الصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي الصهيوني التوسعي قبل النكبة وبعدها وحتى اتفاقات أوسلو/ بروتوكول الخليل، وما يدور الآن معنا وعلينا وحولنا على أرض فلسطين ومسارات الصراع والمفاوضات بحثاً عن التسويات السياسية السلمية.

المراجعة النقدية الشجاعة وفحص الأخطاء الفلسطينية والعربية دليل تلبية نداء العقل والوجد والواقع، والعمل الجاد المسؤول نحو إعادة بناء عناصر وحدة القوى والإجماع الوطني/ القومي وصولاً للسلام الشامل المتوازن في هذه المرحلة على قاعدة وفي إطار قرارات الشرعية الدولية والحقوق المبدئية للشعوب عملاً بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تترامن ذكره اليوبلية الخمسين مع عذابات الذكرى الخمسين لنكبة فلسطين.

وفي هذا الفصل نستكمل حلقات سلسلة فصول الكتاب بنقد وتحليل خارطة البيت الفلسطيني، خطاياه وأخطائه، تعارضاته وتناقضاته وتحالفاته الوطنية والعربية والإقليمية والدولية، واستخلاص دروسه في خدمة الحاضر والراهن على جدول أعمال الشعب والوطن وحركتنا الوطنية والسياسية ونحو سلام شامل ومتوازن يضمن حق شعبنا بتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس المحتلة وحل مشكلة اللاجئين والنازحين بالعودة إلى بيت الوطن عملاً بالقرارين الأميين 194 و237.

إن الحركة الصهيونية الاستيطانية المنظمة وإسرائيل يحتفلان «يوبيل خمسين عاماً على إقامة الدولة» التي قفزت وتجاوزت حدود قرار الأمم المتحدة الرقم 181 لعام 1947م الذي دعا لدولتين يهودية وفلسطينية عربية على أرض فلسطين التاريخية «دون المساس بحق تواجد الشعب الفلسطيني على أرضه»، وبالتحالف بين الحركة الصهيونية وقواتها المسلحة المتعددة والمتعارضة (الهأغاناه، البالماخ، آتسل التي انبثق عنها حزب حيروت ثم

الليكود، ليحي، شتين.. «وعبرية العمل»، وبين الدول الكبرى الكولونيالية والإمبريالية ومساحة في التواطؤات الحاكمة الإقطاعية العربية، وتم إقامة الدولة العبرية على 77٪ من فلسطين متجاوزة قرار الأمم المتحدة الذي «أعطاه» 54٪. بينما لم يكن بيد المجتمع اليهودي حتى 1948م سوى 3٪ من ملكية أرض فلسطين، كما تم تجاوز القرار 181 «بشل وتعطيل سيادة» شعب فلسطين لإقامة دولته المستقلة على 46٪ من فلسطين التي دعا لها القرار 181 (قرار التقسيم) وبقيت السيادة الوطنية الفلسطينية «معطلة» حتى يومنا رغم مرور خمسين عاماً على «السيادة المعطلة»، وتم أيضاً تجاوز القرار (181) باقتلاع شعب فلسطين من مدنه وقراه وتشريده لاجئاً خارج وطنه تحت ضغط المجازر وخطط الترانسفير المقررة مسبقاً⁽¹⁾، وهذا ما دعا الأمم المتحدة إلى إصدار القرار 194 بحق اللاجئين بالعودة والتعويض على من لا يرغب بالعودة، وأخذت التزام إسرائيل بتنفيذ القرارين (181) و (194) شرطاً لقبول دولة إسرائيل في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ومع هذا تجاوزت كل هذه القرارات الدولية واحتلت وألحقت أراضي فلسطينية وعربية أخرى وفق مشروعها التوسعي، ولم تلتزم بتنفيذ أي قرار للأمم المتحدة على مساحة الخمسين عاماً منذ قيامها حتى يومنا وبدون ضوابط وعقوبات من الأمم المتحدة والدول الكبرى في بلدان المركز الرأسمالي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

إن فلسطين والبلاد العربية شهدت في القرن العشرين «حركة صهيونية عنصرية تمتلك منجزات حضارات العالم الغربي الحديثة، الأوروبية، الأمريكية، والسلافية في الثورة الصناعية والزراعية، في التكنولوجيا والعلم والمعرفة والتنظيم والمشاريع الاجتماعية المتطورة والاستيطانية، وتتملك تحالفات وعلاقات دولية وإقليمية وخاصة مع الدول المركزية الكبرى التي حددت مسار التاريخ في النصف الأول من القرن العشرين».

وعلى الضفة الأخرى من المتراس «حركة وطنية عربية في صف شعوبنا، قطرية وقومية، في بداية مرحلة التنوير والنهضة الحديثة بعد أكثر من ألف عام في التدهور والانحطاط منذ سقوط الدولة العباسية الأولى إلى هيمنة الإمبراطورية العثمانية

(1) - راجع الفصل الرابع مذكرات بن غورين، راين: كتاب ملف خدمة. امنون كابلوك: كتاب راين - اغتيال سياسي.

وبني موريس: كتاب طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين/ وثيقة اسرائيلية.

الإقطاعية، إلى الوقوع فريسة سهلة بيد الاستعمار الأوروبي الحديث بعد محاصرة وتدمير المشروع النهضوي الذي قاده محمد علي الكبير وقاعدته مصر وبلاد الشام، وإحباط الدول الاستعمارية لمشروع الثورة العربية الكبرى 1916م وثورة 1919م المصرية، وثورة العشرين العراقية الثورة السورية الكبرى (25 - 1927م) وثورة 1936م القسامية في فلسطين، وعلى هذا بقيت حركة النهوض العربية القطرية والقومية، ضعيفة البنيان في هياكلها الفكرية والعلمية والسياسية والتنظيمية وتكويناتها الطبقية، وانحسر الترابط بين الوطني والقومي، بين الخاص والعام المشترك إلى أن انحسر بالعلاقة بين الأطر السلطوية وشبه الإقطاعية ونظمها المتخلفة التي جَحَزَتْ طرق التطور والتقدم بوتائر من التحديث والعصرنة والدمقرطة وهي الروافع الأساسية لنهوض الشعوب وأخذ قضاياها يدها في تطوير البلاد والدفاع عنها وبناء الائتلاف الوطني العريض والربط بين الوطني والقومي وصياغة التحالفات الدولية والإقليمية على مساحات تقاطع المصالح الكبيرة المشتركة.

إن خارطة القوى على جانبي المتراس في المشرق العربي حالها حال خارطة القوى على امتداد مسرح العالم الثالث في مواجهة الاستعمار الحديث وغزواته الاستيطانية وحروبه بكل طاقاته الهائلة في القرن العشرين، وقد لحقت الهزيمة بالاستعمار الحديث والإمبريالية ومجتمعات الغزو الاستيطاني في آسيا وأفريقيا من جنوب شرق آسيا إلى الجزائر، روديسيا (زيمبابوي)، ناميبيا وجنوب أفريقيا، وفقط في فلسطين أخذت هذه العمليات مجرى آخر. ومعجى التطور التاريخي هذا يشي بدقة أن ما جرى في بلادنا والمشرق العربي لم يكن «قدراً»، وإلا علينا وقف النضال العادل نحو حق شعبنا بتقرير المصير والدولة المستقلة والعودة وحق البلاد العربية في محاصرة المشروع الاسرائيلي الصهيوني التوسعي عملاً بشرعية ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية.

إن «العوامل الذاتية - الداخلية» هي الأساس في تقرير مسير ومصير الصراع على الحقوق الوطنية والقومية والاجتماعية، عوامل الائتلاف والوحدة - والبرنامج المشترك - والربط بين الخاص والعام والتحالفات في سياق كل مرحلة، تكتيك وأساليب النضال والعمل والقيادة الجماعية وتطوير العلاقات الديمقراطية بين الحركة الوطنية والشعب خزان النضال ووقوده اليومي ومغادرة نهج السياسة الفتوية الضيقة والأنانية وتسلسل القيادة الفردية ونزعاتها الاستبدادية الشرقية فضلاً عن الاستهتار بقوانين التحالفات وترابط حلقات عوامل الخلاص الوطني، المحلية والإقليمية والدولية. وهذه هي تجربة كل الشعوب الكبيرة والصغيرة التي ناضلت لانتزاع حقها بتقرير المصير والاستقلال

والوحدة القومية للوطن والشعب، فمن القارة الصينية والقارة الهندية إلى الشعوب الصغيرة زيمبابوي، انغولا، ناميبيا، جنوب أفريقيا.. كلها استندت على «أعمدة الحكمة الثلاث» في النضال الظافر للخلاص من الاستعمار والإمبريالية وتشطير الوطن وشرذمته ومن زرع المجتمعات الاستيطانية البديلة عن شعب البلاد في مسار وجوده وتكونه المستقل التاريخي، هذه الأعمدة الثلاث: 1 - الوحدة الوطنية الائتلافية بين طبقات وتيارات الشعب الوطنية 2 - الربط بين الوطني والقومي، الخاص والعام 3 - التحالفات الدولية والأمية دولاً وحركات شعبية.

المشهد كاشف، شاهد حيّ على مسار إدارة الصراع والتسويات والحلول، الأرقام بالغة الدلالة بعد فرض الانتداب البريطاني على فلسطين والأردن:

فلسطينيون	أردنيون	يهود
وعددهم	وعددهم	وعددهم
عام 1922	عام 1922	عام 1922
680.000	250.000	80.000 ⁽²⁾

وفي عام 1998م وبعد خمسين عاماً على النكبة الكبرى يقع على الخارطة الإقليمية والدولية دولة يهودية، دولة أردنية ولا نرى دولة فلسطينية وهذه صيرورة من أبشع مفارقات القرن العشرين. «فالجماعة الأكثر عدداً وذات الحس الملموس بالهوية الإقليمية ما زالت تصارع من أجل حقها المشروع في دولة». «وشعبها محصور بين الدولتين الآخرين وممتد فيهما في حالة أقل ما يمكن أن توصف به بأنها حالة عدم تيقن تنطوي على احتمالات سيئة»⁽³⁾.

ومنذ قرار الأمم المتحدة الرقم (181) تقسيم فلسطين عام 1947م الذي جاء متوافقاً مع ميزان القوى العالمي والإقليمي والمحلي حينذاك في صالح إقامة إسرائيل، فقد بقي الشطر الآخر من القرار معطلاً، وعملت إسرائيل على دفنه بالكامل. وحتى عام 1974م كانت تكرر «فلسطين كانت بالماضي أما الآن فجزء منها أصبح إسرائيل والآخر تم

(2) - عدنان أبو عودة (نابلس) وزير أردني سابق/ مستشار سياسي للملك حسين/ رئيس الديوان الملكي الأردني/ مندوب الأردن في الأمم المتحدة عام 1997م، مجلة السياسة الفلسطينية - تصدر عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية/ نابلس - فلسطين/ العدد 14/ ربيع 1997م/ ص85.

(3) - المصدر نفسه ص86.

إلحاقه بالأردن، والشعب الفلسطيني كان في الماضي أما الآن فجُزء منه إسرائيلي والآخر أردني ولم يبق سوى اللاجئين وهذه مشكلة إقليمية يتم حلها في إطار التسوية العربية - الإسرائيلية⁽⁴⁾.

نكبة 1948م أنتجت حالة من التمزق والانحيار الوطني والطبقي، السياسي والاجتماعي والاقتصادي على أرض فلسطين والسكان، وهذه الحالة هي الحصاد المرّ لتمزق الحركة الوطنية خاصة بعد محاصرة وتصفية ثورة 1936م، وغياب ائتلاف ووحدة الشعب بطبقاته وتياراته الوطنية على قاعدة برنامج الحد الأدنى المشترك لحماية الوطن والصراع من أجل تطويق الغزو الاستيطاني وإنهاء الانتداب وانتزاع حق تقرير المصير والاستقلال، فالقيادة فردية ثيوقراطية ليس في سياستها وبرنامجها توحيد قوى الحركة الشعبية في جبهة متحدة، وتحالفاتها الإقليمية محصورة بالطبقة شبه الإقطاعية الحاكمة في بلدان المشرق العربي، ولا تحالفات دولية مع المعسكر الأوروبي - الأمريكي وقطعية كاملة مع السوفييت والبلدان الاشتراكية الأخرى منذ ثورة أكتوبر العظمى (1917م) وفي مجرى الحرب العالمية الثانية وقيام المعسكر الاشتراكي.

وبذلك كان «البيت الفلسطيني ممزقاً» ومقومات الصمود المتحد متآكلة وخاصة بين تصفية ثورة 1936م وتشقق الصف الوطني حتى 1948م، وتداخل دور الأنظمة العربية كان محكوماً بسقف الهيمنة الاستعمارية وتحلف البنى التحتية الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وطغيان المصالح الطبقية الإقطاعية وشبه الرأسمالية الأنانية والصراع بينها على الأدوار والزعامة الإقليمية، ومع أن هذه الأنظمة خاضت حرب الدفاع عن فلسطين ضمن «حدود قرار التقسيم» إلا أنها لم تبرمج عملية الصمود عند هذه الحدود، بل ولم تنسق بين جيوشها فضلاً عن التضيق على جيش الجهاد المقدس. وفي السقف السياسي لكل منها خطته الخاصة القائمة على الضم والإلحاق لأجزاء من الأرض والشعب. وتتقاطع معاً عند رفض إسناد إقامة دولة فلسطينية عربية على الشطر الآخر من القرار (181) بتقسيم فلسطين، كما أن الدول الكبرى لم تكن مع التنفيذ الفعلي على الأرض للقرار الدولي 181. وهكذا حصد شعب فلسطين والشعوب العربية جميعاً الانهيار وطمس قرار إقامة دولة فلسطين المستقلة على الشطر الآخر من قرار الأمم المتحدة.

(4) - غولدا مائير رئيسة وزراء حكومة إسرائيل / ت2 - نوفمبر 1974م بعد صدور البرنامج الوطني المرحلي عن المجلس الوطني لمنظمة التحرير (حزيران/يونيو 1974م) برنامج تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة في إطار تسوية سياسية شاملة. وتواصل إسرائيل سياسة اللامبالاة الثلاث «للتقرير المصير، لا لدولة مستقلة كاملة السيادة، لا لعودة اللاجئين» حتى بعد دخول اتفاق أوسلو سنته الخامسة.

وبعد النكبة الوطنية/القومية لم تتمكن القيادة الفلسطينية آنذاك من تجديد علاقاتها بالشعب سياسةً وبرنامجاً وتنظيماً ونضالاً، وانتقلت إدارات الحركة الوطنية الفلسطينية إلى مسار الانخراط الكامل في صفوف حركة التحرر العربية بتياراتها اليسارية واليمينية والأخوانية الإسلامية، إلى أن استعادت حركة المقاومة نهوضها العاصف جواباً على هزيمة حزيران/ يونيو 1967م وبعد أن مَشَتْ شَوَطها الأكبر نحو التملل صوب الدور الخاص لشعب فلسطين بعد انهيار وحدة الجمهورية العربية المتحدة ودعوة عبد الناصر القمة العربية (1964م/ الإسكندرية) لتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وبناء كتائب جيش التحرير الفلسطيني.

في مجرى هذه التطورات لم تكن «صدفة» أن يحصر قرار مجلس الأمن الرقم 242 المسألة الفلسطينية شعباً ووطناً وحقوقاً في إطار «قضية اللاجئين» فقط دون الإشارة للقرار الأممي 194، فقرار مجلس الأمن 242 يقدم معادلة للصراع العربي - الإسرائيلي فقط، ولم «تسقط» الحقوق الفلسطينية الوطنية «سهواً» من القرار 242، فغياب الدور الوطني الخاص لشعب فلسطين وحركته الوطنية غاب عن القرار 242 حضور القضية والحقوق الوطنية الواردة بقراري الأمم المتحدة 181، عام 1947م و194م عام 1948م.

نهوض حركة المقاومة العاصف بعد هزيمة 1967م، تطوير بناء منظمة التحرير بدخول فصائل المقاومة إلى صفوفها وانتقالها إلى صيغة الجبهة الوطنية العريضة وبرنامج الائتلاف الوطني ثم الانتقال التوعوي إلى البرنامج الوطني، المرحلي عام 1974م الذي يفعل في تطوير ميزان القوى الفلسطيني - الإسرائيلي والعالمي، والأخذ به بقمة الرباط العربية بدلاً من الشعارات القومية العامة وطمس دور شعب فلسطين، وغياب استراتيجية المراحل التي تتلمس تطور موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية.. هذا المسار أدى إلى تحولات دولية إيجابية هائلة ومتسارعة بدءاً من أخذ الاتحاد السوفيتي يد حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير والدولة المستقلة وعودة اللاجئين وتدويله القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية مروراً بعبور م.ت.ف على يد البرنامج السياسي الجديد ومساندة الدول العربية والسوفيت والبلدان الاشتراكية ودول عدم الانحياز إلى عضوية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وترتب على هذا كله احتضان قوى التحرر والسلام والتقدم في العالم للحقوق الوطنية الفلسطينية.

وفي إطار البرنامج السياسي الجديد لائتلاف م.ت.ف تم تطوير بناء البيت الفلسطيني وأصبحت فلسطين ووطناً وشعباً وحقوقاً حاضرة على خارطة فلسطين

والمجتمع الإسرائيلي، وعلى خارطة الشرق الأوسط، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. إن «الانشقاقات والانقلابات السياسية» التي عادت للبيت الفلسطيني بعد الغزو الإسرائيلي الشامل للبنان عام 1982م وإعلان مشروع ريغان، تم تجاوزها في المجلس الوطني الفلسطيني التوحيدي (نيسان/ إبريل 1987م) وبرنامج القواسم المشتركة الذي توصلنا له، وهنا وجدت الانتفاضة رافعتها الأساسية فاندلعت شرارتها في 12/9/1987م فأشعلت السهل كله في القدس والضفة وقطاع غزة.

مع الانتفاضة الكبرى أخذ الصراع أبعداً أعمق وأكثر تنوعاً داخل البيت الفلسطيني وم.ت.ف وفي صف كل فصيل، وعادت الحروب الدامية والسياسية على ائتلاف برنامج منظمة التحرير وحملت معها عودة لعمليات الانقلابات السياسية داخل البيت الفلسطيني وائتلاف م.ت.ف للارتداد عن البرنامج المشترك ونزوع اليمين ويمين الوسط للملاقاة شروط كامب ديفيد الأمريكية وشروط ريغان ومشروعة، والشروط الإسرائيلية الليكودية (خطة شامير/ مايو - أيار 1989م)، ولم تتمكن هذه «الانقلابات السياسية» من شق الائتلاف والبرنامج المشترك بمعادلة فلسطينية - فلسطينية بين 88 - 1991م⁽⁵⁾. فقط بعد حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن العربي واحتلال المعادلة العربية - العربية.

تم الانقلاب السياسي على الائتلاف الوطني وبرنامج القواسم المشتركة وتم إخراجهم سراً وخطوة خطوة بدءاً من مطلع 88 وتفاقم خاصة بين (أذار/ مارس - 18 ت/1 أكتوبر 1991م) بجولات وزير الخارجية الأمريكية الثمانية، وبعد هذا بدأت تداعيات ما بعد مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن عبر القنوات السرية الموازية من وراء ظهر د. عبد الشافي وفريقه وصولاً لاتفاق أوسلو وتداعياته.

في داخل البيت الفلسطيني:

العوامل الذاتية - الداخلية هي الأساس في تقرير مسار ومصير حركة كل شعب وفي كل مرحلة من مراحل حقوقه الوطنية وتطوره التاريخي، وشعبنا الفلسطيني يعيش مرحلة التحرر الوطني على امتداد القرن العشرين وما زال في طور الصراع لإنهاء الاحتلال ووقف زحف الاستيطان حتى تصبح الطريق سالكة لحق تقرير المصير واستعادة «السيادة المعطلة» وبناء الدولة المستقلة على أرضه المحتلة وحل مشكلة شعب

(5) - راجع الفصل الثاني.

الشتات بالعودة إلى الوطن عملاً بالقرار الأممي 194.

إن جميع الشعوب والأقطار العربية وبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أنجزت مرحلة تحررها الوطني بتقرير المصير والاستقلال ما عدا شعب فلسطين الذي تكاد قضية تحرره الوطني القضية التحررية الوحيدة التي لم تنجز بعد ونحن على بوابة القرن الواحد والعشرين.

إن خصوصية وفردة قضية التحرر الوطني الفلسطينية تحت ثقل المشكلة الإسرائيلية الصهيونية ومشروعها التوسعي في الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة والقائم على إلغاء الآخر، تستوجب وحدة البيت الفلسطيني ودوره الخاص أولاً في إطار برنامج الائتلاف الوطني العريض وصولاً لإنجاز عملية التحرر الوطني في إطار سلام شامل متوازن يضع نهاية لبرنامج التوسع الإسرائيلي الصهيوني ممثلاً ببرنامج «إسرائيل الكبرى» حتى غور الأردن الذي تعمل حكومة تحالف اليمين بقيادة حزب الليكود لفرضه بالأمر الواقع أو برنامج «الحل الإقليمي الوسيط» باقتسام الضفة الذي عمِلَ ويعمل له حزب العمل منذ احتلال الضفة عام 1967م وحتى الآن. فضلاً عن إجماع الحارطة الحزبية السياسية الإسرائيلية (اليمين واليسار الصهيوني) على ضم القدس العربية ورفض عودة اللاجئين عملاً بالقرار 194.

وإعادة بناء وتوحيد البيت الفلسطيني هو وحده الذي يفتح على إعادة بناء العلاقة الفلسطينية - العربية مع الأقطار العربية (شعوباً ودولاً) وعلى قاعدة المصالح العليا المشتركة في إنجاز عملية التحرر الوطني لشعب فلسطين وانسحاب المحتلين إلى ما وراء خطوط (4 حزيران/ يونيو 1967م) بما فيه القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين.

بهذا تعود الحارطة السياسية الإسرائيلية إلى مراجعة برامجها، كما وقع عندما فشلت في تصفية الثورة وائتلاف م.ت.ف، وكما وقع عندما فشلت في كسر ظهر الانتفاضة بجيوش الاحتلال والتكنولوجيا العسكرية المتطورة.

وبهذا أيضاً تصحح الإدارة الأمريكية سياستها «الإسرائيلية»، «الفلسطينية»، «الشرق أوسطية»، «الأمريكية - العربية»، ويصبح ممكناً الاستفادة من مساحة مصالح الدور الأوروبي في الشرق الأوسط ومساحة مصالح روسيا والصين واليابان.. ويصبح ممكناً إعادة الروح لقرارات ومرجعية الشرعية الدولية ووقف تأكلها وتراجعها منذ أوسلو حتى الآن. والمشروع الأمريكي الذي حملته وزيرة الخارجية م. أولبرايت إلى نتنياهو وعرفات في القدس ورام الله (31 ك2/ يناير - 1 شباط/ فبراير 1998م) لتنفيذ «التبضات

الثلاث بإعادة الانتشار الواردة باتفاق الخليل» شاهد جديد وقد وصفه فريق أوصلو الفلسطيني بأنه «مشروع منحاز لخطّة ننتيا هو ومتراجع عن اقتراحات كلينتون في لقاءه مع عرفات بواشنطن في 22 ك2/ يناير 1998م». هذا هو الحصاد المر لسياسة تمزيق وحدة البيت الفلسطيني وتدمير ائتلاف م.ت.ف منذ اتفاق أوصلو (أيلول/ سبتمبر 1993م) وسياسة تفرد وانفراد اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير بالقرار والنزول عند شروط التفاوض على مرحلتين (الحكم الذاتي للسكان لخمس سنوات وبدون اشتراط وقف الاستيطان، ثم الانتقال لمفاوضات الوضع الدائم) ثم تجزئة التجزئة بالمفاوضات الجارية تحت سقف أوصلو/ اتفاق الخليل بدلاً عن المفاوضات السياسية في إطار الشرعية الدولية كما الحال مع سوريا ولبنان.

في مراجعة ونقد وتحليل دواخل البيت الفلسطيني، الأخطاء والخطايا، تظهر على السطح «تداعيات» الانقلابات السياسية «ومخاطر» تفكيك البرنامج السياسي المشترك للشعب والحركة الوطنية، وتتفاقم أخطاء تفرد اليمين ويمين الوسط بالقرار. وانفراد الأفراد. والفساد في مفاصل السلطة وشرائحها الطبقية البيروقراطية⁽⁶⁾. وتراجع دور مؤسسات م.ت.ف الائتلافية حتى غيابها التام عن صنع القرار الوطني، وتهميش دور المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» برغم المساحة الضيقة المحدودة لصلاحياته المسقوفة باتفاقات أوصلو/ الخليل. وتم إلحاق اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بمجلس سلطة الحكم الذاتي منذ «انتخابها» في المجلس الوطني الذي انعقد بغزة (نيسان/ إبريل 1996م) بعد ثلاث سنوات على اتفاق أوصلو 1993م لتمرير الاتفاق واستحقاقاته وإلغاء الميثاق الوطني لمنظمة التحرير.

وفي مباحثات واشنطن (ك2 / يناير 98) تقدم عرفات إلى كلينتون برسالة تحمل توقيعه تتضمن المواد الملغاة أو المحذوفة من الميثاق الوطني وفقاً لما جاء في وثيقة مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية التي أعدها مدير مكتب رئيس الوزراء داني نافيه، وأكد عرفات في رسالته أن كل «نشر رسمي» للميثاق لن يتضمن ما أسقط منه وأوضح

(6) - انظر حول طبيعة السلطة:

تيسير خالد (عضو ل ت لمنظمة التحرير)، فهد سليمان (عضو مجلس مركزي لمنظمة التحرير)، مجلة الحرية/ بيروت عدد 1775/703 تاريخ 11/15/ 1997.

شفيق الحوت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير (قدم استقالة احتجاجاً على اتفاق أوصلو 1993م) صالح زيدان (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير - السفير/بيروت 1997/12/31م ص9.

الرسالة أن المواد الملغاة من الميثاق هي: 6 و 7 و 8 و 9 و 10 و 15 و 19 و 20 و 21 و 22 و 23 و 30. أما المواد التي حذفت منها «مقاطع» فهي المواد: 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 11 و 12 و 13 و 14 و 16 و 17 و 18 و 25 و 26 و 27 و 29. وصرح بعد اجتماعه مع كليتون «إن مشكلة تعديل الميثاق وإلغاء البنود المطلوب إلغاؤها حلت الآن في ما يخص الفلسطينيين»⁽⁷⁾، والرسالة تم تقديمها لرئيس الوزراء البريطاني طوني بليز أثناء لقاء عرفات معه بلندن بعد عودته من واشنطن. وتم كل هذا بدون عقد اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو حتى إحاطتها علماً بالرسالة، وبعد طلب كليتون مصادقة اللجنة التنفيذية على الرسالة لتأخذ صفة رسمية عن قيادة م. ت تمت دعوتها في 31/2 يناير 1998م برام الله للمصادقة عليها⁽⁸⁾. وبالمقابل لم يكتفي نتنياهو بذلك بل طالب بعقد المجلس الوطني الفلسطيني لإقرار الرسالة بأغلبية الثلثين ونشر نسخة رسمية من الميثاق يتم فيها إلغاء وحذف المواد المذكورة بالرسالة واشترط هذه العملية قبل أية «جرعة» من إعادة الانتشار وفق المشروع الأمريكي ومشرطاً تصغير نسبة إعادة الانتشار من 13,1٪ في الضفة إلى 9٪، مع أن الفارق بينهما 120 كم² فقط من 5690 كم² مساحة الضفة الفلسطينية المحتلة.

هذه الخطوات الانفرادية والفردية تؤدي ليس فقط إلى تغييب وتهميش المؤسسات المشتركة إضافة إلى التهميش الأفدح الذي وقع بالانقلاب السياسي والتنظيمي والائتلافي في نيسان/ إبريل 1996م بإعادة فك وتركيب وتكوين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية وفق سياسة والتزامات ومصالح جناح اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير، فهي تؤدي أيضاً إلى تفريغ مؤسسات البيت الفلسطيني من أي مضمون وقواسم وطنية مشتركة وائتلافية تشترطها بالضرورة الحدود الدنيا من عناصر الوحدة الوطنية في صف الشعب وقواه المنظمة وتياراته في مرحلة التحرر الوطني. وتؤدي أيضاً إلى إلغاء الآخر في البيت الفلسطيني ومؤسساته المشتركة ومصادرة القرار بيد الفرد أو بالأقصى أفراد كما وقع ويقع منذ عشية مدريد إلى أوسلو واتفاق الخليل حتى الآن.

إن الذي يجري أفدح من كونه ظاهرة في العمل السياسي تجاوزتها فصائل المقاومة ومنظمة التحرير الائتلافية من عام 1964 حتى عشية مدريد (ت/1 أكتوبر 1991م)،

(7) - أرشيف ج.د. ت. ف، إعلان الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية جيمس روبين أمام الصحفيين في (22/2 يناير 1998م)، جريدة القدس - جريدة النهار اللبنانية 23/1/1998م.

(8) - أعلن تيسير خالد ممثل ج.د وعبد الرحيم ملوح ممثل ج.د ش مقاطعة الاجتماع، كذلك قاطع فاروق قدومي الاجتماع.

فهي التجسيد الملموس للتراجعات والانقلابات على أبسط قواعد الديمقراطية في العلاقة مع الشعب ومؤسسات البيت الفلسطيني. وهذا موروث شرقي انقسامي ومتخلف حصده شعبنا منه أخطاء متراكمة حتى النكبة الكبرى عام 48 وما بعدها حتى هزيمة حزيران/ يونيو 67. ويتناقض مع أوليات عناصر المجتمع المدني وحق الشعوب في تقرير مصائرهم اليومية والوطنية، التكتيكية والاستراتيجية، وموروث من عصور الاستبداد الشرقي العربي لقرون طويلة وغياب التعددية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكثيرة هي النكبات التي حلت بشعبنا وكل الشعوب العربية ومن وراء ظهرها نتاج النزعة الانفرادية والفردية الشرقية في نظم الحكم والحكام، وعندما يغيب دور الشعب ومؤسسات التعددية الديمقراطية تبدأ التراجعات والكوارث الوطنية.

في مسار الثورة الفلسطينية المعاصرة والانفاضة برزت على السطح مراراً التعارضات في البيت الفلسطيني، ومراراً تمكن الحوار بين القوى وعلى قاعدة وحدة - صراع - وحدة، ونقد - تحالف - نقد من حل التعارضات ببرامج القواسم/ الجوامع المشتركة في هذه المرحلة من حياة حركة التحرر الوطني، وتم مراراً تغليب التناقض الرئيسي مع العدو الخارجي العدواني مع المحتلين والمستوطنين، على التعارضات الساخنة في مرجل البيت الفلسطيني. وبفعل هذه السياسة التوحيدية الوطنية كثيراً ما صبت سهام الانتهام نحو القوى الوطنية الديمقراطية الواقعية في المركب الفلسطيني، وتحت عنوان أن سياستها في مرحلة التحرر الوطني والقائمة على النقد والتحالف، الصراع والوحدة هي سياسة تغطي على اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف واتخذت هذا السهام عنوان «التغطية على عرفات» واختزال العضلات والتعارضات في البيت الفلسطيني «بالشخصية الفردية لعرفات».

سنأخذ المسألة كحالة فنحن لسنا مع «شخصنة» أي قضية، وضد كل تفسير «تأمري» الوقائع والتاريخ، ولذا أقول أن عرفات يعبر عن حالة طبقية وسياسية فلسطينية وعربية، ذات اتجاه يميني مكيفيللي، تطمح لاستحضار قضية شعبنا على خارطة بلدنا والشرق الأوسط. وتعتقد أن كل شيء مُحَلَّل ومُبَاح لهذه الحالة، وفقاً للسبل المكيفيلية بأمل الوصول لها!

على هذا الأساس، لا خط سياسي وفكري وتحالفي متماسك لها، فهي - أي هذه الحالة - تبدل مواقعها وتحالفاتها، المحلية والإقليمية والدولية، كما تبدل قمصانها! وثانياً: هي حالة تعتمد على بناء عصبوي فتواوي، يقوم على ربط حياة ومصالح عدد من الإطارات القيادية والكادرية وشرائع قاعدية في فتح بشخص عرفات الذي ومن موقعه

في فتح و م.ت.ف والسلطة يقدم لها سلسلة من الامتيازات المادية البورجوازية والمعنوية البيروقراطية في هياكل م.ت.ف والسلطة، ورغم كل محاولات الذين عملوا لبناء فتحاوي، يقوم على القيادة الجماعية، وشيء من العلاقات الديمقراطية، كصلاح خلف (أبو أياد)⁽⁹⁾ و خليل الوزير (أبو جهاد)⁽¹⁰⁾ وفاروق القدومي وأبو ماهر غنيم وأبو الأديب ورفيق النتشه و خالد الحسن وعباس زكي وآخرين... فإنهم لم ينجحوا في هذه المحاولات، وثالثاً: أن النكبة العظمى أصابت مجتمعنا بانهايار وتمزق وطني وطبقي.. اجتماعي وثقافي. وهذا ما ولد حالة في صفوف شرائح اجتماعية واسعة نسبياً تتخذ مواقف تجريبية لا تنقطع⁽¹¹⁾. ولذا دائماً تعلق أملاً على الميكيافيلية التجريبية التي تشكل منهج جناح اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير الفلسطينية. ورابعاً: وهذه مسألة مركزية ثقيلة الوزن: اليمين ويمين الوسط في الحركة الفلسطينية اعتمد في تاريخه سياسياً ومالياً سلاحاً وتسهيلات كبرى على المعادلة العربية - العربية بمحاورها وصراعاتها، والانحياز إلى هذا المحور ضد المحور الآخر، وإلى هذه العاصمة ضد العاصمة الأخرى!

إن هذا أعطاه هوامش واسعة في المناورة وضرب الواحد بالآخر. وخامساً: إن الخارطة الحاكمة العربية تكاد تكون متقاربة، لتقديم الإسناد الرئيسي لجناح اليمين ويمين الوسط في الحركة الفلسطينية، ولسان حالها أنها لا تريد أمامها قوى متقدمة عليها بخطوة أو خطوات، حتى تبقى بالبيت الفلسطيني زوايا من زجاج يسهل رميها بالحجارة والقول «لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين» مُعَمِّمة: الجزء على الكل شعباً وفصائل وشخصيات..

(9) - صلاح خلف (أبو أياد)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، من أبرز أعضاء رعيها الأول - استشهد بتاريخ 1991 / 1 / 15م في تونس (اغتيال).

(10) - خليل الوزير، أبو جهاد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، من أبرز أعضاء رعيها الأول، قائد تنظيم فتح في الأرض المحتلة، استشهد بعملية اغتيال نفذها الموساد في تونس 1988 / 4 / 16م.

(11) - المواقف التجريبية، نجدها دائماً مشفوعة بالثقافة العامة الشعبوية Populist الواسعة الانتشار، وتجارب شعبنا الموزة التي حصدها على امتداد هذا القرن وخاصة الخمسين عاماً الأخيرة، وتطغى هذه الثقافة على السطح في مراحل الاستعصاءات الكبرى - التراجع والجزر. وحكمها «بلكي الله، خلتنا نجرب، بنشوف، لازم نطبق، مش معقول، بعد كل هالتاريخ، ها قد عاد وصحي».. وشاهد هذا الصارخ بعد قمع ثورة 1936م ودخول الحالة موجة جزر، راهنت الشعبوية العريضة بالأمل على رئيس بعثة التحقيق الانتدابية البريطانية «المستر بيل» و«غنته في دبكاتها: «دبرها يا مستر بيل ولكن على يديك بتحل»..

وكل هذا إضعاف للبيت الفلسطيني.

ورغم كل العوامل التي ذكرتها بقيت «المعادلة الفلسطينية - الفلسطينية» قادرة على «ضبط» اليمين ويمين الوسط في كل مفاصل الانعطافات الكبيرة، وفي إطار البرنامج المشترك الذي يمثل الحد الأدنى في توحيد الشعب داخل وخارج الوطن، وفي صيانة الائتلاف الوطني ضد التناقض الرئيسي: الاحتلال والاستيطان. «وتقديم البديل ببرنامج واقعي براغماتي مشترك».

ولذا لم تكن المناورة الميكانيكية واسعة الحيلة لتقرير السياسة الفلسطينية، وتقطع باختلال راجح في المعادلة داخل البيت الفلسطيني، إنها كانت تسبب حالة ضعف وصداق مزمنة فعلاً. ولكن اليمين ويمين الوسط كان يستخدم الاختلالات في المعادلة العربية - العربية ليستقوي على المعادلة الداخلية، أي: الفلسطينية - الفلسطينية.

وعليه فإن عرفات ليس فرداً، بل يمثل شرائح وقوى طبقية، سياسية، اجتماعية، يده الضاربة قوى في فتح ومن يتخلق حولها وحوله. ونستعيد الآن من جديد، أننا بعد حرب الخليج الثانية عقدنا المجلس الوطني في الجزائر في (أيلول/ سبتمبر 1991م). وأخذنا قرارات المشاركة بالعملية التفاوضية السياسية في إطار الشرعية الدولية وبالأسس الستة المعروفة⁽¹²⁾، وبشرط أساسي قبل وصول مدريد هو أن نتلقى ضمانات بوقف الاستيطان قبل بدء المفاوضات، وأكدنا على هذا قبل أسبوعين فقط من مؤتمر مدريد بقرار المجلس المركزي. لكن اليمين ويمين الوسط كسر كل هذا وأقلب عليه، وركب كنف اختلال المعادلة العربية - العربية بعد حرب الخليج الثانية وانهايار التضامن العربي - العربي، وذهب إلى مدريد بشروط شامير كما قرر جيمس بيكر (آذار/ مارس - تشرين أول/ أكتوبر 1991م) وفيما بعد أعلن هذا في مذكراته «الدبلوماسية بين الحرب والسلام».

إن اليمين ويمين الوسط بزعامة عرفات لم يتمكن من القبض على المعادلة الفلسطينية

(12) - الفصل الثاني والرابع، في متن الكتاب نورد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني حيث الأسس الستة التي تتضمن حق م.ت.ف في تشكيل وفدتها من الداخل والخارج، وحضور القدس موضوعاً وتمثيلاً، واشترائط وقف الاستيطان قبل الوصول إلى مدريد. «وثائق المجلس الوطني - الدورة العشرون - صادرة عن رئاسة المجلس - أيلول 1991م».

راجع أيضاً كتاب: حواثة يتحدث.. صادر عن دار المناهل/بيروت ودار الكاتب/ دمشق. الطبعة الأولى/ أيلول/ سبتمبر 97. ودار الجليل للنشر والأبحاث والدراسات الفلسطينية/ عمان/ الطبعة الثانية/ 1 - ديسمبر 1997..

- الفلسطينية، بل وظف المعادلة العربية - العربية التي نجمت عن حرب الخليج الثانية، بانهيار التضامن العربي واستنزاف الطاقات العربية.. الخ، إن الذي يفسر ما حصل، هو اختلال المعادلة العربية - العربية، واختلال المعادلة الدولية يبروز الضعف في الاتحاد السوفيتي قبل أن يتفكك. وكل هذا أعطى للجناح اليميني شهية التراجع إلى الخلف.. إلى برنامج الفتوى الذي دعا وتطلع له منذ 1977 وباتجاه التحلل من موجبات استحقاقات البرنامج الوطني المشترك وقرارات مجلسنا الوطني قبل أيام من مدريد.

إن كل متابع لمسار الثورة الفلسطينية يلاحظ مسألة بارزة حتى اتفاق أوسلو (13/9/1993م) وهي أن الجبهة الديمقراطية ومنظمة فتح تبديان، وكأنهما فرادة النضال الفلسطيني، بمعنى أنهما: يسار ويمين، وكثيراً ما يلتقيان في التكتيك!.

لقد أثير الكثير حول هذه المسألة منذ الطور الثاني في تكوين منظمة التحرير الفلسطينية بدخول فصائل المقاومة في إطارها (1968م) وتحويل م.ت.ف إلى جبهة وطنية عريضة كما ينص البرنامج الائتلافي على القواسم المشتركة والتوافق الوطني.

وفي هذا تبدى قوانين تغليب التناقض الرئيسي مع التوسعية الإسرائيلية والاحتلال والاستيطان على التعارضات في صف طبقات الشعب والحركة الوطنية في مرحلة التحرر الوطني وبناء مؤسسات المجتمع المدني والتعددية الديمقراطية وفق مبادئ: نقد، تحالف، نقد.

بالوقائع الملموسة مثلت حركة فتح ظاهرة سياسية وطنية يمينية خطابها الإيديولوجي شعبي Populist، تتراوح مواقفها تجاه القضية الوطنية وخطواتها وتحالفاتها وتكتيكاتها السياسية بين اليمين ويمين الوسط. وهي ليست في أقصى اليمين ولا يجب أن تكون الأكثر تشدداً وتصلباً مع الدولة العبرية كأقصى اليمين الإسرائيلي (الليكود)، تسومت، المفدال، الاحزاب الدينية المتطرفة) وأقصى اليمين في أوروبا وبلدان العالم الثالث/ من الليكود إلى الجبهة الوطنية في فرنسا (جان ماري لوبان) إلى حزب الهندوس في الهند.

ربما في مسار العملية المعقدة والطويلة من النضال، تبرز خلالها سلبيات الأحداث والتحويلات الفلسطينية - الفلسطينية والفلسطينية - الإسرائيلية - العربية - والدولية، ربما ينتهي فريق من فتح يلتف حول كوادرات كامنة إلى أقصى اليمين، لكن هذا مرتبط بحركة الصراع الجارية حول مسار ومصير القضية والحقوق الفلسطينية وحلول التسوية السياسية على المدى القريب والمتوسط.

إن حركة التحرر الوطني الفلسطينية لها سماتها، خصوصياتها، بضرورة تحشيد كل الطبقات والاتجاهات والتيارات في صفوف الشعب الفلسطيني، باستثناء شريحة محددة من العناصر العميلة وسماسرة الأراضي المتعاونة مع الغزوة الصهيونية وقوات الاحتلال الإسرائيلية، وقطاع من البيروقراطية السلطوية التي أصبحت بين ليلة وضحاها من الحيتان السمان بالسمرة واحتكار استيراد وبيع السلع الأساسية ورغيف خبز الشعب. فجميع الطبقات وجميع الاتجاهات لها مصلحة بنسب ورؤى وبرامج وتحالفات وأساليب متفاوتة في إنهاء الاحتلال والتحرر وصيانة الشخصية الوطنية الفلسطينية في إطار حق تقرير المصير وبناء دولة مستقلة، وبعد النكبة أصبحت عودة الشعب اللاجئ من مكونات هذه الخصوصيات.

إن هذا يعني أن الائتلاف الوطني في الحركة الفلسطينية يجب أن يشمل جبهة عريضة من كل التيارات⁽¹³⁾. والذي يستطيع أن يدفع بهذا الائتلاف الوطني على أساس القواسم المشتركة وفقاً لطبيعة كل مرحلة هو القوى الوطنية اليسارية الواقعية التي تعبر عن مصالح وضيم الأغلبية الساحقة من الشعب بمختلف طبقاته واتجاهاته حتى وإن لم تستطع التغلغل التنظيمي الهائل في هذا الصف الأعرس.

(13) - تاريخياً، كانت الساحة الفلسطينية تزخر بكل ألوان الطيف السياسي، وفي الراهن تمتد من القوى اليمينية إلى القوى الديمقراطية والإسلامية، مروراً بالشخصيات المستقلة ذات التوجهات العقائدية المختلفة. ومنذ انطلاقها في 22/2/1969م، دعت الجبهة الديمقراطية لبناء ائتلاف وطني عريض في إطار م.ت.ف يكون بمثابة جبهة وطنية عريضة لكل الشعب الفلسطيني بكل قواه السياسية. وفي هذا السياق قدمت الجبهة إلى الدورة السادسة للمجلس الوطني التي عقدت في القاهرة في (أول أيلول/سبتمبر 1969م) مشروعاً لتحقيق وحدة القوى والفئات الفلسطينية في جبهة وطنية فلسطينية موحدة. ودورة المجلس الوطني المذكور كانت الدورة الأولى التي تشارك الجبهة الديمقراطية في عضويتها، وفي مراحل لاحقة قامت الجبهة وأسهمت في كل الحوارات والعمل البناء لتطوير صيغة م.ت.ف وتفعيل مؤسساتها خاصة بعد الانعطافات الحادة التي مرت في حياة م.ت.ف، مثلاً عند الخروج من بيروت وعملية الانشقاق في فتح، حيث رفضت الجبهة الديمقراطية أية بدائل عن م.ت.ف الائتلافية ودعت دوماً لتطوير صيغة م.ت.ف نحو جبهة موسعة ائتلافية تقوم على أساس القاسم/السياسي المشترك وجماعية القيادة وديمقراطية القرار.

- المصدر: حركة المقاومة الفلسطينية في واقعه الراهن - دراسة نقدية أيلول 1969م - الطبعة الأولى - دار الطليعة - بيروت - الدراسة مقدمة لدورة المجلس الوطني (القاهرة أيلول/سبتمبر 1969م). ○ حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية (تحليل وتوقعات) - مقدمة إلى دورة المجلس الوطني (القاهرة - أيلول/سبتمبر 1969م) - دار الطليعة - بيروت - ت 2/ نوفمبر 1969م.

لذا نلاحظ أن التقاطع واسع بين الاتجاه اليساري الديمقراطي القادر على اشتقاق المهمات الواقعية بمنظور وطني/ قومي استقلالي في كل مرحلة وعند كل مفصل مصيري، وبين الاتجاه البرجوازي الوطني في صفوف القوى المعبرة عن شرائح عليا في الطبقة الوسطى وطموحاتها بالتححر والاستقلال، كما هي حالة الطبقة الوسطى في البلدان العربية التي لعبت الدور الأكبر في التححر والاستقلال وانتشرت في صفوفها كل تيارات الحركة الوطنية: اليسارية، القومية، الإسلامية.

ومن هنا كانت مساحات التقاطع في مسار عملية التححر الوطني، مسار المقاومة والانتفاضة... بين الجبهة الديمقراطية المعبرة عن الاتجاه اليساري الديمقراطي الواقعي في الحركة الفلسطينية، وبين حركة فتح المعبرة عن الاتجاه البرجوازي الوطني، «والتعبير لا يعني التماثل» في البرامج والتحالفات وأساليب العمل والقيادة والتكتيكات الوطنية والسياسية، «ولا يعني التمثيل الشامل» لهذه الاتجاهات الطبقية والسياسية والتنظيمية، فهذا شيء آخر. والتقاطع يقع على المساحات المشتركة والصراع يتواصل على القضايا المتباينة والخلافية الأخرى، وفي المقدمة منها: كيفية صياغة الائتلاف الوطني في إطار هذا التحالف، وبين منظمة التححر والشعب، وكيفية إنتاج القرار، وخط التحالفات العربية والدولية، والتمثيل النسبي لضمان مشاركة كل التيارات بالقرار.. بمؤسسات المجتمع المدني.. سيادة القانون، الربط بين الوطني والقومي.. ولنا في تجارب ائتلاف قوى حركات التححر الوطني الظافرة دروساً دالة على طريق حل معضلات التححر والاستقلال والسلام المتوازن، كما أن لنا في تجربة عدونا المعاكسة دروساً ثمينة في تعبئة وحشد كل الطاقات على قاعدة تقديم المشروع الإسرائيلي الصهيوني

ونني على التعارضات بين أحزاب وتيارات الحركة التوسعية الاستيطانية وقواتها العسكرية المتعددة بيد الأحزاب المتعددة حتى إقامة الدولة العبرية وبعدها لسنوات إلى بداية الخمسينات.

ولقد وقع هذا أيضاً على يد الاتجاه اليساري الواقعي، وبالتحديد الاتجاه الماركسي الواقعي في عديد من بلدان العالم الأخرى، كالتجربة الصينية والفيتنامية والكويتية، وجنوب أفريقيا، زيمبابوي، تنزانيا، أنغولا، موزامبيق.. الخ.

وبذات الوقت وبذات السياسة التوحيدية الواقعية ناضلنا وعملنا لبناء وإعادة بناء البيت الفلسطيني، وتعاوننا مع جميع القوى في إطار ائتلاف منظمة التححر الفلسطينية وفي إطار عمليات التصحيح والتصويب في مسار الثورة ومنظمة التححر.. في مسار

الانتفاضة.. وكل العمليات السياسية مع مجموع الحركة الوطنية في الميدان، في الوطن المحتل والشتات.

وفي هذا السياق، علينا أن نلاحظ الوجه الآخر في التحالفات أي الخلافات في البرنامج والحلول للقضايا الجديدة التي تطرح نفسها على جدول الأعمال المشترك والخاص، فالقضايا الجديدة تتطلب حلولاً جديدة على قاعدة القواسم المشتركة وليس على قاعدة الحلول الفئوية الأثنية والخاصة، فجهودنا كلها بالحوار الناقد ووفقاً لمبدأ: نقد - تحالف - نقد لنا وعلينا. ومن مواقع رفض تحويله إلى تناقض فاقتال.. وأحياناً ننجح وأحياناً أخرى نفشل.. وكثيرة هي الأمثلة على هذا.

وائتلاف م.ت.ف. ينهض على قواسم مشتركة، تعبر عنها مجالسنا الوطنية والهيئات الائتلافية الأخرى، وبذات الوقت لم تتوقف محاولات جناح اليمين ويمين الوسط للتراجع عن القواسم المشتركة والارتداد عنها وممارسة الانقلابات والهيمنة والسياسة الفئوية الحزبية الخاصة به. وفي هذه الحالة ينشب الصراع بيننا وبالوسائل السلمية، وبالعامل الجماهيري والسياسي والحواري الناقد والضابط والجامع الأوسع مع طيف من القوى لتصحيح هذا الخلل. وأحياناً نصل إلى طريق مسدود «ولغة الخشب» تسود فلا صدى ولا رنين، فيحمل الجناح اليميني السلاح في وجه قوى الائتلاف عند مفصل التعارض الأساسية وتتم الانقلابات السياسية على البيت الفلسطيني المشترك أو يلجأ إلى أساليب قمعية تسلطية وهنا نقدم نموذج مثالين صارخين:

○ ففي عام 1979م، عقد فريق مشترك من فتح والصاعقة: عرفات، زهير محسن، محمود عباس، سامي عطاري اتفاق «إطار التفاهم مع الدولة الأردنية»، وفي محاولة للتقاطع مع مشاريع الإدارة الأمريكية بعد كامب ديفيد، ومع مشروع المملكة المتحدة الذي طرحته السياسة الأردنية في آذار/ مارس 1972م.

عارضنا هذا «الإطار»، ودعونا إلى دورة عمل للقيادة الفلسطينية لحل هذه المعضلة باعتبار أن هذا الإطار يتناقض مع البرنامج المشترك القائم على وحدانية التمثيل لشعبنا وعلى برنامج حق تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة. ويتناقض مع قرارات قمة الرباط العربية (1974م) وقرارات الشرعية الدولية التي شقت طريقها في الأمم المتحدة بعد إقرار مجلسنا الوطني البرنامج المرحلي (1974م)، ولا يخدم بناء العلاقة الوطنية والقومية الفلسطينية - الأردنية علي أسس ثابتة استراتيجية فنحن نسعى لإطار تفاهم يصمد ويلتف حوله الشعبان بدلاً عن خطوة تكتيكية لأغراض مؤقتة. ولذلك تحول

عام 1979م إلى ميدان للصراع الدامي، فتح فيه الجناح اليمني نيرانه على أبناء الجبهة بصدامات مسلحة بدأت في مخيمي نهر البارد والبدوي في شباط - فبراير، وانتقلت إلى بيروت، يوم النكبة الكبرى 15 أيار/ مايو في قلب الفاكهاني وصبرا وشاتيلا.. ثم وصلت في شهر آب/ أغسطس إلى صيدا وكلها مباشرة من قادة الجناح اليمني في فتح ضد أبناء الجبهة الديمقراطية.

اتخذنا مواقف دفاعية، وكان إصرارنا على ضرورة حل كل هذه القضايا المصيرية بوسائل سلمية وعندها تمكنا من توليد ائتلاف واسع يستهدف تصحيح الوضع في مؤسسات م.ت.ف بمشاركة الجبهة الشعبية والقيادة العامة والصاعقة وجبهة التحرير العربية وجبهة النضال، ثم انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دمشق عام 1979م، ولكن لم تأخذ الأمور مجراها وعندما تأزمت أعمال المجلس، غلقت، وكنا أمام حالة مفصلية إما وإما...

وفي ذلك الوقت، وعلى خلفية «الميثاق القومي السوري - العراقي»، تمت دعوة زهير محسن، عصام القاضي، سامي عطاري، أحمد جبريل، طلال الناجي، وقيادة جبهة التحرير العربية (عبد الرحيم أحمد ومن معه)، إلى اللقاء مع وزير الخارجية عبد الحليم خدام وطارق عزيز. وبعد هذا الاجتماع دخل زهير محسن وسامي عطاري وأحمد جبريل وطلال ناجي وعبد الرحيم أحمد إلى قاعة المجلس، وأيدوا ياسر عرفات. وبقينا نحن في الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية خارج القاعة، وتضامن معنا عصام القاضي، الذي قاد منظمة الصاعقة فيما بعد.. وتحطمت كل الجهود التي بذلناها من أجل تصحيح الأوضاع. وبالنتيجة، دخل محمود عباس (أبو مازن) اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لأول مرة، فقد كان الأخوة في سوريا يصنفونه حليفاً لهم.

وهكذا تفكك تحالف التصحيح العريض، وغلبتنا معادلة الميثاق القومي السوري - العراقي والمحاور الإقليمية العربية.

حقاً إن كتاب توازن واختلال المعادلات الإقليمية - العربية وفصوله السلبية والمدمرة على المصائر الوطنية الفلسطينية والقومية لم يكتب بعد قبل كامب ديفيد وبعده، قبل مدريد وبعده، قبل حربي الخليج الأولى والثانية وبعدهما، وقبل أوسلو وبعده.

○ ومثال آخر هذا الذي يحدث الآن في الأرض المحتلة، نحن في الجبهة الديمقراطية، وفتح وسلطة الحكم الذاتي برئاسة عرفات، على طرفي نقيض من مسار أوسلو (أ) و (ب)

ولذلك يدور الصراع الآن في صف الجماهير من أجل محاصرة النتائج السامة لهذه الاتفاقات الظالمة التي تركت «القدس أخيراً»، مما فتح شهية التهويد المتسارع لها وإغلاق الدائرة بحزام المستوطنات وأخرها في جبل أبو غنيم حولها، وتركت الأراضي المحتلة كلها أراضي «متنازعا عليها» بدون أية قيود على سرطان الاستيطان.

وقد قلت ذلك لشعبنا والعرب وجميع القيادات الفلسطينية ومع فيصل الحسيني (مكلف ملف القدس) والمطران سمير قفيعتي مطران القدس⁽¹⁴⁾ وأكدت أن سموم مظالم أوسلو نحصدتها جميعاً الآن وفي القدس أولاً حتى على الذين اعتقدوا أن هذه اللعبة الميكافيلية تفتح على ما هو أبعد.

الآن كلهم يصرخون، بما فيهم عرفات.. وبدلاً من أن يستجيب اليمين ويمين الوسط إلى نداء العودة المائدة حوار استراتيجي جاد مسؤول، شامل حول طاولة مستديرة لاستعادة الوحدة في م.ت.ف وإعادة بناء الإجماع الوطني ضد الاحتلال والاستيطان والحصار الاقتصادي، يواصل سياسة القمع تجاهنا وتجاه حماس والشعبية والجهد، إلى الدرجة التي وصل فيها عدد المعتقلين من مناضلي الجبهة الديمقراطية إلى المئات في معتقلاته، وهم الذين أمضوا زهور العمر في سجون الاحتلال من نابلس وطولكرم وأبو ديس وقطاع غزة⁽¹⁵⁾.

هذه الأمثلة الحاضرة والمباشرة مسنودة بما قبلها، تشير بوضوح إلى أن شعبنا يمر بالمرحلة الأولى من حركة التحرر الوطني، أي الدرجات الأولى من السلم، ويحتاج إلى وحدته الوطنية لأنها السلاح الأقوى في يده. الوحدة تبنى على القواسم المشتركة، وعلى قاعدة الوحدة والصراع - التحالف والنقد. وهذا الذي يتم مع فتح يتم مع جميع الفصائل الوطنية لإعادة بناء عناصر القوة الفلسطينية وتوحيد البيت الفلسطيني، لكن

(14) - الاجتماع عقد في مقر ج. د. 28/8/1996م.

(15) - منذ دخول سلطة الحكم الذاتي إلى قطاع غزة (تموز 1994م) تم شن أربع حملات كبيرة ضد مناضلي الجبهة الديمقراطية (قادة وكوادر) لمحاصرة الخط السياسي الوطني الواقعي المناضل لتجاوز مظالم أوسلو، ورداً على عدد من العمليات العسكرية التي نفذتها ككائب النجم الأحمر ضد مستوطنات وقوات الاحتلال. وأبرزها عملية نأحال عوز (مستعمرة) في غزة ومقتل مهندس صواريخ مهاجر من روسيا، وعملية الخناخام المتطرف حاييم دروكمان ومقتل سائقه - مستوطنة كريات أربع - منطقة الخليل. ويسجل تقرير العفو الدولية «أمنستي» دخول (2000) معتقل سياسي سجون السلطة الفلسطينية منذ تموز/ يوليو 1994، ومقتل (50) برصاص الشرطة و وفاة أكثر من ستة عشرة على يد الأذرع الأمنية تحت التعذيب (أيلول - سبتمبر 1996م).

بذات الوقت علينا أن نلاحظ، أن المسألة مفروشة بحجم درجة سلاسة ودرجة تطور ونضج وثقل كل تيار في صفوف شعبنا، وبناء عليه فإن عملية التحالف ليست مفروشة بالورد وإنما بكثير من الأشواك والعقد والسياسات الفتوية والمحورية الإقليمية العربية وحقوق اللغام الأمريكية التي تدمينا وتدمي كل شعبنا في أكثر من منعطف..

نحن مناضلون في صفوف شعبنا، وحيث يكون مركز الثقل الرئيسي على الأرض، وفي الميدان نكون.. بل يجب أن نكون! وهذا ما حصل ويحصل في الأرض المحتلة، وحصل في أغوار الأردن إلى جنوب لبنان ومخيماته.

إن الجبهة الديمقراطية دفعت باكراً نحو التركيز في العمل الجماهيري والمسلح والسياسي، وفي بناء الاتحادات النقابية المهنية داخل الأراضي المحتلة... ولقد تم شد الوتر إلى إقصاء باتجاه الوطن حيث الاحتلال وأخطبوط الاستيطان منذ مبادرتنا بتقديم البرنامج السياسي المرحلي لشعبنا صيف عام 1973م⁽¹⁶⁾ فتقرير المصير والدولة المستقلة لا يتّمان إلا على الأرض المحتلة، والعودة هي للشّتات باتجاه الداخل.. ولذا، كلما انفتحت أمامنا نافذة، ومهما كانت بسيطة ندفع من خلالها قادة وكوادر إلى وطننا المحتل.. ولقد أضحت أغلبية مكتبنا السياسي ولجنتنا المركزية داخل الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، كما أضحت أغلبية قيادات فتح والشعبية وحماس داخل الأرض المحتلة.

(16) - طرحت الجبهة الديمقراطية، البرنامج المرحلي قبل حرب تشرين/ أكتوبر 1973م، وجاءت الحرب لتعطي البرنامج دفعاً جديداً في إطار دعوة مصر وسورية لمؤتمر جنيف عملاً بالقرار الأممي 338 ومن ثمار البرنامج إقرار قمة الجزائر العربية في (18/11/1973م) لأول مرة منذ تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية (1964م) بأنها تمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وأثناء المؤتمر نشب صراع متوتر مع عدد من العواصم العربية حول مشروع القرار، وعقدت القيادة الفلسطينية اجتماعاً بقصر الرئاسة مع بومدين وحضور عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية، ومحمد يزيد، وطرحت القيادة - الأزمة - التهديد بانسحاب دول عربية من القمة، بومدين طمأن الجميع من أن «القمة لن تتفرق - عليكم الإصرار على المشروع». وفعلاً طرح بومدين رئيس القمة المشروع بالصيغة التالية: «من مع فلسطين. من ضدها» وجاء الصوت بالإجماع. وعند تلاوة القرار تحفظ الوفد الأردني برئاسة عبد المنعم الرفاعي، وبهجته التلهوني.

○ الوفد الفلسطيني - عرفات حواتمة، زهير محسن، قدومي، خالد الحسن، اليماني، ناجي، الكيالي، أبو صالح. حيث قدم الوفد الفلسطيني من موسكو التي كان يزورها بدعوة رسمية وكانت الاجتماعات في الكرملين برئاسة رئيس الوزراء كوسيجين لأول مرة في مسار العلاقات السوفيتية - الفلسطينية.

○ المصدر عن أعضاء الوفد الفلسطيني: يوميات نايف حواتمة والحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة - وقائع وتفاعلات. مركز الأبحاث - م.ت.ف - 1974م - ص 302 - 304.

منذ (أيلول/ سبتمبر 1993م)، وعندما بدأ أهل «تغرية بني هلال»⁽¹⁷⁾ بالانتقال من تونس إلى داخل قطاع غزة، طالبنا بأن تكون الطرق سالكة للجميع. لكن حكومة راين - بيريس أقامت جدار برلين بوجه القوى الوطنية الديمقراطية اليسارية والليبرالية. وفتحت الطرق أمام اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير. ولذلك، واصلنا نداءاتنا. لكنها نداءات راحت في البرية فأذن حكومة بيريس وسلطة الحكم الذاتي واصلت الصمم بينما دخل مع عرفات من الأجهزة الإدارية والشرطية ما فاق الأربعين ألفاً.. أما نحن، فكان مطروح علينا «المساومة السياسية»، مقابل عودة عديد من قادة وكوادر جبهتنا. رفضنا كل هذا، أما أخوتنا في الجبهة الشعبية فقد تمكنوا من الوصول إلى نتائج حسنة بعودة البعض مع تجمعات عرفات، فعاد العديد إلى غزة منذ 1993م/ 1994م.

ظل جدار برلين مغلقاً في وجهنا إلى ما بعد انتخابات مجلس الحكم الذاتي، حيث أعلن بيريس أنه سيسمح لحوامة وحيش وأعضاء المجلس الوطني بالدخول إلى غزة. وأجبنا إننا جاهزون للعودة، إلى وطننا إلى قلب شعبنا فوراً، وبدون أي شروط سياسية إسرائيلية⁽¹⁸⁾. ومنذ تلك الساعة، وإلى الآن عطّلت حكومة بيريس وحكومة نتنياهو تعطل.. وعلى حد تعبير الحكومات الإسرائيلية، ومن هم حول عرفات: فإنهم لا يريدون الحيطان بينهم!..

ولذا لم يتم فتح جدار برلين. وفي الوجه الآخر، فإن شعبنا بكل قواه الحية وقياداته، يخوض صراعاً على الأرض المحتلة وفي الميدان.. صراعاً متعدد ومتكاملاً وفي القلب منه الصراع الأيديولوجي الفكري والجهاديري والسياسي «المزكّب»: ضد الاحتلال والاستيطان والحصار وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، وضد الفساد وقمع سلطة الحكم الذاتي ومصادرة الرأي الآخر، وعلى طريق بناء مؤسسات المجتمع المدني

(17) - الذين غادروا بيروت بعد حصار 1982م، وآثروا الإقامة في تونس بعيداً آلاف الكيلومترات عن شعب مخيمات الأردن وسوريا ولبنان وخطوط التماس مع الأرض المحتلة، بينما دفعنا جدد، ح.ش، ق.ع، وصف واسع في فتح وخاصة أبو إياد، أبو جهاد، أبو ماهر، أبو صالح لإعادة تجميع قوى وقيادات المقاومة وم.ت.ف على خطوط التماس مع الاحتلال وبين تجمعات مخيمات شعبنا في الأقطار المحيطة بالأرض المحتلة نقيض «التغرية» إلى تونس وتشتت القيادات والكوادر والقوات على قوس ممتد من الجزائر إلى اليمن.

(18) - تصريحات حوامة وكالة الصحافة الفرنسية (1996/1/2م) وكالة رويتر (1996/1/4م) الرأي، الدستور الأردنية، السفير (اللبنانية)، يديعوت أحرونوت، هآرتس، معاريف (1996/1/18م).

والديمقراطية التعددية الذي تصارعنا حولها في صف الشعب وائتلاف م.ت.ف منذ نهوض المقاومة عام 67 وحتى الآن وحقوق الإنسان وحكم القانون. ولدينا إصرار على نقل هذا الصراع إلى داخل المجتمع الإسرائيلي اليهودي نحو حلول سياسية في إطار قرارات الشرعية الدولية وصولاً لسلام شامل متوازن يضمن حق شعبنا بتقرير المصير والدولة المستقلة على جميع أراضيه المحتلة بعدوان 4 حزيران/ يونيو 67م وتنفيذ القرارات الأممين 194 - 237، بحق عودة اللاجئين والنازحين، فضلاً عن ضرورة وصوله إلى داخل المليون فلسطيني الذين واصلوا التثبيت بالأرض والآنزراع داخل «الخط الأخضر» لصيانة الهوية الوطنية والثقافية والمساواة الاجتماعية والسياسية.

هذا هو خط تجاوز مظالم أوسلو، ونقيض التطبيع. لأن «التطبيع» هو التعاطي من موقع التنازلات السياسية بينما «الأرض المحتلة والحقوق مصادرة»، ومثل ذلك وقع ويقع فلسطينياً وعربياً داخل الأرض المحتلة أو خارجها. بينما الصراع الأيديولوجي الفكري والسياسي إلى جانب الأشكال الأخرى وقع ويقع بداخل وخارج الأراضي المحتلة متصادماً مع المحتلين. ومثال هذا صارخ لدينا لأن قادة بارزين من قادة الجبهة الديمقراطية وفصائل أخرى وشخصيات وازنة، في عالم الفكر والثقافة والنضال يعملون في صف شعبنا داخل الأرض المحتلة وما يطرحونه هو بمجمله: صراع في الفكر والسياسة والنضال ضد أخطار مشروع أوسلو/ بروتوكول الخليل الظالم، وعلى طريق تجاوزه نحو سلام شامل ومتوازن قائم على تنفيذ إرادة الشرعية الدولية. «والانفجارات الشعبية بين فترة وأخرى تقدم الجواب على ما تلمسه من تطبيقات أوسلو»، فقد تركت أوسلو القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود والمياه والسيادة على الأرض وترابط المناطق الجغرافية إلى المرحلة النهائية.. إلى ما بعد تنفيذ أوسلو 1 و2/ بروتوكول الخليل، ولذا الشعب ينفجر ضد عمليات تهويد القدس والاستيطان ومعضلات الأسرى ومشكلات اللاجئين والنازحين والحصار الاقتصادي والمياه وعطش البشر والزرع والضرع، والقمع والسجون والفساد والتطاول على حقوق الإنسان.. وبعبارة أخرى «لانفجارات الشعبية تتم ليس بسبب من عدم تطبيق أوسلو بل بسبب التطبيق الذي أهمل القضايا الأساسية وفي المقدمة زحف المستوطنات والقدس واللاجئين».

البيت الفلسطيني... والمجتمع الإسرائيلي:

النضال للتعامل مع المجتمع الإسرائيلي على قاعدة الشرعية الدولية والبحث عن حلول لمعضلات الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ليس بجديد في سياستنا الوطنية

المعاصرة، ومثالاً على هذا نعود جميعاً إلى أول مقابلة صحفية لحواثة في نيسان/إبريل 1974 مع حزمة من الصحفيين، نشرت في وقت واحد في: ידיعوت أحرونوت (أوسع الصحف الإسرائيلية انتشاراً) - واشنطن بوست - اللوموند - (لوسوار) البلجيكية - النهار واللوجور اللبنايتين - كورييري دولاسيرا الإيطالية وغيرها⁽¹⁹⁾.

في تلك المقابلة طرحنا خطاباً سياسياً جديداً على الإسرائيليين: «تعالوا لحل وسط، يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، ويؤمن لشعبنا حقه في تقرير المصير والعودة في إطار سلام شامل ومتوازن». تعالوا «نحول السيوف إلى مناجل في خدمة الناس». وكان هذا في سياق البرنامج الجديد لمنظمة التحرير في التمرحل والنضال..

وفي ذلك الوقت، رفض قادة إسرائيل هذا النداء، ثم أعلنت غولدا مائير من على منبر الكنيست فور عملية ترشيحها (معالوت)، وقبل أن تنتهي لجنة التحقيق الإسرائيلية من أعمالها (لجنة حاريف) والتي أدانت أوامر وزير الحرب موشي ديان بمهاجمة وحدة الشهيد كمال ناصر:

هذا هو حواثة الذي يدعوكم إلى تحويل السيوف إلى مناجل!

لقد تواصلت هذه السياسة، وستواصل لأن التعارضات داخل المجتمع الإسرائيلي يجب العمل من خلالها للتعريف بقضاياها ولكي تفعل فعلها أيضاً.. ففي داخل المجتمع الإسرائيلي قوى عربية وبحدود أخرى يهودية تريد فعلاً، حلاً سياسياً للقضية الفلسطينية، بعد أن تم تجريب كل الحلول العسكرية من الاغتيالات إلى الاحتلال والغزو الشامل إلى تكسير عظام شبان الانتفاضة إلى هبة الأقصى الدمية (أيلول/سبتمبر 96/ هبة الخليل - بيت لحم - رام الله - شرق نابلس (آذار/ مارس، نيسان/إبريل 97) إلى اشتباكات بيت لحم مع المحتلين (ك2/ يناير 98) إلى هبة الضفة رداً على مجزرة ترقيوميا غرب الخليل بحق العمال الثلاث الشهداء (آذار/ مارس 98) وانتهت إلى طريق مسدود. بل وأعطت الاحتلال نقيضها: النهوض العاصف للثورة بعد هزيمة حزيران/ يونيو 67، المقاومة الوطنية اللبنانية بعد احتلال جنوب لبنان، والمقاومة الشاملة

(19) - نقصد اللقاء المطول الذي أجراه الصحفي الأمريكي «بول جاكوبس» مع حواثة في نيسان 1974م ونشر بوقت واحد في ידיعوت أحرونوت، لوموند (الفرنسية)، لوريان لوجور (اللبنانية) باللغة الفرنسية، لوسوار (البلجيكية)، واشنطن بوست (الأمريكية)، كورييري دولاسيرا (الإيطالية)، وفيها يدعو حواثة اليهود في إسرائيل إلى السلام ويوجه نداء تحت عنوان «تعالوا نحول السيوف إلى مناجل» انظر الوثائق - نص المقابلة - وثيقة رقم - 27.

بعد الغزو الشامل، نهوض حزب الله تعويضاً عن الخلل والقصور والاحجام التام عن المقاومة في ساحة عدد من القوى الوطنية اللبنانية في مواجهة الغزو الشامل في جنوب لبنان والجبل وحتى أبواب حصار بيروت.

وينبغي القول: إن المقابلات التي تتم على منابر إسرائيل تصب في هذا المجرى لتفعل فعلها، وهي مقابلات تصادم مع ظلم اتفاقات أوسلو ومسار المفاوضات الراهنة الإسرائيلية - الفلسطينية، بل تتناقض معها، ومن مواقع الإصرار على السلام الشامل ومعادلاته المعروفة للجميع، وفي ذات السياق تُصَبِّب شبكة علاقتنا السياسية مع الخارطة الحزبية اليهودية والفلسطينية العربية داخل الدولة العبرية والتي تسعى لتسوية سياسية شاملة تستند على قرارات الشرعية الدولية وحق شعبنا بتقرير المصير والاستقلال وانسحاب الاحتلال إلى ما وراء خطوط 4 حزيران يونيو 1967م/ بما في ذلك القدس المحتلة..

نحن طرحنا البرنامج المرحلي الجديد، ليس فقط كبرنامج تفاوضي بمعناه الجامد (الاستاتيكي) بل طرحناه كبرنامج كفاحي يستجيب لمجمل المهمات الواقعية والمرحلة السياسية بما يُمكن من تحشيد وتأطير الطاقات الكبرى والمختزنة في صفوف الشعب والثورة في مجرى الكفاح الوطني وداخل المجتمع الإسرائيلي، وفي الميادين العربية والدولية دولاً وشعوباً وفي صف قوى الاشتراكية والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، على طريق «تسوية سياسية متوازنة وحل معضلة التبديد الوطني والقومي للشعب الفلسطيني».

لذا فالبرنامج المرحلي جاء في سياق كفاحي، والعمليات النوعية البارزة التي شنتها القوات الخاصة والمختارة من الوحدات العسكرية للجبهة الديمقراطية والفصائل الوطنية الأخرى جاءت لتعزيز هذا البرنامج على قاعدة «الجمع بين الحلول السياسية ومواصلة القتال»، كما كل حركات التحرر الوطني الصاعدة والناجحة، وباتجاه توليد حالة استقطاب فلسطينية وعربية ولاحقاً دولية وإسرائيلية معادية للتوسعية الصهيونية وضاغطة على الاحتلال لإجباره على التراجع واحترام قرارات «الحل الوسط»، قرارات الشرعية الدولية والحل الشامل المتوازن والالتقاء في منتصف الطريق.

كما جاءت هذه العمليات النوعية البارزة على الأرض وفي الميدان مع جيش الاحتلال كرد مباشر على الدعاوى التي أطلقها البعض والتي وصفت ونعتت البرنامج المرحلي الجديد بأنه «برنامج استسلام» وتصالح من طرف واحد مع العدو. وهنا كتبنا بدم وتضحيات مناضلينا أن هذا البرنامج هو برنامج كفاحي يحتاج لمجهود جبارة لدفعه نحو التحقق. لذا ولكل ما سبق ذكره جاءت العمليات النوعية البارزة التي ارتسمت

وحفرت ألوان خارطة الوطن الزاهرة في تاريخ الكفاح التحرري للشعب الفلسطيني وشكلت مدرسة في التضحية والفداء. ويمكن القول أن عدد هذه العمليات ونوعيتها ونجاحها أعطى للجهة الديمقراطية والقوى الوطنية الواقعية الأخرى مواقع ريادية في صفوف قوى المقاومة الفلسطينية⁽²⁰⁾.

وأشير من زاوية أخرى بأننا قدمنا العديد من كوادرنّا ومناضلين الذين استشهدوا في الدفاع عن البرنامج الوطني المرحلي، وسقطوا على يد من احتكم للسلاح في صفوف الثورة والمنظمة. ويحضرنا الرفيق الشهيد المقدم إبراهيم حسن خليل سلامة (أبو خلدون) من التعامرة - بيت لحم حيث استشهد غداً برصاص الفريق المتطرف من أمن فتح الموحد في مدينة صيدا يوم 1973/9/11م وكان عائداً من عملية عسكرية مشهورة في شمال فلسطين.

إن الخطاب البرنامجي السياسي مع الخارطة والتأثير السياسية الإسرائيلية والقاعدة البشرية الإسرائيلية ضرورة يومية واستراتيجية بحثاً عن التسوية السياسية في إطار الشرعية الدولية وصولاً للسلام المتوازن ويقع هذا الخطاب من ضمن العمليات الصراعية ضد المحتلين والمستوطنين والمعادين لسلام الشرعية الدولية، عمليات القتال

(20) - عملية ترشيحا (معالوت) الأولى 1974/5/15م على يد وحدة الشهيد كمال ناصر لاطلاق سراح العميد عمر القاسم والمطران كبوجي وأخوانهم. واستشهد فيها ثلاثة فدائيين واحد من مخيمات الأردن وآخر من مخيمات سوريا والثالث من مناطق 1948م (حري، لينو، زياد). والخطوة العسكرية كانت نحو هدف آخر، ولكن الوحدة الفدائية انحكمت لظروفها الخاصة.

• عملية طبريا وقعت بتاريخ 1974/5/23م واستشهد فيها خمسة فدائيين.
• عملية مستعمرة (هاؤ) على شاطئ بحيرة طبريا، شمال سمخ في 1974/5/23، وسقط فيها شهيد واحد.

• عملية مستعمرة فشكول في 1974/9/28.

• عملية فسوط في 1974/9/4م واستشهد فيها فدائيان وإبادة عشرة من جنود العدو.

• عملية يسان في 1974/11/19م واستشهد ثلاثة فدائيين.

• عملية مستعمرة شرشوف (صفد) 1975/8/31.

• عملية القدس 13/ 2/ 1975م في قلب ميدان صهيون.

• عملية الإغارة على مستوطنة رامات مكشيم في 20/ 2/ 1975م.

• عملية معالوت الثانية 1979/1/13م (عملية الشهيد هوارى يومدين) واستشهد ثلاثة فدائيين.

• عملية الأقصى في 1984/2/28م وضرب تجمع للمستوطنين في قلب القدس.

• عملية يوم الأرض في قلب القدس - شارع الملك جورج - مقابل وزارة الاقتصاد الإسرائيلية يوم 4/2/ 1984 ومقتل وجرح العشرات من أفراد العدو. تتابعت العمليات النوعية المسلحة بعد الاجتياح الإسرائيلي وتطورت في ظل الانتفاضة الباسلة.

بالأيديولوجيا والفكر والسياسة الوطنية الواقعية، سياسة البرنامج الوطني المرحلي والشرعية الفلسطينية والعربية والدولية.

وبالنسبة لنا كثيرة هي الحوارات والمقابلات التي أنجزناها على يد شخصيات مشهورة فرنسية مثل: إريك رولو. أو أمريكية مثل: بول جاكوب - توماس فريدمان - فلورا لويس - جوناتان راندل - أو بريطانية مثل: باتريك سيل - روبرت فيسك - ديفيد هيرست - ويلاك. أو يابانية روسية صينية.. الخ.. بارزة⁽²¹⁾ وهي مقابلات شهيرة أعادت الصحافة الإسرائيلية نشرها.

هذا كله يجب أن نحيط به بغض النظر عن ردود الفعل التي يمكن أن تتباين على هذه السياسة المعتمدة منذ بداية السبعينات وحتى يومنا هذا.

والأخوة في عديد العواصم العربية من الجزائر إلى مصر وسورية وصولاً إلى السعودية واليمن يقدرون هذه الناحية، فالعملية بالرؤيا والمضمون وليست بالشكل ولم تكن هناك أي إشكالية عندما أجرت القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي مقابلة مع السيد فاروق الشرع وزير الخارجية السوري. بل إن هذه المقابلة عبرت عن الموقف السوري وشرحته للرأي العام الإسرائيلي..

ونفس القناة في التلفزيون الإسرائيلي أجرت مثل هذه المقابلات مع شكيب أبو جبل ابن الجولان المحتل عضو مجلس الشعب السوري وآخرين.

لنفحص بمراجعة نقدية شجاعة ما يدور حولنا، والصراعات داخل المجتمع الإسرائيلي،

(21) - من الصحفيين المعروفين الذين أجروا مقابلات مع حوامة وتناقلتها الصحف العربية فرانسواز شيبو، بول جاكوب، لوسيان بيتزلان، كلود لوريو، أنطونيو فيراري، بول إيدل، روبرت فيسك، فيتوريو فرانكلوتشي، ألكسندر سمير نوف. أريك رولو، إضافة للمراسلين الإقليميين، رويتر، فرانس برس، أسوشيتد برس، يونيتي ديس، وشبكات التلفزة العالمية وخاصة قنوات البث الأوروبية كالقناة الثانية للتلفزيون الفرنسي.

- إضافة لصف واسع من أبرز الصحفيين العرب: لطفي الخولي، خير الله خير الله، جورج قرداحي (من إذاعة الشرق) - مديعي موتني كارلو العربية (صلاح سلامة، يوسف دكاش، كمال طريه، محمد كلش، فريدة الشوباشي، غسان عبد الخالق، جورج نوفل، أنطوان نوفل، أنطوان أبو سمرة، نبيل صباغ، صوفيا عمارة، أنطوان بارود، غسان المعلوف). ومديعي راديو BBC (لندن) (سامي حداد، سعيد الشيخ، عارف حجاوي، سحر قراعين، حمدي فرج، عبد الله سقايف، محمد قاسم جعفر، حسن معوض، نضال قبلان..). ومدير إذاعة فرنسا الدولية نبيل درويش. وكبار مراسلي الصحف العربية والدولية في البلدان العربية والدول الأجنبية.

فالدولة العبرية التي بنت قلعة اسبارطية طاغية، أخذت تتشقق نوافذها تحت فعل نهر الدم الفلسطيني والعربي من مواقع الدفاع عن الأرض والحقوق الوطنية والقومية..

لنتلمس الوقائع، فالمجتمع الاسبرطي ينقسم على نفسه بين معسكر السلام ومعسكر التوسع والعدوان، ولم يأت هذا من فراغ، ولا هبط من السماء، ولم يأت وليد موقف «أخلاقي» كما قال شيمون بيريس بعد اتفاق أوسلو في كتابه (معركة السلام)، بل «وقع الانقسام بفعل المقاومة والانتفاضة بكل أنواعها ووصول الحلول العسكرية الدموية الإسرائيلية إلى الجدار»..

وعندما يتم الوصول إلى تسوية سياسية متوازنة تقوم على قرارات الشرعية الدولية وشعبنا يقرر مصيره بنفسه بما فيه بناء دولة مستقلة وعاصمتها القدس العربية الشرقية، ويعود الشعب في الشتات بموجب القرار 194. فإن هذا له مقابل: السلام والأمن المتكافئ والشامل بين الجميع شعباً ودولاً وأفراداً.

حكومة نتنياهو... البرنامج الآخر:

وعلى النقيض فإن حكومة تحالف اليمين الإسرائيلي برئاسة نتياهو تواصل برنامجها التوسعي الذي «انقلبت» فيه على برنامج العمل - ميرتس. أي أصبح جدول الأولويات بموجب برنامج خطوط الأساس لحكومة تحالف اليمين هو: التوسع الاستيطاني والإسراع بتهويد القدس وغلق دائرة التهويد حول القدس الكبرى بمستوطنة جبل أبو غنيم⁽²²⁾ وابتلاع الأرض وتهويدها في الضفة وجنوب قطاع غزة، ومد أذرعها

(22) - حكومة نتياهو ألغت قرار حكومة راين - بيريس بتجميد بناء مستوطنات جديدة، وشرعت في تنفيذ العشرات من توسيع مشاريع المستوطنات القائمة وزيادة مساحة الاستيطان اليهودي فيها، وبناء مستوطنات جديدة واعتبرت 86 مستوطنة مناطق تطوير «أ» بينها يؤر مستوطنة قلب مدينة الخليل. ومناطق التطوير ألها موازنات خاصة على حساب بلدات وقرى ومستوطنات يهودية في الدولة العبرية، حيث الطموحات الإسرائيلية التوسعية تنحو باتجاه توطين نصف مليون مستوطن جديد في مناطق الضفة الفلسطينية وجنوب قطاع غزة والقدس مع نهاية العام 2000، وإطلاق الاستيطان في الجولان.

* المصدر: الجبهة الديمقراطية - القدس النهار البيروتية 1996/9/7م لإعلام الجبهة الديمقراطية - الاتحاد الإماراتية 1996/8/15م/ الاستيطان الجديد يقطع طريق التسوية. ورصدت الموازنة الإسرائيلية لعام 1998، أكثر من (450) مليون دولار إضافية للمستوطنات الجديدة في الضفة الفلسطينية ترضية لتصويت جبهة أرض إسرائيل التي تضم (17) نائباً من أحزاب تحالف اليمين ومجلس يشع للمستوطنين والأحزاب الدينية وخاصة المقدال لصالح موازنة 98.

الاستخبارية والقمعية إلى داخل المنطقة «أ»، أي إلى داخل المدن الستة حيث الحكم الذاتي فضلاً عن قلب مدينة الخليل. وربط أي خطوة بإعادة الانتشار في الضفة بموجب اتفاق الخليل بسلسلة من الشروط «بمكافحة العنف والتحريض والإرهاب» وتفكيك البنية التحتية للمعارضة الوطنية الفلسطينية.

إن هذا كله يؤشر بوضوح، إلى أننا أمام هجمة تستثمر اتفاق أوسلو/ بروتوكول الخليل، الذي ترك «القدس أخيراً» على جدول مفاوضات المرحلة النهائية وبالتالي فهي مفتوحة لعمليات تهويد الأمر الواقع وتقرير مصيرها مسبقاً في إطار القدس الكبرى عاصمة أبدية موحدة لدولة إسرائيل كما يعلن برنامج حكومة اليمين وكما الإجماع الإسرائيلي الصهيوني على مصير القدس الكبرى موحدة إسرائيلية⁽²³⁾.

وفتح اتفاق الخليل (1997/1/16م) «مشروع تقسيم الخليل»⁽²⁴⁾، وبموجب اتفاق أوسلو 1 و2 أضحت أرض الضفة والقطاع «أرضاً متنازعةً عليها» ففتح أوسلو شهية الاستيطان والاستيلاء على الأرض الفلسطينية أكثر فأكثر.

وهذا كله يخلق الآن توترات تختمر في صف كل طبقات شعبنا في الأرض المحتلة بكل تياراته لحشد القوى في مواجهة الاستيطان، فضلاً عن برمجة الخنق الاقتصادي والحصار والتطويق الشامل والقمع المزدوج على يد سلطات الاحتلال وسلطة الحكم الذاتي⁽²⁵⁾، وبالتالي فإن الأرض المحتلة هي برميل يغلي من البارود وسيجد تعبيره تأكيداً لحالة جماهيرية متنفضة.

(23) - داني روبنشتاين - جريدة هآرتس 98/1/16م يشير إلى أن إسرائيل تمسكت حتى عام 67 بتقسيم القدس حتى لا تقع بيد العرب أو تحت الوصاية الدولية. رسالة بن غوريون من لندن إلى الحركة الصهيونية في حزيران/ يونيو 1937م «يرى اليوم كارثة كبيرة في عدم تقسيم القدس إلى مدينتين يهودية وعربية». والوكالة اليهودية رسمت خارطة القدس إلى مدينتين عام 1938م ودعت لتنفيذ ذلك. وبعد احتلال القدس عام 67 أعلنت حكومة حزب العمل ضمها (حزيران 67) وأعلنت أن القدس الموحدة عاصمة أبدية لدولة إسرائيل وأصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار 478 برفض ضم القدس واعتبارها جزءاً من الأرض المحتلة في حزيران/ يونيو 1967).

(24) - داني روبنشتاين، هآرتس 1998/1/16م.

(25) - «تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي عن حقوق الإنسان» يورد: تزايد انتهاكات الاعتقالات والتعذيب للفلسطينيين على يد الشاباك «والتمييز العنصري المؤسسي» ضد العرب في إسرائيل (هآرتس/ 1998/2/1م)، ويورد: التعذيب تجاوز المئات في سجون مناطق الحكم الذاتي ووفاة (7) تحت التعذيب عام 1997م.

والانتفاضة القادمة ستكون متطورة عما كان وبأساليب جديدة وبوسائل جديدة لا نستطيع الآن أن نضع تضاريسها، فالشعب هو الذي سيبدع الجديد، كما أبدع مثلاً اللجان الشعبية في «الانتفاضة المغدورة» على يد فريق أوسلو فقد اشترط أوسلو، وقف الانتفاضة. هذه اللجان التي شكلت هيئة الأركان الكفاحية فضلاً عن هيئة الأركان الإدارية والاجتماعية والسياسية لكل طبقات وتيارات شعبنا في الأرض المحتلة على امتداد سنوات الانتفاضة المغدورة!

البيت الفلسطيني... الوحدة والانقسام والأحزاب:

شهد ويشهد البيت الفلسطيني قبل النكبة الكبرى (1948م) وبعدها، وفي مسار الثورة المعاصرة ومنظمة التحرير والانتفاضة، وقبل اتفاق أوسلو وبعده.. قضايا الوحدة والانقسام والائتلاف، الولادة والتطور الموضوعي للفصائل والأحزاب. كما شهد ويشهد تفريخ وفبركة منظمات وأحزاب، حاله حال حركات التحرر والثورة الوطنية في بلدان العالم الثالث، وفي هذا فواصل وتميز بين الحاجة والضرورة الموضوعية للعمل الجماعي المنظم في كل طور من مرحلة التحرر الوطني والمبني على وحدة البرنامج والإرادة والعمل، وبالاختيار والانتماء الطوعي الديمقراطي الحر، وبين «فبركة وتفريخ الانقسامات والأحزاب بتدبير الانقلابات السياسية» ولدوافع تكتيكية مباشرة تصب في طاحونة السياسة الفقوية الخاصة والمتراجعة عن البرنامج الموحد لهذا الفصيل (الحزب) أو ذلك والاتحاق ببرنامج آخر والخروج أيضاً عن البرنامج الوطني الائتلافي المشترك.

شهد البيت الفلسطيني الكثير من هذا وهذا على الأرض الأردنية بعد النهوض العاصف للمقاومة رداً وبديلاً عن هزيمة (حزيران/ يونيو 67) وقد تم «فبركة» عشرات الدكاكين الحزبية المسلحة على يد اليمين ويمين الوسط في حركة المقاومة ومنظمة التحرير، وسحب هذا نفسه على الأرض اللبنانية فقد شكلت فتح المركزية أكثر من (74) دكاناً حزبياً لبنانياً مسلحاً، وفعلت هذا فصائل فلسطينية أخرى، وبذا تم «إعادة إنتاج ذات الأخطاء المرضية» ولم تحفر دروس التجربة الأردنية تضاريسها على عموم الخارطة الفلسطينية، بينما حصاد تكرار الأخطاء شمل كل المقاومة الفلسطينية، فالرأي العام في لبنان وفي كل مكان ليس «مراكز بحث ودراسات» للتدقيق في سياسة ومسالك كل فصيل وتحميل الخطأ على ظهر فاعليه.

بعد غزو لبنان الشامل عام 82 وما ترتب عليه من نتائج سلبية كبيرة على ائتلاف م.ت.ف والبيت الفلسطيني وفي المقدمة منها «الشتات من جديد» للقيادات والكوادر وتبعثر قوات المقاومة بعيداً عن خطوط التماس مع المحتلين توالت وتراكت عمليات (process) الانقلابات السياسية والانقسامات والاقتتال بعد الانشقاق الدموي في فتح. والاستقطابات المحورية الإقليمية العربية والدولية لتقسيم واقتسام م.ت.ف. وبدلاً من محاصرة هذه التداعيات المدمرة بإعادة بناء وحدة البيت الفلسطيني في إطار برنامج القواسم المشتركة فقد واصل جناح اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف عمليات الانقلابات السياسية وتدمير الانقسامات وإعادة فك وتركيب مؤسسات منظمة التحرير الائتلافية في خدمة تحالفات ضيقة فلسطينية ومحورية إقليمية عربية للتقاطع مع مشروع ريغان (1982م) «وتأهيل» م.ت.ف للنزول عند شروط التسوية الأمريكية - الإسرائيلية للصراع العربي - الإسرائيلي ولل قضية الفلسطينية في إطار هذه الحلول (26)، كما اندفع اتجاه الشعارات القومية العامة الذي شكل «جبهة الإنقاذ» في سياسته الانقسامية الخاصة والمحورية الإقليمية العربية الأخرى وما يترتب على هاتين السياستين من اقتتال فلسطيني - فلسطيني تداخلت فيه مصالح وسياسة المحاور الإقليمية العربية التي برزت على السطوح بعد الغزو الشامل عام 1982م الذي استهدف جر لبنان إلى اتفاق (17 أيار/مايو - 1983م) كما استهدف تدمير البنية التحتية للمقاومة الوطنية الفلسطينية وجر م.ت.ف للنزول عند شروط التسوية الأمريكية - الإسرائيلية تحت سقف مشروع الحكم الذاتي للسكان عملاً باتفاق كامب ديفيد ومشروع ريغان.

في مجرى الصراع محاصرة تداعيات غزو لبنان وإعادة بناء ائتلاف م.ت.ف.ف الشامل واستعادة عناصر القوة للبيت الفلسطيني وتوحيده، أعلنت الجبهتان الديمقراطية والشعبية رفض وإدانة الاقتتال والانقسامات في صف م.ت.ف، وتم بناء القيادة المشتركة للجبهتين والعمل لإعادة بناء الوحدة الوطنية بالحوار مع الجميع والذي أثمر اتفاق الجزائر - اليمن الشهير (1984م) بين التحالف الديمقراطي وفتح التي عادت وكسرت الاتفاق وعقدت دورة المجلس الوطني الانقسامية في عمان (أيلول/سبتمبر 1984م) وبتحالف ضيق تمهيداً لعقد اتفاق عمان (شباط/فبراير 1985م) «وتأهيل» م.ت.ف للتلاقي مع مشروع ريغان.

دفعنا جميعاً وفي المقدمة الشعب في الأرض المحتلة والشتات الثمن الباهظ بخمس

(26) - راجع الفصل الأول: «تأهيل» م.ت.ف (حروب إبادة وانقلابات سياسية).

سنوات عجاف إلى أن تمكّناً بالنضال اليومي والطويل من عقد المجلس الوطني التوحيدي في الجزائر (نيسان/ إبريل 1987م) وإعادة بناء ائتلاف م.ت.ف العريض وفي إطار القواسم السياسية المشتركة عملاً باتفاق الجزائر - اليمن، فربح الشعب والحقوق الوطنية وربحنا إعادة بناء وحدة البيت الفلسطيني السياسية ووقف تداعيات الانقلابات على ائتلاف الوحدة الوطنية، ولم نربح عملية التصحيح والتطوير التنظيمية الائتلافية المؤسسية، ولذا بقيت نوافذ كثيرة مفتوحة تغزو منها الرياح السامة الصفراء البيت الفلسطيني ومفاصل الائتلاف الوطني عند كل مفترق طرق ونقطة انعطاف سياسية. وهذا ما عاد يعصف بالحالة الفلسطينية بعد أسابيع على انطلاقة الانتفاضة الشعبية الكبرى.

في خدمة سياسة «تأهيل م.ت.ف» لشروط التسوية الأمريكية بديلاً عن تسوية قرارات الشرعية الدولية، عاد جناح اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف وبتنظيرات «يسراوية» للإخلال بقوانين وقواعد الوحدة الوطنية، وتدير وتشجع الانقلابات السياسية، فمع مطلع 1988م أخذت دواليب محطات المفاوضات الثنائية السرية تدور ضاغطة على م.ت.ف، ولم تتوقف حتى نشوب أزمة الخليج الثانية، وتم استئنافها فور انتهاء الحرب على خطين في تونس والأرض المحتلة.

وبعد تشكيل سلطة الحكم الذاتي تكررت الظاهرة المرضية وتم حتى الآن «تشكيل وفيركة 63» حزباً وحركة وتنظيماً في قطاع غزة والضفة الفلسطينية، وبطيف واسع من العناوين اليمينية واليسارية (الوطنية والقومية والإسلامية)، ويجري تقديم موازنات مالية لها من صندوق السلطة الذي هو مال الشعب المقتطع ضرائب من خبزه اليومي، ومال الدول المانحة المقدم لبناء اقتصاد فلسطيني وبناءة التحتية المدمرة على يد الاحتلال والإلحاق بالسوق الإسرائيلية.. وهدف السلطة إياه.. الضغط على الفصائل والقوى الرئيسية ذات التكوين والفعل التاريخي الجيد في مسار الثورة والوحدة والانتفاضة وفي خنادق مقاومة الاحتلال وإخطبوط الاستيطان، والصراع من أجل بناء مجتمع مدني ديمقراطي تعددي على قواعد الحرية وحقوق الإنسان وحكم القانون وتحديث وعصرنة قوانين المشاركة الديمقراطية بالقرار الوطني اليومي والاستراتيجي والقوانين الحديثة في الحياة الحزبية والانتخابية في مؤسسات المجتمع وعلى قاعدة التمثيل النسبي لكل التيارات الحاضرة والفاعلة في المجتمع، وإعادة بناء الإجماع الوطني داخل البيت الفلسطيني في الوطن والشتات ومؤسسات م.ت.ف.. الخ.

هذه «المعضلات» في مجرى عملية التحرر الوطني و«لازلهما» عند المنعطفات، عند

حروب الإبادة والانقلابات السياسية تشي كم أن قضايا تجميع عناصر الوحدة الوطنية وترتيب البيت الفلسطيني، مفخخة بحقول الألغام الداخلية والاسرائيلية والإقليمية والدولية، وتوحي بمدى ضخامة وتبل التضحيات اليومية والمحمومة لإعادة بناء الإجماع الوطني وتجاوز الانقسام العميق والواسع في صف الشعب والحركة الوطنية، وتوصي بمدى الدقة والشفافية في النقد والنقد الذاتي أمام الشعب وفي الحوار الوطني الجاد، المسؤول، العملي والشامل وصولاً إلى البرنامج المشترك وتجاوز مظالم الاتفاقات الظالمة.

إن وحدة البيت الفلسطيني في ظروفنا الراهنة هي وحدة من طراز جديد، والتجارب الحلوة والمرّة والإلتواءات الحادة تقدم الدروس المنيرة الثرية وفي المقدمة دروس الأطر السياسية والتنظيمية والضوابط والآليات الديمقراطية في نسج وصناعة القرار الوطني. ولنا شعباً وفصائل وأحزاب وبرامج، الكثير الذي نتعلمه من تجارب الشعوب والثورات التي اجتازت بنجاح مرحلة التحرر الوطني من آسيا إلى أفريقيا السمراء.

إن ائتلاف البيت الفلسطيني ينطبق عليه قانون دياكتيكي عاشته حركات التحرر الوطني في بلاد العالم، قانون: وحدة، انقسام، وحدة من طور جديد، يتم فيه حل وتجاوز الكثير من التفاوت والخلل الفكري والسياسي والنضالي في صف حركة الشعب والوطن التحررية والناجمة عن:

أولاً: تفاوت درجة التطور في الرؤيا والخبرة والتجربة بين فصائل وأحزاب حركة التحرر، وداخل كل فصيلة.

ثانياً: التباين في البرامج والتحالفات الوطنية والإقليمية والدولية كما مر معنا في فصول الكتاب فضلاً عن التباين في أساليب العمل والقيادة وبين فردية وجماعية القرار، بين مركزية وديمقراطية القرار والانفتاح على القاعدة الشعبية والانتخابية والاستجابة لنبضها بكل ألوان استفتاء الرأي العام. وعليه لا حزب أو تيار أو قيادة يمتلك ويحتكر الحقيقة الوطنية والمسؤولية والحكمة جماعية ومن هذا ينبوع تبرز ضرورة برنامج القواسم المشتركة بالحوار الديمقراطي الواسع تحت شمس عيون وسمع الشعب لإرساء وحدة أعمدة البيت والائتلاف الوطني العريض في كل طور من أطوار مرحلة التحرر الوطني وبناء المؤسسات والآليات التي تصون الوحدة وتطورها في

مجرى النضال والعمل المشترك. فقد طفحت التجارب بمشاريع الارتداد عن البرنامج المشترك وَلَّيْ أذرع الشعب والقوى الوطنية المنظمة بالانقلابات الفتوية والانفرادية السياسية وطبخ القنوات السرية تحت الطاولة والمفاجآت باتفاقات «الصدمة، والأمر الواقع»، وكما قال لنا الأوروبيين من موقع النقد «الفلسطينيون اخترعوا منهجاً جديداً في المفاوضات.. التوقيع أولاً ثم التفاوض على كل بند عام تم التوقيع المسبق عليه بدلاً من المفاوضات على كل القضايا من بداية النطق حتى نهايته ثم التوقيع».

ثالثاً: إن قضايا التحرر الوطني الفلسطيني أكثر تعقيداً وتداخلًا من معظم قضايا التحرر الوطني في البلدان العربية وآسيا وأفريقيا نظراً لطبيعة المشروع التوسعي الاستيطاني الصهيوني وتحالفاته وإقامة دولة عبرية لم تتوقف طيلة الخمسين عاماً عن التوسع، ونظراً للترابط بين قضايا الصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي، وتشابك الاحتلال للأرض الفلسطينية وأراضي الأقطار العربية المجاورة. ولذا فالقضايا المطروحة على جدول الأعمال متنوعة بعضها مطروق ووجد حلوله في تجارب حركات التحرر العربية والعالمية والبعض الآخر غير مطروق يتطلب حلولاً جديدة، ولا يمكن تطبيق أي تجربة بآلية ميكانيكية على التجارب الأخرى، فالاستنساخ هنا لا يصح وغير وارد، والاسترشاد ضرورة بالأعمدة الثلاث الرئيسية التي استخلصتها تجارب حركة التحرر الوطني المعاصرة على مساحة آسيا وأفريقيا ضد المستعمرين والمستوطنين ومشاريع إقامة مجتمعات استيطانية كولونيالية على حساب شعوب البلاد المحتلة، وقد أشرنا للأعمدة الثلاث. وعلى الجانب الآخر من المتراس علينا استخلاص الدروس من التجربة المعاكسة التي يمثلها المشروع التوسعي الكولونيالي الصهيوني.

رابعاً: إن جبهة شعبنا الوطنية ييسارها ووسطها ويمينها تعالج كل قضية مطروحة على درجة نوعية من الخصوصية بفعل طبيعة المرحلة التي تمر بها الأرض والحقوق الفلسطينية، ولذا نحن أمام معضلات جديدة تتطلب حلولاً جديدة أكثر ثقلًا وتنوعاً مما تعرضت له الحركة

الوطنية في أي من البلدان العربية، وهذا يعبر عن وقائعه في يومنا ويتطلب درجة أرقى وأكثر تماسكاً وبقظة وحذراً في الخط البرنامجي والخطوات ومفاوضات البحث عن التسويات، ودرجة شفافة ودقيقة باعتماد قرارات ومرجعية الشرعية الدولية إطاراً للمفاوضات والتسويات، لا إدارة الظاهر لها والتراجع إلى الخلف عنها كما حصل باتفاق أوسلو 1 - 2 وبرتوكول الخليل.

ليس مصادفة أن جميع البلدان العربية أنجزت حق شعوبها بالتححرر والاستقلال الوطني والوحدة القطرية، وانتقلت إلى مرحلة جديدة.. مرحلة الصراع على الخيارات الاستراتيجية لمسار ومحتوى هذا الاستقلال في خدمة من؟ ولمصلحة من؟ وإلى أين طبقاً.. واجتماعياً وثقافياً وروحياً.. في خدمة أغلبية طبقات الشعب التي قدمت بحر التضحيات، والربط بين التنمية والحداثة. وبين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحكم القانون والتداول السلمي على السلطة.. أم في خدمة «الأقلية الطبقية من تحالف البيروقراطية البورجوازية والرأسمالية الطفيلية وشبه الاقطاع» وإفراغ الاستقلال من مضمونه القومي والاجتماعي الطبقي العريض، وتحويله إلى «مجرد علم ونشيد»، فضلاً عن الانكفاء والانعزالية القطرية التي لا تستطيع حتى صيانة الوحدة القطرية ذاتها، فالأقلية الطبقية الحاكمة بعيداً عن الديمقراطية التعددية والرقابة الشعبية والتداول السلمي على السلطة وحكم القانون، تنصرف بمصير الشعب والوطن من منظور مصالحها الضيقة الأنانية دون رقيب أو حسيب، وعليه يجري تهميش أدوار أغلبية الشعب بطبقاته وتياراته، وتنامي التشكيلات الأثنية والطائفية والعشائرية التي تنخر وتفتت جسم الوطن والشعب، بدلاً عن تشكيلات وأحزاب المجتمع المدني الأتقية على قاعدة «المساواة في المواطنة والحقوق» دون تمييز إثني أو طائفي، وبالإضافة إلى كل هذا «التشقق» في الداخل القطري تصبح مغامرات الأقلية الطبقية الحاكمة مفتوحة على كل الاحتمالات وما ينتج عنها من مخاطر التشطي والتشطير والفتن والحروب الأهلية وبين البلدان المتجاورة والتدمير الذاتي الداخلي والإقليمي ونزيف الهجرة

الاجتماعية التي تتسع وخاصة نزيف ابتعاد العقول والأدمغة.

إنه مشهد الصراع على خيارات ما بعد الاستقلال بين الاستقلال النهضوي الحديث والديمقراطي وفي خدمة الشعب بأغلبه التي ناضلت وضحت لانتزاع الاستقلال والتقدم إلى أمام على طريق المشروع النهضوي الاتحادي الديمقراطي بين الشعوب والأقطار العربية، وبين «حصر مشروع الاستقلال بمصالح الأقلية الطبقية الحاكمة وسياسة فرق تسد» والمغامرات المحلية والإقليمية والدولية.

خامساً: شعبنا ما زال يناضل عند الدرجات الأولى من سلم عملية Process التحرر وتقرير المصير. وكل طبقات الشعب وتياراته، قواه المنظمة وغير المنظمة، لها مصلحة في التحرر والاستقلال وحل مشكلة شعب الشتات، ولكن «التباين هائل في البرنامج والتكتيكات والتحالفات وأساليب العمل والقيادة مع الجماهير والطبقات الوطنية»، وكل هذا يتوالد عنه مساحات وحدة وخلاف في صف اليمين وفي صف اليسار وفي صف كل فصيل، وبالتأكيد في صف الائتلاف الوطني العريض. والحلول لبناء وحدة البيت الفلسطيني تتشكل وتعيش وتتطور على قاعدة برنامج القواسم المشتركة الذي تصوغه القوى الوطنية في إطار مؤسسات م.ت.ف. الاشتلافية وعموم حركة التحرر الوطنية. وهذا ما تم فعلاً في مسار حركة الوحدة والصراع تجاه القضايا المطروحة على جدول أعمال عملية التحرر من الاحتلال ونهب الأرض والاستيطان على مساحة عمر المقاومة والانتفاضة، ولكن ضعف وتراجع العلاقات الديمقراطية وخاصة بعد غزو 1982م وتداعياته من حروب إلى أخرى وانقلابات سياسية في مؤسسات م.ت.ف. والتراجع عن البرنامج والحلول الوطنية إلى خندق الحلول الفئوية والانفرادية وصولاً إلى مصادرة ديمقراطية القرار وحصره بيد أفراد، أدى إلى تشقق جدران البيت الفلسطيني وزرع الانقسامات في صف الشعب والحركة الوطنية، فتآكلت الحلول المشتركة الفلسطينية ودخلت في الغيوبه قرارات القمم العربية، وتآكل يوماً قرارات الشرعية الدولية ولم يعد قائماً فعل المرجعية الدولية.

إنه مشهد التفرد الفتوي بالقرار الذي أنتج اتفاق أوسلو/ بروتوكول الخليل وأورث الشعب والجميع مظالم ترك «القدس أخيراً» و«الأرض متنازع عليها» وهبط بالمفاوضات من مفاوضات سياسية بإطار الشرعية الدولية إلى مفاوضات التجزئة واللجان الفنية وتجزئة التجزئة.

سادساً: الآن، وبعد زلزال التطورات الدولية منذ تفكك وانهار الاتحاد السوفيتي، فإن الهجمة الكبيرة للأيديولوجيا الرأسمالية ومن منظور العولمة الشمولية، تشن صراعاً فضائياً كوكب الأرض عنوانه: وصول البشرية في درجة تطورها إلى نهاية التاريخ، وهي تنسج على وتر دعاوى الإمبراطوريات القديمة والإمبراطوريات الاستعمارية الحديثة بأن ما جاءت به هو أيضاً نهاية التاريخ.

إن الرأسمالية الأمريكية تحاول الآن إعادة صياغة العالم بقوة الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية وفق أيديولوجيا الرأسمالية الأمريكية وتحويل «العولمة الاقتصادية» إلى «عولمة أيديولوجية وسياسية» تستوحي الرؤيا والمصالح العليا الأمريكية أولاً تحت سقف «نمط الحياة الأمريكية» إنه مشهد جديد من الحرب العالمية الباردة لوضع العالم أمام قوالب معلبة: «كله يميني» والصراع الكوني والإقليمي والمحلي يبدو بين اليمين واليمين لطمس الرؤى والبرامج البشرية النبيلة بتقرير المصير والعدالة الاجتماعية والمساواة في العلاقات الديمقراطية بين الدول والشعوب كبيرها وصغيرها، «والمساواة في المواطنة والحقوق في صف كل شعب ومجتمع» بدلاً عن التمييز العنصري والأثني والطائفي والعشائري.

إن هذا المشهد يزدحم بالمصادمات بين محاور المركز الرأسمالي المتطور وعلى نطاق الكوكب الأرضي وداخل كل بلد وشعب، نحو عالم متعدد القطبية، متعدد الحضارات والمثل الإنسانية.

وعلى مساحة السنوات العشر الأخيرة انهارت «عولمة الأيدلوجيا الرأسمالية» وخاصة الأمريكية التي تضع العالم كله أمام طريق مسدود عنوانه «نهاية التاريخ عند حدود نموذج الحياة الأمريكية وكله

يميني»، فالمشهد يشي بقطبية متعددة تتنامى، وحركة التحرر والتقدم في العالم الثالث تلتقط أنفاسها، وحركة الصراع والتطور عادت تأخذ مجراها بين اليسار واليمين على نطاق الكوكب. وفقط في الشرق الأوسط تتواصل عملية تزوير الواقع والوقائع تحت عنوان الصراع بين اليمين واليمين. والاختيار محشور بين السيء والأسوأ، وليس بين قرارات الشرعية والمرجعية الدولية وبين حلول أوسلو/بروتوكول الخليل الظالمة للقضية الفلسطينية، وبرنامج التوسعية الإسرائيلية الصهيونية تجاه الأراضي المحتلة الفلسطينية في الضفة والقدس والقطاع والجولان وجنوب لبنان. والحلول الأمريكية لقضايا الشرق الأوسط والخليج العربي بديلاً عن سلام الشرعية الدولية.

المشهد في الشرق الأوسط وتحت الاحتلال يجعل النضال لإعادة بناء وتوحيد البيت الفلسطيني أكثر تعقيداً وصعوبة، فالخروج من النفق يعتمد على الطاقات المباشرة، الفكرية والبشرية والمادية للفصائل والقوى الوطنية، الجادة المسؤولة. وبالحوار الاستراتيجي الوطني الشامل احتمالات الحلول مفتوحة وممكنة باتجاه برنامج الخلاص الوطني المشترك، فكل القوى الفلسطينية لها مصلحة في التحرر وتقرير المصير بدرجات متفاوتة يكارها 180 درجة ولها مصلحة بحل مشكلة شعب الشتات وبدرجات متفاوتة.

خارطة البيت الفلسطيني.. طيف المتاريس:

خمس سنوات على اتفاق أوسلو في «غرفة الإنعاش»، وثمانية قمع دولية - إقليمية برئاسة كلينتون لم تفلح في إخراجه من «الاستعصاء»، ولن تفلح بعد أن نقل أوسلو الأرض الفلسطينية في القدس والضفة وقطاع غزة من «مربع الأرض المحتلة» إلى «مربع الأرض المتنازع عليها» فانفلت زحف الاستيطان بلا قيود لفرض خرائط التوسعية الإسرائيلية بالأمر الواقع. وأموال الدول المانحة لم تنجح في تعويم أوسلو وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وباعتراف تقرير صندوق النقد الدولي لعام 1998م فإن الأرقام تؤكد «تدهور مستوى المعيشة في الضفة وقطاع غزة بنسبة 40٪ عما كانت عليه قبل توقيع أوسلو 1993م. ولذا لم تتوقف عواصف الانفجارات الشعبية التي تتلمس تطبيقات أوسلو/بروتوكول الخليل، وتحت ضغط وحركة ونبض الشارع الجديد في

الميدان، تطايرت ادعاءات فريق أوسلو عن فتح ممر أوسلو على وقف مصادرة الأرض والاستيطان وعلى إنهاء الاحتلال والاستقلال، وتلاشت حملات «الوهم» عن هونغ كونغ وسينغافورة والجنة الموعودة. وأخذ فريق أوسلو يطلق الصيحات عن انتفاضة جديدة تستعيد وعي وروح الانتفاضة المغدورة.

التساؤل المطروح إلى أين أنين الشعب وجديده بعد انتفاضة نفق الأقصى، جبل أبو غنيم، شطر قلب مدينة الخليل، هبة الضفة على مجزرة ترقوميا والصراع لوقف إخطبوط الاستيطان وإلى أين أنين الشعب في الشتات بعد أن أدارت له اتفاقات أوسلو ظهرها منذ خمس سنوات، وبعد أن ربح معركة مع «الأونروا» عندما أخذ قضيته بيده عام 1997م وصحح مسار برنامج الأونروا عملاً بقرارات الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين حتى تنفيذ القرار 194 بدلاً عن انتقال الأونروا إلى «برنامج إقرار السلام المتعدد الأطراف» لإسكان وتوطين اللاجئين خارج فلسطين.

الشهادات على جبين خارطة البيت الفلسطيني تكشف طيف المتاريس السياسية بعد خمس سنوات بين مطرقة اتفاقات أوسلو وسندان مقاومة الشعب بقواه المنظمة وغير المنظمة، داخل الوطن المحتل وفي أقطار اللجوء والشتات. فالشهادات العلنية كاشفة أكثر من السرية التي بيدنا والدائرة في اجتماعات الحوار الوطني بين المعارضة والسلطة في نابلس وغزة ورام الله.

الشهادات تعلن عن طيف الخارطة السياسية في البيت الفلسطيني وإلى أين وصلت على جانبي المتراس:

ياسر عرفات:

○ «لدينا عشرات الملاحظات على الاتفاقات التي وقعناها».

«لن نسمح لأي طرف فلسطيني أن يقوم بأي عمل عسكري من مناطقنا وبما يشكل خرقاً لالتزاماتنا. وهم يعرفون جيداً أننا أحبطنا العديد من العمليات العسكرية التي كانت قريبة من التنفيذ. ولكننا لسنا مسؤولين عن الأرض حسب اتفاق أوسلو - في مناطق الضفة الغربية (بج/ B.C.) ولا يمكن ضمان نتائج 100٪ من النجاح».

«لقد شكلنا سكرتاريا للحوار بين المعارضة والسلطة، وكنا نعلم منذ البداية أن الحوارات لن تصل إلى نتائج نهائية ومستقرة في جولة

أو جولتين من الحوار. «وشرط نجاح الحوارات هو الالتزام بعدم إحراج السلطة والاعتراف بسلطة واحدة وحيدة وهذا ما يقول به الشيخ أحمد ياسين صراحة».

«إن الذين شاركوا في مفاوضات واشنطن ويقولون أنه كانت أمامهم فرص للنجاح ولكن القيادة في تونس كانت تدفع بهم نحو التشدد لإفشال مفاوضاتهم وحتى ترسخ القيادة الإسرائيلية للتفاوض المباشر مع قيادة منظمة التحرير.. أقول لهم لم تكن هناك عروض يمكن قبولها ورفضناها⁽²⁷⁾....

«كل شيء مجهد ولم يتحقق في واشنطن أي شيء، عملنا أعظم انتفاضة.. سبع سنوات نحن على استعداد أن نشطبها ونبدأ من جديد» رام الله 1998/2/12م.

«عملية السلام تلفظ أنفاسها الأخيرة» - رام الله المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» 98/3/8، ومؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في العاصمة القطرية 98/3/15، ومؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة 1998/3/23.

محمود عباس (أبو مازن):

«لم يكن هناك قرار وطني مستقل للمنظمة حتى صيف 1982م فقط حين ابتعدت القيادة عن دول الطوق والتجأت إلى تونس، وتخلّصت من تبعات الجغرافيا السياسية امتلكت القرار المستقل».

«قاطعنا القمة العربية في عمان سنة 1987م، لأن سوريا قاطعتها، ودخولنا جبهة الصمود والتصدي بما يعينه من انحياز لمعسكر عربي دون الآخر لم يكن لحسابات المصلحة الوطنية الفلسطينية».

«السادات مظلوم، لم ينصفه الدارسون بعد، فقد كان بعيد النظر والرؤيا وظلمه الكثيرون بالاتهامات المتسارعة دون تعقل. وقد أراد أغلب المشاركين في قمة بغداد/ 1978م اللحاق بمصر وإقناع السادات بالتريث فقط.. والأغلبية لم يكونوا قادرين على الاعتراض

(27) - ياسر عرفات/ جريدة الشرق الأوسط، لندن، الرياض، «حوارات» 1998/1/1م، ص17.

أمام المد الشعبي العربي المعادي للزيارة وتدايعياتها»⁽²⁸⁾..
«قلنا للأمريكيين أن المروحة تعني عدم التقدم وهذا يساوي بواذر
الفشل، ويدفع الكثيرين إلى أن يفضوا أيديهم من عملية السلام
ويعتبرونها غير ذات جدوى»⁽²⁹⁾.

صخر حبش (عضو ل.م/فتح):

«كان يجب أن لا نذهب لمديرد بوفد مشترك أردني - فلسطيني،
كان يجب الإصرار على حضور مستقل لأن ذلك معناه اعتراف
الطرف الآخر بنا دون أوسلو وتعقيدهاته وغموضه».
«كان يستحيل انعقاد مديرد دوننا وتلك نقطة قوة هائلة لصالحنا
لم نستثمرها حتى آخر إمكانية متاحة».
«في أوسلو ثغرات عديدة ولهذا صوّت ضدها لأن النصوص غير
واضحة، نحن ندخل مجازفة تاريخية».
«لدينا فساد مالي وإداري وحصلت اشتباكات بين الأجهزة
الأمنية في رام الله».
«الوحدة الوطنية أساس، وإذا لم تشارك كفاءات الشعب
الفلسطيني... فالتجربة معرضة لمخاطر عديدة. قيود أوسلو تفرض علينا
الكثير»⁽³⁰⁾....

هاني الحسن (عضو ل.م/فتح):

«لم يعد الصمت ممكناً، إن أول ضربة لللاجئين كانت تتمثل في
اتفاق أوسلو. علينا أن نعترف أن الطريق الذي سرنا به قد بلغ مداه
وهو بحاجة إلى استراتيجية جديدة، ويجب أن نخرج من الخندق
السياسي الذي تفرضه علينا إسرائيل وأمريكا، وبات النهج الراهن في
مأزق ويدون نتائج»⁽³¹⁾.

(28) - محمود عباس/ جريدة الاتحاد الإماراتية، حوارات وشهادات، 26 نوفمبر 1997م، ص7.

(29) - الحياة مقابلة مع أبو مازن في موسكو 10/2/1998م ص4، جريدة القدس 11/2/1998م.

(30) - صخر حبش/ الشرق الأوسط، حوارات/ 15/1/1998م.

(31) - جريدة القدس، محاضرة تحت عنوان «لم يعد الصمت ممكناً» 11/2/1998م.

د. حنان عشراوي (عضو وفد مدريد - واشنطن «وزيرة» التربية والتعليم/ سلطة الحكم الذاتي):

«كان جيمس بيكر يقول لنا أن أي مؤتمر عربي لتنسيق المواقف العربية قبل الذهاب لمديره سيكون له آثار سلبية على المؤتمر الذي نعمل من أجل انعقاده. رفضت القيادة في تونس السماح لنا كوفد في الداخل زيارة الدول العربية. حين كنا نصل في مفاوضات واشنطن لشيء إيجابي يقولون لنا هذا لا يكفي وهذا ليس إيجابياً. اتضح الأسباب الفعلية حين انكشفت قناة أوصلو. كنا نتشدد في موضوعات معينة ولم نكن نعرف أنهم في مفاوضات أوصلو السرية قد تراجعوا عنها مثل الاستيطان والقدس وتأجيلها. يدفعونا للتشدد في واشنطن بينما المرونة في أوصلو. الثغرات الكبرى موجودة في اتفاقات القاهرة باريس وطابا».

«نحن أول طرف يخترع مبدأً جديداً في عالم المفاوضات عنوانه: وقع أولاً ثم فاوض ثانياً». «لقد كنت ضد غزة - أريحا أساساً لأنها تعني استلام المناطق السهلة وإبقاء المناطق الصعبة والأيدولوجية بأيديهم والتي يصعب التفاوض عليها بنفس الطريقة».

«اتفاقية المعابر لا يوجد أسوأ منها حيث سلمنا رقابتنا بموجبها. قبلنا بتجزئة الأرض وقبلنا ببقاء المستوطنات».

«ما فعله السادات أضعف الموقف العربي حيث خرجت مصر من الثقل الاستراتيجي في المواجهة. كل عمل سياسي يقاس بمضمونه وتوقيته».

«مدريد - واشنطن شيء وأوصلو شيء آخر»⁽³²⁾.

د. حيد عبد الشافي (رئيس وفد مفاوضات مدريد - واشنطن)
«أوصلو خطأ، ما كان يجب توقيعه عملية السلام ماتت»،
«المطلوب ترتيب البيت الفلسطيني، والوحدة الوطنية وديمقراطية القرار».

(32) - د. حنان عشراوي/ الاتحاد الإماراتي حوارات وشهادات، 27 نوفمبر 1997م، ص6.

طاهر المصري (رئيس الوزراء الأردني):

«الشهادة من الضفة الأخرى لعمليات التحضير لمؤتمر مدريد وفي إطار الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك. فقد أشرف على الملف منذ الجولة الثالثة لجيمس بيكر في سياق التحضير لمؤتمر مدريد، تم اللقاء في جنيف عندما كان طاهر المصري وزيراً للخارجية في حكومة مضر بدران، وبعد جنيف التقى الملك حسين مع بيكر في العقبة، واستلم المصري رئاسة الوزراء وأكمل مع بيكر عملية تحضير المشاركة الأردنية بمؤتمر مدريد وصيغة الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك ولكن بإطارين تفاوضيين، فالجانب الأردني تفاوض في إطار قراري مجلس الأمن 242 - 338 (أسس مدريد) ورسالة الضمانات الأمريكية للأردن وعلى قاعدة مرحلة واحدة، بينما الجانب الفلسطيني يفاوض في إطار مشروع الحكم الذاتي للسكان ومدته خمس سنوات والمفاوضات على مرحلتين مرحلة الحكم الذاتي وبعدها مرحلة الوضع الدائم».

«مؤتمر مدريد لم يأت من فراغ، بل سبقته على امتداد سنوات محاولات.. منذ مرحلة ما بعد كامب ديفيد، ولكن واشنطن رفضت التعامل مع منظمة التحرير وقبلت بإمكانية مشاركة عدد من الشخصيات الفلسطينية قربية من المنظمة ومن داخل الأراضي المحتلة وجرى التداول بأسماء.. واستمر هذا الجهد الأردني والعربي لعقد المؤتمر الدولي برعاية الأمم المتحدة ولكن دون الوصول إلى نتيجة عملية».

«مؤتمر مدريد انعقد بشروط بعيدة نسبياً عن شروط المؤتمر الدولي الذي كنا نطالب به، وبعد أن فقد العرب الكثير من أسلحتهم التي كانوا يملكونها قبل حرب الخليج».

«لم يكن مدريد فرصة تاريخية، كان التوازن الدولي قد اختل وانهار الاتحاد السوفيتي الذي يعتمد عليه العرب في تسليحهم واختفت الأرصدة العربية وانحسر التضامن العربي».

«جيمس بيكر بدأ التعامل مع كل دولة عربية على حده، لم يكن

يعطي الصورة كاملة لأي طرف عربي.. التنسيق الحقيقي بين الأطراف العربية لتنسيق الردود على أطروحات جيمس بيكر لم يكن قائماً».

«اسحق شامير كان يريد هو الآخر فرض شروطه كاملة وهي شروط قاسية جداً».

«لقد كان السوريون آخر الموقعين، ولكن كان واضحاً للجميع أن كل الأطراف قادمة لمؤتمر مدريد، قبل موافقة سوريا وقبل إعلان الأردن موافقته على الذهاب، سافرت مع جلالة الملك إلى اللاذقية للتشاور مع الرئيس الأسد. سألناه عن رأيه في موضوع الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك فأجاب أن سوريا تفضل وفد عربي موحد. قلنا أن ذلك غير متوفر وغير ممكن وما هو مطروح علينا من أمريكا وفد مشترك أردني/ فلسطيني واقفني الرئيس على فكرة الوفد المشترك إذا لم تكن هناك إمكانية أخرى وعدنا من الزيارة لتصرف على هذا الأساس».

«كنا متفاهمين مع الولايات المتحدة الأمريكية أن يجلس الوفد المشترك أمام الكاميرات، أما في الجلسة الثانية فيجب أن تكون هناك خصوصية للوفد الفلسطيني، والاتفاق أن يلتقوا مع الفلسطينيين منفردين وذلك هو الذي تحقق».

«وزير الخارجية السورية طلب أن تتم اللقاءات في بناية واحدة، ورفض الأمريكيون والإسرائيليون ذلك».

«د. حيدر عبد الشافي له شخصية وعقلية مختلفة عن أبو مازن الذي قاد مفاوضات أوسلو، مفاوضات واشنطن طالت فكان لابد من تخفيض سقف المطالب الفلسطينية، وتم الاتفاق على بنود عامة، عريضة، كل بند منها يحتاج لاتفاقية خاصة».

«التفاوض الفلسطيني على مرحلتين هي نقطة الضعف الأساسية».

«زيارة السادات للقدس المحتلة كانت بداية خلخلة وتخطيط الموقف العربي، وفكر كما فكر أبو عمار بموضوع أوسلو وهو أنه لا

خيار آخر. لقد حقق لمصر استعادة الأرض.. أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فإنه لم يحقق أي شيء. واتفاقية كامب ديفيد أضعفت الموقف العربي وساهمت بتقوية الموقف الإسرائيلي، وفي أوسلو حدث شيء مماثل حيث أقامت واشنطن احتفالات ضخمة في البيت الأبيض، وساد انطباع بأن السلام المنشود قد تحقق في الشرق الأوسط، وألغت دول عديدة مقاطعتها لإسرائيل وقبضت إسرائيل ثمن سلام لم يتحقق ولم تدفع ثمنه.

«بعد أوسلو زار راين اندونيسيا والهند والصين، وأقام علاقات بين هذه الدول وإسرائيل تحت وهم حصول سلام وكانت مثل هذه الزيارات مستحيلة بدون أوسلو وقبلها».

«الأطماع الإسرائيلية في فلسطين بعد أوسلو لا زالت موجودة ويجري تنفيذها أيام العمل والليكود، وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تستطيع تحويل الملكية الفردية لمواطنيها والتابعين لها إلى موضوع سيادة»⁽³³⁾.

الشهادات في صف المعارضة الوطنية لمظالم أوسلو/بروتوكول الخليل وعلى الجانب الآخر من المتراس تعلن معضلات البيت الفلسطيني في الميدان بالوطن والشتات وتقدم البدائل والحلول لتجاوز نفق الظلمات.

صالح زيدان (عضو م. س/ جبهة ديمقراطية):

«تجاوز مظالم أوسلو ممكن وواقعي، شرط استعادة عناصر القوة الفلسطينية وفي مقدمتها إعادة بناء الحركة الجماهيرية المنظمة والمتحدة وتصعيد نضالها في مجابهة الاستيطان والاحتلال، وتوفير القواسم الوطنية المشتركة على القضايا الكبرى الراهنة».

«وقف المفاوضات في ظل الاستيطان والتهويد، وتجميد التنسيق الأمني مع الاحتلال، هذا هو التطبيق العملي لشعار لا سلام مع الاستيطان. طريق محاصرة سياسة فرض الأمر الواقع الإسرائيلية،

(33) - طاهر المصري/ الاتحاد الإماراتية، حوارات وشهادات، 24 نوفمبر 1997م ص9.

فعلى أي أرض ستتفاوض مع استمرار زحف الاستيطان».

«ديمقراطية الصراع ضد الاتفاقات الظالمة، وعدم لجوء السلطة السياسية فرض التزاماتها مع الاحتلال بالقوة على الشعب والقوى الوطنية، وعليه يجب إطلاق الحريات وإفراغ سجون السلطة من المعتقلين والرأي الآخر، ومكافحة الفساد وسرقة خبز الشعب ومحاسبة الفاسدين الذين أشار لهم تقرير لجنة الرقابة المالية المركزية وتقرير المجلس الفلسطيني «الاشتراعي».

«الشروع بحوار وطني شامل واستراتيجي يستعيد الوحدة الوطنية ويقود إلى إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف على أسس ديمقراطية».

«إعادة بناء العملية التفاوضية بسياسة جديدة في إطار قرارات الشرعية الدولية»⁽³⁴⁾.

عبد العزيز الرنتيسي (عضو قيادة حماس):

«لا حل ولا سلام ولا وقف للجهاد طالما هناك احتلال، ولكننا أعلننا عن استعدادنا لهدنة».

«لسنا على الإطلاق من محبي قتل المدنيين، ونفضل ألا يقتل مدني واحد، وإذا توقف العدو عن القتل والتجويع وبناء مستوطنات واعتقالات فعندها سنوقف عملياتنا ضد المدنيين».

«أرض فلسطين كلها هي جزء من العقيدة الإسلامية، والخليفة عمر بن الخطاب أوقفها لكل المسلمين ولذلك لا يحق لفرد أو مجموعة بيعها أو التنازل عنها. فقط يمكن تأجيرها».

«نختلف مع م.ت.ف حول كونها الممثل الشرعي الوحيد،

(34) - المهرجان الجماهيري لأعمال المؤتمر العام الثاني للجهة الديمقراطية/ إقليم قطاع غزة، بحضور كل قادة فصائل منظمة التحرير وحماس والجهاد، وسفراء الدول العربية والأجنبية في القطاع، وألقى فيه السفير المصري محمود كريم كلمة مصر أشاد بمشاركة كل الحارطة السياسية الفلسطينية في جلسة المؤتمر الختامية وأشار «أن خريطة الوحدة الوطنية هي الخريطة الوحيدة التي تعترف بها مصر». ألقى زكريا الآغا (عضو م. فتح، سكرتير فتح بالقطاع) كلمة عرفات وفتح، لإسماعيل أبو شنب كلمة حماس، طلال عوكل كلمة الشعبية.. الخ 1997/12/5م، صحيفة القدس 1997/12/6م، مجلة الحرية - بيروت 14 - 1997/12/20م.

وهناك معها حوار قبل خروج الشيخ أحمد ياسين، وقلنا أن م.ت.ف لم تمثل كل التيارات والقوى الفلسطينية فإنها ليست ممثلاً شرعياً ووحيداً. نحن نطالب بـ 40٪ من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني».

«مع الحوار الوطني الشامل وشاركنا بكل دعوات الحوار الوطني في نابلس وغزة ورام الله»⁽³⁵⁾.

الشيخ أحمد ياسين (مؤسس حماس):

«عرضنا هدنة مع إسرائيل يتم فيها الانسحاب من الضفة والقطاع ووقف إطلاق النار».

«نحن ضد قتل المدنيين وندعو لوقف قتل المدنيين من الطرفين».

«نعترف بقرارات الشرعية الدولية، أما المفاوضات فتقوم بها السلطة الفلسطينية. وأنا واحد من الشعب الفلسطيني الذي رئيسه ياسر عرفات».

«حماس أجرت حوار ثنائي مع السلطة ومع عرفات في الخرطوم والقاهرة وغزة».

«ندعو للحوار الوطني الشامل والوحدة الوطنية الفلسطينية وشاركت حماس في الحوار الوطني في نابلس وغزة ورام الله»⁽³⁶⁾.

أبو علي مصطفى (نائب أمين عام الجبهة الشعبية):

«اتفاق أوسلو مولود مشوه.. قابليته للموت أكثر من فرصته للحياة هو حقيقة سياسية لكن يفتقد إلى شرعية فلسطينية، كان الواجب أن يستفتى الشعب وأن تقوم مؤسسات منظمة التحرير بدورها. وقد أبانت مسيرة أكثر من أربعة أعوام. أن أوسلو لم يحرر، بل كرس وضعية احتلال كانت بالاغتصاب قائمة وأصبحت بالاتفاق حالة دائمة».

(35) - د. عبد العزيز الرنتيسي، مجلة كل العرب، «حوار»، الناصرة 1998/1/9م.

(36) - الشيخ أحمد ياسين، تصريحات تلفزيونية وصحافية متعددة /ك2/ يناير، شباط/ فبراير 1998م.

«أظن أن الجميع يعرف أن لا وجود حقيقي لمؤسسة فلسطينية، لا المجلس الوطني موجود كمؤسسة حسب النظام الأساسي الذي لا يعرف أحد حدود عضويته حسب الدورة الأخيرة، ولا المجلس المركزي له حضور منذ سنوات، ولا اللجنة التنفيذية المندمجة في السلطة لها كيائها.. ولا تذكر إلا عند حاجة الداعي لها شاركنا بكل الحوارات في نابلس وغزة ورام الله ونحن دعاة حوار ولكن السلطة حولت الحوار إلى حالة تكتيكية، ولم تقم بأي دور جدي يعطي الأمل بنجاح ولو خطوه ما. والتضخم الذي نراه بالاستجابة للسلطة ما هو إلا حاصل سلطة (منافع امتيازات وظائف..).»

«إن إقرار فصل م.ت.ف عن السلطة ومؤسساتها هو النقطة المفتاحية نحو معالجة شاملة، وعلى السلطة امتلاك زمام الأمور لإعادة الاعتبار للوحدة الفلسطينية والبرنامج الوطني وبناء علاقات ديمقراطية مؤسساتية.»

«نتمسك بالقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية كأساس قانوني وبالهيئات الدولية كإطار»⁽³⁷⁾...

قيس عبد الكريم (عضو مكتب سياسي/ الجبهة الديمقراطية/ رام الله):

«اتفاق أوسلو 1 - 2 وما بُني عليه غرر في التنازلات من جانبه الفلسطيني واملاءات من جانبه الإسرائيلي، وتهويل القدس وزحف الاستيطان في الضفة وجنوب قطاع غزة لا يتوقف، والانقسام واسع في صفوف شعبنا والحركة الوطنية. وهذا الذي زج بقضيتنا وحقوقنا الوطنية في ممر مظلم.»

«أن تجاوز المأزق الحالي للعملية التفاوضية ومجمل الوضع الفلسطيني ممكن بالربط بين وقف المفاوضات حتى يحرق الاستيطان، والانتقال إلى الحوار الوطني. الامتزازات هي الحياة الشامل والساعي فعلاً لاستعادة الوحدة الوطنية في صف الشعب واتلاف

(37) - أبو علي مصطفى/ الشرق الأوسط، حوار 1998/1/6م.

م.ت.ف ومجموع الحركة الوطنية، وإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف. على أسس ديمقراطية بديلاً عن التفرد والانفراد بالقرار السياسي الذي أنتج سلسلة الكوارث التي يصطدم بها شعبنا يومياً على الأرض وفي الميدان.. من زحف الاستيطان إلى الخنق الاقتصادي إلى الفساد في مفاصل السلطة دون رقيب أو حسيب».

«بالحوار المسؤول الشامل نضع استراتيجية نضالية وتفاوضية إنقاذية تعيد وضع مسيرة الشعب على السكة التي تقود فعلاً، إلى الخلاص من الاحتلال ورحيل المستوطنين عن أرضنا المحتلة، ونبني وحدة وطنية تقوم على ديمقراطية القرار واستفتاء الشعب وبهذا نصل إلى شاطئ الحرية والاستقلال والعودة»⁽³⁸⁾.

د. جورج حبش (الأمين العام للجبهة الشعبية):

«منذ اتفاق أوسلو الذي وقع في الظلام بعيداً عن عيون الشعب الفلسطيني والعربي، وأزمة العمل الوطني الفلسطيني تتفاقم وتتدهور ككرة الثلج وتكبر معها إشكاليات وأسئلة كبيرة تطال الرؤية والسياسة والموقف والممارسة داخل وخارج الوطن».

«أي مراجعة يجب أن تبدأ أولاً بالاعتراف بالهزيمة كمعطى موضوعي، والمسؤولية عن الهزيمة ليست مسؤولية قيادة فردية فحسب إنما هي مسؤولية جماعية»...

«إن المراجعة المطلوبة يجب أن تكون ديمقراطية وجماعية فهي ليست مسؤولية فصيل فلسطيني لوحده وإنما مسؤولية جماعية

(38) - المهرجان الجماهيري للجلسة الختامية لأعمال مؤتمر الجبهة الديمقراطية في الضفة الفلسطينية، رام الله، قاعة مسرح السراج، 1997/12/27، موشارك عدد من الخطباء الطيب عبد الرحيم (عضو م. فتح) الذي ألقى كلمة باسم عرفات، عبد الرحيم ملوح (كلمة الشعبية)، صخر حبش (كلمة فتح)، سمير غوشه (جبهة النضال)، سليمان النجاب (كلمة حزب الشعب)، واكاد سالم (أمن سر جبهة التحرير العربية)، محمد بركة السكرتير العام للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (كلمة الجبهة)، محمد كنعان الأمين العام للحزب العربي الديمقراطي الذي يرأسه عبد الوهاب الدراوشة (كلمة الحزب)، وحشد من ممثلي النقابات والاتحادات والأدباء والصحفيين وأساتذة الجامعات، وقد وصفت صحف: القدس، الأيام، المسار، البلاد.. المؤتمر بأنه «أنعش ذاكرة أمجاد الوحدة الوطنية والحشود الجماهيرية، 1997 / 12 / 28».

فلسطينية/عربية».

«إن الاعتراف بأن اتفاق أوسلو قد تحول إلى وقائع على الأرض ضمن منظومة سياسية واجتماعية هيكلية، بل ضمن كيان هزيل لا يرقى حتى إلى صيغة الحكم الذاتي.. لا يعني أن أبواب الصراع قد أقفلت أمام الشعب الفلسطيني وأن لا خيارات أمامه إلا هذا الطريق.. فالوقائع أيضاً تثبت وتقول بأن الاحتلال باقٍ، والأرض مغتصبة، والاستيطان على قدم وساق، والقدس تهوّد، والشعب يعاني ويكابد الأمرين من الاحتلال والسلطة الفلسطينية.. ومشهد آخر هو الممانعة القائمة والمقاومة مستمرة»..

«في ضوء فهمنا للتناقض تعلق وحدة الشعب الفلسطيني فوق كل المهام على أساس المواجهة والتصدي للاحتلال».

«إن مهمة بناء م.ت.ف على أسس سليمة وتكوين دورها وتصويب توجهاتها، هي المهمة الأساسية لمواجهة التحديات والمخاطر الجدية التي ما زالت تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية جراء اتفاق أوسلو وتداعيات تطبيقاته».

«إن التناقض الثانوي القائم موضوعياً في نفس الوقت تغذية وتحكم به القوى الممثلة للشعب الفلسطيني من فصائل موالية وفصائل معارضة وأحزاب ومستقلين، مما يحتم على هذه القوى أن ترى مدى الخطورة في استمرار هذا التناقض أو إمكانية دفعه على مرتبة التناقض الرئيسي أو استبداله به»⁽³⁹⁾.

فاروق قدومي (أمين سر منظمة فتح رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف):

«اتفاق أوسلو في طريق مسدود، وقد حذرنا منذ توقيعه أن الاتفاق لا يليق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال، وأهمل القدس والاستيطان واللجئين والسيادة على الأرض».

(39) - مجلة الهدف، ناطقة بلسان الجبهة الشعبية، كانون ثاني/يناير 1998م، ص 6 - 10.

«اتفاق أوسلو فصل المسار الفلسطيني عن المسارات العربية، وهذا أدى إلى احتلال أفدح بميزان القوى لصالح إسرائيل وشروطها التوسعية والأمنية والسياسية».

«أن سياسة الأخ أبو عمار تقوم على مبدأ: (قولوا ما تشاؤون وأنا أفعل ما أشاء)».

«دائماً كانت اللجنة التنفيذية في واد، والخطوات والقرارات السياسية المصيرية في واد آخر، واتفاق أوسلو تم من وراء ظهر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومن وراء ظهر الشعب ومؤسسات م.ت.ف».

«الحوار الوطني الشامل والحقيقي هو الأمل، ولا أمل بدون إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف واستقلالها عن مؤسسة السلطة الفلسطينية فالسلطة هي في الضفة وقطاع غزة بينما م.ت.ف سلطة كل الشعب في الداخل والخارج».

«ولا أمل بدون الترابط بين المسار الفلسطيني والمسارات العربية فالقضية الفلسطينية قضية العرب المركزية».

«المفاوضات على أساس قرارات ومرجعية الشرعية الدولية تنقذ الموقف الفلسطيني من شروط وإملاءات نتنياهو»⁽⁴⁰⁾.

نايف حواتمة:

«أوسلو ظالم، أوسلو أمر واقع، كما الاحتلال للقدس والضفة والقطاع أمر واقع، كما زحف الاستيطان في وطننا أمر واقع، بل كما الاحتلالات والأحلاف والقواعد والمعاهدات العسكرية المفروضة على بلدان العالم الثالث أمر واقع، فهذا شيء والاستسلام له والقبول به شيء آخر. العديد جداً في اتفاقات الأمر الواقع تم تجاوزها وبناء البديل لها، فالمنطقة العربية مثلاً كانت

(40) - محضر الإجماع المشترك في مقر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فاروق قدومي، عباس زكي، عبد الجواد الصالح، عبد اللطيف أبو حجلة/ حواتمة، فهد سليمان، رمزي رباح، خالد عبد الرحيم، 1998/2/10م.

مكبلة بالاحتلالات والمعاهدات والاتفاقات الظالمة التي تم دحرها في النهاية، ولم نسمع من أحد بين العرب بأنها واقع أبدي يجب التسلم والقبول به».

«شهدت الجزائر، تونس، المغرب، زيمبابوي (روديسيا)، جنوب أفريقيا أوج الاحتلال والاستيطان الأجنبي معاً والسيطرة على كامل هذه الأقطار.. وبالنضال أصبح كل هذا خلف ظهر الشعوب والتاريخ والعالم».

«الترويج لنظرية التشدد والمرونة بعناوين الجغرافيا السياسية (البعد أو القرب من الوطن) وانهيار الاتحاد السوفيتي، تكذيبها الوقائع، والحقيقة تستمد من الوقائع، فريق د. عبد الشافي الذي يعاني تحت الاحتلال كان أكثر تماسكاً وصلابة من فريق تونس البعيد آلاف الكيلومترات عن الاحتلال والذي كان أكثر مرونة، وعلينا العودة لأقوال رابين في كتاب «معركة السلام» لشيمون بيرس، كما شهادة عشراوي في الاتحاد الإماراتية، والسر في هذا أن الذين تحت الاحتلال وفي مخيمات الشتات تحت المساءلة الدائمة من الشعب (المدينة والقرية والمخيم)، بينما أهل الجغرافيا السياسية البعيدة لا مساءلة وتحت تأثير السفارات والمخابرات ونصائح وفود متقاة سياسية وأكاديمية ومن رجال الأعمال ولهذه الوفود أدوار سياسية على صلة بالخارجية الأمريكية والإسرائيلية وبلدان أوربية لها مصالح وعلاقات مع الدولة العبرية وشبكات حزبية في إطار العلاقات مع حزب العمل، فضلاً عن المصالح الاقتصادية المتداخلة لرجال الأعمال مع الشركات الأمريكية».

«ولتذكر جميعاً أن جنوب أفريقيا انتصرت على حكومة بريتوريا البيضاء والاستيطان العنصري عام 1994م بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. بينما انعقد مؤتمر مدريد بدعوة ورعاية مشتركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي».

«نحن لا نقدم سياسة إما أو سلو أو التطرف، بل نقدم سياسة تحظى بالاحترام والتقدير في صف شعبنا والأقطار العربية ودول العالم، وكان

ولا زال من الممكن البناء عليها والوصول إلى اتفاقات متوازنة في إطار معادلة تفاوضية جديدة تتجاوز مظالم أوسلو، تقوم على المفاوضات السياسية الشاملة بدلاً من مفاوضات التجزئة واللجان الفنية وتجزئة التجزئة المنخرط بها فريق أوسلو. سياسة تفاوضية تقوم على الشرعية والمرجعية الدولية 242 - 338 والأرض مقابل السلام عودة اللاجئين والنازحين وفق القرارات الأممية 194 - 237.

«والعالم الآن يجدد رؤيته وفق الشرعية الدولية (قمم امستردام، دبلن، بروكسل، دنفر، الأمم المتحدة - قرارات دورة (متحدون من أجل السلام..)) وفقط إسرائيل مسنودة بالإدارة الأمريكية وميكرونيزيا ترفض الشرعية الدولية ليس الآن بل وعلى مدى خمسين عاماً، وتتجاوز قرارات الشرعية الدولية بالاحتلالات والضم واللاحق والاستيطان بالأمر الواقع، وتضع قانونها الصهيوني التوسعي فوق القانون الدولي وشريعة الأمم المتحدة».

«مبادرتنا لحوار وطني استراتيجي شامل منذ فبراير 97 حتى يومنا، طورناها بالحوار مع الفصائل الأخرى، وبمؤتمرات موسعة في الضفة وغزة ومخيمات اللجوء والشتات في الأقطار العربية والجاليات الفلسطينية في المهاجر الأجنبية، حددنا فيها محاور وقضايا الحوار بروح النقد والنقد الذاتي بما علينا ومالنا وصولاً لقواسم البرنامج الوطني المشترك، وما تم حتى الآن في نابلس وغزة ورام الله من حوار وطني، لا يتعدى مهرجانات إعلامية لأهداف تكتيكية مؤقتة».

«الخروج من نفق الطريق المسدود ممكن وواقعي، وشرطه: الوحدة الوطنية للشعب والحركة الوطنية ببرنامج مشترك، عودة الروح لمؤسسات م.ت.ف الائتلافية، التحالفات الوطنية والقومية والدولية في إطار الشرعية الدولية، وإعادة بناء كل العملية التفاوضية وفق استراتيجية فضائية جديدة، واستراتيجية تفاوضية سياسية جديدة قائمة على شرعية المرجعية الدولية وشمولية الحل السياسي بدلاً عن اتفاقات الجزئيات والفرق بمفاوضات اللجان الفنية...»⁽⁴¹⁾.

(41) - صحيفة الشرق الأوسط، حوار مع حواتمة، 1998/2/3 م.

المشهد يتساءل: ماذا بعد؟

الشهادات المكتوبة العلنية، تكشف المساحات المشتركة على قاعدة تغليب التناقض الرئيسي مع الاحتلال والاستيطان والتهويد على التناقض الثانوي وتكشف لنا التعارضات الواسعة والصارخة في البيت الفلسطيني، وفي صف الشعب وطيف الحركة الوطنية على جانبي المتراس من مظالم أوسلو/ بروتوكول الخليل من سياسة السلطة في مناطق الحكم الذاتي، من تعارض البرامج والممارسة والتحالفات، من تفرد وانفراد اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف بالقرار السياسي الذي يتناول مصائر الوطن والشعب في الداخل والخارج.

خمس سنوات على أوسلو وتداعيات تطبيقاته تدعو البيت الفلسطيني بجميع قواه وشخصياته إلى فحص السياسات الفلسطينية والإسرائيلية، العربية الإقليمية، الأمريكية والدولية من جديد، فالركب الفلسطيني عند مفترق طرق: إمّا وإمّا....

فالمشهد لا يحتمل هدر الزمن وتبديد فرص الحوار الوطني الجاد والشامل نحو استراتيجية القواسم المشتركة الجديدة، بينما حكومة نتنياهو لاتترك دقيقة زمن واحدة تذهب هدرًا بخلق وقائع التهويد والاستيطان والخرائط الجديدة على الأرض وتعميق الاجماع الاسرائيلي الصهيوني على تهويد القدس الكبرى وخارطة اسرائيل الجديدة وتسريع نهب الأرض والالتفاف حول اللآث الثلاثة الشهيرة.

المشهد يؤكد فيه نتنياهو من جديد (98/3/25) راديو اسرائيل، والصحف العبرية (98/3/26) ويومياً «ضم القدس الكبرى والمستوطنات والسيطرة على الشريطين الحدوديين غرب وشرق يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية) والطرق العرضية والطولية بين المستوطنات والشريطين»، ويضيف «ان الوضع المستقبلي للكيان الفلسطيني محدود الصلاحيات، لا يمكنه سحب المياه من جوف الارض ولا نسج تحالفات ولا سماح بدخول قوات عربية، ولا يمكنه ادخال اللاجئين لمناطق الكيان الفلسطيني».

على هذا المشهد جاءت قسوة ومحاصرة اليمين الصهيوني لروبن كوك وزير خارجية بريطانيا في القدس والغاء نتنياهو حفلة العشاء معه. وبرز عداء تحالف اليمين في الكنيست الاسرائيلي لسكرتير الأمم المتحدة كوفي أنان (98/3/25) واتهامه الأمم المتحدة بالانحياز ضد اسرائيل مما أضطره الانسحاب من الكنيست رداً على الاهانة، ولم يشفع له إكليل الزهر الذي وضعه بيده على نصب ياد فاشيم (النصب التذكاري لضحايا المحرقة النازية)، ولا إعتذاره عن قرار الأمم المتحدة عام 1975 الذي إعتبر

«الصهيونية شكل من أشكال العنصرية» ووصفه القرار بأنه «معاد للسامية» وترحيبه بتراجع أغلبية دول الأمم المتحدة عن القرار عام 1991 بعد عقد مدريد.

مشهد الإدارة الأمريكية اضاف له الناطق بلسان الخارجية الامريكية جيمس روبن اللوحة الحزينة فأعلن بواشنطن في 98/3/26: «ان عملية السلام تختصر منذ زمن طويل، سنصير عاجزين عن احياء عملية السلام إذا استمرينا في إضاعة الوقت».

المشهد لا يحتمل استمرار حشر الشعب والحقوق الوطنية في ظلمات نفق أوسلو المسدود كما يقول عنه أصحابه من فلسطينيين وإسرائيليين وأمريكان، فالتداعيات في الحالة الفلسطينية إلى الخلف لا تتوقف، وبرنامج حكومة نتنياهو يتمدد وينهب الأرض ولا يتوقف.

أعمدة الحكمة الثلاث لإعادة بناء البيت الفلسطيني تدعونا جميعاً، فخمس سنوات على أوسلو وخمسين سنة على النكبة الكبرى (1948) وإعلان دولة إسرائيل، وخمسين سنة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، تعلم الجميع «أن الزمن كالسيف إذا لم تقطعه قطعك».

الفصل الثامن

ماذا لو كنّا شعباً أبيض

I

«قنبلة واحدة، ثم أخرى هيروشيما، ناغازاكي»
«لن يستخدموا أبداً قنبلة كهذه ضد أمة يضاء»

«شوارع آسيا تتأكل في النار التي تتدحرج عبر المدن كخريطة متفجرة، إعصار الحرارة يُدبّل الأجسام حين يقابلها. ظلال البشر فجأة في الجو إنها ارتعاشة الحكمة الغريبة».

«يشعر أن جميع رياح العالم تمتص آسيا. يتعد عن القنابل الصغيرة الكثيرة لمهنته نحو قنبلة بحجم مدينة على ما يبدو، كبيرة بحيث تجعل الأحياء يشهدون موت السكان حولهم. لا يعرف شيئاً عن هذا السلاح، فيما إذا كان هجوماً مفاجئاً للمعدن والانفجار أو هواء مغلياً يخترق أي شيء بشري. يشعر بأن كل ما يعرفه هو أنه لم يعد يستطيع ترك أي شيء يقترب منه لا يستطيع أن يأكل طعاماً أو يشرب ماءً. لا يشعر بأنه يستطيع إخراج عود ثقاب ليشعل المصباح لأنه يعتقد أن المصباح سيُلْهِبُ كل شيء. قبل أن يتبخّر الضوء من الخيمة أخرج صورة عائلته وحقق بها. اسمه (كبريال سينج) ولا يعرف ماذا يفعل هنا».

«أنتم أيها الإنجليز، ثم الأمريكان، بدلتُمونا بقواعدكم التجريدية. بدّد الجنود الهنود حياتهم كأبطال في خدمتكم بهذه الحرب بحيث يصبحون خالدين. تزدهر حروبكم كلعبة الكريكييت.. كيف تخدعوننا في هذا. هنا.. استمعوا أيها الناس فإذا فعلتم.. أهي السفن فقط التي منحتكم قوة كهذه؟ أكان السبب كما قال أخي أنكم امتلكتم التواريخ وآلات الطباعة؟».

«اليابان جزء من آسيا، أقول، وعامل اليابانيون السيخ بوحشية في الملايو، إلا أن أخي يتجاهل هذا. يقول: أن الإنجليز يشنقون السيخ الذين يقاتلون من أجل الاستقلال، الإنجليز وبعدهم الأمريكان يريدونك أن تقاتل من أجلهم أولاً إلا أنهم لن يتحدثوا إليك».

«إنها حربٌ جديدة. موثٌ حضارة.

ما هذا قل لنا يا الله!»⁽¹⁾.

هكذا خاطب «كبريال سينج» عذاب روحه وعقله والعالم بعد أن خدم الإنجليز و«الحلفاء» طيلة الحرب العالمية الثانية جاء من الهند من بلاد فيها الرياضيات والميكانيكا ميزتان طبيعيتان خدم في وحدات هندسة مكافحة الألغام في أوروبا ليبيدَ الهلاك عن آليات «الحلفاء» ويبعد الموت عن بني الإنسان.

وبينما البشرية تحتفل بانتهاء الحرب واستسلام ألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية تساقطت القنابل الذرية على شعب هيروشيما وناغازاكي في اليابان وتطايرت أشلاء مئات الألوف من البشر عملاً بأوامر الإدارة الأمريكية برئاسة هاري ترومان، دون أي ضرورة، فاليابان الإمبراطورية قد استسلمت، و فقط لتجربة السلاح الذري الرهيب الذي لا زال يحصد ضحاياه حتى يومنا ونحن على عتبة الألفية الثالثة من عصرنا.

من هنا كانت صرخة كبريال سينج المتطوع من الهند، المقاتل في صفوف «الحلفاء» الذي يرمز للشعوب الملونة، السمرء والصفراء: «لن يستخدما أبداً قنبلة كهذه ضد أمة بيضاء». ودليله أن الدول الاستعمارية والإمبريالية «البيضاء» التي أشعلت الحرب الكونية لإعادة اقتسام العالم الأسمر والأصفر، لم تجرب أبداً سلاحها الحاصد أرواح مئات آلاف البشر في لحظات فيما بينها، لم تقصف بالقنبلة الذرية «مدينة بيضاء» بالإبادة الشاملة.

كل «آسيا» كانت حاضرة في إيماءات هذا الرجل «كبريال سينج»، يتحدث بروح حضارة الشعوب السمرء والصفراء الفقيرة من الهند وفيتنام والصين إلى بلاد العرب وفي القلب فلسطين يتحدث عن «قديسين محاربين من أجل الحرية وتقرير المصير»⁽²⁾، ويضيف نقده الذاتي ويقول: «إنني إنسان من آسيا إتخذت أعوام الحرب آباءً إنجليزاً، أتبع تعاليمهم كابن مطيع. إلا أن أخي يعتقد أنني أحقق لأنني وثقت بالإنجليز، ويوماً ما ستفتح عينيك»⁽³⁾. «والآن أعود إلى الهند التي عادت مستعمرة بريطانية بعد أن تبخرت وعود الإنجليز للهند بالحرية والاستقلال»، أعود ومعني حكمة زميلي في الحرب

(1) - مايكل أونداتجي Michael Ondaatje، رواية المريض الإنجليزي The English patient ص 186 - 213 - 278 - 279 - 280 - 281 - 282 - 287، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة العربية 1997م.

(2) - المصدر نفسه، ص 212.

(3) - المصدر نفسه، ص 212.

«مادوكس» لحظة وداعنا «يوجد الله في الصحراء فقط. خارج هذا، يوجد التجارة والسلطة، المال والحرب، طغاة مالٍ وعشكر صاغوا العالم»⁽⁴⁾.

II

بعد أربع سنوات انتزعت الهند بانتفاضة الشعب الغانديّة وبالنضال المسلح الاستقلال من بين أنياب «الأسد البريطاني الأبيض». وبعد خمسين سنة مشّت ملكة بريطانية حافية على درب جلجلة «معبد امريستار» تضع إكليل الزهور على ضريح ضحايا شعب «الشيخ الهنود، شعب كيريال سينغ» الذين حصدهم رصاص الاستعمار البريطاني في قلب خنادق بلدهم، منتفضون، مدافعون عن حق العيش بكرامة تحت شمس السماء الهندية الساطعة. أخيراً في 1997م قدمت ملكة بريطانيا الاعتذار بياقة الزهور بعد أن رفضت حكومتها تقديم اعتذار الكلمات خشية أن تقدم لعائلات الضحايا الشيخ التعويضات.

III

في عام 1997م حصدت رواية «المريض الإنجليزي» فيلماً جميلاً، رائعاً، حصّد بدوره (9) تسعة أوسكار.

شاهدت «المريض الإنجليزي» وأصبت بالدهشة، فبين الرواية والفيلم لم تنس سماء هوليوود وآلتها السينمائية الساحرة أن «سماءها بيضاء»، جرّدت «كيريال سينغ» من أفكاره، فغاب عن وقائع الفيلم مشهد وذكر قصف هيروشيما، ناغازاكي، لتذكّر ومئات الملايين من البشر الذين شاهدوا «المريض الإنجليزي» أن هوليوود الأمريكية لا زالت «عنصرية بيضاء». ونقول بالآية معكوسة: لو كانت هيروشيما، ناغازاكي أمة بيضاء لما غاب مشهد قصف الأمة البيضاء بالإبادة الذرية الشاملة.

وغاب عن المشهد حوارات «سينغ ابن شيخ الهند، حواراته مع أخيه حول الاستعمار البريطاني، حول ازدواجية خطاب الدول الاستعمارية البيضاء، للأيديولوجيا والشعارات التجريدية خطاب نحو الشعوب الملونة، السمراء والصفراء، ولمواصلة الاستعمار والأبارتيد والغزو الكولونيالي الإستيطاني والهيمنة الإمبريالية خطاب ملموس آخر».

(4) - المصدر نفسه، ص245.

اكتفت هوليوود المريض الإنجليزي، بتقديم «سينغ» الهوية الآسيوية البسيطة، الساذجة، الوفية، في خدمة «الحلفاء»، البارعة في نزع حقول الألغام من «دروب دبابات وآليات الحلفاء، والناس البيض الشرفاء».

لم يتقدم مايكل أونداتجي Michael Ondaatje بالنقد والاعتراض، فهو مثلنا آسيوي، ولم يشفع لأبطال روايته جائزة البوكر برايز التي نالها عن كتابه المريض الإنجليزي The English patient فهو شاعر وروائي سري لانكي يعيش في تورنتو بكندا، ولم يشفع «للحلفة الآسيوية» الغائبة عن سماء هوليوود البيضاء نقد النقاد البديع «رواية تسحر اللب وتحتوي على طبقات عديدة»⁽⁵⁾ «حسية، لغزية، وعاطفية، تنقل القارئ إلى عالم آخر.. إنها سير أونداتجي الأكثر عمقاً لطبيعة الهوية»⁽⁶⁾. «سرد يمتلك قوة ورشاقة مدهشتين.. من أروع روايات الأعوام الأخيرة ضخمة، غنية، عميقة الحكمة»⁽⁷⁾.

IV

بعد أربع سنوات من انتصار «الحلفاء» وانتهاء الحرب العالمية الثانية حصد شعب فلسطين النكبة الكبرى (1948م) ويحصد على مساحة خمسين عاماً حتى يومنا عذابات الوطن والروح والناس الأبرياء من احتلال واستيطان وتوسع إسرائيلي صهيوني، مذابح دير ياسين، كفر قاسم، قبية، نحالين، غزة، تل الزعتر، صبرا وشاتيلا، المسجد الابراهيمي، نفق الاقصي، جبل أبو غنيم، ترقوميا... وتجريب تكنولوجيا القتل الجماعي في جسد الشعب في الأرض المحتلة، والغزو الشامل بقنابله الفراغية والعنقودية على قوس مخيمات اللجوء والشتات.

لو كنّا شعباً أبيض هل يقع معنا ما يقع منذ النكبة حتى يومنا؟

لو كان شعب لبنان الصبور الصامد شعباً أبيض، هل شهد الغزو والاحتلال والمذابح من «معجزة مطار بيروت إلى الاجتياح الدامي الشامل على يد الثلاثي الأبيض ييغن - شارون - إيتان» إلى «يوم الحساب» وتهجير نصف مليون تحت قنابل الموت من جنوب البلاد شمالاً واللجوء إلى العاصمة الصامدة بيروت، على يد الأبيض راين، إلى

(5) - صحيفة لوس أنجلوس تايمز.

(6) - صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل.

(7) - ميرابيل.

«عناقيد الغضب، ومجزرة قانا على يد الأبيض بيريس، حيث تصرخ أرواح الأطفال في سماء قانا مع أرواح أطفال صبرا وشاتيلا. وفوق هذا احتلال جنوب البلاد (1978م) وتعطيل قرار مجلس الأمن الدولي (425) عشرين عاماً وحتى يومنا». إنه الحصاد المر للشعوب العربية السمرء على يد استعمار البيض والتوسعية الصهيونية البيضاء.

V

«يحق يسوع المسيح عليكم اتركونا وشأننا». «لكم مسيحكم ولنا مسيحننا».

هكذا خاطب القس ديزموند توتو الأسود، حامل جائزة نوبل للسلام، دول: الولايات المتحدة، بريطانيا وألمانيا التي تدعم التمييز العنصري (الأبارتيد) وحكومة بريتوريا البيضاء.

ونلسون مانديلا سجيناً سبعاً وعشرين سنة باعتباره «إرهابياً أسوداً» في قاموس بريتوريا والدول الاستعمارية البيضاء، والمؤتمر الوطني الأفريقي منظمة «إرهابية وشيوعية».

شعب جنوب أفريقيا الأسود هلك منه الملايين على يد البيض المستعمرين والمستوطنين بين «بيع العبيد والرق داخل الوطن، والعبودية على الضفة الأخرى من الأطلسي بسفن الشحن وفي مزارع البيض «بالعالم الجديد» وبين معازل - غيتوات التمييز العنصري (الأبارتيد) لأكثر من (150) عاماً على يد حكومة المستوطنين البيض في قلب جنوب أفريقيا السمرء، وأنهار دماء الضحايا والصراع السياسي والجماهيري المسلح عشرات السنين دفاعاً عن حق المساواة بين أبناء الوطن ومستعمره نحو جنوب أفريقيا ديمقراطية للسود والبيض».

في عام 1994م انتزع الشعب الأسود الحرية وخرج من المعازل نحو الوطن، وانتقل مانديلا من السجن إلى رئاسة جنوب أفريقيا الديمقراطية.

الدول الاستعمارية البيضاء، لم تنس، لم تطوي كتاب عنصريتها، حاصرت مانديلا لينطوي تحت سقف قوانين مصالحها، تحالفاتها، فطالته بقطع العلاقات مع الذين وقفوا بجانب شعبه الامتناع عن زيارتهم، ووقف علاقات التجارة والصداقة هكذا بالإصبع أشاروا له.. كوبا، سوريا، ليبيا، العراق، السودان، كوريا، ايران.

مانديلا قال: لن أكون مثل ذلك الذي أنكر يسوع المسيح مع صياح الديك. لن

أبيع حلفاء وأصدقاء بلادي بثلاثين من الفضة، لست يهوذا الاسخريوطي.. وصرخ:
أصداؤكم غير أصدقائنا، حلفاؤنا غير حلفاؤكم.

كنتم مع حكومة بريتوريا العنصرية البيضاء، حلفاءنا كانوا مع شعبنا الأسود.
وأعلن: إنها صفاقة وقلة حياء، أن الأمريكان أغبياء.

في عام 1998م زارت وزيرة الخارجية الأمريكية م. أولبرايت جنوب أفريقيا،
وماندبلا ببجانبها، وأعلنت أمام فضائيات العالم: «سعادة اللقاء بعملاق القرن
العشرين». وزار كلينتون وهيلاري «الارهابي الأسود» في جنوب افريقيا، وأعلن
كلينتون إنتقاد سياسة واشنطن تجاه جنوب افريقيا والقارة السمراء، المستمدة من قواعد
لعبة الحرب الباردة مع السوفييت ومع الشعوب التي يساندها. وأعلن ماندبلا وبجانبه
كلينتون. «إن جنوب افريقيا لن تتخلى عن أصدقاءها كوبا، ليبيا، سوريا، إيران،
كوريا». وحيا كلينتون «حكيم افريقيا ماندبلا».

VI

بأسابيع حصد صراع القبائل في رواندا وبورندي أكثر من مليون أفريقي أسود، لم
تحرك دول المركز الرأسمالي الكبرى البيضاء ساكناً وغابت حقوق الإنسان وفي المقدمة
حق الناس بالحياة. وفي آذار/ مارس 98 يعلن السكرتير العام للأمم المتحدة الأسمر
كوفي أنان ومن القاهرة السمراء «لم تكن في مجلس الأمن ارادة دولية للتدخل ووقف
المجازر رغم توقعها وتدفق المعلومات عنها».

في قلب يوغسلافيا الاتحادية انفجرت الصراعات الأثنية والثقافية والطائفية، هرعت
كل أوروبا والولايات المتحدة وروسيا وجهود الأمم المتحدة والقوى العسكرية، لإطفاء
الحريق بين الصرب والبوسنيين والكروات فالخريق في وسط أوروبا والدول الكبرى
البيضاء تداعت فتراجعت الصراعات الأثنية/ الطائفية، وتم وضع الحلول بين الأثنيات
الثلاث البيضاء (ارثوذكس مسلمين كاثوليك).

VII

«على الفلسطينيين تمزيق الميثاق الوطني».

«الاستيطان لن يتوقف في القدس وجبل أبو غنيم وأرض إسرائيل الغربية».
«من غير المعقول أن يحصلوا على 90٪ من مساحة يهوداً والسامرة، لأنه إذا لم

تكن لدينا مناطق آمنة مركزية على هذا الحصن الواقى فإننا لا نستطيع الدفاع عن البلاد. كل شبر من يهودا والسامرة قطعة من لحم جسدي».

«عندما نكون محاطين بجوار دكتاتوري، فإن الضمان الوحيد أو بالأحرى الأساسي للسلام هو الردع وهو ما نسميه الأمن».

«مفتاح السلام في هذه المنطقة من العالم هو الردع، واتفاقات السلام منشودة ومهمة في حد ذاتها إلا أنها لا توفر السلام».

«ليس للولايات المتحدة حق فرض حل للأزمة العربية - الإسرائيلية، إن ذلك لم يعد ينفع الآن»⁽⁸⁾.

«إن تكرار التهديد بانتفاضة جديدة، يؤدي إلى اعتبارنا الاتفاقات مع عرفات لاغية»⁽⁹⁾. بهذا خاطب نتنياهو رئيس حكومة تحالف اليمين الإسرائيلية التوسعية وفد اللجنة الأمريكية اليهودية American Jewish committee في القدس. يكرر شروطه وأملاته بقوة الردع والاحتلال والاستيطان يفتح حدود الدولة العبرية على كل الضفة الفلسطينية فضلاً عن تهويد القدس، ويدعونا لتمزيق الميثاق ويشترط وضع ميثاق جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية يلغي (29) بنداً من (33).

إن شروط نتنياهو بشأن «الميثاق الجديد» تعادل دعوة الشعب الفلسطيني للرأي العام الإسرائيلي وكل القوى والأحزاب السياسية إلى «تمزيق قوانين الدولة العبرية التي لا تحدّد حدوداً جغرافية وسياسية، وصياغة دستور جديد بحدود محدّدة تستجيب لقرارات الشرعية الدولية التي تجاوزتها إسرائيل منذ قيامها حتى يومنا». حيث يختتم شعبنا والعرب والعالم خمسين سنة على النكبة الكبرى (1948م) وخمسين سنة على تعطيل الحق الفلسطيني بإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة عملاً بقرار الأمم المتحدة الرقم (181) لعام 1947م وخمسين سنة على تعطيل حق الشعب اللاجئ بالعودة إلى وطنه عملاً بالقرار الأممي (194) لعام 1948م.

VIII

في حزيران/ يونيو 1997م تباحث الرئيس الفرنسي جاك شيراك مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

(8) - إذاعة وتلفزيون إسرائيل 1998/2/13، صحيفة القدس 2/14، الصحف العربية 1998/2/15م.

(9) - ידיعوت، هآرتس 1998/2/15م.

وحدث كلينتون على إطلاق «مبادرة» لتحريك مسار المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية المتعثر، والمسارات السورية واللبنانية - الإسرائيلية المجمدة، وحذر شيراك من الانفجار في الشرق الأوسط.

كلينتون خاطب شيراك: «لا أستطيع الحركة بحرية، فأنا كالبطة العرجاء lame duck بسبب مواقف الأغلبية الجمهورية في الكونغرس». ولم يمنعه الكونغرس عندما أعلنت الإدارة الأمريكية في تموز/ يوليو أن الرئيس كلينتون يعد «لمبادرة الرزمة علي مسار أوسلو ومفاوضات الوضع الدائم» وأن دنيس روس سيحمل «المبادرة» تحضيراً لجولة وزيرة الخارجية أولبرايت.

حدثت عملية «ماحانيه يهودا» في «القدس الغربية»، وجاء دنيس روس ثم أولبرايت يحملان عنوان، «كل شيء تعطل بسبب عملية ماحانية يهودا الإرهابية» وعلى السلطة الفلسطينية شن حملات على مدار الساعة لتفكيك البنية التحتية لمنظمات الإرهاب، فالأمن أولاً. الآن جرعة من الأرض مقابل جرعة من ضرب العنف والإرهاب. واستمر الجمود على حاله رغم اعلان شيراك من جديد إن عملية السلام تشهد الموت المبرمج/ أذار - مارس 1998.

IX

لو كنّا شعباً أبيض فهل تتداعي هذه الشروط والضغوط

لم تطلب حكومة بريطانيا المحافظة أو العمالية من «شين فين» الجناح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي «تمزيق ميثاق الجيش الجمهوري بجناحه السياسي والمسلح»، والداعي لوحدة أيرلندا الشمالية مع الجمهورية الأيرلندية، رغم أن الأغلبية الأيرلندية البروتستنتية في أيرلندا الشمالية مع الوحدة في المملكة البريطانية.

ولم تشترط لندن المحافظة أو العمالية إلقاء وتسليم السلاح بطاقة دخول لطاولة مفاوضات التسوية السياسية للمشكلة الأيرلندية.

ولم تفعل ذلك الإدارة الأمريكية، بل دخلت وسيطاً بين فريقَي الصراع وكل يحتفظ بميثاقه وسلاحه، «والهدنة» بوقف العنف فقط أثناء المفاوضات على مصير أيرلندا الشمالية.

إنه قانون «الكيل بمكيالين double standard» قانون «الباب الدائري Revolving door» ما يجري على الشعوب المقهورة السمرات لا يجري على الشعوب البيضاء قاهرة أم مقهورة.

X

اليمن ويمين الوسط في م.ت.ف منذ بدء التحضير لمؤتمر مدريد (آذار/ مارس 1991م) حشر نفسه وقضية شعبنا وحقوقه الوطنية في «ممر» الإدارة الأمريكية فقط، وكلما ترنحت عملية أو سلو، استعاد الخطاب اليمني التقليدي الفلسطيني والعربي نظرية تحميل اللوبي الأمريكي اليهودي الصهيوني المسؤولية، وتجاهل الإدارة الأمريكية ومصالحها العليا الاستراتيجية مع الدولة العبرية وفي الشرق الأوسط. رغم أن أغلبية هذا اللوبي تقف بجانب إدارة كليتون ضد حكومة تحالف اليمن برئاسة نتيهاو منذ عام 1997م.

والأخطر تجاهل الدور العظيم الذي لعبه اللوبي الأمريكي الأسود، واللوبي الملون (أصول أسبانية آسيوية سكان أمريكا الأصليين) ولوبي الأنتلجنسيا والجامعات على مساحة السبعينات والثمانينات بجانب م.ت.ف وحق شعبنا الفلسطيني بتقرير المصير والاستقلال. وهذه الميادين ذاتها هي التي توجه لها خطاب وعمل جبهة تحرير فيتنام وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي وحركات تحرر الشعوب السمراء.

القوى الطبقية الحاكمة العربية تضع «كل اللوم وكل التفسير» للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي الصهيوني «عند حدود» اللوبي الأمريكي اليهودي، بينما في تقرير السياسة الأمريكية تتواجد قوى ضغط Lobbies أفعال تأثيراً في شؤون الشرق الأوسط وقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي الصهيوني من اللوبي الأمريكي اليهودي وفي المقدمة اللوبي النفطي، لوبي الصناعات العسكرية، اللوبي الزراعي، والتي تحصد سنوياً عشرات مليارات الدولارات من النفط وبيع السلاح والأسواق العربية فضلاً عن لوبي المصارف وسندات الخزينة الأمريكية التي تجاوزت توظيفات رؤوس أموال الأنظمة العربية فيها (670) مليار دولار وفق إحصاءات صحيفة اللوموند الفرنسية. ومداخرات الأفراد من دول مجلس التعاون في المصارف الأمريكية والأوربية ترتفع إلى حدود (718) مليار دولار، وتشكل 60.53٪ من جملة مداخرات الأفراد في الشرق الأوسط (مكتب الشال للإستثمارات الاقتصادية في الكويت 1998)⁽¹⁰⁾.

المأزق، الاستعصاء يقع في حصر الجهود العربية، وبعدها الفلسطينية بإطار الإدارة الأمريكية الفوقي، بدلاً عن قوس قزح واسع، متعدد الألوان، متعدد قوى الضغط، من

(10) - قارن الحياة - 28 شباط - فبراير 1998، ص11.

الإدارة إلى مجتمعات الضغط الكبرى البشرية والاقتصادية إلى عالم الانتلجنسيا والكنيسة⁽¹¹⁾ والجامعات.

XI

«خمس سنوات على أوسلو وتدايعاته، تراجع الهم الوطني، الهم المعيشي اليوم شاغل الناس». هكذا يقول الشاعر محمود درويش في اجتماع مع نايف حواتمة. «الناس يائسة، محبطة من السلطة والاحتلال» يقول عبد الجواد الصالح «وزير الزراعة في سلطة الحكم الذاتي»⁽¹²⁾.

«لا وجود لمؤسسات دستورية، قانونية مؤثرة في صنع القرار في مناطق الحكم الذاتي، كل المؤسسات بما فيها المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» «مهمشة» يقول عباس زكي عضو مركزية فتح عضو المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» للحكم الذاتي»⁽¹³⁾.

«قالوا أوسلو قلنا آمين، فلماذا إذن ما زالوا هناك فوق الهضبة في أعلى التلّ وحول السهل ويزحفون على الوادي وقرى الجيران؟ الثمر الجيد يتساقط والثمر السقط يرتفع لفوق، أهذا هو الحكم، أهذا ما بشرت به الثورة وناصر أيام العزّ، أهذا هذا؟ يُطبقون على الوادي، ويعتلون الجبال ويتمرسون في المرتفعات كما فعلوا بجبال القدس القدس حاطوها وخنقوها، ثم ابتلعوها وانتهى الأمر، وجبال الضفة بلعوها، وسهول غزة وأريحا. وهم ما زالوا في كل مكان ويتمرسون في كل مكان، فأين السلطة؟ وكيف يكون وطن؟».

«الأرض غريبة، أرض الوطن باتت غريبة، أرض الأحلام بلا أحلام، حلم التحرير بات شعاراً لا يصل إلى الأرض، بل كابوساً. كان يحلم في الأردن ثم لبنان ثم تونس، ويقول: احملني وارميني هناك تحت الزيتون أعطني رغيف وبصلة وملح مع صحن رصيع، وها هو الآن أمام الزيتون، وعلى طريق بحواجز وأمامه سياج مرفوع. انتهى الحلم».

(11) - في الأمريكتين داخل الكنيسة كنيستين، «كنيسة محافظة» مع الطبقة الرأسمالية داخل البلاد والهيمنة الاستعمارية والإمبريالية على الشعوب السمراء والصفراء، و«كنيسة لاهوت التحرير» مع الطبقات الفقيرة والعدالة الاجتماعية داخل البلاد ومع حق الشعوب في العالم الثالث بتقرير المصير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وكثير من كهنة ورهبان لاهوت التحرير برزوا في صفوف الثورات الطبقة الاجتماعية ضد الطبقات والأنظمة الاستغلالية والدكتاتورية (الليغارشية المالية اللاتيفونديا/ كبار ملاك الأراضي)، (الطغم الرأسمالية الصناعية والعسكرية الدكتاتورية).

(12) محضر اجتماع مع حواتمة، مصدر سبق ذكره، 1998/2/10م.

(13) المصدر نفسه.

«في البلدية قالوا: إن أوصلو لم تترك لهم حصّة في الماء، وإن الماء إذا رغبوا فيه يباع بدولارات أو سندات».

«البلد لا قانون، فوضى والقيامة قائمة، وكل واحد يده على قلبه ويخاف اليوم من بكرة الريح السريع هو المسألة، وهم يقولون.. اليوم القرش هو اللي يبحكي»...
«جيران: الشعب الجائع وفتنة مرسيدس موديل التسعين».

«الآن الثوار يكون على الأطلال، كانت سلمى جيران وكانت بيروت وكانت ثورة، واليوم لا سلمى ولا بيروت ولا ثورة، صاروا أطلال».

«انتشرت نقاط التفتيش من الجانبين، أي جانب السلطة وسلطانها. فهؤلاء يقولون شالوم والآخرون يقولون سلام، فهذا معني بالأمن وذاك معني بتأمين الأمن».

«مصبغة عتيقة اقتحموها وعملوها حبس ومكان تعذيب. وسكت الناس من الإحباط بعد أن ملّوا الشكوى والاعتصامات داخل أروقة البلدية وأمام الشرطة وقوات الأمن».

«حكومة ليست بحكومة، وشوارع ليست للسلطة وطرق التفافية أقيمت بالسيف فوق رقاب الناس وأرزاقهم، وأراض ورثوها بقواشين منذ موسى، وحتى محمد. الآن يجيء هذا الحل، أو من يحتل ليسحب ما شاء بدون حساب ويقال لهم هذا تحرير، هذا للسلم، هذا التفاف على الماضي حتى نصل إلى المستقبل، ولكن الحاضر ليس لكم، ولهذا نسميها التفافية، التفافية؟ وامتعض الناس، وفهمها الناس. بل فسروها: أنها اسم من لفّ يلفّ. ولفّ لا تعني يدور، بل لفّ الشيء، أخذه، بلعه، نام عليه. والوسيط ليس البالغ، بل هو مبلوع»، «إذن يا ناس جاء ليبلع؟ جاء ليلتفّ؟» تساءل الناس ثم صرخوا ثم رشقوا وقالوا «زيح هيك»، أي أن الأمور ليست معكم، بل هي منكم ولكم أو متا لكم؟ هذا ما قيل».

«قلعة معزولة عن العالم وحولها يدور اشتباك بين الجمهور وقوات الأمن، ونحن هنا في هذا الفخ بين الرصاص والحجارة وقنابل الغازات، فماذا نفعل؟».

«الخوف من اندفاع الجمهور الغاضب نحو المستوطنين المتربصين قرب الحاجز، وعلى سفح التل كان الأخطر، ولهذا ضلّ المحافظ يصرخ بالتلفون: ألو يا شرطة، ألو يا أمن، لكن أحداً في الخارج ما كان يرد»⁽¹⁴⁾.

(14) سحر خليفة، نابلس، روائية فلسطينية دكتوراه في الرواية الحديثة من الولايات المتحدة الأمريكية، رواية الميراث (اقرأ: الوطن)، دار الآداب (بيروت)، الطبعة الأولى 1997م، الفقرات حسب التسلسل، ص 240 - 243 - 300 - 191 - 283 - 286 - 291 - 292.

«أوصلني عمي إلى المطار وقال بعتاب:

- معقول تروحي وتركينا؟

مسحت دموعي لأول مرة منذ سنوات.. وقلت بحنان:

- راجعة، راجعة، والله راجعة.

قال مذكراً:

- وأخوك الصغير، لمن تركيه؟

قلت بحيرة:

- البركة فيك وفي أميرة.

- ومشيت نحو الطائرة⁽¹⁵⁾.

هكذا لسان حال أبطال الثورة، الانتفاضة، الوطن (الميراث) يختمون مسار الصراع، «هذا ما جناه علينا أوسلو، ونحن لم ننجني على أحد».

على الجانب الآخر من المتراس، في شارع الشعب تتناقل الشاشات الصغيرة يوميات صراع حق البقاء على الأرض وحق الشعب في الوطن، وتتناقل الشاشات الصغيرة حركة صراع شعب الشتات للعودة إلى الوطن. أجيال ثلاثة في الصراع لتجاوز مظالم أوسلو/ بروتوكول الخليل «لأرمنة» و«أسرلة» و«صوملة» الشعب والوطن ومصادرة الحقوق الوطنية بتقرير المصير ومقاومة الاحتلال وصولاً للاستقلال والعودة.

فالمسألة التي يدور عليها الصراع ليس «دولة فلسطينية قابلة للحياة Viable» على أجزاء من الضفة وقطاع غزة منزوعة السلاح بلا رُكْب ولا سيقان كما خطط ويعمل برنامج حكومة تحالف اليمين التوسعية التي تبني على تفصيل أوسلو على مقاسها..

المسألة هي: على أية أرض تقوم الدولة الفلسطينية، معازل وغيتوات مطوقة بقوات الاحتلال والمستوطنات أم دولة مستقلة ينسحب الاحتلال والمستوطنين من أراضيها في القدس والضفة والقطاع إلى ما وراء خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967م عملاً بقرارات الشرعية الدولية، وتفتح على استعادة «السيادة المعطلة» منذ خمسين عاماً، منذ قرار الأمم المتحدة عام 1947م بحق شعب فلسطين ببناء دولته المستقلة وحقه بتقرير مصيره بنفسه بدون «أرمنة» و«أسرلة» و«صوملة» وتفتح على حل نكبة الشعب اللاجئ عملاً بالقرار الأممي 194.

(15) المصدر نفسه، ص317.

ولا تزال الشمس تشرق.. يقول شارع الشعب وقواه الوطنية المنظمة، وفم جراح الضحايا والشاشات الصغيرة.

XII

«يشكّل الاعتراف بالكرامة المرتبطة بكل أعضاء العائلة البشرية وبحقوقها المتساوية والثابتة، أساساً للحرية والعدالة والسلام في العالم»⁽¹⁶⁾.

«ما من شيء في هذا الإعلان يُمكن تفسيره بأنّه ينطوي على أية دولة أو أيّة فئة، أو أي شخص، في ممارسة نشاط، أو في القيام بعمل يرمي إلى هدم بعض الحقوق والحريات المعلنة فيه»⁽¹⁷⁾.

الآن تتزامن الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. مع الذكرى الخمسين للنكبة الكبرى لشعب فلسطين والعرب أجمعين. فوقائع الحروب التوسعية الإسرائيلية بعد النكبة قدمت الأدلة بأن الأراضي العربية الأخرى كما أرض فلسطين تحت كابوس التوسعية الإسرائيلية الصهيونية، كما كل المشروع النهضوي العربي الحديث، القطري والقومي تحت الحصار والنزيف على يد «قوة التوسع والعدوان وسلام الردع/ سلام القوة».


ميثاق وقرارات الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تفتح باب الشمس لمن يدق الباب نحو حق الشعوب السمراء والملونة بالنضال للتحرر والاستقلال، وحق المساواة بين الشعوب والأمم البيضاء والسمراء.

(16) - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تمهيد صادر عن الأمم المتحدة 1948م.

(17) - المصدر نفسه، المادة 30.

الفصل التاسع

ملحق الوثائق

<p>PALESTINE LIBERATION ORGANIZATION STOCKHOLM</p>		<p>مملكة السويد ستوكهولم</p>		
<p>Mr. Sten Andersson Minister for Foreign Affairs SWEDEN</p>	<p>SECRET</p>			
<p>REF.</p>	<p>STOCKHOLM December 7, 1988</p>			
<p>Dear Mr Sten Andersson,</p>				
<p>In continuation to our discussions that took place in Stockholm on the 6th and 7th of December 1988 about the text presented by Mr. Shultz, the Secretary of State for Foreign Affairs of the United States of America concerning the beginning of dialogue between the PLO and the American Administration I hereby enclose the text that we present, and that has no answer and which I have thought we will want to have it issued officially after being presented to the Executive Committee later on.</p>				
<p>Please accept the expression of my highest consideration,</p>				
<p>Yasser Arafat Chairman of the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization</p>				
<p>Postaddress Telephone nr 2 115 00 Stockholm Sweden</p>	<p>Telephone Office nr 22 F. 115 08/10 00 00</p>	<p>Postbox nr 2 102 00</p>		
<p>Telex 11000 PLO</p>				

وثيقة رقم - ١ -

رسالة ياسر عرفات لوزير خارجية السويد يبلغه فيها قبوله بالشروط الأمريكية لبدا الحوار مع المنظمة، والتي عرضت عليه من وزير الخارجية الأمريكي عن طريق السويد بتاريخ ٧ ديسمبر/ ١٩٨٨.

المصدر: - أرشيف الجهة الديمقراطية.

- كتاب نايف حواتمة يتحدث - دار الكاتب/ دمشق - دار المناهل/ بيروت، الطبعة الأولى

١٩٩٧ - دار الجليل/ عمان، الطبعة الثانية ١٩٩٧ - ص ٣٤٧

As its contribution to the search for a just and lasting peace in the Middle East, the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization, assuming the role of the Provisional Government of the State of Palestine wishes to issue the following official statement:

1. That it is prepared to negotiate with Israel within the framework of the International Conference a comprehensive peace settlement of the Arab-Israeli conflict on the basis of U.N. resolutions 242 and 338.
2. That it undertakes to live in peace with Israel and other neighbours and to respect their right to exist in peace within secure and internationally recognized borders, as will the democratic Palestinian State which it seeks to establish in the Palestinian occupied territories since 1967.
3. That it condemns individual, group and State terrorism in all its forms, and will not resort to it.

Handwritten signature and date: 11/12/88

وثيقة رقم - ٢ -

صورة للنص المرفق برسالة ياسر عرفات إلى وزير خارجية السويد، تعلن فيه المنظمة اعترافها بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ - ٣٣٨ ، وتمهدها بالعيش مع إسرائيل في سلام، ونبد الإرهاب. بإمضاء ياسر عرفات.

المصدر: - أرشيف الجبهة الديمقراطية.

- كتاب نايف حواتمة يتحدث.. سبق ذكره، ص ٣٤٨.

نص خطة شامير للتسوية وقد أقرتها الحكومة الإسرائيلية أواسط أيار (مايو) ١٩٨٩

فيها النقاط التالية:

أ - أن إسرائيل تسعى للسلام واستمرار العملية السياسية عن طريق المفاوضات المباشرة على أساس اتفاقات كامب ديفيد.

ب - أن إسرائيل تعارض إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وفي المنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن.

ج - أن إسرائيل لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

د - لن يجري أي تغيير في وضع مناطق يهودا والسامرة وغزة غير ما ورد في النقاط الأساسية للحكومة الإسرائيلية.

الموضوعات التي تناقشها عملية السلام

٤ - أ - أن إسرائيل ترى أن من الأهمية بمكان أن يعتبر السلام بين إسرائيل ومصر على أساس اتفاقات كامب ديفيد حجر الزاوية لتوسيع دائرة السلام في المنطقة. وتدعو إلى بذل جهد مشترك لتعزيز السلام من خلال المفاوضات المستمرة.

١ - تمثل هذه الوثيقة مبادئ مبادرة سياسية من جانب الحكومة الإسرائيلية تتعامل مع مواصلة عملية السلام وانتهاء حالة الحرب مع الدول العربية وإيجاد حل لعرب مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة وإحلال السلام مع الأردن وإيجاد حل لمشكلة سكان المخيمات في مناطق يهودا والسامرة وغزة.

٢ - تشمل هذه الوثيقة على ما يلي:
أ - المبادئ التي ارتكزت عليها هذه المبادرة.

ب - تفاصيل الإجراءات انبثاقة إلى تنفيذها.

ج - إشارة إلى موضوع الانتخابات قيد البحث. وأن تفاصيل أخرى تتعلق بالانتخابات ومواضيع أخرى ضمن المبادرة سيتم التعامل معها بشكل مستقل.

نقاط أساسية

٣ - تقوم المبادرة على افتراض أن هناك إجماعاً وطنياً عليها على أساس الخطوط العريضة لحكومة إسرائيل بما

وثيقة رقم - ٣ - نص مشروع شامير...

المصدر: - كتاب الطريق الوعر - نظرة على المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، فهد سليمان، قيس عبد الكريم، هشام أبو غوش، صالح زيدان. دار التقدم العربي - بيروت أيلول ١٩٩٧، ص ٩٠.

ب - أن إسرائيل تدعو إلى إقامة سلام بينها وبين الدول العربية التي ما زالت في حرب معها وذلك بهدف التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل وإجراء مفاوضات مباشرة وإنهاء المقاطعة العربية وإقامة علاقات دبلوماسية ووقف النشاط العدائي في المنظمات والمنابر الدولية وإقامة تعاون إقليمي وثنائي.

ج - أن إسرائيل تدعو إلى جهد دولي لحل مشكلة سكان المخيمات العربية في مناطق يهودا والسامرة وغزة بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية وإعادة تأهيلهم وأن إسرائيل مستعدة لأن تكون شريكا في هذه المحاولة.

د - من أجل تقدم عملية المفاوضات السياسية المؤدية إلى السلام فإن إسرائيل تقترح إجراء انتخابات حرة وديمقراطية للمواطنين الفلسطينيين العرب في مناطق يهودا والسامرة وغزة في جو بعيد عن العنف والتهديدات والإرهاب. وفي هذه الانتخابات، يتم اختيار ممثلين لإجراء مفاوضات من أجل فترة انتقالية للحكم الذاتي، وتعتبر هذه الفترة اختبارا للتعايش والتعاون.

وفي مرحلة لاحقة، ستجري المفاوضات من أجل التوصل إلى حل دائم تطرح فيه جميع الخيارات المقترحة لتسوية متفق عليها وبهدف تحقيق سلام بين إسرائيل والأردن.

هـ - جميع الخطوات المذكورة أعلاه يجب التعامل معها بشكل متكامل.

و - تفاصيل جميع ما هو مذكور في النقطة (د) سيتم إدراجها أدناه.

المبادئ المكونة للمبادرة

٥ - المبادرة مبنية على مرحلتين:
أ - المرحلة الأولى: فترة انتقالية لاتفاق مؤقت.
ب - المرحلة الثانية: حل دائم.

٦ - الفترة ما بين المرحلتين هي جدول زمني يتم خلاله تنفيذ الخطة: وتقوم عملية السلام التي تدعو لها المبادرة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين قامت عليهما اتفاقيات كامب ديفيد.

الجدول الزمني

٧ - تستمر الفترة المؤقتة خمس سنوات.

٨ - بأسرع ما يمكن، ولكن بما لا يزيد على ثلاث سنوات من بدء الفترة الانتقالية، تبدأ مفاوضات من أجل التوصل إلى حل دائم.

الأطراف المشتركة في المفاوضات

من كلا الجانبين في المرحلتين

٩ - الأطراف المشتركة في المفاوضات في المرحلة الأولى «الاتفاقية المؤقتة»، يجب أن تشمل إسرائيل والممثلين المنتخبين للسكان العرب الفلسطينيين في مناطق يهودا والسامرة وغزة. وتدعى مصر ولبنان للاشتراك في هذه المفاوضات إذا أبديا رغبة في ذلك.

١٠ - الأطراف المشتركة في مفاوضات المرحلة الثانية «الحل الدائم»، يجب أن تشمل إسرائيل وممثلي الفلسطينيين في مناطق يهودا والسامرة وغزة وكذلك الأردن وربما مصر.

عبر مفاوضات بشأن المبادئ المكونة للمبادرة.

١٥ - أ - بعد ذلك فوراً تبدأ مرحلة إعداد وتنفيذ عملية الانتخابات لاختيار ممثلين للفلسطينيين العرب سكان مناطق يهودا والسامرة وغزة.

ويكون المختارون في هذه الانتخابات

(١) مشاركين في عملية التفاوض من أجل فترة انتقالية «اتفاقية مؤقتة».

(٢) ممثلين لسلطة الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية.

(٣) يكونون الطرف الفلسطيني المركزي بموجب الاتفاقية بعد ٣ سنوات في المفاوضات من أجل حل دائم.

ب - خلال فترة الإعداد يجب وقف أعمال العنف في مناطق يهودا والسامرة وغزة.

١٦ - بالنسبة لمحتوى الانتخابات ينصح بتبني اقتراح بانتخابات خاصة بالمناطق، وتحدد التفاصيل الخاصة بهذا الشأن عبر مزيد من النقاشات.

١٧ - يجوز لكل فلسطيني عربي يسكن مناطق يهودا والسامرة وغزة ينتخبه السكان لتمثيلهم وبعد تقديم ترشيحه بموجب الوثائق التفصيلية التي ستحدد موضوع الانتخابات، أن يشارك في المفاوضات مع إسرائيل.

١٨ - تكون الانتخابات حرة، ديمقراطية وسرية.

١٩ - بعد انتخابات الممثلين الفلسطينيين مباشرة تبدأ المفاوضات بشأن

وفي المفاوضات بين إسرائيل والأردن وممثلي مناطق يهودا والسامرة وغزة يتفق على معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل.

أساس الفترة الانتقالية

١١ - يوافق العرب الفلسطينيون في مناطق يهودا والسامرة وغزة على الحكم الذاتي بالوسيلة التي يرغبون فيها على إدارة شؤون الحياة اليومية، بينما تكون إسرائيل مسؤولة عن الأمن والشؤون الخارجية وعلى كافة المسائل التي تهم المواطنين الإسرائيليين في مناطق يهودا والسامرة وغزة. أما مواضيع تطبيق خطة الحكم الذاتي، فيجب أن تدرس وتقرر ضمن إطار المفاوضات في الاتفاق المؤقت.

محتوى الحل الدائم

١٢ - في المفاوضات من أجل حل دائم، يحق لكل طرف أن يطرح للنقاش جميع الموضوعات التي يرغب بطرحها.

١٣ - تهدف المفاوضات إلى :

أ - تحقيق حل دائم تقبل به الأطراف المتفاوضة .

ب - وضع الترتيبات من أجل السلام وترتيبات الحدود بين إسرائيل والأردن.

تفصيلات عملية تنفيذ المبادرة

١٤ - أولاً وقبل كل شيء إقامة حوار واتفاق مبدئي بين الفلسطينيين العرب سكان مناطق يهودا والسامرة وغزة وكذلك مصر والأردن إذا رغبا في المشاركة حسبما هو مذكور أعلاه وذلك

اتفاق مؤقت وفترة انتقالية تستمر لمدة ٥ سنوات كما هو مذكور أعلاه وفي هذه المفاوضات تحدد الأطراف المشاركة جميع الموضوعات المتعلقة بمحتوى الحكم الذاتي والترتيبات اللازمة لتنفيذه.

٢٠ - في أسرع وقت ممكن، ولكن

بما لا يزيد عن السنة الثالثة من إرساء الحكم الذاتي تبدأ المفاوضات لإيجاد حل دائم، وطوال الفترة التي تستغرق هذه المفاوضات وحتى توقيع الاتفاق على حل دائم يستمر تطبيق الحكم الذاتي. كما تحدد في المفاوضات من أجل اتفاقية مؤقتة.

نص خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد

وسينتم عقد المؤتمر في مدريد يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٩١.

ويرجو الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف منكم قبول هذه الدعوة على أكثر تقدير قبل الساعة السادسة من بعد ظهر يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٩١ بتوقييت واشنطن وذلك لضمان التنظيم الملائم والاستعدادات للمؤتمر.

وسوف تبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة، بعد أربعة ايام من افتتاح المؤتمر. أما الأطراف التي ترغب في حضور المفاوضات المتعددة الأطراف فسوف تجتمع بعد اسبوعين من افتتاح المؤتمر لتنظيم هذه المفاوضات. ويعتقد متبنو قرار المؤتمر انه ينبغي ان تتركز هذه المفاوضات على قضايا المنطقة المتنوعة مثل الرقابة على الأسلحة والأمن الإقليمي والمياه وقضايا اللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

وسوف يترأس الاجتماع الذي سيعقد على مستوى وزراء الخارجية الدولتان اللتان تبنتا القرار أمام الحكومات المدعوة التي تمثل اسرائيل وسوريا ولبنان

وجيه الرئيسان الاميركي جورج بوش والسوفييتي ميخائيل غورباتشوف في ١٨/١٠/١٩٩١ الدعوة الى الاطراف المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي لحضور مؤتمر السلام الذي تقرر عقده في مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١.

بعد مفاوضات مكثفة مع اسرائيل، والدول العربية، والفلسطينيين تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بأن فرصة تاريخية قائمة بالفعل لدفع الامكانيات قما من أجل سلام حقيقي في جميع انحاء المنطقة. والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على استعداد لمساعدة الاطراف على تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة تسأخذ مسارين بين اسرائيل والدول العربية، وبين اسرائيل والفلسطينيين، وترتكز على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وهدف هذه العملية هو سلام حقيقي.

ولتحقيق هذه الغاية يتقدم رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد السوفييتي بدعوتكم الى مؤتمر سلام تتبناه كلتا الدولتين ويليه فوراً مفاوضات مباشرة،

وثيقة رقم - ٤ - نص خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد...

المصدر: - كتاب الطريق الوعر - نظرة إلى المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، فهد سليمان، قيس عبد الكريم، هشام أبو غوش، صالح زيدان. دار التقدم العربي - بيروت - أيلول ١٩٩٧، ص ٣١.

خمس أعوام.

وبدءاً من العام الثالث من فترة ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، ستجري المفاوضات بشأن الوضع الدائم وسوف تدور هذه المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم والمفاوضات بين إسرائيل والدول العربية على أساس القرارات ٢٤٢ و٣٣٨.

ومن المفهوم أن الدولتين اللتين تبنتا هذا القرار، قد تعهدتا بانجاح هذه العملية، كما أن هدفهما من عقد هذا المؤتمر، ومن المفاوضات هو مع الأطراف التي ستوافق على الحضور.

ويعتقد متبنيا المؤتمر أن هذه العملية تتيح فرصة واحدة من المواجهة والصراع كما تشير بالأمل في سلام دائم ومن ثم يأمل متبنيا المؤتمر من الأطراف التوجه إلى هذه المفاوضات بروح من النوايا الطيبة والاحترام المتبادل وبهذه الطريقة يمكن لعملية السلام أن تبدأ في كسر جمود الشكوك وعدم الثقة المتبادلة اللتين تجعلان هذا الصراع مستمراً والسماح أيضاً للأطراف بالبدء في حل خلافاتها. والحق فإنه من خلال هذه العملية فقط يمكن تحقيق سلام حقيقي بين الدول العربية وإسرائيل والفلسطينيين كما أنه من خلال هذه العملية فقط يمكن لشعوب الشرق الأوسط إحراز سلام وأمن يستحقونه عن جدارة.

والإردن أما الفلسطينيون فستتم دعوتهم كجزء من الوفد الأردني الفلسطيني وستتم دعوة مصر إلى المؤتمر بصفة مشارك وسيكون المجتمع الأوروبي مشاركاً في المؤتمر جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وسوف يكون ممثلاً في رئاسته.

وسوف توجه دعوة لمجلس التعاون الخليجي لارسال أمينه العام للحضور كمراقب كما ستوجه دعوة للدول الأعضاء في المتعددة الجوانب كما ستوجه الدعوة للأمم المتحدة لارسال مراقب يمثل الأمين العام.

ولن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف أو حق رفض الاتفاقات التي تتوصل إليها كما لن تكون له سلطة اتخاذ قرارات للأطراف والقدرة على التصويت على القضايا أو الفتنانج وبالإمكان عقد المؤتمر مرة ثانية فقط بموافقة جميع الأطراف.

بالنسبة للمفاوضات بين إسرائيل وفلسطينيين هم جزء من الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك فستدور المفاوضات على مراحل تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت وستدور هذه المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة وبمجرد الاتفاق ستدوم ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت مدة

UNDET

June 30, 1993

The two sides agree that the objective of the peace process is to reach a just, lasting and comprehensive peace settlement achieved through direct negotiations based on United Nations Security Council Resolutions 242 and 338. The negotiations between the Israeli and Palestinian sides will be conducted, per the Madrid letter of invitation, in two phases: the first phase of the negotiations is directed toward reaching agreement on Palestinian interim self-government arrangements for a period of five years; and the second phase of the negotiations, beginning the third year of the period of interim self-government arrangements, will be directed toward reaching agreement on permanent status. The two sides concur that the agreement reached between them on permanent status will constitute the implementation of Resolutions 242 and 338 in all their aspects.

THE GOAL OF THE NEGOTIATIONS

The two sides agree that the objective of the peace process is to reach a just, lasting and comprehensive peace settlement achieved through direct negotiations based on United Nations Security Council Resolutions 242 and 338. The negotiations between the Israeli and Palestinian sides will be conducted, per the Madrid letter of invitation, in two phases: the first phase of the negotiations is directed toward reaching agreement on Palestinian interim self-government arrangements for a period of five years; and the second phase of the negotiations, beginning the third year of the period of interim self-government arrangements, will be directed toward reaching agreement on permanent status. The two sides concur that the agreement reached between them on permanent status will constitute the implementation of Resolutions 242 and 338 in all their aspects.

The two sides agree that the negotiating process is one and that its two phases are interlocked. They further agree that neither the negotiations nor the agreements reached for the interim period nor anything done in the interim period will be deemed to preempt or prejudge the outcome of permanent status negotiations. Furthermore, both sides will make their best efforts to avoid actions during the interim period that undermine the environment for the negotiations. The two sides agree that all options for permanent status within the framework of the agreed basis of the negotiations -- United Nations Security Council Resolutions 242 and 338 -- will remain open. Once negotiations on permanent status begin, each side can raise whatever issue it wants, including the question of Jerusalem).

The Acquisition For permanent status negotiations should include the Temple Mount

وثيقة رقم - ٥ -

مسودة إعلان المبادئ الأمريكية التي تقدم بها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في محادثات واشنطن ٣٠ حزيران/ يونيو/ ١٩٩٣. والملاحظات عليها بخط ياسر عرفات الذي أوعز لوفد د. عبد الشافي برفضها، بينما وافق عليها عبر المحطة المصرية.

المصدر: - أرشيف الجهة الديمقراطية

- كتاب نايف حواتمة يتحدث - مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٩.

مستوردة من دار النشر
الجمعة ١٩٦٨/٤/٢١

رسالة من

أنه "١١/٢"

١- كما قد ورد في إبيات استجارية بوجه عال، وهو يقدر
الخطوة الأولى بطلبه وبيده، إنما لم تكن
خطوة حرة

٢- يدرك أنه ليس المتأخر الوسيط
التي يتغير ضلها اللون الفلج رتد
أعرب عن استعداده كمرسمة في كبر
نما ينهم بالورسلة الذر لا يخرج
هو سر الرضا انكم سوا جنهم ولا
يبلغ عرضة الرضا بانهم يبيشون
حتت حرا اسرائيليه (سنداه يفرام
كل حية فاعرا غية نظام يمانى ذلك)
٣- سعة ١٢ حرة شينا العالم بانه راد...

وثيقة رقم - ٦ -

صورة للصفحتين الأولى والثانية من التقرير الذي أملاه أسامة الباز على سعيد كمال حول محادثاته
مع إسرائيل، وهو بخط سعيد كمال. «الأحرف (OB) أسامة الباز، (YR) اسحق راين».
المصدر: - كتاب نايف حواتمة يتحدث - مصدر سبق ذكره - ص ٣٥٠.
- محمد حسين هيكال - الكتاب الثالث - المفاوضات السرية - أوصلو سلام الأوهام.

الرئيس مبارك : وأبين لابد ان يعطى شيئا وانا سأرسل له رسالة خاصة مع الدكتور اسامه باكر ، ولقد كان لايسد ان تتخذوا هذا القرار الجريء رغم انه خيار صعب ، الرئيس كلينتون قال لى لدى مسن المشاكل الكثير فى العالم فانتبهزوا الفرصة ..

وانا قلت لمان لدى الفلسطينيين ظروف صعبة وقرارهم بالمشاركة ليس سهلا ..

وبالنسبة انا سأحاول الذهاب للسعودية بعد اول مايو ، وسأتحدث معهم ، وسأذهب فى زيارة للشيخ زايد ، وأريد ان اعرف كم البالغ الموجود عند العقيد القذافى .

الرئيس ابو عار : عند العقيد القذافى ١٦٨ مليون دولار ، اما بالنسبة للامارات فهناك صندوق الشيخ زايد للخير به مليار دولار ، والشيخ زايد قال لسفيرنا انه مستعد ان يعطى لفلسطين ١٠٠ مليون دولار ، وانا لى عند حكومة دى ٤١ مليون دولار .

الرئيس مبارك : يتابعها الوزير عمر سليمان .

الوزير عمرو : كريستوفر اصدر بيانا بكامل غاصره وفق ما هو مطلوب ، فهو ضد سياسة الابعاد وفتح حق الفلسطينيين فى تقرير صيرهم .

وثيقة رقم - ٨ -

صورة للصفحة الثانية من محضر لقاء عرفات مع مبارك ٢١ نيسان/ إبريل/ ١٩٩٣.

المصدر: - كتاب حواطة يتحدث - سبق ذكره. ص ٣٥٤.

- محمد حسنين هيكل - الكتاب الثالث - المفاوضات السرية أوسلو وسلام الأوهام.. سبق ذكره.

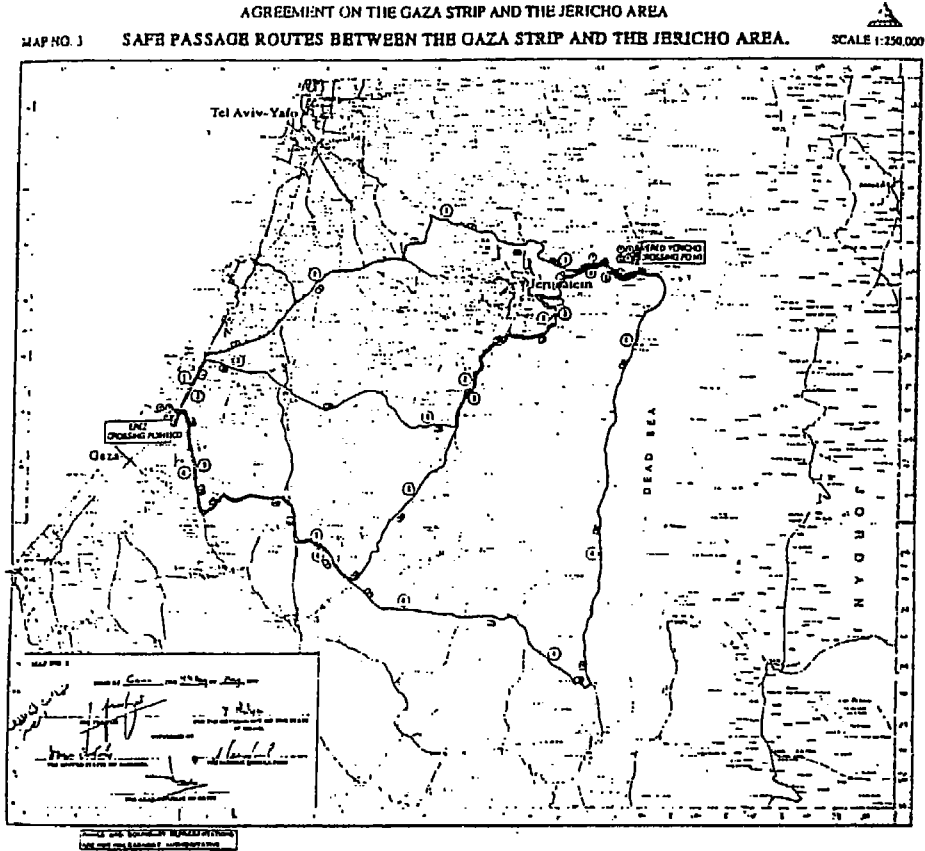
ان نذكر ٠٠٠ مثلا ان يتم زيادة عدد الذين يقال
انه تم ابعادهم خطأ .

- (٢) اسراع المحكمة بإرجاع ٧٠ - ٨٠ شخصا .
- (٣) العمل على اختصار فكرة الابعاد من سنتين
الى شهر .

في مقابل هذا سيطلب :

- (١) مشاركة الفلسطينيين في المفاوضات .
- (٢) السماح بدخول المعونات للبعدين .
- وبغير ذلك لن يتراجع رابين عن موقفه .
- اذا تصاعد الصراع بين الليراليين و رابينيين
تتعمد المشكلة لان البديل تسويت .
- اسامه : نحاول تحريك البعدين نحو الشريط الحدودي
بدلا من مكانهم الان ٠٠٠ مثلا يوضعوا في
مدرسة في مرجعيون ، ويكونوا تحت سيطرة
اسرائيل .
- الاسرائيليون يريدون معرفة هل التنظيم
متحالف مع حماس ٢٢ .

- الرئيس ابو عمار : الاسرائيليون هم الذين خلقوهم و اوجدوهم .
- اللواء عمير : رابين وضع مخطط للتخلص من حماس .
- الرئيس ابو عمار : الانتفاضة حينما تفجرت لم تكن حماس موجودة فهم
الذين اوجدوها ، والخليجيين يدعمونها .
- د . اسامه : بدأ الجميع يصحسون .



وثيقة رقم - ٩ -

خارطة غزة - أريحا والتوقيعات عليها كما تمت في القاهرة (اتفاق ٩ شباط/فبراير ٩٤) وتحدد بلده أريحا في إطار ١٥ كم^٢، بعد أن رفض راين الخارطة التي قدمها له مبارك (اجتماع الاسماعيليه) والتي قدمها عرفات لمبارك في القاهرة.

المصدر: - كتاب «حوادث يتحدث».. سبق ذكره، ص ٣٥٦ - أرشيف الجبهة الديمقراطية.



وثيقة " الاعتراف المتبادل "

الرسالة رقم ١ -

من عرفات الى رابين

٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣

السيد رئيس الوزراء

ان توقيع اعلان المباديء يمثل بداية حقبة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط منطلقاً اقتناع واسع بذلك أود أن أؤكد الالتزامات المتبادلة لمنظمة التحرير الفلسطينية : تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في الوجود في سلام وأمن . تقبل منظمة التحرير الفلسطينية قراري مجلس الأمن الرقمين ٢٤٢ و ٣٣٨ . تلزم منظمة التحرير الفلسطينية نفسها عملية السلام في الشرق الأوسط وحلاً سلمياً للنزاع بين الجانبين وتعلن أن كل القضايا العالقة المتعلقة بالموضع النهائي ستحل عن طريق المفاوضات .

تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية أن توقيع اعلان المباديء يشكل حدثاً تاريخياً يفتح عهداً جديداً من التعايش السلمي يخلص من العنف وكل الأعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار ووفقاً لذلك فان منظمة التحرير الفلسطينية تنبذ استخدام الارهاب وغيره من أعمال العنف ، وستحمل المسؤولية عن كل عناصر منظمة التحرير الفلسطينية وأفرادها كي تضمن امتثالهم وشمع العنف وتؤدب المخالفين .

وفي ضوء الوعد بحقبة جديدة وتوقيع اعلان المباديء وعلى أساس التبرؤ الفلسطيني بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ فان منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد أن بنود الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود ومنه د الميثاق التي لا تنسجم والالتزامات الواردة في هذه الرسالة هي الآن غير سارية وباطلة . وتالياً فان منظمة التحرير الفلسطينية تتعهد أن ترافق الأسر الى المجلس الوطني الفلسطيني للاتقرار الرسمي وادخال التعديلات اللازمة في ما يتعلق بالميثاق الفلسطيني .

المخلص ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

وثيقة رقم - ١٠ -

الاعتراف المتبادل والرسائل الثلاث.

المصدر: - كتاب «حوامة يتحدث».. سبق ذكره، ص ٣٥٨.

- معركة السلام - يوميات شمعون بيريس - الأهلية للنشر والتوزيع عمان - الأردن ١٩٩٥،

ص ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

١ رسالة رقم ٣-٣

من رابين الى عرفات

٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣

السيد الرئيس

رداً على رسالتكم في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ . أود أن أؤكد لكم أنه
في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في رسالتكم ، قررت حكومة
إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بمثل الشعب الفلسطيني وبندء
مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط

اسحق رابين

رئيس وزراء إسرائيل

١ رسالة رقم ٧-٧

من عرفات الى هولست

٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣

العزير الوزير هولست

أود أن أؤكد لكم أنه لدى توقيع اعلان المباديء ، سأضمن المواقف الآتية في
تصريحاتي العلنية :

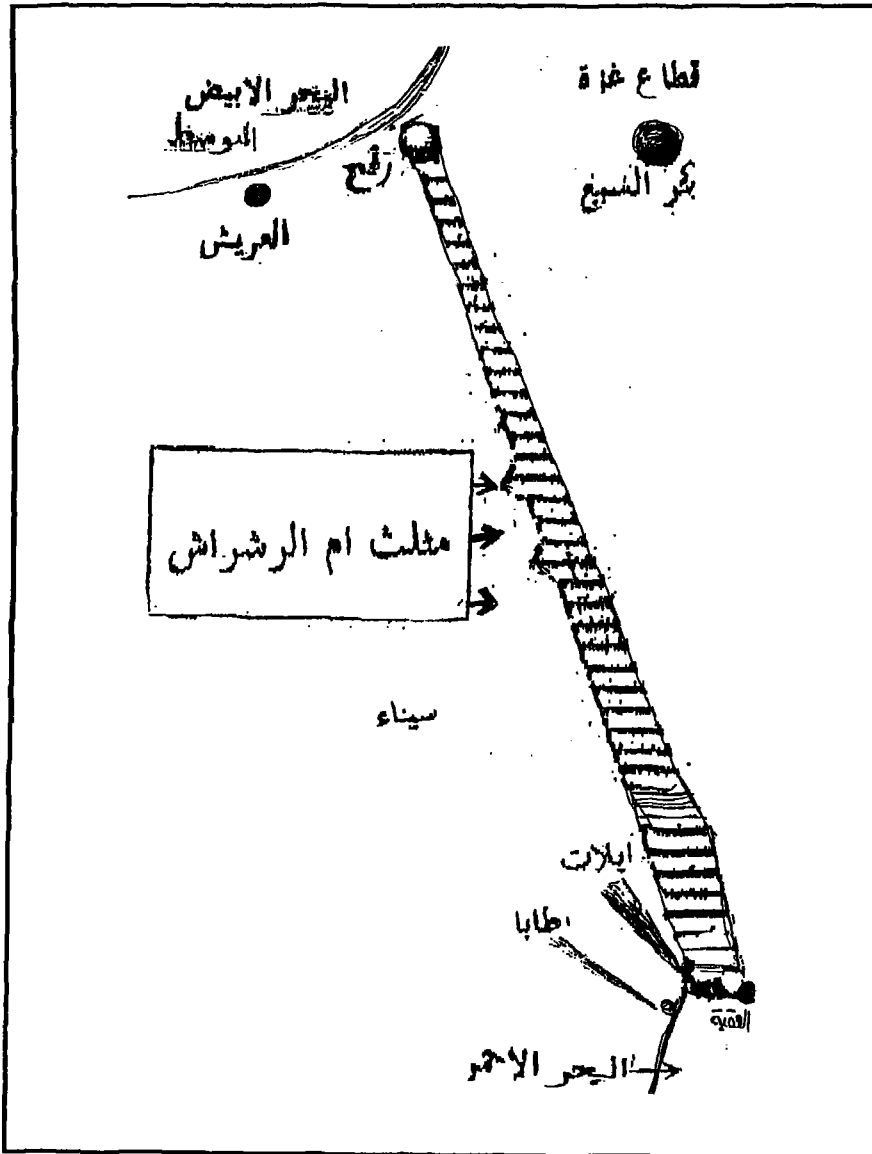
! في ضوء الحقبة الجديدة التي يمثلها توقيع اعلان المباديء ، فان منظمة
التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتدعوه
الى المشاركة في الخطوات التي تؤدي الى اعادة الحياة الى طبيعتها ورفض العنف
والارهاب والتي تساهم في السلام والاستقرار ، والمشاركة بنشاط في تشكيل اعادة
الاعمار والتنمية الاقتصادية والتعاون .

المخلص

ياسر عرفات

الرئيس

منظمة التحرير الفلسطينية



وثيقة رقم - ١١ -

(المنطقة المظلمة على الخريطة)

مثلث أم الرشراش (إيلات) بمساحة تساوي ١,٥ من مساحة الجولان
المصدر - صحيفة يديعوت الإسرائيلية، التاريخ الجمعة ١٩٩٧/١١/٧.

أبرز بنود اتفاق إعادة الانتشار الإسرائيلي في الخليل

وضع نص اتفاق إعادة الانتشار الإسرائيلي في الخليل بالإنكليزية وهنا ترجمة غير رسمية لأبرز بنوده التي تشمل الترتيبات الأمنية والمدنية:

الترتيبات الأمنية التي تتعلق بإعادة الانتشار في الخليل:

١- إعادة الانتشار في الخليل

ستنجز إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في الخليل في مدة أقصاها عشرة أيام اعتباراً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق، وببذل الطرفان في هذه المدة كل جهد ممكن لمنع أي احتكاك وأي عمل يمكن أن يعوق إعادة الانتشار.

٢- الصلاحيات والمسؤوليات الأمنية

تنهض الشرطة الفلسطينية بمسؤولياتها في المنطقة «خ - ١» على غرار مناطق أخرى في الضفة الغربية. وتحفظ إسرائيل بكل صلاحياتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بالأمن الداخلي والأمن العام في المنطقة «خ - ٢». وتستمر علاوة على ذلك في تحمل مسؤولية أمن جميع الإسرائيليين.

٣- الترتيبات الأمنية المتفق عليها

تسري ترتيبات أمنية خاصة قرب المناطق التي تتولى فيها إسرائيل المسؤولية الأمنية في المنطقة «خ - ١» والتي تقع بين حواجز الشرطة الفلسطينية والمناطق التي تتولى فيها إسرائيل المسؤولية الأمنية، ويتمثل هدف الحواجز المشار إليها في تمكين

وثيقة رقم - ١٢ -

بروتوكول + خارطة تقسم الخليل، رسالة كريستوفر، رسالة دينس روس.

المصدر: - أرشيف الجبهة الديمقراطية.

- كتاب الربيع الفلسطيني - فهد سليمان، دار التقدم العربي - بيروت - أيار ١٩٩٧ - ص ٣٥.

- أرشيف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ١٩٩٧/١/١٦.

الشرطة الفلسطينية من مذب دخول افراد مسلحين ومتظاهرين أو آخرين يهددون الأمن والنظام العام إلى المنطقة المذكورة.

٤- التدابير الأمنية المشتركة

يكون لمكتب التنسيق مكتب فرعي في مدينة الخليل. وتعمل وحدات سيادة مشتركة في المنطقة «خ - ٢» لمواجهة الحوادث التي تتعلق بالفلسطينيين فقط. ويتولى المكتب الفرعي تنسيق تحرك هذه الوحدات ونشاطاتها.

وتعمل الوحدات السيارة المشتركة في المنطقة المتاخمة لتلك التي تتولى فيها إسرائيل المسؤولية الأمنية.

وتعمل دوريتان مشتركتان في المنطقة «خ - ١».

يسلح الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في الوحدات السيارة المشتركة بأنواع متوازنة من الأسلحة (رشاشات انغرام صغيرة للفلسطينيين وبنادق م - ١٦ قصيرة للجانب الإسرائيلي).

يقام مركزٌ للتنسيق بقيادة ضباط كبار من كلا الجانبين في مكتب الارتباط الفرعي بهدف تنسيق التدابير الأمنية المشتركة في مدينة الخليل.

٥- الشرطة الفلسطينية

تقام مراكز أو نقاط الشرطة الفلسطينية في المنطقة «خ - ١» ويناب فيها عدد لا يتجاوز ٤٠٠ شرطي مزودين ٢٠ عربة و ٢٠٠ مسدس و ١٠٠ بندقية لحماية نقاط الشرطة.

تشكل أربع فرق للرد السريع تتمركز في المنطقة «خ - ١» بحيث يتمركز فريق واحد في كل مركز للشرطة.. وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الفرق في مواجهة الحالات الأمنية الخاصة. ويتألف كل فريق من ١٦ شخصا حدا أقصى وتعمل الشرطة الفلسطينية بحرية في المنطقة «خ - ١».

٦- الأماكن المقدسة

تكون الشرطة الفلسطينية مسؤولة عن حماية الأماكن اليهودية المقدسة الآتية:

- ضريح أوتنيال بن كنان (الخليل).

- ألوني مامري / حرم الرحمة.

- ايشيل افراهام / بلاطة إبراهيم.

- معيان سارة - عين سارة.

وتتم زيارات المصلين أو الزوار في رفقة وحدة سيارة مشتركة تضمن الوصول إلى الأماكن المقدسة بسهولة ويسر وأمان..

٧- تطبيع الحياة في المدينة العتيقة

يؤكد كلا الجانبين التزامهما الحفاظ على الحياة الطبيعية في أنحاء مدينة الخليل ومنع أي استفزاز أو احتكاك يمكن أن يخل بسير الحياة العادية في المدينة. وفي هذا السياق يتعهد الجانبان اتخاذ كل الخطوات والتدابير اللازمة لضمان الحياة الطبيعية في الخليل.

٨ - مقر الإمارة

تعاد الإمارة (مقر الحاكم الإسرائيلي للخليل) إلى الجانب الفلسطيني عند إتمام إعادة الانتشار وتصبح مقرا للقيادة العامة للشرطة الفلسطينية في الخليل.

٩- مدينة الخليل

يؤكد كلا الجانبين التزامهما وحدة مدينة الخليل ويدركان أن تقاسم المسؤولية الأمنية ليس تقسيما للمدينة.

الترتيبات المدنية التي تتعلق بإعادة الانتشار في الخليل:

١٠- نقل الصلاحيات والمسؤوليات الأمنية

تنقل الصلاحيات والمسؤوليات الأمنية إلى الجانب الفلسطيني في مدينة الخليل في الوقت الذي تبدأ إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل. وفي المنطقة «خ - ٢» تنقل الصلاحيات والمسؤوليات المدنية إلى الجانب الفلسطيني ما عدا تلك التي تتعلق بالإسرائيليين ويممتلكاتهم والتي ستولاها الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

١١- التخطيط في المدينة والبناء

يتعهد كلا الطرفين المحافظة على الطابع التاريخي للمدينة وحمايته بحيث لا يشوه أو يغير هذا الطابع في أي جزء من المدينة.

متفرقات

سيكون هناك وجود دولي مؤقت في الخليل يتفق الطرفان لاحقا على آلياته بما في ذلك عديده وأعضائه ومنطقة عمله.

رسالة كريستوفر إلى نتنياهو الملحقمة بالاتفاق

• أرسطو الجبهة الديمقراطية ، ١٩٩٧/١/١٦

شدد وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر، في الرسالة التي وجهها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والتي ألحقت باتفاق الخليل، على ضرورة إنجاز المراحل الثلاث من عمليات إعادة الانتشار الإضافية «قبل منتصف سنة ١٩٩٨»، مؤكدا التزام واشنطن أمن إسرائيل.

وجاء في الرسالة أن الاتفاق «يشكل خطوة مهمة إلى الأمام في عملية أوسلو للسلام ويعيد تأكيد اقتناعي بأن سلاما عادلا ودائما سيقام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في المستقبل القريب جدا». وأكدت أن «سياسة الولايات المتحدة تتمثل في دعم التنفيذ الكامل للاتفاق المرحلي بكل أجزائه ومواصلة الجهود لضمان تنفيذ كل الالتزامات التي لم يطبقها الطرفان بعد بروح التعاون وعلى أساس المعاملة بالمثل».

وأضاف كريستوفر إنه أكد لعرفات حاجة السلطة الفلسطينية الملحة إلى بذل كل جهد لتوفير النظام العام والأمن الداخلي ضمن الضفة الغربية وقطاع غزة بغية استكمال تنفيذ الاتفاق المرحلي وعملية السلام برمتها (...). أطلعت الرئيس عرفات على وجهات النظر الأميركية في شأن العملية التي ستعيد إسرائيل بموجبها نشر قواتها وتعين على وجه التحديد المناطق العسكرية المنصوص عليها. ويجب أن تنفذ المرحلة الأولى من عمليات إعادة الانتشار الإضافية (التالية للانسحاب الجزئي من الخليل) في أقرب وقت ممكن على أن تنجز المراحل الثلاث من عمليات إعادة الانتشار الإضافية في غضون ١٧ شهرا من تنفيذ المرحلة الأولى من عمليات إعادة الانتشار، ولا تتعدى منتصف سنة ١٩٩٨».

وطمان نتنياهو إلى أن «التزام الولايات المتحدة أمن إسرائيل صلب ويشكل الركن الأساس»، في العلاقة الخاصة بين البلدين. وقال: «لطالما كان العنصر الرئيسي في نظرتنا إلى السلام، إضافة إلى التفاوض وتنفيذ الاتفاقات بين إسرائيل وشركائها العرب، الاعتراف بمطالب إسرائيل الأمنية». وشدد على أن «لإسرائيل

الحق في أن تكون حدودها آمنة ومحمية، وهذا ما يجب التفاوض عليه والاتفاق عليه مع جيرانها».

مذكرة أعدها دنيس روس وألحقت بالاتفاق

جريدة النهار اللبنانية في ١٦/١/١٩٩٧

نقلا عن وكالة الصحافة الفرنسية

ألحقت باتفاق الخليل واعتبرت جزءا منه مذكرة أعدها المنسق الأميركي لعملية السلام في الشرق الأوسط السفير دنيس روس بطلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات وتتضمن الخطوات التي تلي الاتفاق:

مذكرة لأخذ العلم

«التقى المسؤولان في ١٥ كانون الثاني ١٩٩٧ في حضور المنسق الأميركي للشرق الأوسط. وطلبا منه إعداد مذكرة أخذ العلم هذه لتلخيص ما اتفقا عليه في اجتماعهما.

التعهدات المتبادلة

اتفق المسؤولان على أن عملية أوصلو للسلام يجب أن تتحرك إلى الأمام لتنجح. لكل من طرفي الاتفاق المرحلي مخاوفه والتزاماته، وتبعاً لذلك، جدد الزعيمان التزامهما تطبيق الاتفاق المرحلي على أساس المعاملة بالمثل. واتفقا في هذا السياق على أن يتعهد كل منهما ما يأتي:

المسؤوليات الإسرائيلية

يؤكد الطرف الإسرائيلي التزامه التدابير، والمبادئ الآتية وفقاً للاتفاق المرحلي:

مسائل يجب تنفيذها

١- مراحل إعادة انتشار إضافية: المرحلة الأولى من إعادة الانتشار الإضافية ستنفذ في الأسبوع الأول من آذار المقبل.

٢- مسائل الإفراج عن السجناء: سيتم التعامل مع مسائل الإفراج عن السجناء وفق بنود الاتفاق المرحلي وآلياته، بما فيه الملحق السابع.

مسائل يجب التفاوض عليها

٣- مسائل عالقة من الاتفاق المرحلي: يبدأ فوراً التفاوض في شأن المسائل الآتية العالقة من الاتفاق المرحلي. وسيجري التفاوض على كل من هذه النقاط في موازاة التفاوض على النقاط الأخرى:

- أ - الممر الآمن.
- ب - مطار غزة.
- ج - مرفأ غزة.
- د - المعابر.
- هـ - المسائل الاقتصادية والمالية والمدنية والأمنية.
- و - العلاقة بين الشعبين.

٤- مفاوضات الوضع النهائي:

ستبدأ المفاوضات في شأن الوضع النهائي بعد شهرين من تنفيذ اتفاق الخليل.

المسؤوليات الفلسطينية

يؤكد الطرف الفلسطيني التزامه بالتدابير والمبادئ الآتية وفقاً للاتفاق المرحلي:

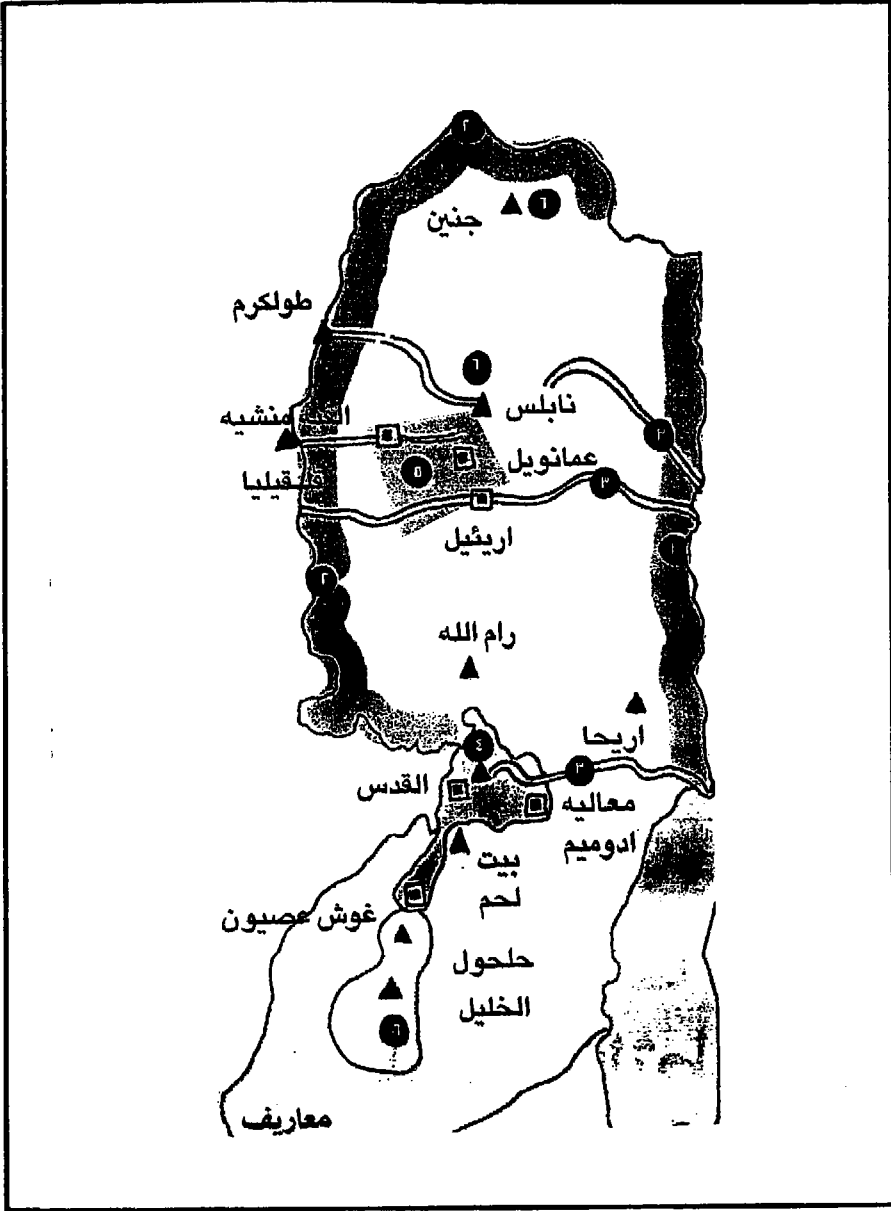
- ١- استكمال عملية إعادة النظر في الميثاق الوطني الفلسطيني.
- ٢- مكافحة الإرهاب ومنع العنف:
 - أ - تعزيز التعاون الأمني.
 - ب - منع التحريض والدعاية المعادية، وفقاً لما ورد في المادة الثانية والعشرين من الاتفاق المرحلي.
 - ج - مكافحة المنهجية والفاعلة للمنظمات والبنى التحتية الإرهابية.
 - هـ - توقيف الإرهابيين ومحاكمتهم ومعاقبتهم.
 - و - تقديم طلبات تسليم المشتبه فيهم والمتهمين وفقاً للمادة الثانية من الملحق الرابع التابع للاتفاق المرحلي.
 - ز - مصادرة الأسلحة النارية غير الشرعية.
 - ٣ - سيحدد عديد الشرطة الفلسطينية وفقاً لما جاء في الاتفاق المرحلي.

٤. ستمارس النشاطات الحكومية الفلسطينية وفقا لما نص عليه الاتفاق المرحلي.
تنفذ الالتزامات المذكورة اعلاه فورا وبالتوازي.

مسائل أخرى

كلا الفريقين حر في إثارة قضايا أخرى لم ترد اعلاه تتعلق بتنفيذ الاتفاق المرحلي وتعهدات كل من الطرفين المنبثقة من الاتفاق المرحلي.

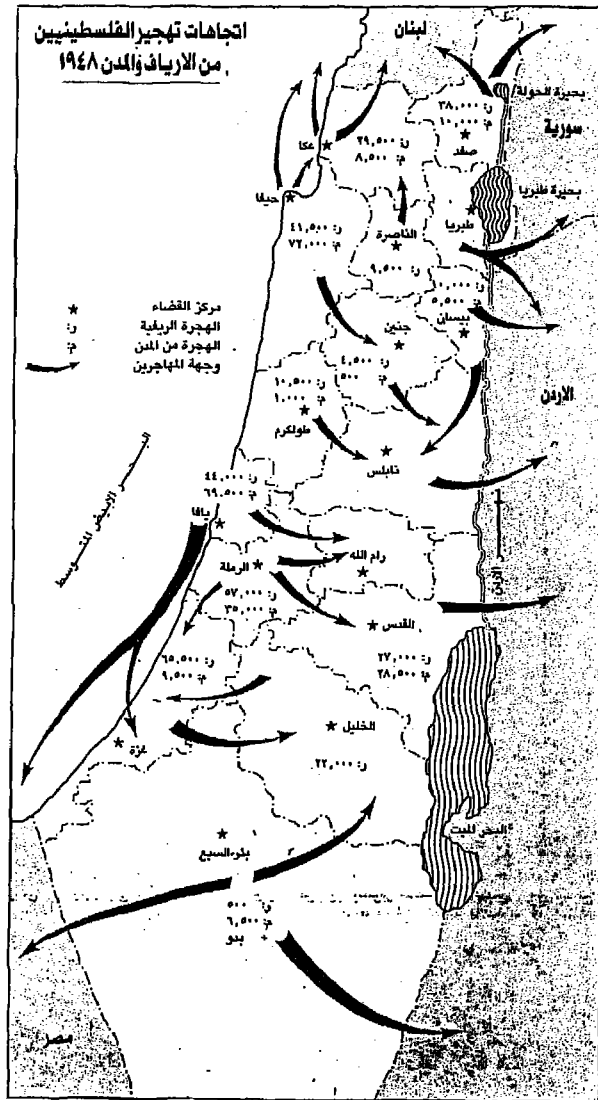
أعدها السفير دنييس روس
بطلب من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو
والرئيس ياسر عرفات.



وثيقة رقم - ١٣ - خارطة مصالح جهاز الأمن

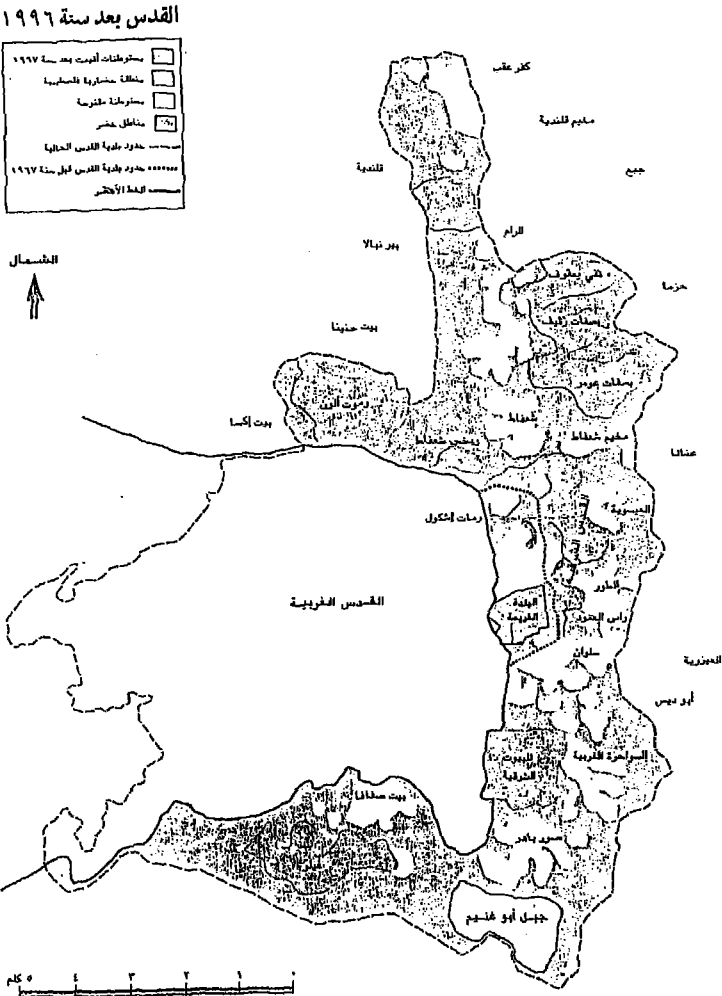
المصدر: - أرشيف الجبهة الديمقراطية.

- الحرية - بيروت - العدد ٧٠٨ - ٢١ - ٢٨ ك ٩٧/١.



وثيقة رقم - ١٤ -

خارطة تهجير الفلسطينيين عام ١٩٤٨. المصدر: كتاب كي لانسى - د. وليد الخالدي - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت الطبعة الأولى، ٢/نوفمبر ١٩٩٧، ص ٤٧.



وثيقة رقم - ١٥ -

خارطة نتيهاو للحل الدائم..

المصدر: - هآرتس - ۱۹۹۷/۵/۲۹.



خارطة القدس الكبرى

المصدر: - مجلة مؤسسات الدراسات الفلسطينية - بيروت - العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص ١٥٩.

خطاب رئيس الحكومة يتسحاق رابين أمام الكنيست

إنني على قناعة بأن إقامة السلام مفتوحة الآن. لقد حدث تقدم على ساحتي المفاوضات مع الفلسطينيين ومع السوريين، ولكن يجب أن نميز بين الساحتين. فمع سوريا المفاوضات حول سلام كامل، أما مع الفلسطينيين فالمقصود إنشاء تسوية مرحلية، ففي الحوار بيننا وبين السوريين، سواء المباشر أو بواسطة الولايات المتحدة، كان واضحاً أن سوريا ليست مستعدة لسلام كامل وحتى الآن ليس وفقاً لشروطنا، وبدون أن نحصل على الثمن الذي وضعته الحكومة في إسرائيل كشرط مسبق كثمن للسلام، وأنا أقصد السلام مع مصر، أي انسحاب كامل واقتلاع أي تواجد إسرائيلي من المناطق التي أخلت أو المناطق التي سيتم إخلاؤها، مثلما قال الأسد للأمريكيين بماذا أنا أختلف عن السادات. لم أقل أننا قبلنا مواقف في هذه الظروف، ويعد التفاوض مع فلسطينيين ليسوا من سكان المناطق، توصلنا إلى اتفاق بالطبع بمثابة اختبار، وأنا واثق أنه سيتحقق، وسيكون خلال التوقيع في واشنطن، بين الوفود المفاوضة، وبالطبع فإن توقيع مثل هذا الاتفاق بين الوفد الفلسطيني في واشنطن وبين الوفد الإسرائيلي سوف يتحول إلى حقيقة جوهرية، وهذه الحقيقة سوف تمكن قيام التسوية المرحلية (التسوية الجزئية).

ما هو الشيء الذي أصرنا عليه:

هذا الاتفاق هو اتفاق بيننا وبين الفلسطينيين وليس مشروطاً بما قد ننجزه مع لبنان أو سوريا أو الأردن. إنه اتفاق ثنائي. الشيء الثاني، أصرنا على أن لا يشمل الاتفاق القدس لا في إطار التسوية الجزئية ولا في إطار التسوية الشاملة، فالقدس لن تكون مشمولة في أي مجال من صلاحيات المجلس أو الهيئة التي ستدير شؤون الفلسطينيين في المناطق، فالقدس باقية تحت السيادة

وثيقة رقم - ١٦ -

خطاب رابين بالكنيست

المصدر: - أرشيف الجبهة الديمقراطية.

الإسرائيلية وكعاصمة لإسرائيل وأقصده القدس الموحدة. المستوطنات باقية، لا تفكيك للمستوطنات، لن نعود على هذا مرة ثانية، لا في الضفة الغربية ولا في قطاع غزة. الشيء الثالث الأمن بكل ما يتعلق بالإسرائيليين، ليس فقط للمستوطنات، لكل إسرائيلي حيث يتواجد، بالنسبة لما يصيبه وما قد يصيبه، هذا الأمن هو في يد إسرائيل. أن خطوط المواجهة أو حدود إسرائيل أو لأي حد من الحدود المتاخمة. هذا الأمن يبيننا على طول نهر الأردن وغور الأردن باستثناء منطقة أريحا خاصة إنها جزء من المنطقة المشمولة في التسوية الجزئية، وأيضا على طول الحدود المصرية كل شيء في يدنا وتحت مسؤوليتنا. نحن مستعدون أن نكون شركاء لخلق واقع بأن يكون الأمن الداخلي الفلسطيني بيد الفلسطينيين، وأقول أمن الفلسطينيين، وأنا أشدد كل ما يتعلق بأمن الإسرائيليين والمستوطنات هو بيدنا. ومع كل التفسيرات الواسعة التي تعطي لهذا الاتفاق فلا يوجد أي التزام بصورة وبشكل الحل الدائم. أنا أعتقد أنه هنا وهناك يمكن الإشارة إلى هذه الصياغة أو تلك، يجب أن نفهم الجوهر بصورته الشاملة والكاملة، يجب أن نفهم المغزى لتوقيت هذا الاتفاق. في الواقع موجة خمينية تجتاح العالم العربي والإسلامي بما في ذلك بين فئات من الشعب الفلسطيني. نحن مع المفاوضات للحل على أساس الحوار ومن ضمن المفاوضات، هذا هو الخط الفاصل الآن لإنهاء أية علاقة كما كانت في الماضي. لقد حان الوقت أن لا نعيش في الماضي بل في الحاضر مع التطلع بوجهنا نحو المستقبل.

في أي تحرك أو مسيرة هناك مخاطر، ولكن يجب أن نذكر تلك المخاطر التي يمكن أن تتكرر والمخاطر التي لا يمكن أن نكررها. إن كل مخاطرة في إطار التسوية مع الفلسطينيين أثناء الفترة الانتقالية، أي التسوية الجزئية لإقامة الحكم الذاتي، مرهونة بالتراجع عنها أو تغييرها إذا ما حدث أي خرق لهذا الاتفاق. فالجيش الإسرائيلي باق في المناطق. لكن هذا لا يمكن أن يقع إذا كان الاتفاق مع دولة عربية ينص على الانسحاب.

لذا أعتقد أننا اخترنا الطريق السليم بالأفضلية السليمة، وأضيف، وأقول، تحادثنا مع فلسطينيين من خارج المناطق، اعتقدت لفترة طويلة بأن القوى الفلسطينية من

بين سكان المناطق فقط ربما ستكون مؤهلة إلى الارتقاء للوصول إلى قدرة ذاتية. ولكن وبعد أكثر من عام من المفاوضات توصلت إلى نتيجة بأن هذه القوى ليست قادرة على ذلك، فهذه القوى لم تصل إلى مدريد دون قرار من تونس، ولم يعملوا دون فاكسات أو تلفونات مع تونس. هذا ليس جيداً ولكنها الحقيقة. الذي يريد أن يتجاهل الحقائق هذا من حقه، ولكن الذي يريد أن يدفع السلام إلى الأمام، ويريد بداية الحل لا يمكنه تجاهل الحقائق، لذا كان الحوار مع فلسطينيين ليسوا من سكان المناطق. ولكن توقيع الاتفاق سيكون بين الوفود، الوفود على شاكلة الوفود التي حضرت مؤتمر مدريد.

أنا لا أريد أن أدخل في نقاشات معارضة اليوم، أنا أؤمن بأن الطريق صحيح والتحرك صحيح وهو ليس سهلاً. إن كل تغيير وكل حل، يشتمل على مخاطر، ولكن حان الوقت للمجازفة من أجل السلام، من أجل الحل. وأنا أؤمن أن الاتفاق سيوقع ويتحقق، وهذا سيأخذ وقتاً، خاصة أننا نتحدث عن إعلان مبادئ، وعن عدد من الملاحق التي نلزمنا حتى الآن بالتفاوض في إطار إعلان المبادئ، ومن أجل البدء بتحقيق المفاوضات، فما هو جوهر ما انطلق عليه الحكم الذاتي (التسوية الجزئية)؟ ما هو شكل وتركيب المجلس الذي سيدير الحكم الذاتي؟ ما هي صلاحيات هذا المجلس؟. أستطيع أن أقول أن لهذا الاتفاق تقسيم: الجزء الأول للتنفيذ هو قطاع غزة، حيث المستوطنات ستبقى، والجيش الإسرائيلي يبقى للدفاع عن المستوطنات، إنه سوف ينسحب من أماكن معينة، ولكنه سيبقى لحماية المستوطنات الإسرائيلية والدفاع عن حدودنا.

أما أريحا فهي بشروط أن تكون المقر للمهينة التي ستدير بداية الحكم الذاتي موضوع الإدارة الذاتية، هذا هو الشرط لأريحا. والأفضل أن يكون هناك في أريحا من أن يكون في مكان قريب من القدس، يجب إبعاد المقر عن القدس. أنا أيضاً أضفت مشروع آلون، والذي يعرف مشروع آلون يعرف أن أريحا في هذا المشروع هي الممر مع الأردن أيضاً في التسوية الدائمة، لم أخرج هنا عن الالتزام بمشروع آلون.

أقول لكم أنه من الأفضل انسحاباً جزئياً من قطاع غزة من الانسحاب الكامل من هضبة الجولان، في هذه المرحلة وفي المستقبل، لذا أماننا الآن فرصة غير عادية، صحيح أن سوريا من الناحية الاستراتيجية مشكلة كبيرة وأكبر من حل المشكلة الفلسطينية. لكن حل المشكلة مع الفلسطينيين هو الحل الذي يشكل محور النزاع العربي-الإسرائيلي. وهو ليس الوحيد الرئيسي، لذا ما تم إنجازه بالتفاهم في أوسلو، وما قد يطرح ويتم التوقيع عليه، وأنا أؤمن وأتمنى أن ما سيوقع في واشنطن هو خطوة كبيرة إلى الأمام حيث أن إسرائيل تدفع السلام إلى الأمام مع الجيران وبصورة خاصة مع الفلسطينيين. ستطرح بعض الملاحظات والانتقادات، سيتحدثون عن هذا البند وذاك، وعن صعوبة هنا وصعوبة هناك. فلا يمكن أن نقوم بخطوات كبيرة وتحركات كبيرة دون مصاعب، وبدون أن نأخذ على أنفسنا مخاطر معقولة. أنا لن أدخل أكثر في التفاصيل، ولا يعني ماذا سيقول الليكود أو المعارضة. مشكلتنا أن نقول للشعب وللجمهور، لقد وعدنا بأن ندفع عملية السلام وقلنا أننا سنذهب إلى تسوية جزئية مع الفلسطينيين دون المساس بالاستيطان اليهودي، ودون المساس بالأمن، ودون الالتزام بصورة أو بشكل الإتفاق النهائي. وقلنا أيضاً قبل الانتخابات نحن لسنا أرض إسرائيل الكبرى، أنا أؤمن بحق الشعب اليهودي على كل أرض إسرائيل، أنا لا أريد وقلت هذا مراراً وتكراراً خلال الحملة الانتخابية، لا نريد ضم مليون و800 ألف فلسطيني وتحويل دولة إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية. ولكن هذا ليس هو موضوعنا الآن، هذه سياستنا للمدى الطويل. الموضوع الآن هو إنشاء تسوية جزئية لفترة خمس سنوات، لقد ورثنا هذا من كامب ديفيد، ومن رسالة الدعوة إلى مؤتمر مدريد. ونحن فعلاً نتقدم من أجل صناعة السلام، ولسنا فقط نتحدث عن السلام بل نفعله ونحققه. لذا أنا أعتقد أن ما أنجز هو إنجاز كبير، وأريد أن أبارك شمعون بيريز على كل الأشياء التي قام بها. لقد فعلنا هذا بصمت، وأنا أعتقد أننا نقف أمام حقبة تشتمل على فرصة كبيرة. أكثر من هذا فأنا أقدر أنه إذا تم توقيع الإتفاق وشرعنا بالتنفيذ فإنه ستكون له انعكاسات على سائر ساحات المناطق في الاتصالات مع الآخرين،

خاصة وأن هذا الإتفاق بيننا وبين الفلسطينيين، ليس له من ضامن ولا هو مرهون لأية شروط أو لأية وصاية عربية أخرى. فهذا ليس مثل إتفاق السلام مع مصر الذي ألحق به إتفاق الحكم الذاتي، وهذا الإتفاق لا يستند إلى أية إتفاقات مع سوريا أو لبنان أو الأردن. إنه يعطينا حرية المناورة تجاه هذه الدول. هذه هي الأشياء كما هي، وبالطبع اليمين سيتعرض لها، ولكن أي يمين كان عندما خرجنا من الياس ١ وأي يمين سيأخذ مساره الآن ١١

إنه اليمين الذي خلق الأسبقية بأن نقوم مقابل السلام بالانسحاب من آخر سنتمتر مربع وأن نقتل كل تواجد إسرائيلي ونهدم ياميت. إذا كان هناك تلون في هذا العالم فإنه تلون لليكود اليوم. إنه التلون والذئبة عندما يتحدثون عن إتفاق لا يشتمل اقتلاع أية مستوطنة، وليس له أي مساس بأية مستوطنة. وحتى الآن لا يشمل أي تنازل عن أي سنتمتر مربع، هذا هو الفرق بيننا وبينهم. هذا كل ما لدي أقوله في هذه المرحلة وأقترح على الجميع اتباع هذا الطريق والالتزام به، وعلى الأقل أن نتناول الآن هذا البند أو ذاك قبل عقد جلسة الحكومة.

1993 / 8 / 31

المصدر: ١٠: أرسيف الجبهة الديمقراطية للإعلام المركزي - ١٩٩٧/٢/٢١

الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

مبادرة سياسية وطنية لاستعادة عناصر الإجماع الوطني الفلسطيني حول القضايا الراهنة ومفاوضات الوضع الدائم

١٩٩٧/٢/٢١

النص الحزبي للمبادرة

تبرز إلى القمة، اليوم، التحديت للثمة على المباشرة، خلال الاسابيع القادمة، بمفاوضات الوضع الدائم التي سوف تتناول العناصر الرئيسية في القضية الوطنية الفلسطينية (القدس، اللاجئين، المستوطنات، الحدود، وبنات القضايا السياسية... إلخ) وسوف تقرر مصير شعبنا لسنوات طويلة قادمة، وللعاد الإسرائيلي، رغم موقع القوة الذي يشغ به، بفضل استقرار الاحتلال والتفوق المادي في كافة المجالات، يستعد لمواجهة هذه المفاوضات، بما يترتب عليها من نتائج مصيرية، بالسعي إلى تشكيل إجماع قومي على خطوط حمراء تكس الحد الأدنى من مطالبه التوسعية، كما تبلورت في وثيقة أيتان - بيلان، وأمل الأجدع بالشعب الفلسطيني، الذي لا يمتلك من سلاح سوى وحدته وتضاميه الكفافي ودعم القوى الديمقراطية والصديقة لتفاهله، إن تباير قواه الفاعلة وشخصيات إلى اارة حوار هادف يسعى إلى بلورة عناصر الإجماع الوطني وإعادة بناء وحدة الصف في مواجهة هذه التحديات، لقد ابرزت هذه الجبهة الوطنية الجديدة حقيقة أن وحدة الصف في مواجهة الاحتلال هي امر ممكن (سبتمبر) الجديدة حقيقة أن وحدة الصف في مواجهة الاحتلال هي امر ممكن

بالرغم من الخلافات القائمة بشأن الموقف من اتفاقيات أوسلو، وكان يمكن لهذه الوحدة التي تحققت في الجدار أن تشكل أساساً يبنى عليه حوار وطني شامل لمبادرة برنامج حد أدنى مشترك بشكل قاعدة لا غنى عنها لبناء وحدة وطنية حقة وما تزال هذه المهمة قائمة تنتظر الانجاز. بل في باتن أكثر الاحاح من جهة يعمل اقتراب استحقاق مفاوضات الوضع الدائم بما تتناوله من قضايا مصيرية لا يمكن للحرق فلسطيني واحد أن يظفر باليت فيها، ومن جهة اخرى يفعل نزايذ المخاطر الناجمة عن سياسة التفتت والتوسع التي تنتهجها حكومة ائتلاف اليمين برئاسة نتنياهو بمساعيها الحمورية لتعجيل تفويض القدس العربية وتحويلها من مواطنيتها وتكثيف الاستيطان والتشكر الكامل لصالح وحقق شعبنا الفلسطيني.

إن هذه التحديات تدعو إلى المباشرة فوراً بإجراء حوار وطني شامل على يقين انه بات أكثر احاحاً من أن يتم التسوية فيه بخلوات تعسفية شكاكية لا ضرورة لها. ونحن نرى الحاجة قائمة لكي تنقضي إلى غاية مستقرة للمشاركة في الحوار، وفود مقررته تمثل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب حركتي حماس والجهاد الاسلامي ووزانة المجلس الوطني الفلسطيني وشخصيات وطنية مستقلة. وأن تباير اعداد جدول أعمال هذا الحوار ومن الغفيل أن يتم لاختيار مكان اللقاء، بما يسمح بمشاركة مستقرات القرار الأولى لجميع هذه القوى في الوطن وفي الشتات.

إن الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، شعوراً منها بالمسؤولية الوطنية التي تلي المساهمة في تحريك عجلة الحوار وتسهيل إيماله إلى غاياته. تتقدم بالمبادرة التالية، مؤكدين انها ليست صيغة نهائية بل هي منقحة على الاثر، والتطوير عبر الحوار والتفكير:

أولاً، مفاوضات الوضع الدائم بالرغم من الخلاف القائم بشأن اتفاقيات أوسلو وبرتقيات المرحلة الانتقالية، من الضروري أن يتم التوصل إلى قواعد مشتركة تشكل قاعدة إجماع وطني على العناصر الرئيسية التي تكون الموقف الفلسطيني آراء ومفاوضات الوضع الدائم، ومن بين هذه العناصر:

وثيقة رقم - ١٧ -

مبادرة الجبهة الديمقراطية

المصدر: - أرسيف الجبهة الديمقراطية

- الإعلام المركزي - ١٩٩٧/٢/٢١

(١) الالتزام ان القضايا التي تتناولها مقارضات الوضع الدائم هي قضايا مصيرية لا يجوز تفريق فلسطيني واحد ان يفترق بالثبوت فيها، بل هي تتطلب اجابا وطنية وشعبية.

أي اتفاق بدون ضمانات وهي:

٢ - الالتزام الصريح والعلن للشعب وللعالم بالحدود الدنيا التي لا يمكن ايرام تحقيقا للقرارين ٢٤٢ و ٢٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ب - ابطال القسم الاسرائيلي للقدس العربية، عملا بالقرار الدولي رقم ٢٤٨ (الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠) وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في اعلانها عاصمة لولته المستقلة.

ج - إلغاء البنية الاستيطانية وحل المستوطنين عملا بالقرار الدولي رقم ٢٤٢ (الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠).

د - معارضة الشعب الفلسطيني حق في تقرير المصير بحرية بما في ذلك بسط سيادة دولة فلسطين المستقلة على أرضه الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس العربية.

هـ - التمسك بحقوق اللاجئين كما نص عليها القرار الدولي رقم ١٩٤.

(٣) ان مقارضات الوضع الدائم يجب ان تقوم على قاعدة احترام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وخاصة للقرارين ٢٤٢ و ٢٣٨ باعتبارهما يقران مبادئ الأرض بالسلام، والحل العادل لقضية اللاجئين والمهاجرين والذي يتطلب تطبيق للقرارين الدوليين ٢٣٧ و ١٩٤.

(٤) ان الرجعية الفلسطينية للمقارضات هي منظمة التحرير الفلسطينية بتكوينها الاتحادي الكامل، القائم على اساس برنامجها الوطني والذي منه تستمد مكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وبسبب الصاعد الذي احسب لخدمة الاتفاق في م. د. ف. منذ اتفاق أوسلو إلى جانب بقاء قوى اسلامية فاعلة خارج إطارها، بسبب من هذا تتشكل على اساس المشاركة الحق في صنع القرار قيادة

جماعية لادارة وتوجيه الأداء الفلسطيني في مقارضات الوضع الدائم تضم ممثلين لجميع القوى للمشاركة في الحوار الوطني والرافعة في ذلك.

(٥) استعادة الترابط والتشبيك مع سائر الممارات العربية، ان التمييز للجمع في أمن وصيغة التقاوض والذي فرض على المسار الفلسطيني من نون سائر الممارات العربية في سياق مقارضات المرحلة الانتقالية، ينبغي ان يتركز في مقارضات الوضع الدائم التي تستند إلى الاساس نفسه كمسائر الممارات مما يوفر قاعدة مواتية للترابط بين هذه الممارات واستعادة التشبيك فيما بينها.

(٦) ان مقارضات الوضع الدائم يجب ان تجري تحت إشراف صيغة دولية جماعية فاعلة تضم إلى جانب راعي مؤتمر مدريد (الولايات المتحدة لروسيا) كلا من الاتحاد الأوروبي والصين واليابان.

ثانياً : قضايا العمل المشترك في مواجهة الاحتلال
ان عبدا من القضايا الوطنية الكبرى التي هي موضع لجماع وطني شامل يتوجب توحيد الصف في العمل المشترك من أجلها والاتفاق على بناء اطر وطنية جماعية شاملة ترحل الجهود والمخالفات من أجل:

(١) مقاومة الاستيطان والتصدي المشترك لاجراءات الاحتلال في معاصرة الأراضي ونهب المياه واختطاف اقامة مستوطنات جديدة او تكثيف البناء في المستوطنات القائمة، والاصرار على وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنه من أجل استمرار المقارضات.

(٢) الدفاع عن عروبة القدس والتصدي المشترك لعمليات تهويدها وصوغ وتفتيد برنامج عمل متكامل لمعالجة المشكلات التي يعاني منها مواطنو القدس - ويشكل خاص مواجهة العمليات التوسعية للاستيلاء على المنازل والعقارات واجراءات تفريغ المدينة عبر سحب الهويات وغيرها من الوسائل، والعمل المشترك على حل قضايا الترميم والبناء في احياء القدس العربية ودعم المؤسسات الوطنية في مجالات الصحة والتعليم والخدمات العامة وغيرها.

(٣) العمل المشترك من أجل التراجع عن جميع الأسرى المحتجزين في سجون الاحتلال دون تعيين وبدون قيد أو شرط.

(٤) التصدي لأجرات الاعتقال والحصار الاقتصادي ومنع التجول والتفتيش على حرية السفر والتنقل ومحاولات فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة والعمل من أجل توفير شروط تعزيز الوحدة السياسية والمجتمعية بين الضفة وغزة.

ثالثاً ، قضية اللاجئين

إن أبرز المخاوف التي تتلوه عليها عملية أوسلو تكمن في كونها تفتح الباب لتصفية قضية اللاجئين حقناً ومكانة.

ويصرف النظر عن الموقف من الاتفاقيات، فإن إجماعاً يمكن ويجب بناءه على ضرورة نزع الانتكاسات السلوية لهذه العملية على حقوق اللاجئين ووحدة قضيتهم ومقاومة المحاولات الهادفة إلى تصفية قضيتهم والمساس بكانتاتهم، وذلك بالاتفاق على النقاط التالية:

(١) التصدي على الساحة الدولية للمحاولات الهادفة إلى تسويق الالتزام الدولي لقرار ١٩٤ باعتباره حجر أساس الشرعية الدولية في معالجة قضية اللاجئين، وكذلك للمحاولات تجاوز تحقيق القرار ٢٢٧ الصادر عن مجلس الأمن الذي ينص على العودة غير المشروطة لأراضيها.

(٢) رفض ومقاومة مخططات التهجير والتجزير ومطالب حكومات الدول العربية للضحية من أجل اقرار وصون الحقوق المدنية والانسانية والاجتماعية للاجئين في بلدانها، بما في ذلك حقوق الإقامة والعمل والسفر والتنقل باعتبار ذلك هو الضمانة لأفضل مخططات التهجير والتجزير، وكذلك رفض تجزئة للأراضي حول قضية اللاجئين وتجزئتها على مختلف المسارات العربية من أجل حصصها في الحرف الفلسطيني باعتباره المرجعية العنية بهذه القضية والخلاصة فيها.

(٣) رفض أية محاولات لتصفية وكالة الغوث أو تقليص خدماتها أو لحالة صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية والدول العربية، والسعي الدائم من أجل تطوير

وتحسين الخدمات التي تقدمها الوكالة في مجالات الصحة والتعليم والتنمية التقنية للخدمات وغيرها.

(٤) رفض المساس بوضع القيمات وكانتها والتصدي لشاريع تصفياتها، مع العمل بكل الوسائل على تحسين الظروف الحياتية لسكانها وأحياء القنصيات التي كانت تؤمنها م. د. د. للتجمعات الفلسطينية في الشتات.

(٥) بناء حركة جماهيرية مستقلة ووحدة للاجئين في الوطن وفي الشتات للدفاع عن مصالحهم وصون حقوقهم في العودة، أن تنمو هذه الحركة لإيشكل بديلاً عن م. د. د. بل وكجوة رئيسية من ركائزها.

وأخيراً ، قضايا المجتمع والسلطة المسلمة

إن القيد والالتزامات الموجهة التي تفرضها الاتفاقيات على السلطة الفلسطينية تجعلها تصطبغ على أكثر من صعيد بمصالح وحقوق المواطنين، الأمر الذي يجعل الحياة العامة في هذه المناطق مشيرة عمومياً بالتوتر والاحتقان، لقد كشفت تجربة أيلول (سبتمبر) الماضي أن الظروف في خندق الجبهة المشتركة ضد الاحتلال، بما يعني التحول لأمر جزئياً من قيد أوسلو، هو السبيل إلى إزالة هذا التوتر. إن بناء وتعزيز وحدة الصف يتطلب معالجة ديمقراطية وناجمة لعدد من العضلات التي يعاني منها المواطنون على الصعيد الثلاثة التالية:

أ. على صعيد صون الحريات وحقوق الإنسان

(١) احترام التعددية السياسية وصون حق جميع القوى الوطنية والإسلامية في التنظيم والنشاط العلني دون قيد.

(٢) احترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات ونسوان ومجالس طلابية ونسائية ومؤسسات تعاونية وخيرية ومنع أي تدخل في شؤونها.

(٣) احترام حرية الصحافة ومؤسسات الإعلام المدني والسموع وتحريم قمعها أو رقابتها أو الصنط عليها بأي شكل من الأشكال.

- (٤) احترام كرامة المواطن وتحريم انتهاكها ووضع حد لمارسرات الاعتقال الكيفي والدمارات والتعذيب والحاسية الصارمة المسؤولين عن هذه التجاوزات.
- (٥) ضمان استقلال القضاء على قاعدة مبدأ الفصل بين السلطات وبما يؤمن نزاهته ويوطئ مكانته في المجتمع الفلسطيني.
- (٦) ضمان حرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر لجميع المواطنين وتحريم أي تطاول عليها.
- (٧) إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية.
- (٨) اجراء انتخابات ديمقراطية حرة لجميع هيئات الحكم المحلي بسقف لا يتجاوز منتصف عام ١٩٩٧، وعلى أساس قانون ديمقراطي عصري يحمي استقلالية هذه الهيئات ويضمن حصص تمثيلها لألوانه العرقية على قاعدة التمثيل النسبي.
- (٩) على صعيد الشأن الاقتصادي والمصالح الحيوية للمواطنيين
- (١) العمل من أجل التحد من قيود اتفاق باريس الاقتصادي المجحف وانهاء تحكم اسرائيل بالنظم والسياسات الجمركية والتقنية والعربية واعتماد مبدأ التعامل بالمثل في العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل.
- (٢) تخفيف الحجب الصهيوني عن القطاعات الشعبية ولمرة سياسة صهيونية عاجلة.
- (٣) توجيه العون الخارجي نحو بناء مقومات الاستقلال وامتناعها من البطالة.
- (٤) اخضاع الشأن المالي للرقابة الشعبية واعتماد مبدأ الشفافية والمساواة، وقضح الفساد والرشوة والمحسوبية والامتيازات السيئتين ومحاربة ممارسات السمسرة واستغلال النفوذ وقوض الخواص والعوائل وكل أشكال استثمار الرزق للأغراء غير المشروع.
- (٥) الصرب بيد من حديد على المتلاعبين بقوت الشعب وحصنة الناس وحياتهم من تجار الغداه والدواء والفاقد وتقديهم لحاكمات عليقة وأقلام أقصى القويان بحظهم.

- (٦) وضع وتنفيذ برنامج وطني لكافة البطالة وحماية حقوق العمال واستعادة المسؤوليات التي نهبتها اسرائيل من أجورهم وتحويلها لتمويل صندوق وطني للتأمين الاجتماعي والصحي الشامل، بما في ذلك التامين ضد البطالة، ومن قانون عمل وطني وعصري يكفل الحقوق الاساسية للعمال.
- (٧) على صعيد العلاقات بين القوى السياسية وبينها السلطة والمعارضة
- (١) تحريم اللجوء إلى العنف كاسلوب لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد.
- (٢) ادارة الخلاف بين السلطة والمعارضة بوسائل ديمقراطية وحضارية بعيدة عن القبح والنفذ، أن هدف المعارضة هو الخلاص من الاحتلال والتحد من قيود اتفاق اوسلو وتجاوزة لأجواز العقوق الوطنية لشعبنا، وفي هذا الاطار على السلطة أن تحترم وتضمن الحق المشروع للجميع في التنظيم والانشاط العلني بما في ذلك الحق في نقد سياسات السلطة والدعوة إلى تصحيحها.
- (٣) ضمان المساواة والتكافؤ في الحقوق بين المواطنين بصرف النظر عن انتمائهم السياسي.
- (٤) ضمان حق جميع القوى السياسية في المشاركة الفعالة في صوغ القوانين الرئيسية التي تمس حياة المواطنين في مناطق السلطة الفلسطينية وإيجاد صيغة منتظمة دائمة تكلل هذه المشاركة.
- فأخيراً، إعادة بناء مؤسسات م. ت. ح. على أسس ديمقراطية
- أن إعادة بناء عناصر الاجماع الوطني بفتح الطريق لاستعادة الانتداب في إطار م. ت. ح. وازالة الصدع الذي أصاب مؤسساتها، أن هذا يتطلب:
- (١) إعادة الاعتبار للثاني الوطني على قاعدة الحفاظ على مقومته الجوهرية المناهض للصهيونية والتمسك بالحقوق التاريخية لشعبنا الفلسطيني وتطويره بما يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي طرأت على العالم والمناخ خلال العقود الثلاثة الأخيرة:

(٢) تصحيح الخلل في تشكيل المجلس الوطني بما يضمن استعادة التوازن في تعبيرة عن التكوين السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية وفي تعديله لاختلاف تجمعات شعبنا في الوطن وفي الشتات، كما ويشموله لجميع القوى الوطنية والإسلامية القائمة، إن إعادة بناء مؤسسات ومتف على أسس ديمقراطية يتطلب إجراء انتخابات حرة لمشورية المجلس الوطني في مختلف تجمعات شعبنا في الوطن وفي الشتات، أما الواقع والتجمعات التي يتغذر فيها إجراء الانتخابات فيتم تعديد أسس اختيار ممثلها من قبل الجزء المنتخب من المجلس نفسه.

(٣) الحفاظ على استقلالية هيئات منظمة التحرير الفلسطينية عن أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية.

سادسا ، الخطوات العملية المقترحة
الدعوة القوية إلى اجتماع يضم مندوبا واحدا مقررًا عن كل فصائل ومتف وحركي حماس والجهد الاسلامي من أجل بحث وقرار التفاصيل الخاصة بالمباشرة بالحوار الوطني الشامل.

Handwritten manuscript page with dense text in Arabic script, featuring a large, ornate initial 'B' (Bismillah) at the top center. The text is written in a cursive style, with some words highlighted in red ink. The page is numbered '4' in the top right corner. The handwriting is dense and fills most of the page, with some marginalia visible on the left and right edges.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

النص الكامل للاستقالة

تجاهلت السلطة التنفيذية مجلسنا ولم تعباً
بقراراته وتوصياته خاصة في الناحية السياسية

لم تجد القيادة حرجاً في مواصلة المفاوضات
رغم أنها صارت في خدمة الجانب الاسرائيلي
ورفضت اطلاع المجلس على ما يجري

السيد رئيس المجلس التشريعي
المتهم.
الأزمات والأزمات أعضاء المجلس.
تدنية القيمة والسير للشرك.
كنت لأميل أن لاتصل بنا الأمور في
المجلس والسلطة التنفيذية إلى ما يحملي
على ذلك الاستقالة فتني لتقديم بها إليكم
اليوم.
لا حاجة لتكرار الحديث من مملكة
شعب فلسطيني لسلطة والوزارة التي
لم تنحصر أو تختلف بأمره الشداع
بشيء طويلاً كلام.
شاعت فيقينا السياسية أن تابل
ونظروم بالتالي أوسلو كاترني تحقيق
السلام العادل والتكثيف الذي طالتنا
إليه. وبالرغم من شكوك وطمعنا
التي عبرت عنها حول ماعية الاتفاق كذات
ناجحة للسلام، فقد اخذت على نفسي أن
أعبرش مع ما يجري خصوصاً فيما هو
في مصلحتنا وتبويت أماننا في بلاتنا.
وأن نعترض ما يتناقض مع ذلك، ومن
هنا لم أجد حرجاً في المشاركة في
الانتخابات التي تقدرت في سياق الاتفاق.
على المجلس أن الانتخاب حق شرعي
للأصغر، ولها الطريق الفاعل نمو
التمويل الديمقراطي الذي نحن بأمره
الحاجة إليه وهو في تايدي الطريق
الوحيد للاستمرار وصولاً إلى أهدافنا
فلسطينية.
برغم استهائي واعتصامي من اتفاق
أوسلو وسيرة المفاوضات فقد كان أملي
أن قيام المجلس التشريعي للتحكيم سيقوم
الأمر لتأمين استمروى منظم بين أفرع
السلطة التنفيذية والإدارية والسلوية وسيادة
اللقرون نموذجاً ينشأ أملي شعبنا
الذكور ويحمده عن اللاتسالة والقرى
ويبرهنه عما عناه من الأمان والخصائص
في ظل الاحتلال، ورفعه إلى استمرار
الحق في مختلف الحالات والتحرك
بخطوات حثيئة نحو أهدافنا الوطنية.
بماية تصك أعضاء المجلس إلى
مسؤوليتهم بصفتهم أولاً للشعب ولدى
من الجدية وبما تشعب به ظروفنا
للأمانة من لتمام بحالات الجماع في
شئ نولي قيمة، ولكن سلطتنا
الاستثنائية عايرت ظهورها لخصائص
الاستثنائية والقانون الدستوري الذي
نحن بأمره العملية إليه. ولعل مؤلفها
السرف والمعالج تجاهه مبالغة للمجلس إلى
تبني القانون البشري الذي ينظم
العلاقات بين أجهزة السلطة التنفيذية
هو الدليل الأقوى على عدم كمالها.

بأهمية الالتزام بالبدون الدستورية.
وقد انعكس هذا الواقع سلباً على روح
فعل والاحراز بين أعضاء المجلس كما
اعتزاهم قدر من الشعور بعدم
الجدوى والاحباط.
ولس في أول بأ سياسة الرئيس
بان رئاسة المجلس لم تقتض بشكل
حازم ومسؤول أن نهج السلطة
الاستثنائية، وعدم ميالها بموتني
القانون والبدون الدستورية.
مكنا مارست السلطة التنفيذية
أعمالها دون الكفالات والتفكك لولي
المجلس، ولم تعباً بقراراته
وتوصياته خصوصاً في الناحية
السياسية، وكان مستغفلاً سياسي
هو رهن بمشيتة فئة محدودة من
شعبنا.
وبالرغم من تمارر عملية السلام
وبدل ما تمارسه إسرائيل من فتريات
سارقة وأسراراً على إثارة الحقائق القوية
على الأرض التي تشكل حواجز دون إثارة
مرونا السلطة وأعصمتها القسم، لم
تجد القيادة من حرج في استمروى
القبول إلى طائفة المفاوضات الأمر
الذي استغفله إسرائيل منذ البداية
لتجريب عملية المفاوضات لصالحها في
تقرير الوضع النهائي، ولم تعباً برأي
المجلس التشريعي، ولم تعمل على
إيفائه في صورة ما يجري بشكل
منظم وجاه.
وبالرغم من أن ممارسات إسرائيل
هي السبب في فقدان عملية السلام
استثنائية هذه استمرت رغم ذلك في
ادعاءها بأن القومية الإسلامية هي سبب
تدور المفاوضات، واستمرت في ممارست
الضغوط على القيادة الفلسطينية ليزيد
من لقعض ضد الإسلاميين، وبرغم عدم
رشدني من العمليات الانتخابية التي يقوم
بها المسلمون وأهمية العدل على وهذا
الآتي لا أرى سبباً أو حرجاً أن أقدم
السلطة التنفيذية على اللقلا
مواظف اجتماعية - صحية وثقافية -
لخدمة المواطنين فقط لأنها تكية
لحساس.
أن شؤري الحالي هو أن المجلس
يتحمل مسؤولية وطنية ومتميزة حول
ما يجري برغم أنه ليس له دور مباشر في
ذلك، أود أجدني مستطراً لتقديم
استقالتني مشيناً لكم جميعاً الله
والوطن.
الدكتور حيدر عبد الشافي
غزة في ٢٨ / ٩ / ١٩٩٧

وثيقة رقم - ١٩ -

استقالة الدكتور حيدر عبد الشافي من عضوية المجلس «الاشتراعي» للحكم الذاتي
المصدر: - مجلة الحرية - بيروت، العدد ٧٠١ (١٧٧٥)، تاريخ ١٩٩٧/١١/١.



نداء .. نداء .. نداء

استمراراً لانتفاضة شعبنا المجيدة وانطلاقاً من ضرورة روح النضال والتضامن مع أهلنا في كل مكان ووفاء لدماء شهدائنا الزكية واخواننا المعتقلين وتعبيراً عن رفضنا للاحتلال وسياسته القمعية المتمثلة بسياسة الابعاد والاعتقالات الجماعية وحظر التجول وهدم البيوت ومن أجل تحقيق مزيد من الالتحام والتكاتف مع ثورتنا وجماهيرنا الباسلة والتزاماً بدعوة م.ت.ف المثل الشرعي والوحيد وضرورة مواصلة العطاء للانتفاضة الباسلة نوجه النداء التالي :

على جميع قطاعات شعبنا البطل وفي كل مكان الالتزام بالدعوة للاضراب العام والشامل بتاريخ ١٩٨٨/١/١١ م ولغاية مساء يوم الاربعاء الموافق ١٩٨٨/١/١٣ م ويشمل الأضراب كافة المرافق التجارية العامة والخاصة وقطاع العمال الفلسطيني والمواصلات العامة ويتم الالتزام بالاضراب الشامل التزاماً تاماً وسيكون شعار الاضراب (يسقط الاحتلال) (عاشت فلسطين حرة عربية) .
الاخوة العمال ان التزامكم بالاضراب عن العمل توجه الى المصانع دعم حقيقي للانتفاضة . المجيدة ووفاء لدماء شهدائنا الزكية ودعم للمطالبة بحرية أسرارنا وتثبيت ابقاء اخوتنا المبعدين .

وثيقة رقم - ٢٠ -

«نداء الانتفاضة الأول» - كلمات على بوابة النصر.

المصدر: - نداءات الانتفاضة - مؤسسة عيال - ص ١١، الحرية ١٩٨٨/١/١١.

الأخوة أصحاب المحلات التجارية والبقالة ...

عليكم الالتزام التام بالدعوة للاضراب الشامل في أيام الاضراب وكان التزامكم بالسابق بالاضراب أروع صور التضامن والتضحية في سبيل انجاح موقف شعبنا البطل وسنعمل كل جهدنا من أجل حماية مصالح تجارنا الشرفاء مما يمكن أن تلوح به قوة الاحتلال ضدكم ونحذر من مغبة الانجرار وراء بعض أذئاب السلطة الاحتلالية لفتح المحال التجارية .

نعدكم اننا سنقاص بعض التجار الخونة في القريب العاجل ومعاً وحدة واحدة لصنع الانتصار .

الأخوة أصحاب ومكاتب التوكسي

لن ننسى موقفكم المشرف والرائع في دعم وانجاز الاضراب الشامل يوم الصمود الفلسطيني وكلنا أمل فيكم في دعم وانجاح الاضراب الشامل ... ونحذر بعض شركات الباصات من مغبة عدم الالتزام مما سيعرضهم للعقاب الثوري ...

الاخوة اطباء والصيادلة ...

عليكم ان تكونوا في حالة طوارئ من أجل تقديم يد العون للمرضى من أهلنا وعلى الاخوة الصيادلة مزاوله اعمالهم بشكل اعتيادي وعلى الاخوة اطباء وضع الاشارة الخاصة (اشارة طبيب) بشكل واضح للعيان

تنبيه هام :

نحذر من أن امكانية السير على الطرق لن تكون آمنة بسبب الاجراءات التي ستتخذ في سبيل المساعدة في تعزيز الاضراب الشامل ونحذر من أن مواداً لزجة ستسكب على الشوارع الرئيسية والفرعية وفي كل مكان بالاضافة على الحواجز ومجموعات الفرق الضاربة المنتشرة في كافة ارجاء الوطن المحتل .

يا أهّلنا ويا أبناء شعبنا البطل
عليكم توفير كل ما يلزم من الحاجيات الضرورية لأيام الاضراب خلال الفترة
التي تسبق أيام الاضراب ...

تعميم :

عل المناضلين والأخوة اعضاء اللجان الشعبية ورجال الانتفاضة المنتشرة في
مواقع العمل المختلفة العمل على تقديم يد العون والمساعدة تحت الامكانيات المتوفرة
لأهّلنا ولقطاعات شعبنا المختلفة وبشكل خاص للأسر المحتاجة من أهّلنا . وعلى
الفرق الضاربة ومجموعات الانتفاضة الشعبية التقييد التام ببرنامج العمل المتوافر بين
أيديكم ومعاً يدأ بيد وبصوت عال نردد جميعاً يسقط الاحتلال عاشت فلسطين
حرّة عربية

القوى الفلسطينية الوطنية

١٩٨٨/١/٨ م

لاصوت يعلو فوق صوف الانتفاضة

نداء .. نداء .. نداء

نحنا، رقم - ٢

صادر عن القيادة الوطنية الموحدة لتصعيد الانتفاضة

يا جماهير شعبنا العظيم

يا شعب الشهداء .. احقاد التسام .. يا أجداد وراثي أبو شمر وشمال نزال
وكفالي يا شعب الانتفاضة المصنفة من جلدور الوطن منذ عام ٣٦ .. والمتصاعدة
بقوة قولاوية لي وجه الاحتلال الفاشي لبحرق الأرض تحت أقدام جنرالاته وجنوده
الجبناء .

يا أبطال حرب الحجارة والبلوتوف .. تصعداً لانتفاضة شعبنا المجيدة ،
ورقاء لدماء شهداء شعبنا الطهور .. وتميهاً للمضامين الثورية التي سجلها أبناء
جبالها وبلاطه وعسكر والمنازي والبرج وقلعها والامري ورفح وعاتيرس والشاطيء
وطولكرم وكل عثيمات وسدن وقرى فلسطين . والمزحدرن لي ميدان الحرب البوية ،
والتي هومت التسع والأرجاب ، وساسة الامداد والاحتفالات الحماعية والغاز السام
والجزيرات ، واغلال المدن والمخيمات .

ومن أجل تعميق الانكشاف الثابت والمطاني حول منظمة التحرير الفلسطينية
الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني ، يتأكد على قرارات المجلس المركزي
النضالية والوحدة التي صدرت بالامس لدعم الانتفاضة الشعبية الباسله .

تدعو القيادة الوطنية الموحدة ، كافة لجان العمل الوطني ، والهيئات
الشعبية ، العمل على تصعيد الانتفاضة الشعبية للطائرة وتطير أشكالها ، باعلان
الأضراب العام والشامل من يوم الاثنين (١٩٨٨/١/١١) وحتى مساء
الأربعاء (١٩٨٨/١/١٣) ، مع كافة أشكال التصعيد الثورية واعلان يوم
الجمعة (١٩٨٨/١/١٥) يوم للوحدة والتضامن غليلة لشهداء الانتفاضة في
صلوات الغائب والجنائز الزمنية والمظاهرات الشعبية الفصاعية ولشيف بصوت
موحد ومدوي .

• بالروح بالدم نفديك يا شهيد بالروح بالدم نفديك يا فلسطين .

يا أشبال وطباب للسطين .. يا قاذل الحجارة الحارقة .. حتماً سيخرج
الفاشيون الجدد على التسلم بالمقاتل التي ترسخها انتفاضتكم المدوية ، والتي
ترسم الطريق ويوضح على ديب الاستقلال الوطني الناجز ويعرف علم فلسطين
على أسوار القدس المقدسة .

يا جماهير الطبقة العاملة الفلسطينية البواسل ... لنشر الصراع السراء
لانجاح الاضراب العام والشامل بمقاطعة العمل أيام الاضراب ، ندوركم العمال
والطابعي لي الانتفاضة الشاملة بشكل غير رد على عهديات ومهاترات سلطة العدو

وثيقة رقم - ٢١ -

نداء الانتفاضة رقم - ٢ -

المصدر: - مجلة الحرية - بيروت، تاريخ ١٩٨٨/١/١٣.

- كلمات على بوابة النصر - نداءات الانتفاضة - بيان الاستقلال. مؤسسة عيبال - نيقوسيا -

قبرص ص ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠.

لهزيمة سياسة التمييز العنصري والتعسف المتواصل ، ويؤكد الوفاء لدماء شهداء الشعب وإجبار الاحتلال على إلغاء كافة قرارات الإبعاد وانتزاع حرية الأسرى الإبطال .

المناضلين البواسل أصحاب الحملات التجارية ... من إحدى أهم شعارات الانتفاضة يمثل بتعزيز النضال من أجل إلغاء كافة القوانين والإجراءات الضريبية وهذا يحتم عليكم مواصلة الاغتراب في الانتفاضة الى جانب كافة قطاعات شعبنا من عمال وفلاحين وطلبة ونساء . والاستمرار في ابراز الدور الوطني الذي خضتموه حتى الآن ، وسيعرف شعب الانتفاضة كيف يحمي التجار الشرفاء ومتى يعاقب ويشد كل من يحاول الانجرار وراء عملاء السلطة الاحتلالية .

ابناء شعبنا البواسل ..

سائقي السيارات وأصحاب شركات الباصات ومكاتب التاكسي.

ان موقفكم الوطني والمشرق غبلى وبشكل واضح لي يوم الصمود الفلسطيني ، ونحن على ثقة بتسيخ هذا الموقف على مدار أيام الاضراب الثلاثة ... ونحذر ان كل من يفرق الاجماع سيجد أنشبال الانتفاضة له بالمصاد .

إن القيادة الوطنية الموحدة لتصعيد الانتفاضة اذ تؤكد على مواصلة النضال وبكافة أشكاله تحت رايات منظمة التحرير الفلسطينية حتى تحقيق أهداف شعبنا السياسية في العودة ونقرير المصير وبناء دولتنا الفلسطينية المستقلة بقيادة للمنظمة ، ندعو كافة جماهير شعبنا البواسل النضال من أجل انجاز شعارات الانتفاضة الاساسية والمباشرة والتي تتمثل في :

• وقف سياسة القبضة الحديدية ، وإلغاء العمل بقوانين الطوارئ البائدة بما في ذلك إلغاء كافة قرارات الإبعاد فوراً .

• تحريم انتهاك وتدنيس المقدسات الدينية وإخلاء الأريابي شارون من البلدة القديمة بالقدس .

• سحب الجيش من المدن والمخيمات والقرى ، وحظر اعمال الاستغراق التي يقوم بها . وتحريم اطلاق الرصاص على ابناء شعبنا العزل .

• حل اللجان البلدية والمجالس القروية ولجان الخيميات المعنية من قبل سلطات الاحتلال واجراء انتخابات ديمقراطية لكافة المجالس البلدية والقروية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

• اطلاق سراح كافة معتقلي الانتفاضة فوراً وإغلاق معتقلات الفارعة وإنصار (٢) وإنصار (٣) « الظاهرية » .

• إلغاء الضريبة الإضافية المفروضة تعسفياً على تجار شعبنا .

• وقف مصادرة الأراضي ووقف بناء المستوطنات واستفزازات قطعان وسوائب المستوطنين .

• تحريم مداممة واغلاق المؤسسات التعليمية والثقافية والجامعية المختلفة
وحظر تدخل سلطات الاحتلال بشؤونها الداخلية .

يا جماهير شعبنا ... يا أبطال الانتفاضة ... وصناع المجد الفلسطيني
المملاق ...

لتغلق كافة الشوارع في وجه قوات الاحتلال .. ولتجمع جنوده الجبناء من
دخول مخيمات والتجمعات السكانية الرئيسية بوضع المتاريس الفلسطينية
واحراق اطارات الكاوتشوك ... ولتهوي الحجارة الفلسطينية على رؤوس فلول
جنود الاحتلال وعملاته ... ولترفع الاعلام الفلسطينية على مآذن المساجد
والكنائس واسطح المنازل وأسلاك الكهرباء وفي كل مكان .. وليهزم الحصار
المفروض على مخيمات شعبنا بالتمرد على قرارات منع التجول المفروضة أو التي قد
تفرض .

يا شعب الشهداء ... يا عمالقة الشوارع ... ايها الأشبال والشباب
والطلاب ... يا عمالنا وفلاحينا ونساءنا ... أيها الشيوخ ورجال الدين وأئمة
المساجد ... يا كل شعبنا .

لتحرق الأرض تحت أقدام المحتلين وليعرف كل العالم ان بركان الانتفاضة
الذي اشعله شعب فلسطين لن يتوقف الا بانتهاء الاستقلال . بديلة فلسطينية
وعاصمتها القدس .

لتصاعد انتفاضة شعبنا المظفرة وليسقط الاحتلال
المجد لشعبنا البطل ... والخلود للشهداء

القيادة الوطنية الموحدة لتحرير
الانتفاضة في المناطق المحتلة
١٩٨٨/١/١٠



وثيقة رقم - ٢٢ -

تقرير الرقابة العامة لسلطة الحكم الذاتي حزيران/١٩٩٦.

المصدر: - أرشيف الجبهة الديمقراطية.

مكتب الرفيق نايف هوائيه
نرفض التذرع بخصوصية الثورة
الفاستينية لبربر العماليات الخارجية

سويين العام للجمعية التي مقرها في القاهرة من موقوف الخيرية من مشاريع الدولة الفلسطينية، ويبحث عن أعمال الأرواح وأوضاع الفلسطينيين في لبنان.

[illegible]

باعتبارها مجموعة من المبادئ العامة التي ينبغي مراعاتها في العمل الاجتماعي، وهي:

من التوبة الكفيرة ، ومن حيلة
للموت الكريمة ، والبركة ، في حال
الاحتياج ، على التوجه نحو التوبة
الكبرى ، وهو ما لا يمكن في التوبة
الكبرى ، بل في التوبة الكفيرة ،

[illegible]

منه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ

البريد في كل مكان ولا تتركه مغلقة في كل
مكان . ان كل هذا يتم في وقت
محدد عن طريق الخطوط الجوية

والتي كانت قد تم إيداعها في صندوق
مصرف الائحة من ممتلكات الدولة
مصرف دور في 17 كانون الثاني 1944
بموجب المرسوم رقم 1 في 17 كانون الثاني 1944

التجارة في من عظمى كوكبية وقد ، واصل
من التكاثر في هذه البلورة في حفرها فبعضها
تتصحب الكوكبية هي تلك التي على سطحها

والتي هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والقيم التي يجب أن يتبعها المجتمع في تعامله مع الآخرين، وهي:

المجلس الأعلى للبحوث والدراسات
العلمية، بيروت

[illegible]

وقال المتحدثون إنهم سي
يقيمون المهرجان في مدينة الكويت

ل هذه المرحلة للمرحلة الجديدة التي هي

المسألة الثانية في معرفة ما هو الذي لا ينفك عن الله تعالى
والله تعالى هو الذي لا ينفك عن الله تعالى

والشعب لا يظفر ان القذافي لا يزال القذافي
على مواصلة الصراع وذلك عبثا فانهما
بالصالح القذافي على ايدى اهلهم اسير

والتربية والتعليمية بأن يكونوا من الكفاءات
التي يمكنهم من العمل في المؤسسات التعليمية
والتربوية في ظل الظروف الصعبة والمتغيرة
التي نعيشها في هذه الفترة.

المجلس في فرنسا لاحتضانها في مجلس
الأمم المتحدة. وقد تم بالفعل في المجلس
في 2007 والاحتضان في المجلس في 2008.

المجلس الأعلى للمعاشرة
العلمية والادبية والفنية

و ... جو علائقہ ملے

من ان يوافق من السكان الكثرين برؤس
البرلمان في ان يوافق على ان يوافق

... ..

في المرفق ليس في المرفق

هذا وهو الحق القوي والشاوي والانس
مكون هذا المصير لاجل الملائكة السبع

وہابیہ اور دیگر فرقہ گروہوں کی طرف سے شیعہ علماء کی قتل و غارت کی خبریں ملنے لگی ہیں۔

2-22-21 The 2-22-21 Crisis in

[illegible]

دعوت می کنند و برای دعوت به کار می کنند.

وما هو مولدكم من الاموات
التي هي من عندكم من طاعة الله
والتي هي من عندكم من طاعة الله
والتي هي من عندكم من طاعة الله

بمكة المكرمة ، في سنة ١٢٩٥ هـ

[illegible]

مما ذكره من أن الكائنات والاشياء
التي هي في العالم هي في الحقيقة

من كثر في ذلك الحيلة الصالحة والبركة
التي هي في ذلك الحيلة الصالحة والبركة

الكتاب الثاني في معرفة
الرجال الذين هم في
الدين والذين هم في
الدنيا والذين هم في
الآخرة

من المبادئ الأساسية التي يجب أن نلتزم بها في العمل، وهي:

وكانت هذه هي الحالة التي كانت عليها
البلاد في ذلك الوقت.

بمكة لمرافق في لوطي لوطي لوطي
لوطي لوطي لوطي لوطي لوطي
لوطي لوطي لوطي لوطي لوطي

REMARKS:

وثيقة رقم - ٢٣ -

نص حديث حواتمة مع النهار البيروتية في آب/١٩٧٣، والمنشور على صفحات مجلة الحرية في ٢٠/ آب/١٩٧٣،

● لجنة معالوت الإسرائيلية تتدوين دايان وعسوي لم يطلعها بعناية على مطالب فدائيي الجبهة الديمقراطية

واقارب القتلى في العملية من أجل اطلاعهم على النتائج التي توصل لها هذا التقرير . ولكن الصحف الإسرائيلية اضطرت إلى الاعتراف بأن أجزاء من التقرير لم تنشر لإعتبارات تتعلق بالأمن أو لعدم إثارة عائلات التلاميذ . وهذا وحده يكفي للدلالة على محاولات الحكومة الإسرائيلية لفلفة النضيعة ومسؤوليتها الكاملة ، والنقطة على جرائم دايان التي لوتكها بمعرضها .

واهم النقاط التي يستخلصها التقرير هي

الآتية : -

- « أن من المشكوك فيه أنه كانت هناك إمكانات حقيقية لإبادة الرهائن بالفدائيين المحتجزين في سجون إسرائيل والذين كان خدائيو العملية الـ ٣ قد طلبوا إطلاقهم » . وحدثت أخطاء وأهمال بما قلل أيضا فرص تجنب وقوع المأساة . ونقح مسؤولية الإهمال، الذي كان له أخطر العواقب ، على عائيل الجنرال موشي دايان الذي كان يولي منصب وزير الدفاع في ذلك الحين والجنرال مريدخاي غور رئيس هيئة الأركان لأنها لم يبلغا الحكومة نص الرسائل التي سلمت إليهما عن طريق ضابطة شابة من الجيش كان الفدائيون قد أخرجوا عنها ..

وأخيرا صدر تقرير اللجنة الإسرائيلية الخاصة التي كلفت بالتحقيق في أحداث عملية « معلوت » يوم ١٥ أيار ١٩٧٤ . ورغم أن الحكومة الإسرائيلية اقتطعت أجزاء من التقرير تحت ستار « دواعي الأمن » فإن الأقسام الباقية التي نشرتها اللجنة بعد اطلاع الكنيست عليها تفضح بشكل كامل دور دايان ومريدخاي غور في الإعداد للمذبحة منذ بداية العملية في الصباح الباكر .

وكما هو وارد في هذا التقرير ، فقد انتقدت اللجنة الخاصة التي يرئسها القاضي حوريف، وزير الدفاع السابق موشي دايان والجنرال مريدخاي غور رئيسي الأركان ، وقالت « أن الحكومة الإسرائيلية في القدس نصرفت في ذلك اليوم على أساس معلومات غير واضحة وغير صحيحة لأن هذين الرجلين اللذين كانا مسؤولين عن العمليات الإسرائيلية في ذلك المكان لم يقرأ بعناية !! مطالب الفدائيين اللابسن كانوا محتجزون زهاء ٩٠ طالبا . » .

وأضافت اللجنة أن الحكومة قررت التفاوض مع الفدائيين على أساس معلومات غير كافية، وأكدت أنه حكم على تلك المفاوضات بالفشل !! وبعد صدور التقرير استقبل اسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس بلدية معلوت

وثيقة رقم - ٢٤ -

مضمون تقرير لجنة حاريف حول عملية معالوت كما ورد في معاريف ١٩٧٤/٧/١ والصحف الإسرائيلية الأخرى،

— يؤكد التقرير أن دايان وغور لم يقرأ هذه الرسائل وأنها أساساً على الحوار الثنائي الذي لم يبدله مع الفلسطينيين ٢٠ من طريق مكبرات الصوت ، ولكنه لم يكتف للمعركة قد تطلعت على مخبئون هذه الرسائل لا كانت المخابرات للفريل لير التواصي ليعمل في محاولة الانفازي وكانت أدركت بطريقة لتقبل خذ الصباح الأحداث المتطرفة قد اكتسبت في ببقائها الكلية أن الفلسطينيين التفتت في محلات ويصلون سلة رسائل موجهة هي :

— الحكومة الإسرائيلية — سفير فرنسا في تل أبيب — سفير رومانيا — بلدية محلات — لوي الرهائن — ممثل المصلي الأحمر الدولي وقد سلمت هذه الرسائل إلى إحدى المرتبطين من أجل إرسالها إلى السلطات الإسرائيلية وسلمها دايان بالتفصيل . وجاء التقرير على ذلك هذه الحقيقة ويبين أن دايان لم يقرأ هذه الرسائل ولم يطلع عليها أحد . وكان المصنف والوزير للفرابة أن تقرير اللجنة الخاصة يستلزم تحقيق جريئة دايان بالقول أنه — أي دايان — « لنيل قراءة الرسائل » التي استلمها ١١ ولكن التلاعب عليها فسر وخلفه من التزوير الإسرائيلي ، فقد كانت لوردا على في خطتها الحثي مساء يوم ١٥ أيار بعد انتهاء العملية بالفراف الواحد « لقد ألقوا القنبلة — أي الفلسطينيين الثلاثة — ... وسبحوا لاحتدوا المصنف بالخروج من القنبلة حاملة مظلمة » والاضطراب حول كيفية تنفيذها . « مما يدل أن المعركة الإسرائيلية كانت على محلة والمطابق والمخوب تنفيذها كخلا بخذ الصباح للفراف ولم « يدل دايان قراءة الرسائل » كما يقول التقرير اللجنة .

— ويؤكد التقرير على المخاوف التي جرت في ١٥ أيار في محلات بوضحة جنان غوري وكورن كولفشي سلة فرنسا ورومانيا ويشرح إلى أن الاتصالات الأولى مع سفارة فرنسا جرت في ١٥ أيار في محلات بوضحة جنان غوري وكورن كولفشي سلة فرنسا ورومانيا ويشرح إلى أن الاتصالات الأولى مع سفارة فرنسا جرت في ١٥ أيار في محلات بوضحة جنان غوري وكورن كولفشي سلة فرنسا ورومانيا

يشرح إلى أن الاتصالات الأولى مع سفارة فرنسا جرت في ١٥ أيار في محلات بوضحة جنان غوري وكورن كولفشي سلة فرنسا ورومانيا ويشرح إلى أن الاتصالات الأولى مع سفارة فرنسا جرت في ١٥ أيار في محلات بوضحة جنان غوري وكورن كولفشي سلة فرنسا ورومانيا

إلى طاقرة أوفسح كصحت لمرامهم في مطار الكد . وفي أصبح القنابلون في الطاقرة بيطط الرهائن من الطاقرة ولا يبيى مع القنابلون ليرها سوى كاحديا ومثلي المصلي الأحمر . وفي هذه الظروف لم يكن السليج بصاديق بالظبح قلبي كلمة السر . وقد وصل من دون هذه القنبلة إلى محلات وقرأ برلم لكه الأسفل بالقنابلون ولكنه منسج . ولم يتسكن السليج الفرنسي من كحدثت إلى وزير الدفاع ولا إلى رئيس حولة الإرتسان .

إذا كان الحكومة الإسرائيلية كانت تعرف في الساعة الثانية و ٢٥ دقيقة ملكا بيبب عليها أن المصلي بالقبض ، ورغم أن دايان قد لمخى الرسائل التي استلمها في الصباح ، وكان لدى هذه الحكومة وكذا كلفيا حثي كصحة التسلمة مساء كلفي المظلي كلفي أصبحت نوماها . وهذا أيضا يظهر كلفي

الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى . . . فقد كانت لوردا على في خطيتها الحثي تسه مساء يوم ١٥ أيار « قنابلون في محلات » وكذلك السليج الفرنسي والروماني اتتا جيمنا إلى ١٦ مخريا وحسم على أجرة الاستعداد للسليج . وقال المخررون في محلات أنهم يريدون أن تكون الإجراءات كلفي : بلوجب علينا أن نكفل ولهم إلى دمشق أو ثيلوسيا ، ومنمنا يصلون هناك يحصل السليج الروماني على كلمة السر ، ويوصله على كلمة السر ، فكذا يعني أن المخررون وصلوا إلى التران ، ومعها يكون المخررون في محلات على استعداد للتحقق مراح نصف الرهائن ، أما التمس كلفي لسوف يوجه مع المخررون إلى المطار ومن هناك يتم نقل المخررون والرهائن إلى حولة حربية ١ «

على كلفي أيضا كما يبدو ليلة انتهاء العملية لتسفير الطيف وإزالة الغري المظلم القنابل الذي عليه دايان في محلات بالقول « أنت التفتل » . من غير القنبلة بلوك كما يبدو أن الحكومة كلفي كانت عطر بد خبر يوم ٥٠ أيار كلفي القنابلون الثلاثة ، وأن القنابلون في محلات أن يمشطوا معهم الرهائن « خارج كلفي » كما كانت على ليل في محلات لوردا كورنجا ووزير دفاعها من المسؤولية .

ويستفرد التقرير قائلا : إلى جانب هذه الاتصالات التي جرت مع فرنسا ، كانت قد تمت اتصالات أخرى بين السلطة التي يرأسها ليف حوالة والمعركة الرومانية في بوخارست . وكان مثال حوالة في بوخارست كلفي أنه « الوحيد الذي له صلاحية ليراء هذه المخاوف . ونقرأ إلى أن الشروط التي كان يسمها كانت لير كلفي القنبلة لكل كلفي من كلفي كلفي قد تم ولهمها من طريق وسنطة فرنسا ، لقد أجهت الجيود نمو المخاوف التي تم من طريق

رومانيا . ولكن الجيود في هذا الاتجاه كصحت أيضا جيا وسدر في الساعة الثانية عشرة والنقطة ١٥ أيار بعباجة المرسلة كصحة لتسك القنابلون ليريدانهم في الساعة الثالثة عشرة والتيلم بنسب الجيبي « .

وأمرت صحيفة « ديموت أروونوت » ، في لمخيل لها حول هذا الموضوع ، عن اعتقادها أن موشى دايان أراد بخذ الصباح نقل القنابلون بواسطة القنبلة ولكن الجنرال غور أعرب عن شكوكه في إمكان نجاح هذه العملية من دون حدوث خلل كبير بين الجيبي !! وحول دايان أثناء مناقشة التقرير في التمسك أثناء المسؤولية على الحكومة ، والمراقبين المرافقة على مطالب الضدائين متسكن لاطل سراح ١٦ أسرا في السجن الإسرائيلي قال دايان « أن السلطات لم تعتمد بتلبية كل مطالب القنابلون . » لية مطالب ونفسها السلطات وأية مطالب وأقت عليها ١١ دايان لا يبيب ويتني بهذه الإشارة المباشرة للتفصل من جريمتها .

أكد التقرير أن « قراءة الرسائل التي استلمها دايان وغور بقله كانت منجملها بدران في وقت مبكر أن الرسائل وحدها تضمن الشروط الثلاثة » ، وأهاف ولول « أن الرسائل من تسكين أدهاها بالمعسرة والأفسري بالانكليزية ولعدد الشروط التي كانت موضحه بالمواصفات » . هذا وحده وكفى على كشف دايان من وجهه الحثي كلفي من مسبق أصرار وتسليم .

النضال ١٤

مصره مصر - بيروت - تونس
لبنان - سوريا - ليبيا - ليبيا
لبنان - ليبيا - ليبيا - ليبيا
VIANDES DE FRANCE
مؤسستات الشغل في ليبيا
مؤسستات الشغل في ليبيا

العدد ١٤ - ١٩٧٤ - ١٩٧٤ - ١٩٧٤

أقصى اليمين: شمال إسرائيل بعد عملية فدائي الديمقراطية
حوادثه: النهار؛ أرادوا انقاذ المطران
وسنواصل عملياتنا داخل إسرائيل
البيان الأخير: انقطع الاتصال... سنقاتل حتى النهاية

وثيقة رقم - ٢٥ -

وحدة الشهيد كمال ناصر (عملية معالوت) وتصريحات نايف حواتمة لصحيفة النهار ١٥/٥/١٩٧٤.

النهار ١٥ روترا

مقتل ٤ إسرائيليين وجرح ٢٢ - في عملية الجبهة الديمقراطية
حوادثهم له النهار: فدائيو بيسان
ماتوا لانقاذ الفلسطينيين واليهود
 لا تقارض مع دخول الأمم المتحدة... وإسرائيل ستنتقم

بميرز: سنضرب بدون هوادة قواع الفدائيين ودمرك
في لبنان حتى يتم القضاء على آخر راحلهم
 في حديث مع أد في بيك لـ «الشرق»

Four Israelis Killed, 20 Injured in Beisan Raid
PDFLP Says Israeli Stormed Held Building
4 Commandos Killed in Attack
Arahy Seel

اطلب الحية
 والدائري ست
 من حملات توقيف ب
 ٢٠٠٧ و٨٢٦ بـ ٢٠٠٧

الحياة

١٠١٢

١٠١٢

على الحياة
 لدائري ستار
 حملات اد مودن ابو جود
 ون ١٠١٢ بـ ٢٠٠٧

عملية بيسان: ٤ قتل و ٨ جريحاً إسرائيلياً
نكأوا بجثث الشهداء بوحشية

وثيقة - ٢٦ -

عملية بيسان - وحدة الشهيد صقر عبد العزيز وتصريحات حواطة للنهار البيروتية ٢٠/٢/١٩٧٤

1000

فصلح حركة المرور المربكة مما
منفرض بالضرورة سلكه من

في اللغة العربية والحرف في تحصيل

هل بعد الذي .

1000

ان خطوط التوازن القوي والخطية
التي هي الخطوط التي

ان اي حل حقيقي لشكلة

وبالإضافة إلى ذلك، فإن

ان خطاب مولانا مکی نے انیسویں صدی کے

ان دولت عالمی امن کا حصول

وتلحق الله ان القلوب من الاسواقيل

44 45 46 47 48 49

ولقد لم يترك المصنف في كتابه
أصغر المصنفات وأبررها في الإسكندرية

برحلة غارمجة لليلة قضي السجود لن ولادة

كانت الحظوة تابعة لبيت أبي الجليل

النمر وقيلام جمهورية الصين الشعبية

1997-1998

22

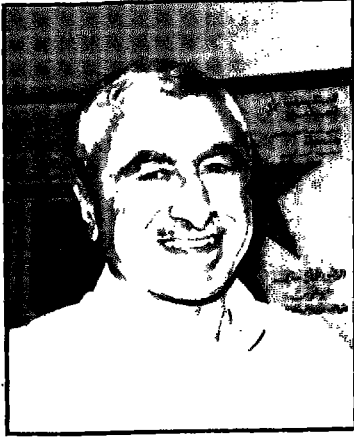
• لا يمكن تحديد العلاقات المستقبلية بين الفلسطينيين والاسرائيليين الا بعد زوال الاضطهاد القومي الواقع على الشعب الفلسطيني.

• نضالنا الآن وفي المستقبل هو من أجل دولة
ديموقراطية فلسطينية على تراب فلسطين

• **جيش الصهيونية والامبريالية عن المنطقة ، شرط رئيسي لانهاء الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي والعربي - الاسرائيلي**

١- الجمعية الوطنية لدراسة التاريخ
 ٢- مركز الدراسات والبحوث التاريخية
 ٣- مركز الدراسات والبحوث التاريخية
 ٤- مركز الدراسات والبحوث التاريخية
 ٥- مركز الدراسات والبحوث التاريخية
 ٦- مركز الدراسات والبحوث التاريخية
 ٧- مركز الدراسات والبحوث التاريخية
 ٨- مركز الدراسات والبحوث التاريخية
 ٩- مركز الدراسات والبحوث التاريخية
 ١٠- مركز الدراسات والبحوث التاريخية

[illegible][illegible][illegible][illegible]



أوسلو والسلام الآخر المتوازن

يضيء نايف حواتمة في كتابه «أوسلو والسلام الآخر المتوازن» ومن قلب صنع الحدث، وقائع صاخبة وراهنة دفعت بالأوضاع الفلسطينية نحو تداعيات وانكسارات ما كان يجب أن تقع فيما لو مارست القيادة الفلسطينية في منظمة التحرير سياسة واقعية عقلانية توحيدية انطلاقاً من البرنامج المشترك لائتلاف منظمة التحرير وفقاً لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين التي عقدت قبل شهر واحد من انطلاق مفاوضات مدريد.

يكشف حواتمة في كتابه الجديد بالمعلومات والوثائق والأسرار والتحليل السياسي، ما دار عشية مدريد وصولاً إلى اتفاقيات أوسلو وتطبيقاتها، والنتائج التي تعلن عن نفسها الآن بعد خمسة أعوام من اتفاق أوسلو الأول.

يقدم الكتاب البدائل والحلول الملموسة في الحاضر والقادم، لتجاوز اتفاقيات أوسلو الظالمية، والحلول الثنائية، والصفقات الجزئية، ووقف مسلسل التراجعات على طريق استعادة وبناء عناصر القوة الفلسطينية والعربية نحو سلام شامل متوازن.

إن وقائع المادة المقدمة راهنة، وكل ما يجري الآن من مفاوضات النفق المسدود تترايط معها باعتبارها تقدم المداخل الموثقة من قبل القائد الفلسطيني نايف حواتمة.

لعل الكتاب من أغنى الكتب التي تناولت هذا الموضوع ومن أدقها.

الناشران

السعر ٢٦٠ ل.س

